الحركة النقابية الإفريقية في عالم متغير



دكتور أحمد يوسف القرعي

القرعى، احمد يوسف .
الحركة النقابية الإفريقية في عالم متغير/ أحمد يوسف القرعى ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.
٣٢٠ ص : ٢٤ سم .
تدمك X ٦٠٤ ٤١٩ ٩٧٧
١ ـ النقابات والمجتمع.
٢ ـ الحركات العمالية
(أ) ـ العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ٣٦١٥/ ٢٠٠٧

I.S.B.N 977 - 419 - 604 - X

ديوى ٣٠١,٤٤٤٢

الحركة النقابية الإفريقية
في عالم متغير

دكتور أحمد يوسف القرعي



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٧

الإشراف الفنى:

صبرى عبد الواحد

تصميم الغلاف:

للفنان: أحمد الجنينى

الإخراج الفنى:

عمر حماد على

مقدمة

أصبحت أدبيات جماعات المصالح كالنقابات والاتحادات الـ نية والهيئات الشعبية تشغل اهتماماً متزايدا فى الأدبيات السياسية المعاصرة ولا غرو فى ذلك فهذه الجماعات تعتبر فـ ـ ـ النظم السياسية مؤسسات سياسية غير حكومية تؤدى وظائف ـ ـ تتصل بالتعبير عن مصالح الجماهير وإثراء الديمقراطية وممارسة نوع من الرقابة على الممارسات الحكومية.

وتتناول الدراسة نشأة وتطور الحركة النقابية الإفريقية فيما بين عامى ١٩٦٠م،١٩٩٠م وهو موضوع لم يحظ بعد بكتابات أكاديمية عربية رغم تزايد أهمية وضرورة قيام الحركة النقابية الإفريقية بدورها تجاه المتغيرات العديدة التى طرأت على النظم السياسية الإفريقية بصفة خاصة وعلى النظام الإقليمى الإفريقى بصفة عامة خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات.

ويمكن تلخيص أهمية دراسة مثل هذا الموضوع فيما يلى:

أولا: دور الحركة النقابية الإفريقية المبكر فى دعم حركة التحرر الوطنى الإفريقى من أجل الاستقلال وبروز زعامات نقابية إفريقية تقمصت فيما بعد دور القيادة السياسية من أمثال سيكوتورى ، لومومبا وأخيرا فريدريك تشيلوبا رئيس مؤتمر نقابات العمال فى زامبيا الذى انضم لحركة المطالبين بالديمقراطية

والتعددية السياسية وكسب انتخابات الرئاسة أمام الرئيس كينيث كاوندا فى أكتوبر ١٩٩١م .

ثانيـــا: تمثل وحدة الحركة النقابية الإفريقية إحدى صور التضامن الإفريقى والوحدة الإفريقية بعد الاستقلال حيث بادرت الاتحادات النقابية الوطنية منذ السنوات الأولى للاستقلال بتشكيل اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا فى ١٩٦١م فى إطار مجموعة دول الدار البيضاء، وإن كان قد ظهر اتحاد نقابى منافس له فى العام التالى(١٩٦٢م) وهو المؤتمر الإفريقى لنقابات العمال وضم الاتحادات النقابية فى بعض دول مجموعتى برازافيل ومنروفيا ورغم أن دول المنظمات الثلاث وغيرها قد اتحدوا معًا بإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية فى مايو ١٩٦٣م فإن الاتحادين النقابيين المتنافسين لم يستجيبا لوحدة الصف النقابى وانحصرت نقطة الخلاف الجوهرية بينهما فى مسألة الانتماء أو عدم الانتماء إلى منظمات الحركة النقابية الدولية وكانت تحكمها مؤثرات الحرب الباردة بين المعسكرين الغربى والشرقى وظلت الحركة النقابية الإفريقية منقسمة على نفسها حتى عام ١٩٧٣م عندما شجعت منظمة الوحدة النقابية على تأسيس منظمة الوحدة النقابية الإفريقية

The Organization of African Trade Union unity

وقد تم إقرار سياسة عدم الانحياز فى ميثاقها بمعنى حظر الانتماء أو الانتساب إلى منظمات الحركة النقابية الدولية وأبرزها الاتحاد العالمى لنقابات العمال (براغ) والاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة (بروكسل) ومع بزوغ ظاهرة الوفاق الدولى منذ منتصف الثمانينيات بدأت المناقشات حول شطب أو تعديل المادة (٨) التى تحظر الانتماء أو الانتساب خاصة وأن عددا من الاتحادات النقابية الإفريقية لم يلتزم بنص المادة وانتسب إما إلى اتحاد (براغ) أو اتحاد (بروكسل).

ثالثًا: تعد الحركة النقابية الإفريقية من أبرز المنظمات غير الحكومية والتى تحظى بعضوية استشارية فى العديد من المحافل الدولية منها: المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية ، اليونسكو، الفاو، منظمة

الوحدة الإفريقية.. إلخ . وقد أصبح للمنظمات غير الحكومية - بصفة عامة - دور قيادى فى أنشطة التنمية وفى دفع مجرى العلاقات الدولية.

رابعا: تتبنى الحركة النقابية الإفريقية العديد من القضايا التى تتصل اتصالا وثيقا بالعمل السياسى الإفريقى المشترك فى المجال الداخلى(على مستوى القارة) والخارجى معا وفى مقدمتها: قضايا الديون الخارجية، والإصلاح الاقتصادى والموقف تجاه شروط صندوق النقد الدولى، مشكلة الأبارتيد ونظام الحكم العنصرى فى جنوب إفريقيا حتى عام ١٩٩٤م هجرة الأيدى العاملة بين الدول الإفريقية وعلى سبيل المثال توسط منظمة "الوحدة النقابية الإفريقية لحل النزاع السنغالى الموريتانى نظرًا لاحتوائه على مشاكل هجرة العمالة بين البلدين.

خامسًا: تشكل الحقوق والحريات النقابية التى تدافع عنها الحركة النقابية موقعا مهمًا فى مواثيق حقوق الإنسان الدولية ولقد قامت منظمة العمل الدولية بتقنين ثمانى اتفاقيات (أرقام ٢٩،٨٧،٩٨،١٠٠،١٠٥،١١١،١٣٥،١٤١) تخص حريات العمل والحريات النقابية وتحريم التميز ورغم أن مثل هذه الاتفاقيات تخص شئون العمل والعمال فإن الأمر المسلم به لدى المهتمين بدراسة حقوق الإنسان هو أن ثمة علاقة وثيقة بين الحريات المدنية والحريات النقابية، وبالتالى فإن الحركة النقابية لا يمكن أن تتطور بحرية واستقلال إذا لم تكن الحقوق الأساسية للإنسان محترمة ومصانة.

سادسًا: تمر الحركة النقابية الإفريقية حاليا (شأنها شأن الحركة النقابية الدولية) بمرحلة انتقالية إثر المتغيرات التى تحدث فى عالمنا المعاصر بصفة عامة وأوروبا بصفة خاصة، وإفريقيا لم تكن فى منأى عن رياح التغيير التى عصفت بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى أوروبا الشرقية فقد تقبلت كثير من الدول الإفريقية حتمية التعددية السياسية وتبنتها بفعل عوامل عديدة من أبرزها تعاظم الوعى الديمقراطى فى عدد من الدول والضغوط الأدبية التى تعرض لها العديد من نظم الحكم الإفريقية من قبل الديمقراطيات الغربية المانحة للمساعدات الإنمائية للالتزام بالتعددية

السياسية ولم تكن الحركة النقابية فى الدول الإفريقية بعيدة عن المشاركة فى المؤتمرات الوطنية العامة التى ضمت القوى السياسية والاجتماعية المختلفة وأسهمت الحركات النقابية فى تسيير عمل هذه المؤتمرات التى قادت إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية ومن ثم أتاح هذا للحركة النقابية داخل كل دولة إفريقية مزيداً من الاستقلال عن النظام السياسى الحاكم أو الحزب الحاكم ولا عجب أن تبادر كثير من الاتحادات النقابية بالانفصال رسمياً عن الحزب الحاكم والمشاركة باستقلالية فى صياغة النظام السياسى الجديد ولم يكن هذا طريقا سهلا فلقد تعرضت الاتحادات النقابية فى عدد من الدول الإفريقية لضغوط ومضايقات متزايدة أو لمخطط تفتيت الاتحادات النقابية بالدعوة إلى التعددية النقابية على نسق التعددية السياسية.

وبينما يحظى موضوع الحركة النقابية الإفريقية باهتمام دراسات وبحوث متخصصة ورسائل جامعية منشورة فى أوروبا وأمريكا وإفريقيا فإن الكتابات العربية التى عالجت الموضوع نفسه(الحركة النقابية الإفريقية) قليلة ولا ترقى من حيث الكم والكيف إلى ما ينشر أساساً فى عدد من الدول الإفريقية الأخرى مثل: نيجيريا أو غانا أو تنزانيا أو المغرب أو تونس.

أقول هذا رغم ثراء الفكر النقابى المصرى بصفة عامة فى تناول الحركة النقابية المصرية أو العربية أو الدولية كما تشير المصادر والمراجع خاصة كتابات د. رؤوف عباس والأساتذة : أمين عز الدين، صلاح الدين الشريف ، وجمال البنا ، وعبد المنعم الغزالى ، وعبد المغنى سعيد.. إلخ

أما الكتابات المصرية بشأن الحركة النقابية الإفريقية فهى قليلة ولاترقى أكثرها الى الدراسة الموضوعية أو الأكاديمية حتى يغلب عليها الجانب الإعلامى أو المتابعة الخبرية والميدانية والتحقيقية ومنها كتابات ظهرت فى الستينيات والسبعينيات فى السلسلة العمالية التى كانت تصدر من قبل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر .

أما عن المقالات التى تناولت موضوع الحركة النقابية الإفريقية فى الدوريات المتخصصة فهى قليلة جداً ومن أبرزها وأفضلها مقالات د. أحمد ابو زيد ومحمد

جمال إمام فى مجلة السياسة الدولية حتى بداية السبعينيات فقط وايضاً مقالات معدودة لإيهاب شلبى عن الحركة النقابية الإفريقية فى مجلة العمل العربية فى منتصف السبعينيات.

ولعل ما زلل من صعوبة تدبير المادة الأولية والوثائقية للدراسة هو معايشتى الميدانية لتطورات علاقة مصر بالحركة النقابية الإفريقية منذ اشتراكى بورقة عمل أساسية من أوراق المؤتمر غير العادى لاتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا بالقاهرة فى يناير ١٩٧١م ثم كتاباتى ومحاضراتى منذ ذلك الوقت حول الحركة النقابية الإفريقية فى الجامعة العمالية ومعاهد المؤسسة الثقافية العمالية ومعهد أحمد فهيم للعلاقات العمالية الإفريقية وأتاح لى هذا الاحتكاك المباشر فرصة تجميع أوراق ووثائق غير قليلة حاولت توظيفها فى خدمة الدراسة .

ويبدو واضحًا مما سبق أن موضع الحركة النقابية الإفريقية لا يشغل إلا حيزًا متواضعًا جدًا فى إطار الفكر النقابى المصرى، ومن هنا تستمد هذه الدراسة اهميتها حيث تتناول الموضوع بكل تطوراته وأبعاده وقضاياه فيما بين محطتين تاريخيتين فى تطور إفريقيا الحديث والمعاصر المحطة الأولى عام ١٩٦٠م وهويحق عام الاستقلال الإفريقى وعام ١٩٩٠م وهو سنة الأساس لكل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية فى عالمنا المعاصر والتى تركت بصماتها واضحة على القارة الإفريقية.

من العرض السابق وبحكم طبيعة موضوع الدراسة حول الحركة النقابية فإن الدراسة تجمع بين أكثر من فرع من فروع العلوم السياسية فالدراسة تتناول أساساً منظمة قارية غير حكومية ومن ثم فهى تدخل فى إطار التنظيم الدولى وفى اطار العلاقات الدولية وباعتبار أن الحركة النقابية من جماعات المصالح فهى تشكل مفرداً من مفردات النظام السياسى داخل كل دولة كما تمثل مفردا من مفردات النظام الإقليمى الإفريقى على المستوى القارى.

والدراسة السياسية المتكاملة للحركة النقابية الإفريقية تأخذ فى الحسبان العديد من العوامل التاريخية والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية وغيرها من تلك العوامل والتطورات المتداخلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لخدمة موضوع الدراسة التي تم تقسيمها إلى خمسة أبواب تسبقها مقدمة ويعقبها فصل ختامي .

جاء الباب الأول تحت عنوان: **نشأة وتطور الحركة النقابية الدولية فيما بين** (١٨٦٤م ـ ١٩٩٠م) ويقع في ثلاثة فصول تناولت أربع مراحل زمنية لكل منها سماتها وأفرزت المرحلة الرابعة منها ثلاثة اتحادات نقابية دولية تحاول منذ منتصف القرن العشرين استقطاب الحركات النقابية في مختلف القارات .

وخصص **الباب الثاني لنشأة وتطور الحركة النقابية الإفريقية فيما بين** (١٩١٩م ـ ١٩٧٣م) عبر مرحلتين : مرحلة الوعي النقابي القاري مع السنوات الأولى للاستقلال ثم ثنائية الحركة النقابية فيما بين (١٩٦٢م ـ ١٩٧٣م).

وعالج **الباب الثالث** منظمة الوحدة النقابية الإفريقية في ثلاثة فصول تناولت إرهاصات إنشاء المنظمة ودستورها وأهدافها وأجهزتها .

وجاء **الباب الرابع** تحت عنوان أزمة انقسام المنظمة عام (١٩٨٥ م/١٩٨٦م) وأزمة العضوية المشروطة .

أما **الباب الخامس** فجاء تحت عنوان **قضايا الحريات النقابية والتعددية والتنمية** وعالج مدى التزام الدول الإفريقية بالحريات النقابية وإشكالية التعددية السياسية والتعددية النقابية هذا فضلا عن قضايا المشاركة في التنمية .

وفي **الخاتمة** حاول الباحث الخلوص بعدد من النتائج والملاحظات الأساسية حول تطور الحركة النقابية الإفريقية في إطار تغيرات العصر .



الباب الأول

نشأة وتطور
الحركة النقابية الدولية
(١٨٦٤م - ١٩٩٠م)

- **مقدمة :**

فى تحديد مفهوم الحركة النقابية

- **الفصل الأول :**

مراحل الحركة النقابية الدولية (١٨٦٤م - ١٩٤٥م)

- **الفصل الثانى :**

الحركة النقابية الدولية المعاصرة (١٩٤٥م - ١٩٩٠م)

مقدمة الباب الأول
فى تحديد مفهوم الحركة النقابية

من فروض أية دراسة علمية تحديد المفاهيم التى تستخدمها، ومن ثم كان من اللازم التعريف بماهية الحركة النقابية العمالية والحركة الاجتماعية ـ عند علماء الاجتماع ـ تعنى الجهد الموحد والمتصل الذى تقوم به مجموعة من الناس والأفراد لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة بين أعضائها. وهذا التعريف العام يترك المجال مفتوحًا لتحديد درجات التنظيم والاستمرار ووضوح الهدف وهى تختلف من حركة اجتماعية إلى أخرى، كما أنها تختلف داخل نطاق حركة اجتماعية واحدة تبعًا لمراحل تطورها. وفى ضوء هذا التعريف فإن الحركات العمالية تعنى بتضامن العمال فى وحدة تنظيمية يشاركون فيها بنشاط هادف ويسعون من خلال تنظيمهم إلى تحقيق هدف معين وهو الأساس الطبيعى لأية حركة اجتماعية.. معنى هذا أن الحركة العمالية تنطوى على وجود طبقة عاملة ، ولكنها لا تظهر حتى ينمو وعى هذه الطبقة بشأن انفصال مصالحها وتعارضها مع مصالح أصحاب الأعمال. (١)

هذا عن مفهوم الحركة النقابية ككل ، أما عن مفهوم النقابية المجرد فيعنى (تجمع تنظيمى فى إطار القانون لممارسة مهنة ما) . وبهذا المعنى تصبح النقابة أداة تسعى لرعاية مصالح المهنة وحماية تلك المصالح. ويثار هنا ضرورة التفرقة بين مفهومى النقابة العمالية والنقابة المهنية.

ويرجع الالتبـاس بين النقـابات المهنية ونقـابات العمال إلى استعمال كلمة « نقابة » فى هذين النوعين من المنظمات ، فى حين جرى الوضع فى الخارج على أن يطلق على المنظمات المهنية كلمة order professional فى فرنسا، وكلمة Bar أو Licensing boardفى الولايات المتحدة، وكلمة Karperschaftin فى ألمانيا، وكلمة College فى روسيا، وكلمة Registration Council فى إنجلترا، وكلمة Chambre professional فى يوغوسلافيا.

وتجنبًا للالتباس بين النقـابات المهنية ونقـابات العمال، يفضل د. أحمد زكى بدوى استعمال منظمة مهنية فيما يتعلق بالنوع الأول. أما نقابات العمال فهى على خلاف ذلك كله فهى تجمعات اختيارية يشكلها العمال الراغبون فى ذلك بمحض اختيارهم، ولا يجبرون على الانتماء إليها، كما لا حظر على غير المنضمين إليها بالاشتغال بذلك العمل، ثم إن الغرض من نقابات العمال هو الدفاع عن مصالح العمال فى مواجهة مصالح رأس المال، أى أن النقابات العمالية وليدة التناقض بين صالح العمال وصالح رأس المال فى عملية الإنتاج. وهذه الخاصية منتفية تماما فى شأن النقابات المهنية. إذ أن أعضاء تلك النقابات لا يعملون فى عملية الإنتاج المادى بل يؤدون خدمات معنوية، وبالتالى فلا تناقض هناك بين صالح المشتغلين بالمهنة وصالح المنتفعين بخدماتها. ورغم هذا الفارق فإنه لا يوجد أى تعارض بين وجود كل من المنظمات المهنية ونقابات العمال، على أن سلطة المنظمات المهنية تكون عادة أوسع من سلطات نقابات العمال. (٢)

وثمة خصـائص أخرى تمتلـكها النقـابات العـماليةويذكرها د.حامد عبد الله ربيع (٣) فيما يلى:

أولا: أغلب من ينتمى إليها ينتمون إلى الطبقة العمالية الكادحة. إنهم ينتمون إلى المجتمع الحضرى (فى الغالب)، ويدور تخصصهم حول العمل اليدوى أو ما فى حكمه. كل ذلك صبغ النقابات العمالية بصبغة المصالح الفردية البحتة، وهى مصالح الطبقة العاملة.

ثانيـا: يغلب على النقابات العمالية طابع الصراع الطبقى، نتيجة لأنها تعبير عن اختلال التوازن بين رأس المال والعمل، والسعى نحو خلق نوع من الحماية

الذاتية إزاء التطور الصناعى ، هى حماية للعامل ضد رب العمل. وهى دفاع عن مصالح العامل ضد الطبقة الرأسمالية، وهى أداة للمواجهة ضد الطبقة الحاكمة.

ثالثًا: النقابة العمالية لا تملك أى اختصاصات تنظيمية، بمعنى أنها لا تضع قواعد لممارسة المهنة، ولا تملك حق محاسبة العامل عن إخلاله بقواعد تلك الممارسة.

وبعد محاولة فض الاشتباك بين مفهوم كل من المصطلحين (النقابة العمالية)، و(النقابة المهنية)، فمن الأهمية أيضا فى هذا السياق فض الالتباس بين مصطلحين يندرجان فى الموسوعات الكبرى وهما:Trade Union، Syndicate. فنجد أن النقابة العمالية Trade Unionتعنى روابط عمالية لتمثيل المصالح المشتركة للعمال وللتفاوض باسمهم مع أصحاب الأعمال، وعقد اتفاقات جماعية بشأن قضايا العمل: ساعات العمل، تحسين أوضاع العمل، الأجور، عرض النزاعات بين العمال وأصحاب الأعمال على المؤسسات الشرعية. أما مصطلح Syndicate، فهو يعنى أحد أشكال التنظيم النقابى. وقد نشأ وتطور فى فرنسا، ويمثل حركة سياسية متطرفة، بهدف جعل وسائل الإنتاج والتوزيع ملكًا للنقابات العمالية أو تحت سيطرتها، بحيث تتوفر له إمكانية إدارة المجتمع وجهاز الحكم من خلال اتحاد يضم هيئات العمال الصناعيين. ولا يمانع فى سبيل تحقيق ذلك من اتباع العنف والإرهاب والإضرابات العامة والتخريب.. إلخ، والنظام الاقتصادى فى مفهوم السنديكالية، يملك فيه العمال مختلف الصناعات، ويديرون شئونها كشكل بديل عن الاشتراكية (٤) ، كما أن السنديكالية نظرية فى الحكم تبنى على قاعدة التمثيل النقابى لا التمثيل الإقليمى.

ويبدو واضحا أن ثمة فارقًا كبيرًا بين مفهوم كل من المصطلحين، ورغم أن السنديكالية برزت فى السنوات العشر التى سبقت الحرب العالمية الأولى، وواصلت المسيرة خلال السنوات العشر التى أعقبتها ، فقد جاءت ملابسات

الحرب العالمية الثانية لتقضى عليها، ولم تعد السنديكالية إلا ذكرى من ذكريات التاريخ العمالى.. ويعنى هذا أن تسمية النقابات، أو التنظيمات النقابية بمصطلح Syndicate لا يعنى الأخذ بهذا المفهوم القديم للكلمة.(٥)

■■■

الفصل الأول

مراحل الحركة النقابية الدولية
(١٨٦٤م - ١٩٤٥م)

● المبحث الأول: المرحلة الأولى
من الثورة الصناعية إلى الدولية الثانية
(١٨٦٤م - ١٩١٩م)

● المبحث الثاني: المرحلة الثانية
من الدولية الثالثة إلى سقوط الكومنترن
(١٩١٩م - ١٩٤٣م)

المبحث الأول
المرحلة الأولى
من الثورة الصناعية إلى الدولية الثانية
(١٨٦٤م ـ ١٩١٩م)

فى بريطانيا قامت المحاولات الأولى للحركة النقابية، التى ارتبط قيامها بالثورة الصناعية والتى يرجع تاريخها إلى ستينيات القرن الثامن عشر. وكل نقابات العالم مدينة إلى حد ما للرواد النقابيين من رعيل الحركة النقابية البريطانية الأولى حيث ابتدع العمال البريطانيون شكل وأسلوب الحركة النقابية فى ظل الظروف التى أحاطت بالتصنيع البريطانى . فقد كانت بريطانيا أول بلد يأخذ بأسباب التصنيع ، وكان بها تقليد متطور لحرية الاجتماع والديمقراطية البرلمانية (٦)

وكان للثورة الصناعية أثرها الكبير فى تغيير أسلوب الإنتاج وعلاقات العمل. وقد أدت هذه الثورة إلى الأخذ بأسلوب الإنتاج الكبير، وإلى التنافس بين الدول للسيطرة على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها. وكان لابد لكى تنجح الصناعة الحديثة فى منافسة الصناعات فى الدول الأخرى أن تكون نفقات الإنتاج منخفضة. ومن هنا بدأ استغلال أصحاب رءوس الأموال للعمال، فكان العامل

يعمل ساعات طويلة تتراوح بين ١٢ ، ١٦ ساعة يوميا بأجور تكاد لا تكفى ضرورات الحياة، كما كانت ظروف العمل سيئة وقاسية إلى أبعد الحدود . وأدى ذلك كله إلى تكتل العمال وتكوين تنظيمات لهم ظهرت أول ما ظهرت على شكل (جمعيات المساعدة)، وهى الجمعيات التى كانت تقدم بعض المساعدات للعامل فى حالات المرض والعجز والشيخوخة ، ومساعدة الورثة فى حالة وفاة العامل، ثم تطورت جمعيات المساعدة فأصبحت نقابات للعمال.(٧)

وكما انتقلت أسرار الصناعة من بريطانيا إلى الدول الأخرى فى أوروبا الغربية مثل فرنسا وألمانيا، فقد انتقلت أيضا حركة تكوين النقابات إلى المناطق الصناعية فى هذه الدول، وبدأ عمال الدولة الواحدة يلتفون تحت لواء التنظيم النقابى، كما شرعوا فى الاتصال بعمال الدول الأخرى للتعارف وتبادل الخبرات والمعلومات.

وشهدت هذه الفترة صراعًا رهيبًا بين العمال وأصحاب الأعمال، ولجأ أصحاب الأعمال خلالها إلى محاولات مختلفة؛ لضمان استمرار سيطرتهم، وارتفاع مكاسبهم منها جلب عمال من دول أجنبية لتشغيلهم بأجور أقل وساعات عمل أطول، أو لتحطيم الإضرابات التى يلجأ إليها عمالهم بغرض الضغط لتحقيق مطالبهم.

وحاول عمال الدول الصناعية شل محاولات أصحاب الأعمال عن طريق الاتصال بعمال الدول الأخرى لاتخاذ موقف موحد تجاه المشاكل التى تواجههم. وكان هذا الدافع الاقتصادى، أى رغبة العمال فى التكتل فى مواجهة قوة رأس المال وسيطرته واستغلاله ، من أهم الدوافع إلى تكوين أول إتحاد دولى للعمال ، وهو (الدولية العمالية الأولى) عام ١٨٦٤م.(٨)

الدولية العمالية الأولى (لندن: ١٨٦٤م - ١٨٧٢م):

أعلن إنشاء الدولية العمالية الأولى فى الاجتماع العمالى، الذى عقد بقاعة (سان مارتن) فى لندن فى ٢٨ سبتمبر ١٨٦٤م تحت اسم الرابطة الدولية للعمال ، وذلك بحضور نحو ٢٠٠٠ شخص معظمهم من النقابيين الذين يمثلون عمال بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا. ولم يكن ذلك إلا محاولة ضمن

المحاولات المقررة الهادفة إلى إقامة دولية للطبقة العاملة التى بدأت تقوى وتتزايد مع الثورة الصناعية فى أوروبا.

حضر (كارل ماركس) ذلك الاجتماع التأسيسى ، كمجرد ضيف وإن أتيحت له الفرصة للمشاركة فى صياغة البيان الختامى للمؤتمر. لكن يلاحظ أن لهجته جاءت أخف من لهجة البيان الشيوعى فى عام ١٨٤٨م كما تم انتخابه واحداً من الاثنين والثلاثين عضوا فى المجلس العام للدولية ، ولم يلبث أن تولى قيادة ذلك المجلس. (٩)

وكانت العضوية فى الدولية الأولى عضوية أفراد تتم بطريق مباشر، وقد أنشأت الدولية فروعًا لها فى مختلف العواصم الأوروبية، وكذا المدن والمناطق الصناعية الكبرى داخل كل دولة ، وكان يحق لأى عامل أن ينضم للمنظمة عن طريق هذه الفروع مباشرة ، وأن يدفع لها الاشتراك. لم تكن النقابات إذًا أعضاء فى هذه الدولية كمنظمات لها شخصيتها، وإنما بحكم اشتراك أعضائها فى الدولية اشتراكًا مباشراً. وكان المؤتمر العام (الكونجرس) هو أعلى أجهزة الدولية الأولى، وكانت لندن مقر (المجلس العام) الذى ينتخبه المؤتمر العام وهو الذى كان بمثابة اللجنة التنفيذية الدولية وكان يعقد اجتماعا أسبوعيا (١٠)

اختارت الدولية الأولى لندن مقرا رئيسيا لها، واستمرت فيها حتى انسحاب النقابيين البريطانيين منها إثر الانقسامات التى حدثت داخل الدولية، ثم انتقلت الدولية إلى نيويورك بمعرفة كارل ماركس، حيث توقف نشاطها هناك ولفظت أنفاسها الأخيرة، وأعلن حلها رسميا فى مؤتمر فيلادلفيا فى يوليو ١٨٧٦م .

تمثل العامل الأساسى فى تدهور وانهيار الدولية الأولى، فى عدم الاتفاق بين التيارات والأيديولوجيات المتناقضة والمتصارعة مع بعضها البعض، والتى تنتمى إلى مدارس فكرية مختلفة، وقد انقسمت الدولية من الداخل إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الألمانية : وسيطر عليها كارل ماركس (المنظم الاشتراكى المعروف والذى كان مقيماً فى لندن وقتئذ) وكانت هذه المجموعة تؤمن بصفة عامة بالفكر الماركسى الثورى.

المجموعة البريطانية : وهذه كانت تعكس سياسة الحركة النقابية البريطانية التى تتسم بالإصلاح والتدرج.

المجموعة الفوضوية : وتزعمها اللاجئ الروسى (باكونين) ، والتف حوله عدد من السويسريين (الفابية) والأسبانيين .. وغيرهم، وهذه لم تكن تؤمن بأية صورة من صور الدولة. وكانت تريد مجتمعا يتحرر من سلطة الدولة كجهاز قمع يتسلح بالبوليس والسجون .. إلخ. ومن الواضح أنه كان من العسير جدا أن تتلاقى أو تتصالح هذه الاتجاهات المتعارضة. (١١) هذا إلى جانب انحسار فكرة الاتحاد الدولى مع تزايد الوعى القومى داخل كل دولة.

ورغم قصر عمرالدولية الأولى (نحو ١٣ عاما) فإنها تمثل حدثا له أهميته: تمثل الدولية الأولى أولى مظاهر الحركة النقابية الدولية فى العصر الحديث وما زالت تتمتع ببعض التأثير والبريق التاريخيين إلى الآن ، ذلك أن الدوليات المختلفة التى تعاقبت فى أثرها ادعت أنها الوريثة الشرعية للدولية الأم، ولا تستثنى الدولية الاشتراكية الحالية من ذلك.

حققت الدولية الأولى للطبقة العاملة الصناعية الأوروبية الجديدة هدف تجاوز الحدود الوطنية ، وإظهار الطابع الدولى للحركة الاشتراكية.

شجع قيام الدولية الأولى الطبقات العاملة على إقامة الأحزاب السياسية الجماهيرية فى العالم الصناعى المعبرة عن مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتى أخذت تقوى تدريجيا . فلقد كان للدولية الأولى الفضل فى تلبية حاجة الطبقة العاملة التى أقامت تنظيماتها السياسية الخاصة بها، وإثبات قدرتها على تنظيم نفسها فى مختلف أنحاء العالم (قانون الإصلاح ١٨٣١م).

كان المجلس العام للدولية الأولى بمثابة الإدارة النشطة فى منع استقدام العمال الأجانب إلى بريطانيا فى أوقات الإضراب، باعتبارهم جاءوا لإفساد الإضراب وشل فعاليته لصالح العمال المضربين.

قامت الدولية الأولى بنشاط سياسى واسع تمثل فى مقاومة تجارة الرقيق ، وتأييد الحركات الاستقلالية ، والمطالبة بمنح حق التصويت دون تفرقة ، والمناداة بإنشاء منظمة عالمية لرعاية شئون العمل والعمال.

أسهمت الدولية الأولى فى تزكية الوعى بين العمال للتمسك بتحسين أحوالهم والوقوف فى وجه استغلال وتعنت أصحاب رءوس الأموال ، حيث تبنت مؤتمرات الدولية عددا من القرارات أهمها: يوم عمل الساعات الثمانى. والتشريع الدولى لحماية المرأة والطفل ومنع تشغيل النساء ليلا. (١٢)

الدولية العمالية الثانية (باريس : ١٨٨٩ م - ١٩١٩م):

بعد نهاية الدولية الأولى ، بدأ تزايد تكوين الأحزاب الاشتراكية على المستوى القومى فى مختلف الدول الصناعية ، وقرر ممثلو هذه الأحزاب فى المؤتمر التأسيسى الذى عقد فى باريس (١٤ يوليو ١٨٩٩م) إقامة الدولية الثانية.

من الناحية التنظيمية قامت الدولية الثانية - بعكس الدولية الأولى - على عضوية الأحزاب الوطنية والاتحادات العمالية فقط . ولم تكن الدولية الثانية تعتبر تنظيما مركزيا ، مثلما كان الحال بالنسبة للدولية الأولى ، لكنها كانت أقرب إلى الفيدرالية الفضفاضة ، إذ لم ينشأ لها جهاز تنفيذى إلا بعد ١١ سنة من قيامها ، ذلك الذى عرف بالمكتب الاشتراكى (ISB)، واتخذت الدولية الثانية من بروكسل مقرا لها ، و قد أسهم (فر يدريك إنجليز) عقب وفاة ماركس فى مارس ١٨٨٣م بدور فى نشاط الدولية الثانية . فقد عمل كأداة وصل بين مختلف الأحزاب العمالية ، وأفادت الدولية الثانية من خبرته وآرائه التى كانت تجد صداها فى أوساط تلك الدولية.

عقدت الدولية الثانية بعد مؤتمر باريس التأسيسى مؤتمرات لاحقة فى بروكسل ١٨٩١م ، زيورخ ١٨٩٦م ، باريس ١٩٠٠م ، شتوتجارت ١٩٠٧م ، كوبنهاجن ١٩١٠م ، ثم فى بازل ١٩١٢م وفى ذلك الوقت كانت الأحزاب الاشتراكية الممثلة فى الدولية الثانية تنتمى إلى كل الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا والأرجنتين واليابان(١٣)

وفى مؤتمر ١٩٠٠م ، الذى عقد فى باريس أنشأت الدولية الثانية مكتبًا إداريًا للتنسيق ، مؤلفًا من مندوبين عن كل دولة ، كما أنشئ مكتب أمانة سر، وبعد ذلك ألفت لجان دولية متفرعة تعنى بشئون خاصة ، كالبرلمانات ، والشباب، والمرأة، والحقوقيين، والصحفيين.

فرسخت الدولية الثانية وتوسعت أساسًا فى أوروبا الغربية ، وكانت ضعيفة جدًا فى أمريكا ، كما أن الحزب الاشتراكى الألمانى قد هيمن عليها أيديولوجيا ، غير أن دعوتها الإنسانية الشاملة ، واستعدادها للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة أدبيًا فى بداية القرن العشرين ، جعل أنظار بعض الكوبيين، وبعض المثقفين العرب، والصينيين ، والهنود تتوجه نحوها ، ولكن بدون جدوى، ذلك لأنها عجزت عن أن ترسم استراتيجية عالمية ، وأن ترسم آفاقًا شاملة للنضال فى جميع القارات فانكفأت إلى أوروبا الغربية.

وعشية الحرب العالمية الأولى، كانت الدولية الثانية قد أصبحت جهازًا ضخمًا يضم ثلاثة ملايين ونصف مليون منتسب واثنى عشر مليون ناخب . وعلى الرغم من أن الدولية الثانية لم تكن تملك سلطة على أعضائها ، لكنها حظيت بالاعتراف بها من قبل أحزاب الأعضاء باعتبارها السلطة الأدبية والمعنوية الأعلى بالنسبة لتلك الأحزاب. وعموما فقد كان للدولية الثانية من خلال مناقشاتها ، ومناظراتها ، ومؤتمراتها المختلفة التى كانت تعقدها الفضل – إلى حد كبير – فى التأثير على أيديولوجية ، وأساليب، وسياسات الحركة العمالية الأوروبية، كما كان لها فضل بلورة التأكيد على أسلوب الديمقراطية البرلمانية[١٣] .

وكان الاهتمام الرئيسى للدولية الثانية منصبا على منع نشوب الحرب، ولذلك فقد شنت حملة عنيفة على التسلح ، وعلى أخطار الحروب.

وبالنسبة لاستخدام الإضراب العام ، فقد رفضت الدولية الثانية فى بداية الأمر هذا الأسلوب؛ لتفادى أخطار حرب كانت وشيكة الوقوع، إلا أنها عادت فى مؤتمر ١٩٠٧م فتبنت توصية دعت فيها أحزابها الأعضاء فى الدول المتحاربة إلى استغلال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحرب، لتنشيط الثورة الاجتماعية، لكن

نظرا لتغلب ظاهرة التضامن القومى على المبدأ الأساسى للدولية ـ وهو مبدأ تضامن الطبقة العاملة الدولية ـ فقد أخفقت الدولية الثانية أمام هذا الاختبار الذى جلبته الحرب العالمية الأولى ؛ لوقوف كل طرف من أحزابها خلف دولته فى حربها ضد غيرها من الدول. وهكذا تغلبت العواطف والضرورات القومية على الوعى الطبقى الدولى (١٤) .

ومثلما تسبب الصراع الداخلى بين التيارات أو المدارس الاشتراكية بمختلف اتجاهاتها إلى التعجيل بنهاية الدولية الأولى ـ انظر ما سبق ص ٩ ـ فإن السبب نفسه كان هو أبرز الأسباب التى أدت إلى الانشقاق الذى حدث فى الدولية الثانية. حيث ما لبثت الصراعات بين اليمين، واليسار ، والوسط أن عصفت بالدولية.

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى، فأصابت الدولية الثانية فى مقتل لأنه كان من المبادئ الرئيسية للدولية الحيلولة دون قيام الحرب، وأن على النقابات، والأحزاب الاشتراكية أن تعارض الحرب فى كل دولة، ولكن عندما قامت الحرب بالفعل انحازت الأحزاب الاشتراكية والنقابات إلى حكوماتها، وتغلبت العواطف، والضرورات القومية على الوعى الطبقى الدولى ، وكان هذا بدء انهيار الدولية الثانية (١٥) .

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، وجدت الحركة الاشتراكية الدولية نفسها، وقد انقسمت على نفســـها بشدة، وقام لينين بإنشاء الدولية الثالثة أو (الكومنترن) عام ١٩١٩م، فأجهز بذلك على الدولية الثانية. وقد بذلت محاولات عام ١٩٥١م لإعادة الدولية الثانية ، وأعيدت بالفعل آخذة اسم (الدولية الاشتراكية) ، ولكنها تكاد تكون تنظيمًا آخر.. كما سيتضح فيما بعد .

الدولية العمالية الثالثة (موسكو: ١٩١٩م ـ ١٩٤٣ م):

أشرف لينين بعد انتصار ثورة البلشفيك فى روسيا القيصرية على تكوين الدولية الثالثة فى مارس ١٩١٩م، عندما انعقد المؤتمر الأول فى موسكو، وتميزت الدولية الثالثة عن الدوليتين السابقتين بعدة مزايا منها: أنه كان وراءها دولة كبرى تساندها بإمكاناتها ونفوذها، ومنها أنها حسمت كل صور الخلاف المذهبى،

وأخذت بصورة واحدة من الفكر الاشتراكي هي (الماركسية اللينينية)، ووضعت ٢١ شرطا لكل حزب أو اتحاد يريد الانضمام إليها، وكانت هذه الشروط تسلم الحزب أو الاتحاد للدولية قلبًا وقالبًا ولا تدع له حرية أو إرادة (١٦) .

نتيجة لهذه المزايا برأت الدولية الثالثة من النقائص التي أصيبت بها الدوليتان الأولى والثانية ، ولكنها في مقابل هذا دفعت ثمنًا غاليًا ؛ فكل حزب أو اتحاد انضم إليها أصبح لا يملك لنفسه أي حرية ، وعليه أن يطبق أوامرها (١٧) .

النقابية المسيحية:

من الاتجاهات النقابية التي سادت أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر ما يسمى بـ (النقابية المسيحية) ، والتي قامت على أساس من المبادئ البابوية التي نشرت عام ١٨٩١م ، محددة السياسة الاجتماعية والاقتصادية للكنيسة الكاثوليكية. وكانت هذه المبادئ تؤكد على التعاون فيما بين كل أفراد البشر، رافضة العنف والصراع الطبقي سواء من جانب أصحاب العمل أو العمال ؛ لأنها ترى أنه من الخطأ الكبير وقوف إحدى الطبقات ضد الأخرى، حيث لا يمكن لرأسمالي أن يعيش بدون العمال، ولا أن يعيش العمال بدون رأسمالي. وعلى أساس من هذه المبادئ ، انتشر في كثير من الدول الأوروبية ما عرف بـ (نقابات العمال المسيحية) .

ومنذ مطلع القرن العشرين، وهذه النقابات تعمل على تخطي الحدود القومية، وحاول بعضها الانضمام إلى التنظيمات الدولية التي قامت حينئذ ، ولكن الخلافات المبدئية أعاقت ذلك. وفي عام ١٩٠٨م تكونت سكرتارية دولية للنقابات المسيحية . ولكن الطريق لم يكن ممهدا، فقد كانت هناك متاعب وحساسيات قومية مثل: الشك في السيطرة الألمانية على هذه الجهود. إلا أنه مع نهاية الحرب العالمية الأولى ، بدأت محاولات تطوير هذا التنظيم الدولي تتضاعف حتى تأسس الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية (١٨) .

الاتحادات المهنية الدولية:

شجع قيام الدولية الأولى على تكوين عدد من الاتحادات العمالية المهنية الدولية، أى اتحادات عمالية دولية لعمال مهنة واحدة فى مختلف الدول، أو مجموعة مهن متشابهة، ويطلق عليها فى بعض التعبيرات (السكرتاريات الدولية).

وفى سنة ١٨٨٩م اجتمع فى باريس ١٧ مندوبا من مندوبى نقابات عمال الطباعة فى عدد من الدول الأوروبية والأمريكية وكونوا (الاتحاد المهنى لعمال الطباعة) ، وفى السنة التالية (١٨٩٠) اجتمع أكثر من مائة مندوب من النقابات القومية للفحامين وكونوا (الاتحاد المهنى للفحامين). واستحث هذان المثالان بقية النقابات على تكوين اتحادات مثيلة. بحيث وصل عددها فى سنة ١٩٠٠م إلى ١٧ اتحادا عند نشوب الحرب العالمية الأولى، وغطت فروع الصناعة وكانت معظم هذه الاتحادات فى ألمانيا . بينما كان اتحاد الفحامين والغزل والنسيج فى لندن، وكانت النقابة التى يكون مقر الاتحاد فى دولتها تعمل بسكرتارية له ، وأن يبدأ العمل العمالى الدولى قبل الاتحادات القومية العامة أمر طبيعى؛ لأن الوشائج بينهما أقوى ، ولأن الاتصال أسهل[١٩] .

وكانت الوظيفة الرئيسية لمثل هذه الاتحادات إطلاع أعضائها على أحوال الحرف والمنازعات فى الدول المختلفة ، ومنع العمال فى أية دولة من المشاركة فى تقويض الإضراب فى الدولة الأخرى.

محاولة إنشاء الاتحاد الدولى لنقابات العمال [٢٠] :(IFTU)

كانت الاتحادات المهنية السابقة تحت سيطرة الاتجاهات الاشتراكية، وشجع قيامها على إحياء فكرة تكوين اتحاد دولى لنقابات العمال. وفى الفترة من ١٨٧٧م حتى ١٩٠٠م جرت عدة محاولات فى بلجيكا وسويسرا وفرنسا وبريطانيا؛ لتحقيق هذه الفكرة وإن كان لم يصادفها النجاح. وفى عام ١٩٠١م وأثناء انعقاد مؤتمر العمال الإسكندناف فى كوبنهاجن ـ والذى حضره إلى جانب أعضائه الأصليين (الدانمارك، فنلندا، النرويج، السويد) ممثلون عن المنظمات النقابية فى بلجيكا، وألمانيا، وبريطانيا ـ قرر المجتمعون ضرورة العمل على تكوين اتحاد دولى للنقابات، على أن يتم ذلك من خلال عقد مؤتمرات دولية.

وعقد أول هذه المؤتمرات فى العام التالى فى مدينة شتوتجارت الألمانية ، وتقرر فيه تكوين اتحاد باسم (السكرتارية القومية للنقابات العامة)، على أن يكون مقرها برلين. وكان العمل الأساسى للسكرتارية نشر المعلومات والتقارير عن المنظمات الوطنية الأعضاء، بينما قاوم جانب كبير من أعضائها قيام السكرتارية بأى عمل آخر حتى ولو كان يتعلق بتنظيم نشاط نقابى دولى ؛ من أجل المطالب العمالية العادلة ، مثل حق الإضراب أو العمل ثمانى ساعات فقط فى اليوم. وفى المؤتمر السابع المعقود فى باريس عام ١٩٠٩م ، اقترح وفد(الاتحاد الأمريكى للعمل) تغيير اسم السكرتارية إلى (الاتحاد الدولى لنقابات العمال)، ونوقش هذا الاقتراح فى مؤتمر باريس ، وفى مؤتمر بودابست عام ١٩١١م ، ووافق عليه فى مؤتمر زيورخ عام ١٩١٣م . ولكن الاتحاد صادفته متاعب فى بداية عمره، إذ أن نشوب الحرب العالمية الأولى مع وجود مقر الاتحاد فى برلين جعل من الصعب عليه أن يمارس نشاطا دوليا فعليا. وما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى عقد الاتحاد مؤتمره الأول فى أمستردام فى يوليو ١٩١٩م [٢١] .



المبحث الثانى
المرحلة الثانية
من الدولية الثالثة إلى سقوط الكومنترن
(١٩١٩م ـ ١٩٤٣م

بعد الحرب العالمية الأولى ، تبلورت الحركة النقابية الدولية ، بصورة أكثر شمولا مع بداية عقد التنظيم الدولى بإنشاء عصبة الأمم عام ١٩١٩م وقيام منظمة العمل الدولية التى استحدثت نظام التمثيل الثلاثى فى العضوية ، بمشاركة العمال ، وأصحاب الأعمال إلى جانب الحكومات، فى تيسير أعمالها، وتحقيق أهدافها.

وشهدت سنوات ما بين الحربين تكوين عدة اتحادات نقابية دولية ، تأثرت بالصراعات، والتيارات الأيديولوجية الدولية، والتى زادت حدتها بقيام الثورة الروسية عام ١٩١٧م . وكان من أبرز هذه الاتحادات: الدولية الثالثة (الكومنترن)، الاتحاد الدولى لنقابات العمال ، الاتحاد الدولى للأحزاب الاشتراكية (اتحاد فيينا)، الدولية الرابعة (ليون تروتسكى وأتباعه)، الدولية النقابية الحمراء.

وقبل التعريف بهذه الاتحادات، من الأهمية الإشارة إلى أهم تطورات الحركة النقابية فيما بين الحربين (١٩١٤م ـ ١٩٤٤م)

ـ تطورت منزلة نقابات العمال منذ نهاية الحرب الأولى بصفة عامة، وإن تباين هذا التطور بالطبع فى نوعه وطبيعته بين مكان وآخر، علىٰ أنه حيثما قامت ثورات مضادة ناجحة ، كما هى الحال على الأخص تحت حكم موسولينى وهتلر وفرانكو كان التطور يسير إلى الأسوأ.

– أما الولايات المتحدة، فقد قامت النقابات فيها بطفرات ملحوظة منذ عام ١٩٣٣م ، كما حدث الشىء نفسه فى بريطانيا منذ ١٩١٩م، وفى فرنسا منذ قام ذلك الإضراب الخطير فى فبراير ١٩٣٤م (فيما عدا بالطبع سنوات الاحتلال الألمانى الخمس خلال الحرب الثانية)، وفى شمال إيطاليا منذ انهيار موسولينى فى عام ١٩٤٣م .

– ومن دلالات تطور الحركة النقابية الدولية ، اعتراف الحكومات بتلك الأعمال، والخدمات الاجتماعية التى كانت نقابات العمال وقتئذ تقوم بها، من أجل أعضائها فقط ، ومبادرتها بتطبيقها على جميع المواطنين الذين تناسبهم . ومن أبرز الأمثلة على صدق ذلك، اتجاه الولايات المتحدة نحو التأمين ضد البطالة فى عام ١٩٤٠م ، بمقارنته بسنة ١٩٢٠م .

– الأهمية المعلقة على الأصوات الانتخابية لنقابات العمال، وإن كان هذا التعبير عن هذه الأهمية يختلف باختلاف النظم السياسية. وفى هذا الصدد يشار إلى دور النقابات الأمريكية فى حملة الدعاية فى انتخابات الرئاسة الأمريكية عامى ١٩٣٦م، ١٩٤٤ م .

– حرص كل حكومة على اشتراك نقابات العمال فى أن تجتذب لعضويتها تلك الطوائف من العمال غير اليدويين، وهم الذين يطلق عليهم الأمريكيون لقب أصحاب الياقات البيضاء، ويسميهم الإنجليز ذوى السترات السوداء ، ومثال ذلك : انضمام اتحاد العمال العلميين إلى مؤتمر نقابات العمال فى بريطانيا .

– لما كانت الاشتراكية ـ كالنقابية ـ تقوم على الطبقة العاملة وتقاوم الرأسمالية ، فقد وجدت علاقة وثيقة بين النقابية والاشتراكية منذ الأيام الأولى لها . وانعكس هذا خاصة على اتحادات حركة النقابات الدولية فيما بين الحربين العالميتين.(٢٢) وفيما يلى نقدم تعريفًا بالاتحادات النقابية الخمسة السابق الإشارة إليها .

الدولية الثالثة (الكومنترن) . (موسكو: ١٩١٩م - ١٩٤٣م):

تأسست في مؤتمر موسكو ١٩١٩م بحضور ١٩ مجموعة من الأحزاب التى جاءت بصفة أساسية من دول شرق ووسط أوروبا، وشهد المؤتمر الثانى والثالث للدولية زيادة كبيرة فى عدد الوفود والأحزاب . وحضره بضع مئات من الوفود التى جاءت إليه من ٣٧ دولة ـ لم تكن تمثل فحسب الأحزاب الاشتراكية ، من فرنسا ، وإيطاليا ، والنرويج ، وسويسرا ، وحزب العمل الاشتراكى المستقل ، والديمقراطيين الاجتماعيين الألمان المستقلين ـ لكن هذه الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية ، لم تلبث أن انشقت بسبب هجوم المؤتمر الشديد على الاشتراكية والديمقراطية [٢٣] .

بدأ الاتحاد السوفيتى فى استخدام الكومنترن لتحقيق أهداف سياسته الخارجية . فبعد عام ١٩٢١ مأخذ السوڤييت يتبعون سياسة خارجية مزدوجة : فمن ناحية استلزمت متطلبات التعمير الداخلى والتنمية عقد اتفاقيات مع الدول الرأسمالية ، لكنهم راحوا من ناحية ثانية ، ومن خلال السيطرة على الكومنترن يعملون على استخدامه أداة فى عمليات لتشجيع ، وتقوية الاضطرابات الداخلية ، والأنشطة الهدامة فى الدول الرأسمالية. وكان لينين قد استطاع قبل ضعفه ، وحتى مماته فى عام ١٩٢٤م الحفاظ على التوازن بين هاتين السياستين . لكن الأمر قد اختلف بعد رحيله ، إذ خضع الكومنترن فى عام ١٩٢٩م لسلسلة من التكتلات المعارضة الداخلية ، مما اضطر ستالين إلى تعيين بعض رجاله المقربين، والموالين له للإشراف على الكومنترن وإدارته بالطريقة التى يرضاها، حتى أنه خلال المؤتمر السابع والأخير للكومنترن عام ١٩٣٥م ، لم يكن هناك دور يذكر للمناقشات العامة فى تحديد سياسته [٢٤] .

ولكن مع سيطرة هتلر على الحكم فى المانيا (من عام ١٩٣٣م) ثم نشوء محور(روما، برلين، طوكيو) ، بعد ذلك اضطرت موسكو إلى إجراء مراجعة جذرية فى سياستها تجاه العالم الخارجى، حيث بدأت العلاقات السوفيتية ـ الأوروبية تشهد تحسنا ملموسا. وحينما تم توقيع ميثاق ستالين ـ هتلر (أغسطس ١٩٣٩م) ، تخلى الكومنترن مؤقتًا عن صراعه ضد الفاشية، وخفف من لهجته

حيالها . ولكن عندما نشبت الحرب العالمية الثانية وتحالف الاتحاد السوفيتى مع الديمقراطيات الغربية ضد المحور أصبح الكومنترن غير ذى بال، فتم حله نهائيا فى يونيو ١٩٤٣م ، بموجب مرسوم نص على أنه قد استوفى غرضه.

وكان ليون تروتسكى (الزعيم السوفيتى الشيوعى) ، قد حاول فى عام ١٩٣٧م وهو يقيم فى المكسيك إحياء الدولية الرابعة . ولكن لم تسفر محاولته عن أية نتيجة عملية ذات بال، حتى اغتيل عام ١٩٤٠م، وفى النهاية أصبح الكومنترن خاضعا شبه تام للسياسة السوفيتية بشكل أكثر سفورًا من أى وقت مضى.

الاتحاد الدولى لنقابات العمال:

سبقت الإشارة إلى ملابسات إنشاء هذا الاتحاد قبل الحرب العالمية الأولى، وقد نجح الاتحاد فى مؤتمره الأول فى أمستردام (يوليو ١٩١٩م)، وحضره ممثلو ١٤ اتحادًا عماليًا من: النمسا، وبلجيكا، وتشيكوسلوفاكيا، والدانمارك، وفرنسا، وألمانيا، ولوكسمبورج، وهولندا، والنرويج، وأسبانيا، والسويد، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. وتقرر فى هذا المؤتمر اختيار أمستردام، كمقر دائم للاتحاد، وحدد المؤتمر أهداف الاتحاد فيما يلى:

- تحقيق وحدة الطبقة العاملة العالمية ، بتنمية الروابط بين المنظمات النقابية فى كل أنحاء العالم.
- تنظيم السكرتاريات النقابية الدولية (الاتحادات المهنية) ، وربطها بالاتحاد.
- تعزيز الثقافة العمالية.
- الدفاع عن مصالح الحركة النقابية فى كل الدول.

واتخذ المؤتمر موقفًا سياسيًا اشتراكيًا واضحًا مؤكدًا أن جهود البروليتاريا يجب أن توجه نحو جعل وسائل الإنتاج اشتراكية، ومؤكدا على ضرورة قيام عصبة الأمم على أساس من الإرادة الحرة لشعوب العالم، والتعاون فيما بينهم.

ولكن التطورات التى جاءت بعد ذلك خيبت أمل الاتحاد، وجعلته يمر بفترة عصيبة حافلة بالقلاقل، ووجد نفسه موضع الخصومة ، والحرب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ففى أقصى اليمين، قامت الدكتاتوريات فى إيطاليا

(منذ ١٩٢٣ م) (، وفى ألمانيا (منذ ١٩٣٣ م) ، وفى إسبانيا (منذ ١٩٣٦م) بمحارية الاتحاد من خلال اضطهاد الحركة النقابية المستقلة فى هذه الدول وغيرها. وفى أقصى اليسار أعلن الاتحاد السوفيتى عداوته للاتحاد.

وفى عام ١٩٣١م تقرر نقل المقر الدائم إلى برلين ، إلا أن هذا الانتقال لم يستمر لأكثر من عامين ، فبعد استيلاء الحزب النازى على الحكم انتقل المقر إلى باريس، وخلال هذه السنوات حاول الاتحاد توسيع قاعدته خارج أوروبا لكى تشمل منظمات نقابية فى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وإفريقيا. ونجح بالفعل فى بعض المنظمات النقابية ، فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ونيوزيلندا، والصين، ومصر، وجنوب غرب إفريقيا، وموزمبيق، وفى عشية الحرب العالمية الثانية كانت عضوية الاتحاد قد ارتفعت إلى عشرين مليون عامل تقريبا، وخلال الحرب انتقل مقر الاتحاد من باريس إلى لندن.

وقد استمر نشاط الاتحاد أساسًا فى تجميع الوثائق عن الحركة النقابية ، والتشريع الاجتماعى، وفى ترتيب الإحصائيات، وإصدار النشرات الدورية، ومواد الإعلام، والتدخل فى مجال التحكيم ، ومن المواقف التى تؤخذ على الاتحاد طوال فترة وجوده:

– عندما استولى الفاشيون على السلطة فى إيطاليا عام ١٩٢٣م ، اكتفى الاتحاد بتوجيه رسالة إلى موسولينى تشير إلى أن هذا العمل يعد خرقًا لمعاهدة فرساى حول المقدمة النقابية.

– فى عام ١٩٢٦ م عندما قام (الفاشيست الإيطاليون) بحل كل التنظيمات العمالية اقتصر نشاط الاتحاد على تحرير احتجاج . ولزم الصمت عن عدوان إيطاليا على الحبشة ، ثم من احتلال الجيوش النازية لتشيكوسلوفاكيا.

– وعشية الحرب العالمية الثانية ، فقد الاتحاد ، وقل نفوذه الأدبى ، وكل تأثيره ، فقد انضم الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة إلى الحلفاء ، وبدت بوادر إمكان إقامة جبهة عمالية دولية ، تبلورت فيما بعد إلى قيام الاتحاد العالمى للنقابات عام ١٩٤٥م .

الاتحاد الدولى للأحزاب الاشتراكية (اتحاد فيينا):

اسسته الأحزاب الاشتراكية فى كل من النمسا وفرنسا فى فبراير ١٩٢١م، واتخذ موقفًاوسطًا بين الاتجاهات الاشتراكية المتصارعة ، وحاول إقامة الجسور لتوحيد صفوف الطبقة العاملة فى اوروبا والعالم، وتبنى الدعوة إلى هدف تمهيد السبيل أمام دولية جديدة تأخذ فى الاتساع بحيث تستوعب أصحاب مختلف الاتجاهات الاشتراكية. والواقع أنه لم يدم إلا عامين، ثم انضم فى مؤتمر هامبورج فى مايو ١٩٢٣م إلى الدولية الاشتراكية والعمالية (٢٥).

الدولية النقابية الحمراء:

تشكلت باجتماع ممثلى اتحادات العمال الاشتراكية من روسيا، وإيطاليا، وفرنسا، وأسبانيا، وبلغاريا، ويوغوسلافيا، وجورجيا فى موسكو (فيما بين ٣ و٩ يونيو ١٩٢١م (حيث أعلنوا قيام الدولية النقابية الحمراء، وهدفها : قلب نظم حكم البرجوازية الراسمالية وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا، والنضال ضد الإصلاحية النقابية ، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولى لنقابات العمال. على أن الدولية حاولت فى منتصف الثلاثينيات، ومع وضوح نية النازيين لشن حرب عالمية جديدة إلى توحيد الحركة العمالية الدولية ، فدعت فى مارس ١٩٣٥م إلى عقد مؤتمر نقابى دولى لهذا الغرض ، إلا أن الاتحاد لم يبد استجابة لهذه الدعوة.

وقد كانت الحرب العالمية الثانية نهاية فعلية لكلا الاتحادين : الاتحاد الدولى للأحزاب الاشتراكية ، والدولية النقابية الحمراء.

الدولية الاشتراكية العمالية:

بعد فشل مؤتمر برلين فى إبريل ١٩٢٢م ، فى مهمة توحيد الدوليات الثلاث : الدولية الثانية ، واتحاد فيينا، والدولية الثالثة (الكومنترن) ، فقد توثقت العلاقة بين الدولية الثانية من جهة، واتحاد فيينا من جهة أخرى إلى أن تم توحيدهما معا فى مايو ١٩٢٣م ، فى مؤتمر هامبورج . حضر المؤتمر ٦٢٠ مندوبًا يمثلون ٤٣

حزباً تنتمى إلى ٣٠ بلدا، واتخذت الدولية الجديدة لنفسها اسم (الدولية الاشتراكية العمالية) ، حيث قامت ، حسب نص دستورها، كاتحاد يضم الأحزاب التى تقبل مبادئ التحرير الاقتصادى للعمال من السيطرة الرأسمالية [٣٦] .

وعقدت الدولية الاشتراكية العمالية مؤتمرات فى مارسيليا ١٩٢٥م، وبروكسل ١٩٢٨م ، وفيينا ١٩٣١م ، وعاصرت بداية قيام النازية والفاشية ، من هنا كان تقييمها للفاشية منذ البداية أنها أكبر انتقاص للحرية والسلام، ولذلك قررت أن وحدة الطبقة العاملة هى الوسيلة الفعالة لمقاومة الفاشية، ورأت فى تولى هتلر الحكم مقدمة لخطر الحرب. كما أيدت مبدأ الأمن الجماعى المنصوص عليه فى الاتفاقية العامة لعصبة الأمم لتقوية وسائل منع الحرب، وعارضت أيضا تسليح ألمانيا النازية.

وضعت الدولية الاشتراكية العمالية لنفسها نظامًا أساسيًا تلتزم به أحزابها الأعضاء، وكانت لها سكرتارية دائمة كتلك التى كانت للكومنترن ـ كان مقرها بروكسل ـ ، ومع ذلك لم تتمكن الدولية الاشتراكية العمالية من الاستمرار لمدة طويلة بسبب الحرب المعلنة بينها وبين الكومنترن [٣٧] .

وشهدت فترة الثلاثينيات تراجعا للحركة الاشتراكية العمالية ، ومع عام ١٩٤٠م كانت الدولية الاشتراكية العمالية قد قضت نحبها، عندما استولى النازى على مقر سكرتاريتها فى بروكسل .

وسبقت الإشارة إلى أن الكومنترن قد توقف هو الآخر ، فى يونيو ١٩٤٣م، بعد بضع سنوات قليلة من انتهاء الدولية الاشتراكية العمالية، وهكذا حاربت الواحدة منهما الأخرى حتى قضت، أو على الأقل ساعدت ، فى القضاء عليها.

وهكذا تحالفت النظم الشمولية، سواء كانت يمينية متطرفة ، أو يسارية متطرفة بطريق مباشر أو غير مباشر على وضع نهاية للدولية الاشتراكية العمالية فى تلك الفترة ، ولم تقم لتلك المنظمات العمالية والاشتراكية قائمة إلا بعد عدة سنوات من الحرب العالمية الثانية [٣٨] .



الفصل الثانى

الحركة النقابية الدولية المعاصرة
(١٩٤٥م - ١٩٩٠م)

- المبحث الأول:

  مرحلة وفاق الحلفاء (١٩٤٥م - ١٩٤٩م)
- المبحث الثانى:

  مرحلة الحرب الباردة (١٩٤٩م - ١٩٩٠م)

المبحث الأول
مرحلة وفاق الحلفاء
(١٩٤٥م ـ ١٩٤٩م)

ادت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩م ـ ١٩٤٥م) إلى تحولات عميقة بالنسبة للعمال، خاصة فى البلاد المحتلة، فقد نفى أكثر من خمسة ملايين عامل، ولم يعد الكثير منهم إلى مكانهم أبدا. وحرم العمال من أبسط حقوقهم السياسية والنقابية وحظر عليهم أن ينظموا أنفسهم، وكان الظلم شاملا اقتصاديًا وسياسيًا وقوميًا. ولم يكن هناك بد من أن يكون لهذا الواقع تأثيره على الحركة العمالية والنقابية، واتخذت معارضة الاحتلال الفاشستى اشكالا مختلفة من إضطرابات ومظاهرات لتؤدى إلى المقاومة المسلحة ، والكفاح السرى، وإلى حرب التحرير الوطنية.وفى غمار الكفاح ضد الفاشية الذى تم بوحدة الصفوف ودون تمييز بين الآراء السياسية والانتماءات النقابية تدعمت أمنية العمال فى تحقيق الوحدة النقابية.

تجمعت ظروف الكفاح ضد الفاشية من أجل خلق الوحدة فى قلب الحركة العمالية والنقابية.وقدر للاتحاد العالمى للنقابات أن يكون هو التنظيم المنشود، وقد ارسيت قواعده الأولى فى عام ١٩٤١م. فى هذا العام قرر مؤتمر النقابات البريطانى الاتصال بالنقابات السوفيتية، من أجل تحقيق وحدة النضال بينهما، فانشئت

لجنة نقابية أنجلو سوفيتية، والتزم الاتحادان بتنظيم المساعدة المتبادلة فى ظروف الحرب ضد المعتدى، وبمساندة كل من الاتحادين لحكومته فى هذا الاتجاه. وتعهدا بالإسهام فى زيادة إنتاج الحرب، ومد شعوب البلاد المحتلة بكل مساعدة ممكنة. وفى عام ١٩٤٣م اقترحت النقابات السوفيتية توسيع اللجنة الأنجلو سوفيتية بضم اتحادات نقابية مركزية أخرى. وفى إبريل ١٩٤٤م ، تم الاتصال بمؤتمر المنظمات الصناعية، وبالاتحاد العام للعمل الفرنسى (CGT.) (٢٩)، وفى العام نفسه اجتمعت فى باريس لجنة نقابية فرنسية ـ بريطانية ، وتضاعفت الاتصالات النقابية. وقد فتحت هذه الاجتماعات الطريق إلى دعوة اللجنة التحضيرية للمؤتمر النقابى العالمى فى ديسمبر ١٩٤٤م بمدينة لندن. وقد مثلت النقابات السوفيتية ، ومؤتمر المنظمات الصناعية الأمريكى، ومؤتمر النقابات البريطانى فى هذه اللجنة (٣٠) .

وأرجئ المؤتمر الذى كان من المقرر عقده فى عام ١٩٤٤م إلى عام ١٩٤٥م، وقد تم انعقاده أخيرا فى لندن من ٦ إلى ١٧ فبراير، وقد سبقه فى يناير اجتماع اللجنة النقابية الفرنسية ـ السوفيتية. وقد انعقد هذا المؤتمر، وصواريخ (ف ـ ٢) الألمانية تتساقط على العاصمة البريطانية ، والحرب مستمرة، ولكن لم يعد هناك أدنى شك فى انتصار الحلفاء.

وفى نفس اللحظة التى اجتمع فيها القادة النقابيون فى لندن، كان رؤساء الاتحاد السوفيتى، والولايات المتحدة ، وبريطانيا مجتمين فى (القرم) يتفقون على مواصلة الحرب، وعلى الإجراءات التى يجب اتخاذها بعد هزيمة الفاشيست.

وفى المجال العسكرى، كانت الجيوش السوفيتية تطارد فيالق النازى فى الأراضى الألمانية ، وفى الغرب، كانت وحدات الحلفاء تتقدم نحو منطقة (الروهر)، وفى الشرق الأقصى بدأ تقهقر اليابانيين من آسيا.

مؤتمر لندن:

كان هناك مائتان وأربعة مندوبين ومراقبين من حوالى أربعين اتحاداً مركزياً، وخمسة عشر تنظيماً دولياً يمثلون قرابة خمسين مليوناً من العمال.

أوفدت النقابات السوفيتية ٣٥ مندوباً ، ومؤتمر النقابات البريطانى ١٥ مندوباً، ومؤتمر المنظمات الصناعية الأمريكى ١٢ مندوباً ، وكل من الـ (سى جى تى) ،

والرابطة الصينية للعمال ٣ مندوبين. مثل المستعمرات البريطانية والأقاليم التى ما زالت تحت الانتداب البريطانى ٣٢ مندوبًا ، ومثل الاتحاد النقابى الدولى ٣ مندوبين ، كما كان هناك ١٣ مندوبًا عن السكرتاريات المهنية الدولية الثلاث عشرة.

وقد تضمن جدول الأعمال النقاط الأربع التالية:

١- مواصلة المجهود الحربى لقوى الحلفاء.

٢- موقف النقابات من مسألة إقرار السلام.

٣- إرساء قواعد اتحاد نقابى عالمى.

٤- إعادة البناء بعد الحرب والطلبات العاجلة للنقابات.

ولم يكن هناك مقرر، ولكن الخطباء الذين عينتهم اللجنة التحضيرية قاموا بافتتاح المناقشات، وقام المؤتمر بإقرار الإعلانات المتعلقة بكل نقطة ، وبإقرار بيان موجه لكل الشعوب يحدد مهام الحركة النقابية.

وقد طالب المؤتمر بأن تطبق فى البلدان والأراضى المحررة سياسة تسمح بتعبئة التأييد الشعبى ، تعبئة كاملة ، من أجل المساهمة فى المجهود الحربى، على أن تتضمن:

أ ـ الإقرار فورا بحرية الحديث، والصحافة، والاجتماع، والدين، والانتماء السياسى ، والحق فى التنظيم النقابى.

ب ـ تكوين حكومات تتمتع بتأييد شعوبها .

ج ـ التموين بالمنتجات الغذائية ، والأدوات والمواد الأولية لإشباع احتياجات السكان ، وللتمكين من الاستخدام الكامل لليد العاملة لوسائل الإنتاج المتوافرة فى هذه المناطق.

وأكد المؤتمر المبادئ الواردة فى ميثاق الأطلنطى ، وعلى الأخص حق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكومة التى يرغبون فى أن يعيشوا فى ظلها .

وتعهد المؤتمر بمساندة الأمم المتحدة بكافة الوسائل، وألح على وجوب تمثيل الحركة النقابية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى المزمع إنشاؤه. وأعلن المؤتمر

عن إحياء اشتراك الحركة النقابية فى تقرير كل المسائل التى تهم السلام، وتنظيم فترة ما بعد الحرب.

وعلق المؤتمر أهمية قصوى على تصفية الأسباب الاقتصادية للحرب ، ولا يجب للحركة النقابية أن تنسى أبدا أن أحد الأسباب الأساسية للحروب يكمن فى صراع الاحتكارات من أجل الاستيلاء على الأسواق.

وبناء على ما لاحظه المؤتمر من أن الحركة العمالية الدولية لا تستطيع القيام بتحقيق هذه الأهداف ، إلا إذا هى نظمت فى هذا الاتجاه. أعلن تصميمه على توحيد المنظمات النقابية فى اتحاد عالمى بغض النظر عن الجنس أو العقيدة ، وبدون تفرقة سياسية كانت أو دينية او فلسفية.

تلك بعض الأهداف الرئيسية الواردة فى ١٣ صفحة تحتوى على الوثائق الختامية التى اقرها المؤتمر. وهناك مسائل أخرى كانت أيضا موضعا للمناقشة مثل: طريقة التمثيل، التصويت، تحديد الأهداف، والسكرتاريات المهنية الدولية. وجرت معظم هذه المناقشات فيما بعد فى داخل اللجنة الإدارية التى تحولت إلى مؤتمر تأسيسى تم انعقاده من ٢٥ سبتمبر إلى ٨ أكتوبر ١٩٤٥م، تولد منه (الاتحاد العالمى للنقابات).

وسرعان ما انقسم الاتحاد العالمى للنقابات بانشقاق أكبر مجموعة من اتحادات النقابات فى الدول الأوروبية الرأسمالية، وقيامها بتأسيس (الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة) عام ١٩٤٩م. وهكذا ظلت الحركة النقابية الدولية المعاصرة منقسمة بين اتحادات دولية ثلاثة هى وفقا لتاريخ إنشائها: الاتحاد العالمى للعمل (١٩٢٠م) ، والاتحاد العالمى للنقابات (١٩٤٥م) ، والاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة (١٩٤٩م).

ومن الأهمية التعرف على ملابسات انقسام الحركة النقابية الدولية فى المبحث التالى قبل دراسة نشوء وتطور الحركة النقابية الإفريقية ، والتى لم تكن بعيدة عن تأثيرات الحركة النقابية الدولية.



المبحث الثانى
مرحلة الحرب الباردة
(١٩٤٩م - ١٩٩٠م)

لم يلتئم شمل الحركة النقابية الدولية إلا نحو أربع سنوات (١٩٤٥ م - ١٩٤٩م) ، وكان فى مقدمة أسباب الانقسام الخلاف حول مشروع (مارشال الأمريكى)، والمشروع اسم يطلق على مشروع أمريكى لإنعاش الدول الأوروبية الغربية لمكافحة الجوع والفقر واليأس والفوضى، وينسب إلى الجنرال (جورج كاتلت) مارشال وزير الشئون الخارجية الأمريكية ، وأعلن عنه فى خطاب ألقاه فى ٥ يونيو ١٩٤٧م بجامعة (هارفارد) . ويهدف هذا المشروع فى صميمه إلى وقف المد الشيوعى إلى أوروبا الغربية بتقديم مساعدات مادية لإعادة بناء اقتصاديات الدول الراغبة فى التعاون مع مجموعة الدول الحرة (أى الدول الراسمالية) ، باعتبار أن هذا الهدف يمثل إحدى ركائز السياسة الأمريكية الخارجية بعد الحرب.

وبدأت أزمة مشروع مارشال داخل الاتحاد العالمى لنقابات العمال، عندما حاول مندوب مؤتمر المنظمات الصناعية (الأمريكى) مناقشة المشروع فى اجتماع المجلس التنفيذى للاتحاد (نوفمبر ١٩٤٧م)، رغم أن هذا الموضوع لم يكن مدرجًا فى جدول الأعمال، ومع هذا فقد سمح لهذا المندوب بالكلام ، فأبدى وجهة نظره

وطالب بمناقشة الأمر بصورة أوسع، وتمت الموافقة على أن يكون ذلك فى الاجتماع القادم للمجلس.

وكان البريطانيون يريدون عقد هذا الاجتماع فى أسرع وقت ممكن، ولما تأخر انعقاد المجلس أرسلوا للأمانة العامة للاتحاد إنذارًا فى ٢٨ يناير ١٩٤٨م ، بأنه ما لم يعقد المجلس الاجتماع فى فبراير التالى فإنهم سيدعون لعقد اجتماع دولى مستقل . ولم ينتظر البريطانيون طويلا خاصة وقد ضمنوا تأييد ممثلى : هولندا، وبلجيكا، ولكسمبورج، فدعوا ممثلى نقابات ١٨ دولة أوروبية مستفيدة من مشروع مارشال إلى عقد اجتماع فى لندن فى مارس ١٩٤٨م، وتقرر فى هذا الاجتماع تكوين لجنة استشارية نقابية لتأييد مشروع مارشال ، وكان من الواضح أن البريطانيين الذين كانوا أصلا من أعضاء النقابية الخالصة، وقد ضايقهم غلبة الاتجاهات الاشتراكية اليسارية داخل الاتحاد العالمى، قد بدأوا يعملون بهمة مع الأمريكيين، وغيرهم من أعداء الماركسية لتقويض الاتحاد العالمى[٣١] .

وضح هذا الاتجاه فى اجتماع المجلس التنفيذى الذى عقد فى (ميلانو) فى ٣٠ إبريل ١٩٤٨م، حيث كان الرأى الغالب يميل إلى رفض المشروع. وفى مواجهة هذا الاتجاه هدد البريطانيون والأمريكيون بالانسحاب، فاقترح المندوب السوفيتى حلا وسطا يحفظ للاتحاد العالمى وحدته بأن يترك لكل منظمة عضو اتخاذ موقفها الذى يناسبها من مشروع مارشال، ولكن الاقتراح لم ينل رضاء البريطانيين.

واقترح البريطانيون تجميد أنشطة الاتحاد العالمى لمدة سنة لإتاحة الفرصة للتوفيق بين الاتجاهات المختلفة، أو إعادة النظر بشأن الاتحاد. وأيد الكثيرون ـ منهم الأمريكيون ــ هذا الاقتراح.

وكان مشروع مارشال قد بدأ تنفيذه فعلا، وبدأت المساعدات تصل إلى أوروبا فى جنيف ١٩٤٨م . وفى يناير ١٩٤٩م عقد المجلس التنفيذى اجتماعًا فى باريس أعيدت فيه مناقشة مشروع مارشال، فاقترح السوفييت عرضه على مؤتمر عام يعقده الاتحاد العالمى لهذا الغرض، فعارض البريطانيون فى ذلك وطرحوا

اقتراحهم بالتجميد، وعارض السوفييت، والفرنسيون، والإيطاليون، والصينيون الاقتراح البريطاني، فما كان من المندوب البريطاني، الذى كان يرأس الجلسة، إلا أن أعلن رفعها وغادر القاعة منسحبًا ، وتبعه مندوبا هولندا، والولايات المتحدة.

وخلال الفترة من يناير حتى يونيو ١٩٤٩م، كان قد تبع المنظمات الثلاث الانسحاب من الاتحاد العالمى المنظمات النقابية الأعضاء من: أيرلندا، والنرويج، ونيوزيلندا، والدانمارك، وبلجيكا، واستراليا ، والسويد، وسويسرا (٣٢) .

وكان مشروع مارشال فى بدايته اقتصاديًا بحتًا، ثم تحول إلى مساعدات عسكرية فى سنواته الأخيرة ، لا سيما بعد نشوب الحرب الكورية، واحتدام الصراع بين الراسمالية والاشتراكية العالمية.

وتفاقم الخلاف أيضا داخل الاتحاد العالمى لنقابات العمال، بسبب وضع الاتحادات المهنية الدولية التابعة للاتحاد المعروفة باسم (السكرتاريات المهنية الدولية I.T.S)، إذ رأت سكرتارية الاتحاد العالمى، وكانت ذات اتجاهات شيوعية، بأن تكون الاتحادات المهنية الدولية جزءًا من الاتحاد العالمى، وتسير وفقًا لسياسته. بينما عارضت ذلك نقابات الكتلة الغربية، وكانت لها السيطرة على الاتحادات المهنية الدولية، حيث تمكنت من المحافظة على استقلال الاتحادات المهنية، وأن تكون علاقتها بالاتحاد العالمى علاقة تعاون وتنسيق لا علاقة تبعية وخضوع. وامتد الخلاف حول الاتحادات المهنية الدولية مستمرا حتى حدوث الانقسام، فارتبطت (مجموعة الاتحادات المهنية القديمة) بـ (الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة) (٣٣)، نتيجة للتأثير والنفوذ (الأنجلو أمريكى) فى هذه الاتحادات، ولم يشذ عن هذا الاتجاه سوى اتحاد مهنى واحد هو (الاتحاد الدولى لنقابات المعلمين) الذى تمسك بالارتباط بـ (الاتحاد العالمى للنقابات) .

وعلى أثر ذلك، بدأ (الاتحاد العالمى) فى تكوين مجموعة (اتحادات مهنية) ترتبط به من النقابات العامة التابعة للاتحادات الأعضاء فيه، والتى تؤمن بفلسفته القائمة على أساس مبدأ وحدة الحركة النقابية الدولية، وما يستتبع ذلك من ضرورة مشاركة الاتحادات المهنية للسياسة العامة التى يرسمها الاتحاد العالمى.

وإذا كانت نقابات الدول الشيوعية فى الاتحاد العالمى، قد اعترضت على مشروع (مارشال الامريكى)، فإن النقابات للدول الرأسمالية فى الاتحاد كثيرا ما عارضت دور الاتحاد السوفيتى فى شرق أوروبا، وحاولت عن طريق الاتحاد العالمى التنديد بما أسمته التأثير السوفيتى فى دول شرق أوروبا ، وانتقدت الأوضاع النقابية فى هذه الدول وغيرها من الدول الاشتراكية.

وطوال سنوات الحرب الباردة ، ارتفعت أصوات من داخل الحركة النقابية الدولية ، تطالب بعقد مائدة نقابية دولية مستديرة تضم كل المنظمات النقابية الدولية دون شروط مسبقة ، إلا أن الصراع بين الاتحادات الثلاثة ، حال دون ذلك. ويعتقد البعض أن الوحدة النقابية الدولية يمكن أن تقوم على أساس التفاهم والاحترام المتبادل لكل رأى دون أن يلحق ذلك أى ضرر باستقلالية مختلف المنظمات ؛ والتنظيمات النقابية الدولية ، ومناهجها ، وأدائها وبرامجها الخاصة. وفيما يلى تعريف بواقع الاتحادات الثلاثة :

الاتحاد العالمى للنقابات (W.F.T.U) :[٣٤]

أنشئ الاتحاد العالمى لنقابات العمال، كما سبقت الإشارة فى الثالث من أكتوبر ١٩٤٥م ، ورغم الانشقاق الذى تعرض له الاتحاد عام ١٩٤٩م، فإنه ظل يمثل ثقلا كبيرا على الساحة الدولية حتى بداية التسعينيات . فى البداية اتخذ الاتحاد العالمى (باريس) مقراً له، وبعد حركة الانشقاق عام ١٩٤٩م، انتقل مقر الاتحاد إلى فيينا (عاصمة النمسا) عام ١٩٥١م، وظل بها حتى أعلن استقلال النمسا وحيادها (بتوقيع دول الحلفاء الأربع لمعاهدة الصلح مع النمسا عام ١٩٥٥م)، فانتقل المقر إلى براغ (عاصمة تشيكوسلوفاكيا) (وما يزال بها رغم عدم ترحيب الحكومة بذلك عقب المتغيرات التى حدثت فى أوروبا بانهيار المنظومة الاشتراكية.

وحدد دستور الاتحاد أهدافه العامة وفى مقدمتها:

- تنظيم وتوحيد نقابات العمال فى سائر أنحاء العالم، بصرف النظر عن الجنس والقومية، والعقيدة الدينية أو السياسية.

- مساعدة عمال الدول المختلفة على تكوين نقابات تدافع عن حقوقهم.

- إعلان الحرب على النظم الفاشستية بكل صورها، ظاهرة أو مقنعة.

- تنظيم ودعم الكفاح النقابى المشترك فى جميع الدول، فى سبيل الحريات الديمقراطية، والاستخدام الأمثل الكامل ، وتحسين الأجور وظروف العمل، والتامين الاجتماعى الشامل، وكل ما يتصل بالرعاية الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة.

وكان الاتحاد العالمى يضم حتى اواخر الثمانينيات نحو ٢٠٠ مليون نقابى ينتمون إلى ٩١ اتحادًا نقابيًا من ٥٣ دولة منها ١٣ دولة اوروبية (الاتحاد السوفيتى ومجموعة دول شرق اوروبا، بالإضافة إلى اتحاد عمال فرنسا واتحاد عمال إيطاليا)، و١٠ دول إفريقية، و ١٢ دولة من امريكا اللاتينية، و ١٨ دولة من اسيا.

كما ان عضوية الاتحاد العالمى لم تكن مقصورة على الاتحادات الوطنية الأعضاء، وإنما ضمت أيضا عضوية ١١ اتحادًا مهنيًا عالميًا. وكان الاتحاد العالمى للنقابات قد اقر فى اكتوبر ١٩٧٣م مبدأ العضوية المرتبطة (أو الانسحاب)، والتى تتيح لبعض المنظمات الصديقة غير المنتسبة للاتحاد العالمى، والتى تتخذ خطا مبدئيا مماثلا، ان ترتبط معه بروابط اوثق أقل قليلا من روابط العضوية التنظيمية. ولعل هذا يفسر انتساب بعض الاتحادات النقابية العربية إلى الاتحاد العالمى فى إطار العضوية المرتبطة.

ولم يستطع الاتحاد العالمى عند تاسيسه السيطرة على الاتحادات المهنية الدولية التى بدأت فى الظهور منذ أوائل هذا القرن، والتى أنشئت عام ١٩٤٩م، وانتسبت إلى الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة . ومن ثم فقد عمل على تاسيس اتحادات مهنية دولية تؤدى نفس الغرض الذى قامت من أجله مجموعة الاتحادات الدولية، وبلغ عدد الاتحادات المهنية الدولية التى تنتمى إلى الاتحاد العالمى ١١ اتحادًا، أو تحظى بالعضوية العاملة شانها شان الاتحادات الوطنية. وظل هذا الاتحاد يعمل من خلال مقره فى براغ على مدى سنوات طويلة بدون مشاكل تعرقل نشاطه فى العاصمة التشيكوسلوفاكية، حتى تحولت تشيكوسلوفاكيا عن النظام الشيوعى

بموجب ما يعرف بثورة المحمل فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٩م، حيث تغير المناخ السياسى العام، وحورب كل ما يمت للأيديولوجية أو الحركة الشيوعية بشكل مكثف. ولم يقتصر الأمر على الحزب الشيوعى وتنظيماته الحزبية وميليشياته فحسب، بل تعدى ذلك إلى تنظيماته، والمؤسسات ذات الطبيعة الدولية القائمة هنا، باعتبار مقارها موجودة فى براغ مثل: اتحاد النقابات العالمى، الاتحاد العالمى للصحفيين، اتحاد الشباب العالمى. فقد وصمها النظام الجديد بأنها كانت ضالعة ومتحالفة ومؤازرة للنظام الشمولى السابق، وكانت تتعاون معه تعاونًا وثيقًا، ومشاركة معه بفعالية فى التآمر على الشعب التشيكوسلوفاكى (وبقية شعوب المنطقة) لصالح ذلك النظام، ومن أجل استمرار الحكم الشيوعى إلى الأبد، لذلك طلب من هذه الاتحادات أن تنهى نشاطها فى تشيكوسلوفاكيا وتنتقل بمقارها خارجها.

ومر الاتحاد العالمى للنقابات آنذاك بفترة عصيبة تشبه الشلل، بعد أن تخلص من عدد كبير من موظفيه، ومر بضائقة مالية واضحة فى ميزانيته، وتمثلت الضربة القاضية فى انسحاب عدد من المنظمات النقابية فى دول أوروبا الشرقية من عضوية الإتحاد العالمى فى براغ، وتجميد عضوية بعضها .

وأعطى الإتحاد مهلة حتى نهاية عام ١٩٩٢م يدبر فيها أموره تمهيدا لنقل مقره من براغ، ومعظم الاتحادات النقابية التشيكية انسحبت من الاتحاد، ولا يحظى حاليا إلا بتأييد على حياء واستحياء من الشيوعيين، الذين هم أنفسهم الآن فى وضع أقل ما يقال عنه هو الدفاع عن النفس، وإعادة ترتيب البيت بعد أن تقلصت عضوية الحزب الشيوعى فى بوهيميا ومورافيا (مثلا) من حوالى ١,٥ مليون عضو ، إلى أقل قليلا من نصف مليون عضو [٣٥] .

أما عن موقف الحركة النقابية التشيكوسلوفاكية من الاتحاد، فيمكن وصفه إجمالا بأنه موقف يتراوح بين التنصل من تأييده، أو التزام الصمت، أو التأييد الباهت - من جانب الشيوعيين بالذات - لأنهم أنفسهم محاصرون. ويعنى هذا أن الاتحاد العالمى للنقابات فى وضع صعب وفى أزمة بمعنى الكلمة.

الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة (I.C.F.T.U): (٣٦)

تأسس عام ١٩٤٩م بانشقاق نقابات العمال فى الدول الرأسمالية من الاتحاد العالمى لنقابات العمال، لاحتدام الخلاف الأيديولوجى. وبدعوة من بريطانيا عقد المؤتمر التأسيسى فيما بين ٢٨ نوفمبر ، ٧ ديسمبر ١٩٤٩، باشتراك ٦٧ اتحاداً عمالياً، تمثل ٤٨ مليون نقابى، من ٥١ دولة. وقد تمكن الاتحاد بسرعة من زيادة عدد أعضائه مستغلا فى ذلك مواقفه الواضحة والمعلنة ضد المبادئ الشيوعية، وحدد الميثاق الذى أقره المؤتمر التأسيسى الأهداف الأساسية للاتحاد بأنه يعمل من أجل: الخبز والحرية والسلام.

وتضم عضوية الاتحاد ١٤٤ منظمة نقابية فى ١٠٢ دولة حتى منتصف ١٩٩١م، وتزايدت العضوية بعد التغيرات الدولية التى شهدتها التسعينيات.

ومن الانشقاق ، الذى كانت نتيجته قيام الاتحاد الحر، يمكننا أن نستشف هويته السياسية الأولى، وهى معاداة كافة الاتجاهات الماركسية سياسياً ونقابياً . عندما انسحب (جورج مينى) باتحاد عمال أمريكا، من الاتحاد الحر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٩ م، كان من بين الأسباب التى ساقها لتبرير هذا الانسحاب، ضعف مواقف الاتحاد الحر لمناهضة الاتجاهات الشيوعية المتزايدة خاصة فى إفريقيا. ورغم أن الاتحاد الحر، كان يعمل على الوقوف إلى جانب نضال الشعوب المكافحة إلى الاستقلال والحرية - إذا لم يتعارض ذلك مع مواقف إحدى المنظمات الأعضاء القوية داخله - إلا أنه ما يكاد يشتم أن الحركة السياسية المتزعمة للمطالبة بالاستقلال فى إحدى المستعمرات حركة شيوعية، حتى يتضاءل تأييده لمطالبها. وللاتحاد إلى جانب رفضه للنظم الشيوعية، موقف ثابت فى رفض كافة النظم الديكتاتورية، بما فى ذلك النظم الفاشية التى حكمت أسبانيا واليونان وقتًا ما.

ويوجد أربعة عشر اتحاداً دولياً مهنياً، تمثل أكثر من ٦٠ مليون عامل يعملون فى الصناعات والحرف المختلفة، وإذا كانت هذه الاتحادات المهنية ذات ارتباط وثيق بالاتحاد الدولى الحر، فإن هذا الارتباط يعنى الالتزام المعنوى بالخطوط العريضة

العامة وأساسيات السياسة التى يضعها الاتحاد، إلا أنها ليست منظمات فرعية تابعة لها، فهى التى تضع السياسات الخاصة بها، ولها هيكلها التنظيمى المستقل (٣٧) .

الاتحاد العالمى للعمل (W.C.L): (٣٨)

تأسس، كما سبقت الإشارة عام ١٩٢٠م، تحت اسم الاتحاد الدولى لنقابات العمال المسيحية ، كاتحاد أوروبى، واتخذ اسمه الحالى عام ١٩٦٩م، سعيا وراء توسيع فرص زيادة عضويته باجتذاب بعض الاتحادات المستقلة التى ليس لها طابع دينى فى العالم.

اهتم الاتحاد فى بداية عمره بتأسيس اتحادات مهنية دولية أسس منها ١٣ اتحادًا، حتى عام ١٩٢٢م، قامت على نفس الأسس التى قام عليها الاتحاد الأم: التمسك بالمبادئ المسيحية، ومثلها فى العدالة، والخير، والأخوة، وعلى هديها فإن الاتحاد (يدين كل الأنظمة الليبرالية، أو الاشتراكية ، أو الشيوعية، ويقف معضدًا التعاون المنهجى بين الطبقات).

وامتدت عضوية الاتحاد عقب الحرب العالمية الثانية، لتشمل عددًا من الاتحادات العمالية فى أمريكا اللاتينية، مستفيدًا من الاتجاهات الكاثوليكية المحافظة لدى بعض قيادات العمل النقابى فى هذه القارة. وكان الاتحاد قد استفاد من الأوضاع الاستعمارية فى إفريقيا، والتى كانت تسمح للمنظمات فى الدولة المستعمرة، أن تنظم العمال فى المستعمرات الإفريقية لكى يمد عضويته إلى القارة.

كان مقر الاتحاد منذ إنشائه، وحتى عام ١٩٥٠م مدينة لاهاى (هولندا)، ثم تقرر نقل المقر إلى بروكسل، ليكون قريبا من الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة (بعد تأسيسه عام ١٩٤٩م). وسنرى فيما بعد كيف تطورت العلاقة بين الاتحادين.

استطاع الاتحاد فيما بين ١٩٤٥م، ١٩٦٨م، أن يوسع عضويته من ٥٥٧ ألف نقابى يمثلون ستة اتحادات عمالية أوروبية فقط إلى ١٢,٨٠٥,٠٠٠ نقابى يمثلون ٨٦ اتحادًا من ٧٤ دولة، ثم إلى ١٥ مليون نقابى يمثلون ٨٦ اتحادًا من ٨٣ دولة حاليا.

وهذه العضوية موزعة كما يلى: أوروبا الغربية: أكثر من أربعة ملايين نقابى من ٢٩ منظمة نقابية ، أمريكا اللاتينية: نحو ٥ ملايين نقابى من ٢٩ منظمة نقابية، كندا: ٢٠٠ ألف عضو من منظمة واحدة ، أفريقيا: ١,٥ مليون نقابى من ٢٠ منظمة ، وآسيا: ٢,٥ مليون نقابى من ١٠ منظمات، ويتبع الاتحاد العالمى للعمل ١١ اتحادًا مهنيًا، وهى من أوائل الاتحادات المهنية التى أنشئت فى العصر الحديث (٣٩) .

الحركة النقابية على المستوى القارى:

فضلا عن انقسام الحركة النقابية الدولية على المستوى الدولى بصفة عامة، فإن الحركة النقابية تعرضت للانقسام الحاد أيضا على المستوى القارى، والإقليمى، حيث واكب إنشاء الاتحادات النقابية الدولية اتحادات مماثلة على المستوى القارى، خاصة فى أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا.

ونعرض هنا لقضايا الانقسام فى الحركة النقابية على المستوى الأوروبى والأمريكى اللاتينى كأمثلة من الواقع.

تنقسم الحركة النقابية الأوروبية (نحو ٤١ اتحادًا) على نفسها بين الاتحادات النقابية الدولية الكبرى، فهناك ١٨ اتحادًا منضمًا إلى الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة ، ١٤ اتحادًا إلى الاتحاد العالمى لنقابات العمال ، ٦ اتحادات إلى الاتحاد العالمى للعمل، إلى جانب عدد من الاتحادات المستقلة.

ونظرًا للحرب الباردة بين أوروبا الغربية وبين أوروبا الشرقية من ناحية، والمنافسة بين الاتحادات النقابية الدولية الثلاثة الكبرى من ناحية أخرى، فقد انعدم الحوار سنوات طويلة بين الاتحادات الأوروبية ، حتى أن المؤتمر الإقليمى الأوروبى لمنظمة العمل الدولية ، والذى عقد دورته الأولى عام ١٩٥٥م ، لم يعقد دورته الثانية إلا بعد مرور عشرين عامًا، حيث حالت الحرب الباردة وآثارها دون عقده طوال هذه المدة.

ورغم سياسة الانفراج الدولى التى سادت أوروبا والعالم منذ بداية السبعينيات، فإن الانقسام ظل بين الحركة النقابية فى أوروبا الغربية وفى أوروبا الشرقية ،

وتكون عام ١٩٨٣م الاتحاد النقابى الأوروبى ، ويضم نحو ٢٥ اتحاداً نقابياً من ١٩ دولة أوروبية غربية. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى زادت عضوية الاتحاد.

وعلى مستوى أمريكا اللاتينية ، لم تنجح الحركة النقابية فى التغلب على انقسامها وانشقاقاتها ، وهناك أربعة اتحادات نقابية:

١ _ الاتحاد الكونفيدرالى لعمال أمريكا اللاتينية، وتأسس عام ١٩٣٨م .

٢- الاتحاد الكونفيدرالى للدول الأمريكية للعمال، وتأسس عام ١٩٤٨م.

٣ _ الاتحاد الكونفيدرالى اللاتينى للنقــــابات المسيحية، وتأسس عام ١٩٥٤م.

٤ _ المؤتمر الدائم للوحدة النقـــابية لعمال أمريكا اللاتينية ، وتأسس عام ١٩٦٤م.

ورغم عوامل الانقسام المختلفة بين هذه الاتحادات، فإنها التقت فى مؤتمر عام فى يوليو ١٩٨٥ م؛ لمناقشة أزمة الديون الخارجية التى تهدد اقتصاديات أمريكا اللاتينية . ولعل مناقشة مثل هذه الأزمات المشتركة تذيب عوامل الانقسام بين الاتحادات النقابية الدولية أو القارية (٤٠) .



مراجع الباب الأول

(١) راجع بتوسع: د. السيد حنفى عوض، الحركات السياسية للطبقة العاملة، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٧م) ص ٩ ـ ١٨ .

(٢) د.أحمد زكى بدوى، المنظمات المهنية، المجلة المصرية للعلوم السياسية، القاهرة ، العدد ٤٩ ، إبريل ١٩٦٥م، ص١٥٣، ١٥٤ .

(٣) أوردها فى كتابه: د. السيد حنفى عوض، م.س.ذ. ص ٣٠، ٣١ .

(٤) يتفق الاشتراكيون السنديكاليون مع الاشتراكيين النقابيين فى شكل الدولة الاشتراكية، فكلاهما يؤمن بالإدارة الجماعية الذاتية للمصانع. وتوجيه الإنتاج إلى حيث يحقق حاجة المجتمع. ويتفق السنديكاليون أيضا مع الفوضويين فى وجوب إلغاء الدولة، ولكنهم لم يستطيعوا أن يوضحوا الطريقة التى يلجأ إليها المجتمع كله لتحقيق المصلحة العامة. ومن هذا كله يتضح أن سياسة السنديكاليين ترمى إلى الهدم أكثر مما ترمى إلى البناء. والاشتراكية السنديكالية تعتبر مسئولة إلى حد كبير عن الإضرابات التى حدثت فى فرنسا قبل الحرب العالمية الأولى، كما ظهرت آثارها كذلك فى أسبانيا وأمريكا. وقد عملت على تكوين منظمة (عمال العالم الدوليين) وظهر نشاطها السياسى فى القيام بالاضطرابات المحلية، والإضرابات العامة فى هذه الدول ، وكانت الحرب العالمية سببًا فى توقف نشاط هذه الحركة بعض الوقت، وما كادت الحرب تنتهى حتى بدأ نشاطها يظهر من جديد ، فنادت بإضرابات عامة فى كل من فرنسا وإسبانيا وبعض الدول الأخرى، لكن حركتها لم تنجح، ثم ما لبثت أن أخذت تزول تدريجيا، وبدأ كثير من أنصارها ينضمون إلى المنظمات الشيوعية الروسية. كما أن (الاتحاد الفرنسى العام للعمل) منشئ الفكرة قد حول سياسته وأصبح يتعاون مع الحكومة الفرنسية، ومع مكتب العمل الدولى، هذا فى حين أنه قام أصلا لمحاربة القانون الفرنسى الذى كان يعارض وجود النقابات العمالية، وينكر حقها فى الإضراب، ولما حقق للعمال وحدتهم تحول إلى استعمال الوسائل الدستورية.

راجع بتوسع: د بطرس بطرس غالي، د. محمود خيرى عيسى، د. عبد الملك عودة، دراسات فى المجتمع العربى ، (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٦٢م) ص٢٤٤، ٢٤٥ .

(٥) اجرى الباحث مسحًا شاملاً لأسماء الاتحادات النقابية العمالية فى الدول الإفريقية ووجد أن مصطلح السنديكالية هو الغالب فى اسماء نقابات الدول الناطقة بالفرنسية والبرتغالية والإسبانية ، بينما وجد مجموعة ثالثة لم تستخدم المصطلحين مفضلة مصطلح (اتحاد عمال ...)

(٦) وكانت بريطانيا ايضا اسبق الدول فى الاعتراف بالاتحادات العمالية بصدور قوانين الاتحادات العمالية فى ١٨٧١م ، ١٨٧٥م ، ١٨٧٦م التى تقضى بضرورة تسجيل الاتحاد حتى يحصل على الامتيازات والضمانات ، التى يقررها القانون لمثل تلك الجمعيات راجع بالتفصيل . د. احمد عباس عبد البديع، دروس فى التشريعات الاجتماعية، (القاهرة . مكتبة عين شمس، ١٩٨٩م / ١٩٩٠م) ص ١٨٥ .

(٧) Herbert, the British Trade Union Movement, (Brussels: InternationalConfederation of Free Trade Union, 1955), P.13,14

(٨) احمد يوسف القرعى ، الحركة النقابية الدولية المعاصرة ، (القاهرة: المؤسسة الثقافية العمالية ، ١٩٨٦) ص ١٢ ، ١٣ .

(٩) د.خالد محمود الكومى، الدولية الاشتراكية والصراع العربى الإسرائيلى (١٩٥٩م -١٩٨٠م) رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢م . ص١٨ وما بعدها.

(١٠) لمزيد من التفاصيل راجع: محاضر المجلس العام للدولية الأولى (١٨٦٦م - ١٨٦٨م)، ترجمة حمدى عبد الجواد، (القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٧٩م). وتبين المحاضر مساندة الدولية الأولى لحركة التحرر الوطنى للشعب البولندى، ص ١٦ وما بعدها .

(١١) جمال البنا، الحركة النقابية الدولية (القاهرة : الإتحاد الإسلامى الدولى، ١٩٨٦م) ص٢٣ وما بعدها.

(١٢) راجع بتوسع: د.خالد الكومى، م.س.ذ. ص٢٢ .

وجمال البنا، الحركة النقابية الدولية، م.س.ذ، ص ص ١٥: ٢٥ .

(١٣) د. خالد الكومى: م.س.ذ. ص ٢٤ ٢٥ .

(١٤) المرجع نفسه ، ص٢٥ . وفى هذا المعنى انظر :

ج. هـ.كول ، الدولية الثانية، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٣م) ، ص٩ .

(١٥) د. خالد الكومى، م . س . ذ . ص ٢٧ ، ٢٨

(١٦) جمال البنا، الحركة العمالية الدولية، م.س.ذ ص ص ، ٢٦ : ٤٠

(١٧) راجع بتوسع، المرجع نفسه ص ص ٤١ :٥٤.

(١٨) تعرض الاتحاد العام لنقابات العمال المصرى لمؤثرات نتيجة انضمامه للدولية الثالثة فيما بين (١٩٢١م – ١٩٢٤م)

(١٩) راجع تطور هذا الاتحـــــاد فى الفصل التالى تحت عنوان الاتحاد العالمى للعمال.

وراجع بالتفصيل: محمد أحمد خضر، العلاقات العمالية الدولية، (القاهرة : المؤسسة الثقافية العمالية، ١٩٧٣م) ص ٢٠ومابعدها

وجورج لوفران، الحركة النقابية فى العالم، ترجمة الياس مرعى (بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٨٦م) ص ٧٤ ومابعدها.

(٢٠) المرجع السابق، ص٥٧ .

(٢١) International Federation Of Trade Union

(٢٢) راجع نشاط الاتحاد فيما بين الحربين فى الصفحات التالية.

(٢٣) احمد يوسف القرعى ، الحركة النقابية الدولية ، م. س. ذ. ص ٢٢ ،٢٣ .

(٢٤) خالد الكومى ، مرجع سابق ، م. س. ذ ص٣٤ .

(٢٥) المرجع نفسه ، ص٣٥ .

(٢٦) ج. هـ. كول ، تاريخ الفكر الاشتراكى، الجزء الثانى من المجلد الرابع، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٥م) ص٢٥٥، ٢٥٦ .

(٢٧) د.خالد الكومى. م.س.ذ. ص٣٦ .

(٢٨) المرجع نفسه ، ص٣٧ .

(٢٩) المرجع نفسه ، ص٣٧، ٣٨ .

(٣٠) احمد يوسف القرعى، الحركة النقابية الدولية المعاصرة ، م.س.ذ. ص ٣٠.

(٣١) محمد أحمد خضر ، م. س ذ.، ص ص ٢٤ : ٢٨ .

(٣٢) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

(٣٣) راجع بالتفصيل التعريف بالاتحادات المهنية الدولية، ونقاط الخلاف بين الاتحاد العالمى والاتحاد الحر فى :- Neuhaus, Rolf, International Trade Secrelarials (Bonn friedrich Ebert - slietung, 1981) p.p.g - 14, 151, 156.

(٣٤)- World Federation Of Trade Union

(٣٥) تابعت تطورات الاحداث فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٩٢م من خلال الإجابة المكتوبة على الأسئلة التى طرحتها عن طريق البريد مع كل من السيد/ إبراهيم زكريا الأمين العام السابق للاتحاد العالمى، والسفير د خالد الكومى الدبلوماسى بالسفارة المصرية فى براغ آنذاك .

(٣٦) International Confederation Of Free Trade Union

(٣٧) احمد يوسف القرعي، م. س. ذ ص ص ٣٨ : ٤٤.

(٣٨) World Confederation Of Labour

(٣٩) احمد يوسف القرعي، م.س.ذ. ص ص ٣٤ :٣٨.

(٤٠) احمد يوسف القرعي ، الحركة النقابية الدولية المعاصرة ، م.س.ذ ، ص ٥٥ ، ص ٥٦ .

■■■

الباب الثانى

نشأة وتطور
الحركة النقابية الإفريقية
(١٩١٩م - ١٩٧٣م)

- **الفصل الأول :**

مرحلة الإمبراطوريات الاستعمارية
(١٩١٩م - ١٩٥٧م)

- **الفصل الثانى :**

جذور الخلاف وثنائية الحركة النقابية
(١٩١٩م - ١٩٥٧م)

الفصل الأول

مراحلة الإمبراطوريات الاستعمارية

(١٩١٩م - ١٩٦١م)

- **المبحث الأول:**

مرحلة ما بين الحربين الأولى

(١٩١٩م - ١٩٤٥م)

- **المبحث الثانى:**

مرحلة المقاومة والوعي النقابى

(١٩٤٥م - ١٩٦١م)

المبحث الأول
مرحلة ما بين الحربين الأولى والثانية
(١٩١٩م ـ ١٩٤٥م)

بحثًا عن الجذور التاريخية لتطلع الإفريقيين إلى المساواة فى شئون العمل والعمال فى ظل الاستعمار نجد ما يؤكد هذا فى توصيات مؤتمر الجامعة الإفريقية المعقود فى باريس (١٩- ٢١ فبراير ١٩١٩م) فقد أوصى المؤتمر بأن تضع عصبة الامم ميثاقًا خلقيًا يوفر الحماية الدولية للزنوج الإفريقيين، وأن تنظم وكالة دائمة لفهم مكاسبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وطلبوا من المجتمعين فى مؤتمر الصلح التأكد من عدم تجاهل الإفريقيين فى تشريعات العمل الدولية (١) .

بل إن دوبوا قد سافر إلى جنيف بعد ذلك ليقدم قرارات مؤتمر الجامعة الإفريقية إلى عصبة الامم، وليطلب من مكتب العمل الدولى تشكيل لجنة خاصة لدراسة ظروف الوطنيين الإفريقيين فى العمل.

وكان رئيس مكتب العمل الدولى البرت توماس ودودًا للغاية فقال لدوبوا إن مكتب العمل يناضل بالفعل فى سبيل قضية العمل عند الوطنيين الإفريقيين، وأيد

اقتراح مؤتمر الجامعة الإفريقية بإنشاء لجنة خاصة لهذه المشكلة، لكنه نظرا لعدم كفاية الميزانية المخصصة له لم يستطع أن يعهد إلى اكثر من رجل واحد بمهمة هذه اللجنة (٢) .

كانت مشاكل العمل والعمال من بين القضايا التى أحكمت الدول الاستعمارية فرض سيطرتها على شئونها رافضة اى تدخل خارجي بخصوصها من قبل الاتحادات النقابية الدولية أو منظمة العمل الدولية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم تكن المنظمات الدولية الأولى مثل الاتحاد الدولى للنقابات والدولية الحمراء لاتحادات العمال، قد لعبت دورا فى سياسة العمل فى المستعمرات، وكانت الهيئة الوحيدة الخارجية التى أظهرت أى اهتمام هى اتحادات النقابات الحضرية METROPOLITAN TRADE UNION FEDERATIONS التى بدأت بعد عام ١٩٣٠م تظهر تأييدها لنشوء ونمو النقابات فى المستعمرات وتنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وقد وضع التصديق على تلك الاتفاقيات أول تحد خطير للمزايا المزعومة للحكومات الاستعمارية، ولكن حتى فى هذا النطاق فإن الاتحادات الأوروبية كانت بطيئة فى الدفاع عن قضية العمل الإفريقى (٣) أيا كان الأمر فلم تكن النقابات العمالية الإفريقية موجودة إلا فى عدد قليل فقط من الدول الإفريقية، ومثل هذه النقابات كانت قليلة بدورها فى كل دولة، وكانت ذات نشاة حرفية، او تخص مصنعاً من المصانع ولم تكن هناك اى مراكز وطنية لهذه النقابات، وكانت التنظيمات على نطاق واسع وإيجاد مراكز وطنية للنقابة قد تم تطويرها فى فترة لاحقة، كما أن غالبية النقابات القليلة القائمة كانت اتحادات لعمال أوروبيين أو آسيويين وكان السبب فى هذا الوضع ليس من العسير إدراكه: فليست هناك نقابات دون وجود عمال، كما لن يكون هناك عمال دون وجود بعض التدابير الخاصة بالنشاط الصناعى.

وفيما قبل ١٩٣٩م كان مستوى النشاط الصناعى فى غالبية الدول الإفريقية التى كانت تحت وطأة الحكم الاستعمارى منخفضاً جداً وأعقب ذلك نشوب حرب عالمية مدمرة من ١٩١٤م - ١٩١٨م عقب حقبة من الاستعادة البطيئة للقوة بعد الكساد الكبير من ١٩٢٩م - ١٩٣٥م ذلك الكساد الذى خلف وراءه ملايين من

العاطلين فى كل من أوروبا وأمريكا الشمالية وقد شعرت بنتائج هذا الكساد الكبير جهات أخرى من العالم كان من بينها إفريقيا (٤) .

ولقد لعبت السياسة الاستعمارية التى انتهجت سياسة الفصل والتمييز العنصرى دورها فى هذا المجال كذلك فإن السلطات الاستعمارية والمستوطنين البيض نظروا إلى كل محاولة من جانب الإفريقيين للتنظيم بعين الشك أو فعلوا ما فى وسعهم لعرقلة سيرها .

وفى المستعمرات البريطانية لم تعترف لندن بحق التنظيم النقابى فى مستعمراتها إلا فى عام ١٩٣٠م عندما وجه اللورد باسيفيلد، الذى كان وزيرا للمستعمرات البريطانية حينذاك، خطابه الدورى المشهور للحكومات الاستعمارية يحضهم فيه على اتخاذ الخطوات اللازمة لإصدار قانون لتنظيم النقابات العمالية، وهذا الخطاب الدورى لم يكن مدفوعًا بالرغبة فى تحسين مستقبل عمال المستعمرات، ولكن كان مدفوعًا بالقلق من أن تنتشر الصراعات المريرة التى حدثت غرب الإنديز إلى الجهات الأخرى، وفى نهاية العشرينيات من القرن العشرين تمكن عمال غرب الإنديز من السيطرة على القانون، وثاروا ضد تنكر النقابات لمصالحهم، وهناك اتسعت أعمال الشغب، وأدت إلى حدوث خسائر بلغت آلاف الجنيهات، وفقدان بعض الممتلكات ولقد فسرت المصادر الرسمية هذه الأحداث على أنها من صنع عناصر غريبة خارج نطاق حركة النقابات كانت ترمى إلى استخدام العمال لتحقيق بعض الأهداف السياسية (٥) .

وكان الدافع وراء إصدار اللورد باسيفيلد هذا التشريع هو ضمان عدم سعى الأشخاص الموتورين لتعبئة مشاعر العمال لبلوغ مآربهم الشخصية وأعقب صدور قانون ١٩٣٠م بعض قوانين اخرى فى ١٩٣٥م، ١٩٣٧م، ١٩٣٨م، ١٩٣٩م .، ولقد عمد بعض الإداريين الاستعماريين والمستوطنون البيض إلى تخريب هذه القوانين، ولقد حدثت ثلاثة تطورات اجبرتهم على تغيير موقفهم ففى عام ١٩٣٨م عينت وزارة المستعمرات أول مستشار عمالى دائم، وبذلك أعطت الإشارة على إصرارها على وضع تشريع عمالى وعلى انشاء (إدارات للعمل) وعلى تعيين مفتشين عماليين

وعلى إنشاء آلية لتسوية المنازعات العمالية، غير أن نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م تسبب فى التحاق آلاف من الأفارقة فى صفوف الجيش، بدعوى النضال للحفاظ على الديمقراطية، وقد أوجدت برامج الإنتاج الحربى تسهيلات للعمالة لم تكن موجودة حتى ذلك الحين ونظرا لأن اعداداً كبيرة من العمال دخلت سوق العمل وغالبا ما كان دخولها فى ظروف غير عادية حيث كان المطلوب من العمال أن يعملوا ساعات أطول وفى ظروف صعبة (٦) .

فإن مشكلات التوافق الاجتماعى من ناحية فضلا عن بعض الصراعات التى تثور عادة بين أصحاب الأعمال والعمال قد تفاقمت من ناحية أخرى، وفى ١٩٤٠م أصدر البرلمان البريطانى (قانون التطور الاستعمارى والصالح العام) الذى تضمن تقديم المساعدة الاقتصادية للمستعمرات لكن هذا القانون نص على (أنه أيا من البلاد لا يتسنى لها تلقى أية مساعدة ما لم يكن لديها تشريع نافذ المفعول يحمى حقوق النقابات، ومالم يكن العمل الذى تقدم إليه هذه المساعدة يجرى فى ظل عقد يتضمن شرط الأجر العادل، ويحظر تشغيل الصبية ممن تقل أعمارهم عن ١٤ سنة) وقد تم اصدار لوائح النقابات فى مختلف الأقطار بعد تطبيق هذا القانون وكانت كل من كينيا ونيجيريا وسيراليون من (أراضى) المستعمرات البريطانية التى صدرت فيها مثل هذه القوانين قبل ذلك ببضع سنين (٧) .

وكان تنظيم نقابات العمال قد بدأ على قدم وساق حين دخلت القوانين المنظمة لها حيز التنفيذ، ولقد تم تسجيل أول نقابة عمالية فى نيجيريا فى ١٩٤٠م، وقبل حلول نهاية هذا العام تم تسجيل خمس نقابات ضمت ٣٥٠٠ عضو، وفى نهاية عام ١٩٤٢م كانت هناك ٦٢ نقابة تضم ٢١,٠٠٠ عضو غير أن زيادة تكاليف المعيشة أثناء الحرب أوجت بحدوث قلاقل من أجل الحصول على علاوة لغلاء المعيشة، وفى ١٩٤٢ كسبت نقابات العمال النيجيرية زيادة بلغت ١٠٠٪ من الحد الأدنى للأجور بعد منح علاوة لغلاء المعيشة (٨) غير أن فشل الحكومة الاستعمارية فى الوفاء بوعودها نحو مراجعة علاوة غلاء المعيشة فى حالة وجود زيادة فى تكاليف المعيشة تسبب فى حدوث إضراب عام فى سنة ١٩٤٥م استمر ٤٤ يومًا فى لاجوس واستمر ٥٢ يوما فى بقية الأقاليم، وفى غانا نظم عمال السكك الحديد

اضـرابًا ناجـحًا فـى ١٩٤٠م لزيادة الأجـور، كـمـا تم تنظيم إضـراب عـام فى سنة ١٩٥٠م لمساندة موظفى الأرصـاد الجوية فى مطالبتهم لزيادة أجورهم، ولقد استغل نيكروما هذه الحالة من السخط بين العمال لضمهم إلى حزب مؤتمر الشعب الذى يرأسه للنضـال من أجل الاستقلال، وتم القيام (ببرنامج عمل إيجابى) يشمل - ضمن أشياء أخرى - الحق الدستورى فى الإضراب والمقاطعة وعدم التعاون على أساس مبدأ (عدم العنف)، وفى أوغندا تم تنظيم إضـراب عـام فى يناير ١٩٤٥م للمطالبة بزيادة الأجور، وتوصلت لجنة للاستقصاء باشرت عملها فى أوساط دعاة الشغب إلا أن الدوافع وراء هذه الأحداث كانت سياسية أكثر منها اقتصادية.

وقبل عام ١٩٤٥م كانت (إدارات العمل) قد أنشئت فى عدد من البلاد، وبعد الحرب تم إنشاء أقسام للنقابات لتقديم المشورة لهذه النقابات الوليدة فى شتى نواحى أعمالهم، وكان القصد منها هو إقامة نفس النسق للعلاقات الصناعية، كما كان عليه الحال فى المملكة المتحدة، وكان يجرى ملء هذه الإدارات العمالية بأناس من شتى الجنسيات فكان بعضهم عبارة عن موظفين إداريين محليين وكان البعض يجد له عونًا من وزارة العمل فى بريطانيا فى حين كان البعض الآخر يجرى تعيينهم من أوساط النقابات العمالية البريطانية بتوصية من (المؤتمر النقابى العمالى) ولكن كان هناك الكثير من الاختلافات تظهر في التعامل اليومى لهذه الإدارات بين العمال لصالح إقامة نقابات قوية من جهة وإبداء النية نحو مساعدة العمال الأفارقة لتحقيق هذا الهدف من جهة اخرى، ويمكن ذكر مثالين فى هذا الصدد .. فى شخص جى إس براندى الذى كان مستشارًا نقابيًا فى أوغندا وطرد من منصبه لأنه تصرف ضد السياسة الرسمية، بأن أدى المشورة للنقابات الإفريقية حول فن التفاوض النقابى، وفى كينيا جيمس باتريك وهو مستشار نقابى آخر تم إخطاره لدى وصوله من جانب المستوطنين البيض ورئيس هيئة العمل نفسه، بأن الوقت لم يحن بعد لإقامة نقابات عمالية فى البلاد، وأن عليه العودة بعد عشرين سنة، والحالة الوحيدة التي أحرز فيها نقابى بريطاني سابق بعض النجاح فى إدخال نظام للعلاقات الصناعية يشابه النمط البريطاني كانت فى سيراليون(٩)

فماذا كانت السياسة الرسمية التى تصرف براندي ضدها والتى كلفته فقد وظيفته؟ لقد حددها اللورد باسيفيلد فى القانون الذى أصدره فى ١٩٣٠م حينما

اقترح أن يكون التشريع الذى يزمع إصداره ينص على حتمية تسجيل النقابات التى ينبغى توجيهها بحرص والإشراف عليها، غير أن (المؤتمر النقابى البريطانى) زاد الطين بلة حين أصدره وتم قبول إصداره على أن تكون النقابات فى المستعمرات (غير سياسية) وهو مستوى لا تستطيع حتى النقابات العمالية البريطانية ذاتها التمسك به نظرًا لتاريخها وعلاقاتها مع حزب العمل، وقد أصبحت هذه الأمور المبرر للسلطات الاستعمارية لاستخدام مختلف الابتكارات للسيطرة على النقابات العمالية، وخلال الصراع من أجل الاستقلال حاولت السلطات الاستعمارية تثبيط همة النقابات حتى لاتشارك فى النواحى السياسية، ونظرت إلى كثير من النزاعات الصناعية على أنها من قبيل الاضطرابات السياسية، وكان فصل بعض عمال المناجم فى نيجيريا عام ١٩٤٩م نوعا من هذا الطراز، ولكن لجنة استقصاء قامت بعد هذا الموضوع، ووجدت أن الحاكم كان مخطئًا فى اعتبار نزاع صناعى بحت نوعًا من الإضطراب السياسى على أن النقابات العمالية الإفريقية كانت ترى فى الصراع من أجل الاستقلال أمرا وطنيا يستحق مساندة كل جماعة منظمة وكانت تساهم من آن لآخر فى تنظيم إضرابات رغم كونها ذات طابع اقتصادى بحت فإنها كانت تعطى دفعة للأحداث السياسية فى حينها .

وسرعان ما قدم نكروما الرد على وقف النشاط السياسي للنقابات حينما طرح الشعار القائل (ابحثوا عن دنيا السياسة ثم تأتي السياسة وكافة الأشياء بعد ذلك)، ولقد ردد العمال هذا الشعار فى عدد من البلاد الأخرى، ففى كينيا حيث كان محظورًا على الأفارقة أن يشاركوا فى السياسة أثناء فترة الطوارئ كانت الحركة النقابية توفر المنبر الوحيد للأفارقة لكى يعبروا عن أنفسهم تجاه الأمور السياسية التى تشمل حقوق الإنسان، وانتهز الاتحاد الفيدرالى العمالي فى كينيا هذه الفرصة للتعبير عن الجماهير الإفريقية التواقة إلى الحرية.

وبمناقشة دور (إدارات العمل) فى المستعمرات الإفريقية البريطانية وما تبع ذلك من تسجيل النقابات العمالية نجد أن تقرير أيان ديفيز يقول إنه كان يجرى الإشراف عليها من جانب إدارات العمل وكان يتم فحص حساباتها بدقة وكبح

جماح الانتماءات السياسية، وكان يجرى إغلاق مكاتب النقابات، ومن الناحية العملية كان يجرى تضييق الخناق على حق الإضراب من جانب قوانين الطوارئ التى فى يد الحكام، أو بتقديم قوائم طويلة بالخدمات الأساسية التى يكون فيها الإضراب أمرًا غير قانونى.. وكان تأثير ذلك هو منح إدارات العمل صلاحية حقيقية أو سلطة لم تكن تعرفها التجربة الصناعية فى بريطانيا، وبعد الاستقلال تم استخدام هذه السلطة من جانب غالبية الحكومات الجديدة لإقامة صرح من العلاقات الصناعية كان مختلفًا جدًا عن ذلك الصرح الذى نادت به بريطانيا، ولذلك فإن سياسة الإدارة القوية هذه مهدت السبيل لتكامل بين الحزب والبيروقراطية ونقابات العمال، وأصبح ذلك سمة مميزة فى عدد من الدول الإفريقية فى الوقت الراهن [١٠] .

أما فى المستعمرات الفرنسية فكان هناك تعامل مختلف نوعًا ما من أجل تحقيق نفس الهدف على الرغم من أن الظروف المختلفة كانت تؤدى فى بعض الأحيان إلى نتائج مختلفة، فحق تنظيم النقابة تم منحه فى شمال إفريقيا فى ١٩٣٢م وفى غرب إفريقيا فى ١٩٣٧م لكن حق الانضمام للنقابة كان يقتصر على أولئك الذين يعرفون قراءة وكتابة اللغة الفرنسية، ويكونون حائزين على شهادة دراسة ابتدائية، وفى ١٩٤٤م تم إلغاء شرط الإلمام بالقراءة والكتابة وهذا أتاح الفرصة لتنظيم الغالبية ممن يعملون بأجر، وفى المغرب ورغم أن حق التنظيم النقابى تم منحه لغير المغاربة الذين كانوا مواطنين فرنسيين فى الأساس، وفى ١٩٥٠م تم منح المغاربة الأصليين الحق القانونى فى التنظيم النقابى حينما تم وضع القانون موضع التنفيذ . وهذا القانون وضع أوصاف ظروف العمل فى الخدمة المدنية كما أعِد قانون ١٩٥٢ للعمل فى أراضى ما وراء البحار متضمنا الآلية الخاصة بأسلوب المساومة الجماعية والتفتيش على العمل كما تضمن النص شرط الأجور المتساوية للأعمال المناظرة بصرف النظر عن الجنسية أو المنشأ، وكما هو الحال فى المستعمرات البريطانية فإن أرباب العمل فى القطاع الخاص كما هو الحال بالنسبة للمديرين فى الإدارة الاستعمارية لم تكن لديهم الرغبة فى التفاوض مع نقابات العمال الإفريقية لكن سياسة (الامتصاص) الثقافى التى كانت متبعة فى المستعمرات الفرنسية وفرت لهذه النقابات قوة إضافية عنها فى المستعمرات

البريطانية، وزيادة على ذلك فان الأفارقة كان يجرى تمثيلهم فى البرلمان الفرنسى مما هيأ أمامهم فرصة نافعة للضغط بمطالبهم لتحسين أحوال العمال. على أن قانون (لاين جى) فى حد ذاته استمد اسمه من المندوب السنغالى المشهور الذى لعب دورًا رائدًا فى صياغته. وبعد تقديم هذا القانون صار المندوبون والنقابات الافريقية يعملون فى تعاون وثيق لتنفيذ بنوده.

ولقد كان هناك فارق كبير بين عملية تنفيذ القانون فى المستعمرات الفرنسية والبريطانية. فإذا كانت فاعلية سياسة العمل فى المستعمرات البريطانية تعتمد فى المقام الأول على الحماس الذى تبديه الإدارة المحلية والتعاون الذى يبديه أرباب الأعمال، فإن هذه الفاعلية فى المستعمرات الفرنسية كانت تعتمد على قوة الحركات الشعبية من أجل الحث على تنفيذ قوانين العمل الممتدة، فالفرنسيون كانت لهم ثلاثة مراكز وطنية ليس لأحد منها علاقة وثيقة بالحكومة أيامها. وبدلاً من التعاون مع الحكومة كما تفعل النقابات البريطانية بالنسبة للعمال أو فى السياسات الاستعمارية فإنهم يرسمون سياساتهم التى تنطوى على أحكام خاصة بالمستعمرات لأن المستعمرات من وجهة نظرهم هى فرنسا فيما وراء البحار[11]

وبالنسبة للمستعمرات البلجيكية فى الكونغو ورواندا أو بوروندى، فقد كان يتم إعداد سياسة العمل عن طريق أربعة قوانين تحكم التوظيف فى الخدمة المدنية والقطاع الخاص فى الصناعة. وكانت هناك قوانين مختلفة لكبار موظفى الحكومة الذين كانوا من الأوروبيين. وصغار موظفى الحكومة الذين كانوا من الأفارقة، وكبار الموظفين الاوروبيين فى القطاع الخاص، وكذلك الأفارقة فى القطاع الخاص. ولم يكن يسمح للأفارقة بتنظيم النقابات العمالية حتى حلول عام ١٩٤٦م .

لم يتقبل العمال الأفارقة مثل تلك القيود المفروضة فى المستعمرات البريطانية والفرنسية والبلجيكية ورد الأفارقة على هذا التآكل فى مستوى معيشتهم. فتراوحت الاحتجاجات فى المدن بين الإضرابات المنظمة، والمظاهرات وأعمال الشغب التلقائية، وأصبحت تتكرر بصورة متزايدة. وكان المستخدمون فى الإدارة الحكومية، وبخاصة عمال السكك الحديدية، القدوة فى تشكيل النقابات وتشجيع الأعمال النضالية. وتاريخ الإضرابات العمالية فى إفريقيا الغربية يرجع إلى القرن التاسع عشر، أما الاحتجاجات العمالية الواسعة الانتشار فى المنطقة ككل فترجع

إلى بداية الحرب العالمية الأولى. وبعد ذلك أصبحت الإضرابات طريقة شائعة إلى حد ما للإعراب عن المظالم، ووصلت إلى ذروتها (من حيث التكرار وأيام العمل الضائعة) خلال الحرب العالمية الثانية. وفيما يلى أبرز الأمثلة لاحتجاجات المدن فيما بين عامى ١٩١٨م و١٩٤٥م، وإن كانت الدراسات التفصيلية لم تتناول إلا القليل منها. ففى أفريقيا الغربية الفرنسية قام عمال أرصفة ميناء كوناكرى بإضراب فى عام ١٩١٩م، وحدثت أعمال شغب خطيرة فى بورتونوفو فى عام ١٩٢٣م، كما قام عمال السكك الحديدية على خط دكار- النيجر بإضراب فى عام ١٩٢٥م، ووقعت اضطرابات فى لومى فى عام ١٩٣٣م، وكانت هناك سلسلة من الاحتجاجات ضد استخدام السخرة وإساءة استخدامها فى السنغال وساحل العاج خلال الحرب العالمية الثانية.

وفى إفريقيا الغربية البريطانية كانت هناك إضرابات ومظاهرات خطيرة فى المستعمرات الأربع جميعا. ففى جامبيا كانت هناك إضرابات فى عامى ١٩٢١م و ١٩٢٩م وفى سيراليون أضرب عمال السكك الحديدية عن العمل فى الأعوام ١٩١٩م و ١٩٢٠م و ١٩٢٦م ، وأضرب عمال المناجم فى عامى ١٩٣٥م و١٩٣٧م ، وتوقفت أعداد كبيرة من المستخدمين فى القطاعين العام والخاص عن العمل فى الفترة ١٩٣٨ م ـ ١٩٣٩م ، وسجلت فى عام ١٩٤٢م ذروة بلغت ثلاث عشرة حالة توقف خطيرة عن العمل. وفى ساحل العاج قام المستخدمون فى الحكومة بإضرابات فى عامى ١٩١٩م و١٩٢١م، كما حدثت إضرابات فى مناجم الذهب فى عامى ١٩٢٤م و١٩٣٠م، وكذلك سلسلة من حالات التوقف عن العمل بين عمال السكك الحديدية والمناجم ومستخدمى إدارة الأشغال العامة فى أواخر العقد الرابع، كان من أهمها إضراب عمال السكك الحديدية فى عام ١٩٣٩م، وعشرة إضرابات رئيسية فى عام ١٩٤٢ م. وفى نيجيريا قام عمال السكك الحديدية بإضراب فى عام ١٩٢٠م، وحدثت إضرابات فيما بين سنوات ١٩٣٧م ـ ١٩٣٩م كما قام عمال السكك الحديدية باحتجاجات جماهيرية ١٩٤١م ـ ١٩٤٢م وحدث اضراب ناجح عام ١٩٤٥م اشتركت فيه ١٧ نقابة تمثل نحو ٣٠ الف مستخدم واستمر ٣٧ يوما [١٢] .



المبحث الثانى
مرحلة المقاومة والوعى النقابى
(١٩٤٥م - ١٩٦١م)

تولد شعور إفريقى جارف لدى العمال الأفارقة إثر اشتراك القارة بآلاف الجنود مع جيوش الحلفاء الإنجليز والفرنسيين ضد النازية، وهو شعور جدد الآمال بإمكانية حدوث تغييرات عميقة فى إفريقيا، التى دفعت ضريبة كبرى بشرية واقتصادية فى العمليات الحربية، على اعتبار أن انتصار المثل الإنسانية والديمقراطية التى كانت تقود الكفاح ضد هتلر والنازية يجب أن يشمل الشعوب الإفريقية، فتتمتع باستقلالها، سواء منها ما كان تحت الحكم الاستعمارى المباشر أو غير المباشر.

ولكن هذه الآمال سرعان ما تبخرت بعد نشوب الحرب الثانية، وبعد انتهائها تماما، ومن هذا المنطلق يمكن القول إن الطبقة العاملة الإفريقية وحركتها النقابية قد عرفت منذ ولادتها الجنينية بتوجهها الوطنى ونضالها ضد النظام الاستعمارى، فكان الاستقلال الوطنى بالنسبة لها هو الهدف الأساسى والمقدمة التى لابد منها لأى تحول اقتصادى أو اجتماعى.

واجه العمال الأفارقة أرباب عمل ومدراء أوروبيين مما أضفى على مطالبهم بشكل طبيعى طابعًا وطنيًا، فالسلطة التى تحكمهم هى سلطة استعمارية، تقوم فى الوقت نفسه بحماية أرباب العمل من رعاياها، أو من المستثمرين الأجانب الذين اختاروا إقامة المشاريع فى البلدان الإفريقية بما يضمن لهم أقصى ربح ممكن بأقل كلفة ممكنة وبأسرع وقت ممكن أيضا. ومن هذه الزاوية كانت مطالبة النقابات الإفريقية بمبدأ المساواة فى العمل والأجور فى المستعمرات الفرنسية تحمل بين طياتها طابع النضال الوطنى، وكذلك الحال بالنسبة لمطالب العمال الأفارقة فى البلدان الناطقة بالإنجليزية، لاسيما فى بلدان كانت التفرقة العنصرية ما تزال تسود فيها (كينيا وموزمبيق وزيمبابوى وجنوب إفريقيا) (١٣) .

وعلى سبيل المثال فقد ظهرت فعالية دور النقابات العمالية والمهنية وقيمة زعامتها فى الحملات السياسية الموجهة ضد الحكم البريطانى وما تتخذه المنظمات السياسية من إجراءات كالإضراب أو المقاطعة أو العصيان السلمى.. الخ (١٤) .

كان الإضراب أهم وسائل نضال العمال الأفارقة، ومن بين الإضرابات الكبرى أيام الحرب الثانية تجدر الإشارة إلى إضراب عمال مرفأ مومباسا الذين طالبوا بتحسين أوضاعهم السكنية، وحوالى منتصف عام ١٩٤٠ إنفجرت عدة مظاهرات لعمال السكك الحديدية في كينيا، كان سببها الرئيسي الرواتب المنخفضة جدا والتي استمرت على حالها أثناء الحرب على الرغم من ارتفاع أسعار المعيشة، كما أضرب عمال ميناءى دار السلام وليندى فى تنجانيقا عام ١٩٤٦م، وفي أوغندا توسعت حركة الإضرابات كثيرا خلال الحرب، وكان أعنفها أحداث عام ١٩٤٥م الدامية التى لم تكن ناجمة عن الأوضاع المادية الصعبة للغاية بالنسبة للعمال الأفارقة فحسب، وإنما كانت ناجمة أيضا عن أزمة الاستعمار أحد نتائج الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت الذى انتصرت فيه الشعوب بتحالفها ضد الفاشية التي كانت قريبة العهد، فإن شعب أوغندا قد قام بالمحاولات الأولي للحصول علي الاستقلال.. استفاد العمال الأوغنديون خلال هذه الأحداث من التعاطف الواسع وتضامن جميع طبقات الشعب، إذ ساندهم الفلاحون والمهنيون والمثقفون.

وبصورة عامة يمكن القول إن الإضراب العام لعام ١٩٤٥م فى أوغندا قد قدم لتراث حركة التحرر الوطنى دفعًا كبيرًا ليس فى أوغندا وحدها، إذ كان الإضراب بداية للثورة الوطنية، ولكن أيضا فى بلدان إفريقيا الشرقية حيث أصبحت الطبقة العاملة قوة اجتماعية مهمة فى النضال ضد الاستعمار من أجل الحرية والاستقلال.

كما انفجرت موجة من الإضرابات فى إفريقيا الغربية منذ عام ١٩٤٥م وقامت انتفاضات شعبية ضد العمل الإجبارى، وقانون سكان الأهالى الذى يعطى المالكين القادمين من البلدان المستعمرة امتيازات خاصة، وظهرت بؤر ثورية منظمة فى دول (الكاميرون)، وداكار (السنغال)، وليوبولد فيل (زائير).

اضطرت فرنسا فى الأول من شباط (فبراير) ١٩٤٦م لإلغاء «قانون الأهالى» وما كانت شعلة الكفاح والتحرر لتخمد فى بلد حتى تمتد إلى بلد آخر، فحدثت انتفاضة مدغشقر عام ١٩٤٧م التى أدى قمعها الوحشى إلى مقتل ثمانين ألف مواطن، وفى شهر أغسطس (آب) من العام نفسه بدأ الاضراب المشهور لعمال السكك الحديدية التى تربط بين داكار ونهر النيجر، واستمر حتى آذار (مارس) من عام ١٩٤٨م.

وفى نوفمبر من عام ١٩٤٩م بدأ إضراب عمال المناجم فى أينوغو بنيجيريا، وانتهى بمقتل واحد وعشرين عاملا، خلال العام التالى حدث الإضراب العام فى غانا، والتمرد فى ساحل العاج، ونيروبى (كينيا) حيث قامت ثورة شعب الماوماو عام ١٩٥٢م، وإضراب عمال مناجم النحاس فى كينيا، فإضراب غينيا عام ١٩٥٣م، وهكذا [١٥] .

وفضلاً عن ظاهرة النضال الشعبى فى إفريقيا برزت بصورة خاصة ثورات الفلاحين فى جنوب إفريقيا إذ شهد إقليم الترنسكاى نضالا فلاحيًا عنيدًا منذ عام ١٩٦٠م سقط خلاله عشرات القتلى من جراء مقاومة الفلاحين لتملك أراضيهم من قبل المستوطنين الأوروبيين، ورفضهم دفع الضرائب التى يفرضها عليهم الحكام المعينون من قبل الحكومة المركزية.

- انتقلت حركة المقاومة الفلاحية فى اتحاد جنوب إفريقيا إلى تنظيم دائم إذ كونت لجنة ثورية فى مارس عام ١٩٦٠م باسم المنطقة الجبلية التى كانت تجتمع فيها، وخلال فترة قصيرة سيطر الفلاحون الثوار على المنطقة، فأرسلت الحكومة العنصرية الجيش والطيران فى حزيران من العام نفسه واستخدمت الغازات السامة ضد المقاتلين فى الجبال، وسجنت ونفت وأعدمت عددا كبيرا من زعماء الثورة (١٦) .

وهكذا يبدو لنا من خلال العرض السابق أن الحركة النقابية الإفريقية ولدت فى رحم النضال الوطني ضد الاستعمار، وبالتالى فقد اتخذ النضال العمالى وجهين متلازمين: الوجه السياسى والوجه النقابى، وهذه هى الظاهرة الأولى التى رافقت نشوء الحركة النقابية الإفريقية، فوجدت الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الثورية فى هذه الظاهرة حليفًا طبيعيًا لها، والعكس صحيح أيضًا، وتعرض العديد من القادة النقابيين إلى ضغوط متتالية بشكل إغراءات أو تهديدات لترقية مناصبهم أو طردهم من العمل، وكان المناضلون النقابيون افضل الكوادر وأنشطها بين صفوف الأحزاب والتنظيمات السياسية، بعبارة موجزة يمكن القول: إن التنظيمات النقابية الافريقية كانت جزءًا من النضال الشعبى العام، وطليعة متقدمة ضد الاستعمار(١٧).

الظاهرة الثانية: التي رافقت نشوء النقابية الإفريقية هى أن النقابات قد شكلت امتدادا بشكل أو بآخر للنقابات الأوروبية، أى انها لم تكن مستقلة بالفعل من حيث هيكلها التنظيمى وثقافتها النقابية، بل على العكس من ذلك كانت عرضة للتيارات النقابية والسياسية فى أوروبا الغربية، والعديد من النقابات الإفريقية تشكل كامتداد للاتحادات العمالية فى بلجيكا وفرنسا، كما أن السياسة البريطانية فى غانا ونيجيريا وسيراليون وكينيا وغيرها قد اتبعت أسلوب إيفاد نقابيين بريطانيين من مدرسة النقابية الإصلاحية لتشكل تنظيمات نقابية فى هذه الدول على غرار النقابات البريطانية.

وبالإضافة إلى ذلك عمدت السلطة الإدارية الاستعمارية وأرباب العمل إلى تشتيت القوة التنظيمية للحركة النقابية الإفريقية وصرفها عن مهام النضال السياسى، بل والفصل بين مهمة القيادة السياسية والقيادة النقابية.

الظاهرة الثالثة: هى ضعف الانتساب للحركة النقابية، ويرجع البعض ذلك إلى خشية العمال من الانخراط فى المنظمات النقابية إذ كانت السلطات الادارية الاستعمارية تصفها بأنها مثيرة للبلبلة والفوضى، ثم إن هجرة الفلاحين إلى المدن كانت تشكل احتياطا يهدد باستمرار أولئك الذين حصلوا على عمل ما، بالإضافة إلى عدم تلقى النقابيين والكوادر النقابية ثقافة عمالية عميقة، بل إن معظمهم كان قد ترك المدرسة فى المرحلة الابتدائية فيما دونها، كما أن معظم العمال كانوا دون اختصاصات فنية سواء بالنسبة للمناجم أو الموانئ أو البناء.

وبالمقابل فقد كان استقرار بعض المؤسسات والمنشآت الاقتصادية يعطى العمال مزيدا من الاستقرار والخبرة، وبالتالي مزيدا من السلطة والجدية.. فالاتحاد العام لعمال السودان على سبيل المثال حصل علي حق التنظيم النقابى بعد إضراب شامل استمر عشرة أيام، قام به عشرة آلاف من عمال السكك الحديدية، ونفس الوضع ينطبق على الاتحادات القوية لعمال السكك الحديدية فى كينيا وإفريقيا الغربية، وهذا بدوره يفسر المكانة المرموقة التى كانت تتمتع بها نقابات الموظفين، خاصة المعلمين منهم [١٨] .

أيا كان الأمر فقد جاء استقلال غانا عام ١٩٥٧م ليدشن نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة من تطورات الحركة النقابية الإفريقية إذ بادرت بالدعوة إلى أول مؤتمر للشعوب الإفريقية فى أكرا الذى أوصى بتشكيل أول اتحاد نقابى إفريقى مستقل. ويرجع إلى حركة التحرير فى غينيا بقيادة أحمد سيكوتورى وضع أول مبادرة في هذا المجال بدعوته إلى إنشاء الاتحاد العام لعمال إفريقيا السوداء نتيجة الصراعات الحادة بين الإنتماءات الإفريقية للاتحادات العمالية الدولية واجتمعت فى كوناكرى لجنة تنسيق نقابية إفريقية خلال يوليو ١٩٥٥م بناء على دعوة سيكوتورى وقررت وضع حد لتلك الانتماءات، وبالفعل قام عدد من المنظمات الإفريقية بقطع صلاتها مع الاتحاد النقابى الفرنسى (G.G.T)مع الاتحاد العالمى (F.S.M)وكونت اتحادا نقابيا إفريقيا (C.G.T.A) بزعامة كل من سيكوتورى، وديالوسيدو اللذين دعيا فى الوقت نفسه إلى توسيع الاتحاد.. وتحقق هذا فى المؤتمر النقابى العام الذى عقد فى مدينة كوتوكو (بنين) فى يناير ١٩٥٧م

حيث أطلق عليه الاتحاد العام لعمال إفريقيا السوداء على أساس عدم الانضمام إلى الاتحادات العمالية العالمية خارج نطاق إفريقيا، وتأكيد الشخصية للاتحادات العمالية الإفريقية.

حاول هذا الاتحاد، خاصة بعد استقلال غينيا، أن يلعب دورا أساسيًا فى حركة التحرر الوطنى، وأن يوجه اهتمام أعضائه بالدرجة الأولى إلى تحقيق الاستقلال الوطنى فى الدول الإفريقية إلا أن السلطات الاستعمارية سرعان ما واجهت نشاط هذا الاتحاد وحاصرته حتى اقتصر على عمال غينيا قبيل نهاية ١٩٥٧م ، وانضمت إليه فى وقت لاحق المنظمات النقابية فى كل من غانا ومالى (١٩).

وبعد المبادرة الغينية تبلورت إرهاصات الوعى النقابى القارى كما سبقت الإشارة باستقلال غانا عام ١٩٥٧م (٢٠) ووجدت استجابة لدى الدول الإفريقية المستقلة الأخرى (٢١)، وانطلقت الدعوة إلى إنشاء كيان نقابى إفريقى قارى مع انعقاد ثلاثة مؤتمرات للشعوب الإفريقية فى أكرا (٥ ــ ١٣ ديسمبر ١٩٥٨م) وتونس (٢٥ ــ ٣٠ يناير ١٩٦٠م) والثالث بالقاهرة (٢٣ ــ ٣٠ مارس ١٩٦١ م) فى إطار مشروع إنشاء منظمة دائمة لمؤتمر جميع شعوب إفريقيا. وجاء بشأن الكيان النقابى الإفريقى الجديد فى نتائج عمل وقرارات المؤتمرات الثلاثة ما يلى:

أولا: طالب مؤتمر أكرا بعقد مؤتمر إقليمى إفريقى للاتحادات العمالية فى سياق الدعوة إلى عقد مثل هذا المؤتمر أيضا للأحزاب، ومنظمات الشباب والكتاب والصحفيين والهيئات النسوية .. إلخ لتشجيع وحدة الهدف وروح الجماعة (٢٢) كما دعا المؤتمر العمال والفلاحين والأقسام الأخرى للجماهير الكادحة مع رجال الفكر لتوحيد صفوفهم فى عمل مشترك لشن هجوم نهائى على التمييز والتفرقة العنصرية (٢٣).

ثانيا: أفرد مؤتمر تونس قرارًا خامسًا بشأن وحدة منظمات الاتحادات العمالية الإفريقية أهاب فيه بحكومات جميع الدول الإفريقية المستقلة وبجميع القوى الديمقراطية والشعبية فى إفريقيا أن تعترف بحقوق النقابات العمالية، وحيا المؤتمر وأيد دون تحفظ استدعاء مؤتمر نقابى عمالى إفريقى للاجتماع فى منتصف

عام ١٩٦٠م فى الدار البيضاء خدمة لقضية إفريقيا تكون أبوابه مفتوحة لكل اتحادات العمال الوطنية المتعددة التى تعمل مخلصة لأجل التحرر السياسى والاجتماعى للطبقات العاملة، كما أيد المؤتمر الجهود المبذولة فى سبيل وحدة العمال الإفريقيين ومنظمات اتحاداتهم العمالية، ودعاهم فورا لمضاعفة حميتهم والعمل بغية ضمان نجاح مدو لمؤتمر الدار البيضاء الذى يعتبر خطوة حاسمة فى سبيل تحقيق وحدة الحركة الاتحادية العمالية الإفريقية [٢٤].

ثالثا : أوصى مؤتمر القاهرة باحترام الحريات النقابية الديمقراطية اللازمة لنمو الحركة الإفريقية العمالية المستقلة البناءة، وإنشاء مجلس دولة إفريقى أعلى لمراقبة وفحص القضايا التى تتضمن امتهان الحقوق النقابية الديمقراطية، كما طالب المؤتمر الهيئات العمالية بعقد مؤتمر لاتحادات نقابات العمال الإفريقيين بغية تكوين اتحاد فيدرالى يضم الاتحادات العمالية الإفريقية، وعقد مؤتمر لاتحادات العمال المزارعين الأفريقيين يتضمن خلق حركة موحدة للمزارعين الإفريقيين [٢٥].

وتنفيذا لتوصيات المؤتمرات الثلاثة انعقد فى الدار البيضاء مؤتمر للاتحادات النقابية الإفريقية فيما بين ٥، ٣١ مايو ١٩٦١م أسفر عن توقيع ميثاق الدار البيضاء وإنشاء اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا. من الاتحادات النقابية لكل من المغرب ومصر (ج.ع.م آنذاك)، وغينيا، غانا، مالى، الجزائر (قبل استقلالها) فى حين انسحبت الوفود النقابية لكل من تونس ونيجيريا ومعظم اتحادات شرقى ووسط القارة [٢٦].

وجاء انسحاب تلك الدول ليعكس بوضوح انقسام الحركة النقابية الإفريقية منذ سنوات تكوينها الأولى حول مبدأ الانحياز من عدمه تجاه اتحادات الحركة النقابية الدولية.



الفصل الثانى

جذور الخلاف وثنائية الحركة النقابية

(١٩٥٨م - ١٩٧٣م)

- المبحث الأول:

جذور الخلاف وتطوراته

(١٩٥٨م - ١٩٦١م)

- المبحث الثانى:

مرحلة ثنائية الحركة النقابية

(١٩٦١م - ١٩٧٣م)

المبحث الأول
جذور الخلاف وتطوراته
(١٩٥٨م ـ ١٩٦١م)

جاء إنشاء اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا فى مؤتمر الدار البيضاء (مايو ١٩٦١) ليكشف جذور الخلافات العميقة بين الاتحادات النقابية الإفريقية نتيجة الضغوط التى تمارسها اتحادات الحركة النقابية الدولية على مستوى القارة منذ وقت مبكر بدأت منذ عام ١٩٤٥م . لقد تابع المستعمرون قيادات العمل السياسى وهى تخرج من بين صفوف الحركة النقابية، فأصبح من الضرورى لاحتواء الحركة السياسية احتواء الحركة النقابية أيضا.. وقد كان لهذه المحاولات تأثيرها على حركة النقابيين الإفريقيين نحو تحقيق وحدة قارية.

وبينما كان الوعى الطبقى لدى النقابيين البريطانيين لا يمتد لأكثر من مصالحهم الخاصة، فيجعلهم يتعاونون مع الإدارة الاستعمارية والمستثمرين الاوروبيين من أجل تزييف صور العمل النقابى فى إفريقيا، فإن النقابيين الفرنسيين صوروا وحدة الطبقة العاملة على أنها احتواء الحركة النقابية الإفريقية فى المستعمرات الفرنسية داخل تنظيماتهم ومعارضة أية محاولات لها للاستقلال.

وقد ظهر هذا أوضح ما يكون بعد أن تأسس الاتحاد العالمى لنقابات العمال عام ١٩٤٥م وكان يضم فى عضويته مؤتمر نقابات عمال بريطانيا والاتحاد العام لعمال فرنسا، فقد اصطحب الوفد البريطانى معه للمؤتمر الأول للاتحاد مراقبين من نقابيى نيجيريا وجامبيا وسيراليون وساحل الذهب، أما الوفد الفرنسى فلم ينتبه لهذه الضرورة الظاهرية.. وعلى مر السنوات القلائل التى ظل فيها البريطانيون والأمريكيون أعضاء فى هذا الاتحاد مع الاتحاد الفرنسى اليسارى وبقية الاتحادات العمالية شرقًا وغربا التى شاركت فى تأسيس الاتحاد العالمى، شهدت مؤتمرات الاتحاد صورًا عجيبة من المناورات للسيطرة على الحركة النقابية الناشئة.

فالأمريكيون، برغبة مبكرة فى وراثة الاستعمار القديم وبدوافع صليبية ضد الشيوعية، أخذوا جانب المنظمات النقابية الإفريقية وحقها فى الاستقلال والمشاركة فى العمل السياسى من أجل الاستقلال الوطنى.. والبريطانيون كان همهم الأكبر الدفاع عن السياسة الاستعمارية لحكوماتهم، أما الفرنسيون فقد كانوا يفقدون حماسًا لاستمرار العضوية الإفريقية من خلال الاتحاد الفرنسى وليس بأية صورة مستقلة وتحت دعاوى وحدة الطبقة العاملة.. ونظرا للمواقع القيادية التى كان يحتلها البريطانيون والفرنسيون (رئيس الاتحاد كان بريطانيا أما سكرتيره العام فكان فرنسيًا) فقد استطاعوا أن يفرضوا وجهة نظرهم على سياسة الاتحاد العالمى نحو إفريقيا [٢٧].

وعندما شعر الاتحاد العالمى بقوة الرغبة الإفريقية نحو الوحدة، فكر فى إيجاد جهاز اقليمى إفريقى لتنسيق نشاطه فى القارة الإفريقية.. فعقد مؤتمرا فى داكار فى إبريل ١٩٤٧م لهذا الغرض تحت ضغط من الأعضاء السوفييت والأمريكيين واستطاع هذا المؤتمر أن يجمع معلومات مفيدة عن الحركة العمالية الإفريقية.. ولكن البريطانيين والفرنسيين لم يستسلموا لهذا الاتجاه، فاستطاعوا أن يحبطوا اقتراحا سوفيتيا ـ أمريكيا بتخصيص ميزانية مستقلة لمساعدة النقابات الإفريقية مباشرة..

وقد أساءت هذه السياسة إلى صورة الاتحاد العالمى فى إفريقيا، خاصة ما حدث من سياسة متضاربة نحو الاتحاد العام لعمال تونس الذى أسسه فرحات

حشاد فى عام ١٩٤٦م ثم تقدم بطلب للانضمام للاتحاد العالمى فعارض لويس سايان سكرتير عام الاتحاد العالمى قبول الاتحاد التونسى، لأن الاتحاد العام لعمال فرنسا له فرع فى تونس وأن الاتحاد الذى أسسه حشاد إنما هو واجهة سياسية مرتبطة بالحزب الدستورى الجديد البورقيبى المؤيد من قوى تقليدية ورجعية داخل تونس.. وسارع الاتحاد الفرنسى إلى إعطاء الاستقلال لفرعه التونسى وضمه للاتحاد العالمى.. وفى عام ١٩٤٩م عندما انسحب البريطانيون والأمريكيون وبعض مؤيديهم من الاتحاد العالمى وأسسوا الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة، عاد الاتحاد العالمى فوافق على ضم اتحاد حشاد جنبا إلى جنب مع الاتحاد الآخر.. إلا أن سايان عاد وأصر على فرض ممثل الاتحاد الآخر (اتحاد نقابات عمال تونس) كمندوب عن شمال إفريقيا رغم معارضة حشاد نظرا للفارق العددى فى عضوية الاتحادين.. ولما لم تجد معارضة حشاد جدوى انسحب من الاتحاد العالمى وانضم للاتحاد الحر.

هذه السياسة التى قادها الفرنسيون والبريطانيون، ثم استمر سايان، وهو من زعماء الاتحاد العام لعمال فرنسا، فى فرضها على الاتحاد العالمى، جعلت النقابيين الإفريقيين يفقدون حماسهم تدريجيا للاتحاد العالمى والروابط التى تربط من ينتمون معهم للمستعمرات الفرنسية بالاتحاد العام لعمال فرنسا، ويفكرون فى الوحدة النقابية الإفريقية خاصة أن الصراع بين الاتحاد العالمى والاتحاد الحر بدأ يدخل الحركة العمالية الإفريقية فى رحى الحرب الباردة..

فقد نقل الأمريكيون معهم حماسهم للسيطرة على الحركة العمالية الإفريقية إلى داخل الاتحاد الحر.. كما استمر البريطانيون فى دفاعهم ذى النظرة الوطنية الضيقة عن سياسة حكومتهم الاستعمارية داخل الاتحاد الحر مما جلب عليهم سخرية معظم الأعضاء خاصة مع اصرارهم على أن نمو النقابات الإفريقية يجب ألا يكون مرتبطا بالنضال ضد الاستعمار، ووجد الأمريكيون أنه مع استمرار ضغطهم داخل الاتحاد الحر للابتعاد عن وجهة النظر البريطانية التى كانت تجد لها تأييدا بين القوى المسيطرة على الاتحاد، فإنه من المفيد لخططهم أن يتصلوا مباشرة بالنقابيين الأفارقة.. وكانت نقطة البداية فى كينيا حيث اندلعت ثورة

الماوماو فى عام ١٩٥٣م وبرز دور اتحاد عمال كينيا كقوة لها نفوذ وتأثير على الوضع العام هناك.. وقدم اتحاد عمال أمريكا لبويا كل ما يحتاج إليه من مساعدات .. فتح له صحفه ومجلاته ليكتب من خلالها عن تطور القضية الوطنية الكينية، وقدم له مساعدات مالية لمواجهة النفقات الإدارية المتزايدة لاتحاده، ثم مول بناء مقر فاخر للاتحاد بالإضافة إلى العديد من المنح الدراسية للنقابيين الكينيين.. وكان هذا هو نقطة الانطلاق للتسلل الأمريكى النشط داخل الحركة العمالية الإفريقية لسنوات طويلة تلت ذلك (٢٨) .

وفى الوقت نفسه بدأ الاتحاد الحر ينشط أكثر داخل إفريقيا، فعين ممثلا مقيما له بها مقره نيروبى وذلك عام ١٩٥٣م وفى العام نفسه أنشأ مركزا للإعلام فى أكرا وفى عام ١٩٥٦م قرر إنشاء منظمة إقليمية له فى إفريقيا يكون مقرها أكرا.. وفى هذا الوقت كانت حركة النقابيين الإفريقيين نحو الوحدة تشتد، فسارع الاتحاد الحر ليعقد مؤتمره الإفريقى الأول فى أكرا عام ١٩٥٧م .. وكانت خطته استخدام مؤتمر نقابات عمال غانا بدعوته الحماسية للوحدة الإفريقية كأداته للسيطرة على النقابات فى إفريقيا الاستوائية، بينما يستخدم اتحاد عمال تونس للسيطرة على النقابات فى شمال شرق إفريقيا وانتخب جون تتيجا رئيسا للمؤتمر، وألقى كوامى مكروما كلمة ترحيب فى الجلسة الافتتاحية (٢٩) .

قبيل هذا الوقت، كانت هناك حركة نشطة بين المنظمات فى المستعمرات الفرنسية للانسحاب من عضوية الاتحاد العام لعمال فرنسا والاستقلال.. وجاء هذا بتأثير من مواقف الاتحاد الفرنسى داخل الاتحاد العالمى تجاه الحركة النقابية الإفريقية، وبتأثير ما قام به فيلكس هوا فويه بوانيه عندما انسحب من الحزب الشيوعى الفرنسى عام ١٩٥٠م وكون (التجمع الديمقراطى الإفريقى) كحركة سياسية إفريقية شاملة..وكانت البدايات محدودة متمثلة فى جانب من النقابات فى السنغال بقيادة عباس جوبيه واتحاد نقابات فولتا العليا،وفى عام ١٩٥٥م قررت اللجنة المركزية لفرع الاتحاد الفرنسى فى السنغال ولفرع موريتانيا الانسحاب أيضا.. وأعقب هذا انقسام فى لجنة التنسيق لغرب إفريقيا التابعة للاتحاد العام لعمال فرنسا والتى اجتمعت فى دكار فى فبراير ١٩٥٦م .. فبينما طالب

سيكوتورى ودياللو سيد وأحد نقابيى السنغال بالانفصال عن الاتحاد، عارض ذلك عبد الله دياللو زعيم نقابات مالى ونائب رئيس الاتحاد العالمى يؤيده فى ذلك سيسه اليونى من السنغال وجريس كاميللى من ساحل العاج.. وانسحب سيكوتورى ومؤيدوه من عضوية الاتحاد وكونوا الاتحاد العام لعمال إفريقيا.. ولكن الفريقين المنقسمين عادا فاجتمعا فى كوتونو (داهومى) فى يناير ١٩٥٧م وكونوا اتحادا جديدا باسم الاتحاد العام لعمال افريقيا السوداء [٣٠]

وأثارت هذه الخطة الوحدوية الإفريقية الأولى حماساً شديداً ونالت تأييدا كبيرا من السياسيين الإفريقيين، ومن النقابيين وعلى رأسهم جون تتيجا والمحجوب بن صديق الأمين العام للاتحاد المغربى للشغل (والذى كان قد تأسس عام ١٩٥٠م مستقلا عن الاتحاد الفرنسى وانضم إلى الاتحاد الحر).. فقد كان كلاهما قلقا لتزايد نشاط الاتحاد الحر فى إفريقيا، ومحاولة أصدقاء أمريكا داخله أن يجعلوا من الحركة العمالية الإفريقية ميدانا نشطا للحرب الباردة.. وكان الأمريكيون قد بدأوا يعلنون معارضتهم العنيفة لدعوى الحياد الإيجابى الآخذة فى الانتشار فى إفريقيا.

وكان الاتحاد قد وضع فى مقدمة أهدافه تنظيم وتوحيد عمال إفريقيا السوداء وتنسيق نشاطهم فى النضال ضد النظم الاستعمارية وكل أشكال الاستغلال، وتأكيد الشخصية النقابية الإفريقية.. ولعب الاتحاد دورا مهماً فى تأييد الدعوة لرفض الانضمام للمجموعة الفرنسية وتفضيل الاستقلال، ورغم أن غينيا هى التى فعلت ذلك وحدها فى النهاية، فإن هذا الدور كانت له آثاره المهمة على حياة الاتحاد .. فقد أخذت حكومات الأقاليم المحيطة بغينيا تنظر له بقلق، وتمارس ألوانا مختلفة من الاضطهاد للنقابات الوطنية المرتبطة به وتشجع نقابييها بكل السبل على الانفصال عنه وتأسيس منظمات نقابية جديدة.. لذلك فمع نهاية عام ١٩٥٩م لم يكن قد بقى فيه سوى اتحاد عمال غينيا فقط، وإن كان قد انضم إليه بعد وقت قصير كل من مؤتمر نقابات غانا واتحاد عمال مالى.

كانت هذه هى المحاولة المخلصة الأولى التى شجعت محاولات أخرى فيما بعد وتمثلت فى ثلاثية مؤتمرات الشعوب الإفريقية (١٩٥٨م ـ ١٩٦١م) السابق الإشارة

إليها، ودعا المؤتمر الأول فى أكرا بالإجماع إلى تكوين (اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا) وكون لجنة تحضيرية للإعداد لقيام الاتحاد.

وبدلا من أن تكون هذه الخطوة بداية لقيام وحدة حقيقية للحركة العمالية الإفريقية، فإنه نتج عنها بداية الانقسام الجذرى فى هذه الحركة.

كانت نقطة الخلاف التى تسببت فى هذا الانقسام هى «الانتماءات الدولية» ففريق يرى ضرورة استقلال الاتحاد الجديد وكل المنظمات الأعضاء به عن الانتماءات لأى اتحاد عمال دولى.. وكان من رأى هذا الفريق الذى تزعمه بحماس شديد جون تتيجا وعبد الله دياللو، أن الاتحادين الدوليين الموجودين هما جزء من الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى، وأنه من الضرورى التزاما بمبادئ سياسة الحياد الإيجابى البعد عن كليهما.. أما الفريق الآخر، وكان من زعمائه توم بويا وأحمد التليلى (تونس) وموروها من نيجيريا فقد كان من رأيه أن الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة كان منذ تأسيسه منبرا مفيدا لإعلان وجهة النظر الإفريقية، وأن الأمريكيين ليسوا مسيطرين عليه، وأن سياسته بالنسبة للقضايا الإفريقية، مثل الكونغو والجزائر وأنجولا وجنوب إفريقيا، كانت منسقة مع وجهة النظر الإفريقية، وكان من الواضح أن كل المتبنين لهذا الموقف هم من رجال الاتحاد الحر فى افريقيا [٣١] .

بل إنهم وصلوا بحماسهم لاستمرار الانتماء إلى الاتحاد الحر، وليس غيره من الاتحادات الدولية، إلى حد القول بأن العضوية به لا تتنافى مع مبادئ الحياد الايجابى، وقال توم بويا وهو يخاطب المؤتمر الإفريقى الثانى للاتحاد الحر والذى عقد فى لاجوس عام ١٩٥٩م، أنه يرى الاتحاد الحر وسيلة متعاطفة يمكن من خلالها تقديم الشخصية الإفريقية للرأى العام العالمى.

وأثناء اجتماعات اللجنة الدولية لمناصرة عمال وشعب الجزائر التى انعقدت فى مدينة فارنا (بلغاريا) فى مايو ١٩٥٩م، اتفق ممثلو الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب والاتحاد المغربى للشغل واتحاد عمال الجزائر على الدعوة لاجتماع تحضيرى لعمال إفريقيا يعقد فى الدار البيضاء، وتم الاتفاق على أن ينعقد هذا الاجتماع فى سبتمبر ١٩٥٩م ..وقد استجاب للدعوة التى وجهها الاتحاد المغربى

للشغل لهذا الاجتماع اتحادات عمال كل من غانا وغينيا والكاميرون والجزائر والسنغال ومصر.. وكما حضره ممثلون عن كل من اتحاد عمال إفريقيا السوداء والاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب. وفى هذا الاجتماع جرى بحث الاسس التى يقوم عليها اتحاد نقابات عمال افريقيا، واعتبر المجتمعون أنفسهم بمثابة الهيئة التأسيسية لهذا الاتحاد.

وتصاعد الخلاف مع اقتراب شهر نوفمبر ١٩٥٩م حيث كان مقررا للمؤتمر الإفريقى الثانى للاتحاد الحر أن ينعقد فى لاجوس ومن ضمن أهدافه إعلان قيام المنظمة الإقليمية الإفريقية للاتحاد الحر والمقترح مقرًا لها فى أكرا.. إذ أعلن مؤتمر نقابات عمال غانا انسحابه من الاتحاد الحر، ودعا لعقد مؤتمر فى نفس موعد انعقاد مؤتمر لاجوس تقريبا لإعلان قيام (اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا) وقد اتخذوا هذه الخطوة الاخيرة دون التشاور مع اللجنة التى شكلها مؤتمر الشعوب الإفريقية لهذا الغرض والتى كانت قد انتخبت توم بويا رئيسا لها. ولما كانت الدعوة دون تحضير كاف، فإن العدد الأكبر من المنظمات الإفريقية الأعضاء بالاتحاد الحر قد فضلوا بالطبع حضور مؤتمر لاجوس، وإن كان بعضهم قد أرسل مراقبين لمؤتمر أكرا.. أما الذين حضروا مؤتمر أكرا فقد كانوا أقلية (١٩ منظمة فقط) ولم يكن من الممكن إعلان قيام الاتحاد كما كان مقررا، واكتفى بتشكيل لجنة توجيهية للإعداد لتأسيس الاتحاد، وكانت تتكون من مندوبى مؤتمر نقابات غانا واتحاد عمال غينيا والاتحاد المغربى للشغل والاتحاد العام المصرى للعمال وأحد أجنحة مؤتمر نقابات عمال نيجيريا [٣٢] .

وبهذا الانقسام فى الرأى والمواقف واجه الزعماء النقابيون الإفريقيون المؤتمر الثانى لكل الشعوب الإفريقية الذى عقد فى تونس فى يناير ١٩٦٠م .. وبذلت محاولات مضنية لرأب الصدع، وأخيرا تمكن المؤتمر من الوصول إلى حل وسط، إذ ضمن قرارات الترحيب بقيام اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا(أتوف) دون الإشارة إلى موضوع الانتماءات الدولية.. كما اتفق على أن تترك كل المسائل الشائكة ليناقشها النقابيون أنفسهم فى مؤتمر يعقدونه فى الدار البيضاء فى مايو ١٩٦٠م.. ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد بالمرة، بدلا من هذا واصل الفريقان التعبير

العلنى عن اختلافاتهم.. فأنصار الاتحاد الحر لا يتوقفون عن إعلان تأييدهم له، والفريق الآخر يمضى أيضا فى التوعية بآرائه فعبد الله دياللو، والذى كان قد انتخب سكرتيرا عاما لمؤتمر الشعوب الإفريقية، يصرح فى مؤتمر صحفى: [إن عمال إفريقيا يجب أن تكون لهم علاقات بكل عمال العالم لا أن يجعلوا من أنفسهم أعداء لفريق منهم.. كما أننا لا نستطيع أن نكون أعضاء فى منظمتين فى نفس الوقت.. ومن أجل هذه الأسباب قررنا أن نرفض الانتماءات الدولية].

وأوفد الرئيس نكروما فى نهاية عام ١٩٦٠م جون تتيجا فى جولة بعدد من الاقطار الإفريقية تحت شعار (يجب أن يكون لإفريقيا اتحاد نقاباتها الذى لا يدين بالولاء للاتحاد العالمى أو الاتحاد الحر).. وفى نوفمبر وقع تتيجا مع توم بويا بيانا مشتركا جاء فيه أن كليهما متفق على أن يكون (أتوف) مستقلا عن كل من الاتحاد العالمى والاتحاد الحر والاتحاد المسيحى، كما أنهما يعترفان بحق الاتحادات الوطنية فى أن تقرر شكل علاقاتها الدولية.. وأنهما لا يريان فى الوضع الحالى ما يمنع أى منهما من المشاركة الكاملة فى تأسيس أتوف.

ولكن حركة الاتحاد الحر كانت أسرع، فما أن حل نوفمبر ١٩٦٠م حتى كان قد عقد فى تونس مؤتمره الإفريقى الثالث الذى قرر قيام المنظمة الإفريقية الإقليمية (افرو) على أن يكون مقر سكرتاريتها الدائمة فى لاجوس.. وشن المؤتمر هجوما عنيفا على اللجنة التوجيهية التى شكلها مؤتمر أكرا، واتهم الاتحادات الأعضاء بها والمؤيدون لها بأنها خاضعة لنفوذ حكوماتها التى تحاول بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة أن تخضع اتحادات عمالية إفريقية مرة أخرى لنفوذها(٣٣).. وقال البيان الختامى للمؤتمر إنه فى مرحلة التغيير المهمة التى تمر بها إفريقيا، فإن الحركة النقابية الإفريقية تجد نفسها واقعة تحت ضغوط عنيفة من المنظمات النقابية العميلة للحكومات والتى تحاول التسلل اليها..وأضاف البيان أن المؤتمر يعترف بأصالة الرغبة الطبيعية للعمال الإفريقيين نحو تنسيق نشاطهم فيما بينهم، وأن يشاركوا عمال القارات الأخرى فى آمالهم وتطلعاتهم بروح من الأخوة والتضامن الدولى.. وأن فكرة تأسيس اتحاد نقابى لعموم إفريقيا لا تتعارض مع استقلال الحركة النقابية الإفريقية.. وأنه من الظلم تجاهل ما تلقاه الدعوة للوحدة

الإفريقية من استجابة بين المنظمات السياسية والاجتماعية فى افريقيا للقرن العشرين.. وأن هناك من الدلائل القوية ما يوحى على الاعتقاد بأنه لو لم تشارك النقابات الإفريقية الحرة فى قيام هذه الوحدة وتوجيهها فإنها قد تقع فى أيدى قوى أخرى وتستخدمها دول إفريقية لتحقيق نهايات سياسية معينة.. وبهذا تفتت الجبهة العمالية الإفريقية.

ولم تكن هذه هى أول منظمة نقابية إقليمية إفريقية.. فان الاتحاد الدولى لنقابات العمال المسيحية كان قد أحس هو الآخر بالخطر على نفوذه بين النقابات المتبقية المرتبطة به، فسارع فى عام ١٩٥٩م بتكوين (اتحاد عموم إفريقيا للنقابات المسيحية) كأحد منظماته الإقليمية.

تلك هى جذور الخلافات التى نشبت بين القوى النقابية الإفريقية تجاه مبدأ الانحياز من عدمه، ففريق منهم يتزعمه مندوبو غانا وغينيا ومالى والمغرب ونيجيريا ومصر كان ينادى بأن يكون الاتحاد وأعضاؤه مستقلين عن عضوية كل المنظمات الدولية الأخرى (العالمى والحر والمسيحى) على أساس أنها قد أصبحت جزءا من لعبة الحرب الباردة.. وأن ارتباط الاتحاد الإفريقى أو أعضائه بعضوية هذه التنظيمات سيعرض الاتحاد للانقسامات والاختلافات الحادة فى وجهات الرأى، كما قد يحوله إلى ساحة معركة لهذه الاتحادات أو يخضعه لنفوذ أحدها، إذا كان له نصيب الأسد فى عضوية أعضائه [٣٤] .

والفريق الآخر تزعمه مندوبو عمال كينيا وتونس والسنغال ونيجيريا، كان يرى أن تترك الحرية لأعضاء الاتحاد فى الارتباط بعضوية المنظمات الأخرى، وإن كان يوافق على أن يكون الاتحاد نفسه مستقلا عن عضوية هذه المنظمات، وكان يرى أن المنظمات المعنية ـ وعلى وجه الأخص الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة ـ تقدم دعما ماديًا ومعنويًا مستمرًا للمنظمات النقابية الإفريقية الناشئة التى هى فى أمس الحاجة اليها.

وبعد محاولات عديدة، عقد فى الدار البيضاء فى ٢١ مايو ١٩٦١م المؤتمر التأسيسي لاتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا (A.A.T.U.F). [٣٥] .

إلا أن تلك الخلافات ما لبثت أن تفاقمت عندما وافقت الأغلبية على مادة فى دستوره تمنع الجمع بين عضوية الاتحاد وعضوية المنظمات الأخرى. وانسحب الفريق الآخر ليكون فى داكار فى يناير ١٩٦٢م المؤتمر الإفريقى لنقابات العمال (A.T.U.C) (٣٦) ممثلا لوجهة نظرهم. ورغم كل المحاولات التى بذلت لتوحيد المنظمتين ـ والتي شاركت فى بعضها منظمة الوحدة الإفريقية ومؤتمرات وزراء العمل الإفريقيين ـ فإنهما ظلتا حتى عام ١٩٧٣م منفصلتين مما قسم الحركة العمالية الإفريقية إلى ثلاث فرق، سواء من يؤيدون إحداها أو من يقفون على الحياد.(٣٧).



المبحث الثانى
مرحلة ثنائية الحركة النقابية
(١٩٦١م - ١٩٧٣م)

دخلت الخلافات بين القوى النقابية فى إفريقيا ذروتها عقب انعقاد مؤتمر الدار البيضاء فى مايو ١٩٦١م عندما قرر بعض زعماء الاتحادات النقابية وخصوصا أحمد تليلي من تونس وتوم مبويا من كينيا ولورنس بورها من نيجيريا، قرروا البحث عن إمكانات إقامة منظمة عمالية أصلية للوحدة الإفريقية استجابة لقرار مؤتمرى الشعوب الإفريقية عامى ١٩٥٨م، ١٩٦٠م .

وفى يونية سنة ١٩٦١م عقدوا اجتماعا استكشافيا مع ممثلى العمال الإفريقيين الذين حضروا الجلسة الخامسة والأربعين لمؤتمر منظمة العمل الدولية. وقد وافق هذا الاجتماع على عقد مؤتمر نقابى إفريقى فى دكار فى السنغال فى أغسطس. واتفق كذلك على دعوة كل المراكز النقابية الوطنية وأن يكون جدول الأعمال وبرنامج العمل وكذلك الشئون الأخرى الخاصة بالإجراءات تتحدد فى اجتماع رؤساء الوفود. وكانت مهمة المؤتمر النظر فى مسودة دستور المنظمة وفحص المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنقابية للدول الإفريقية ومحاولة الوصول إلى اتفاق بطريقة ديمقراطية وتجنب بقدر الإمكان المشاكل التى يحتمل أن تخلق انقسامات.

وقد فشلت محاولات عقد المؤتمر فى أغسطس بسبب بعض الصعوبات. وعندما عقد أخيرا فى يناير ١٩٦٢ حضره ممثلون عن ٤٠ مركزا وطنيا من ثلاثين دولة انشقت عن اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا أنصار الاتحاد الدولى للنقابات العمالية المسيحية ومنظمات عديدة أخرى. وبالرغم من الفوارق فى التوجه فقد كانت تشترك فى شىء واحد هو التمسك بمبادئ النقابية الحرة والديمقراطية. ولم يحضر المؤتمر أى من المراكز الوطنية من مجموعة الدار البيضاء التى شنت حملة إعلامية مضادة لمشروع الاتحاد الجديد [٣٨] .

ومن اللافت للنظر أن حجم العضوية النقابية للاتحاد النقابى الإفريقى الجديد (ATUC) عند نشأته لا يزيد على ٢٥٪ من حجم العضوية النقابية الإفريقية، بينما كان حجم العضوية فى الأتوف حوالى ٦٠ ٪ [٣٩] والى جانب الاتحادين كان يوجد أيضا عدة تنظيمات نقابية عرفت باسم المنظمات المستقلة.

وقد مثل قيام الـ (ATUC) انقسامًا ما فى الحركة النقابية الإفريقية وفى الشهور والسنوات التى أعقبت ذلك سيطر سؤال واحد على تفكير زعماء الاتحاد فى كل بلد إفريقى تقريبا، وهو كيف تتحقق الوحدة النقابية فى القارة على أساس مقبول لكل فرد ويحمى استقلال المراكز النقابية الوطنية. وقد تعقدت المشكلة بالانقسام فى المسرح السياسى مع مجموعتى كازابلانكا ومنروفيا للدول الإفريقية الداعمة للوحدة الإفريقية لايمكن أن يوجد إلا من خلال وسائلها. وقد توقفت المحادثات الاستكشافية التى عقدت بين (ATUC)، (AATUF) فى أكتوبر سنة ١٩٦٣م عن وحدة النقابات العمالية بسبب صلابة موقف الـ (AATUF) حول مسألة الانتماء الدولى.

وقد ذكر منشور خاص للـ (ATUC) بخصوص نتائج الاجتماع أنه يوجد شعور واضح بأن ما يشغل بال مجموعة الدار البيضاء هو ببساطة مجرد الرغبة فى الخروج من الاجتماع ببيان عن الانفصال الشكلى عن الاتحادات الدولية [٤٠] .

هكذا انحصرت نقطة الخلاف الرئيسية بين الاتحادين حول مسألة الانتماء أو عدم الانتماء إلى اتحادات الحركة النقابية الدولية.

فاتحاد نقابات عمال إفريقيا (أكرا) يلتزم سياسة (عدم الانتماء) إلى أى منظمات نقابية دولية، ويرى أن الاتحادات العمالية الأعضاء فيه أو المنضمة إليه يجب ألا ترتبط بأى تنظيم نقابى دولى.

أما الاتحاد النقابى الإفريقى (دكار) فكانت سياسته موالية للكتلة الغربية وللاتحاد الدولى الحر ببروكسل، كما أنه أعطى الفرصة للنقابات الإفريقية المنضمة إليه فى أن تنضم أو لا تنضم فى الوقت نفسه إلى إى اتحاد نقابى دولى آخر، أى أنها حرة فى ارتباطاتها مع الاتحادات العمالية الدولية.

وقد بلغ من شدة الخلاف بين الاتحادين، أن كان اتحاد جميع نقابات عمال إفريقيا (أكرا) لايعترف بشرعية وجود الاتحاد الآخر - أى اتحاد دكار - وكان يتهمه صراحة وباستمرار بأنه ربيبة الاستعمار الغربى، وبأنه يخدم مصالح هذا الاستعمار فى إفريقيا.

وعلى أثر انتهاء مؤتمر القمة الإفريقى فى أديس أبابا مايو ١٩٦٣م وإقرار ميثاق الوحدة الإفريقية الذى تضمن النص على إنشاء النقابة الإفريقية الموحدة، بادرت سكرتارية اتحاد نقابات عمال إفريقيا (اكرا) بتوجيه الدعوة إلى سكرتارية الاتحاد النقابى الإفريقى (دكار) لعقد اجتماع مشترك بقصد التباحث فى توحيد الحركة العمالية الإفريقية، وترتب على ذلك أن عقد مؤتمر دكار فى المدة من ١٧ إلى ١٩ اكتوبر ١٩٦٣م بين ممثلى هذين الاتحادين. وقد أصدر هذا المؤتمر بيانا مشتركا أعلن فيه أن الاتفاق قد تم على توحيد الحركة النقابية الإفريقية [٤١] .

كما أشار البيان إلى أن لجنة تحضيرية تضم سبعة أعضاء من كل جانب سوف تجتمع بالجزائر فى غضون النصف الأول من شهر يناير ١٩٦٤م للإعداد لتكوين الاتحاد النقابى الإفريقى الجديد الموحد. وأن هذا الاتحاد الجديد سوف يحافظ على علاقات الصداقة بالتضامن مع كل المراكز النقابية القومية والدولية على أساس المساواة والاحترام المطلق وعدم التدخل فى الشئون الداخلية.. وكذلك أوصى البيان كل المنظمات النقابية الموجودة بأن تتحد على أساس قومي وتحرر نفسها من أى ارتباطات دولية.

تحددت بعد ذلك أيام من ٩ إلى ١١ يناير ١٩٦٤م موعدا لعقد الاجتماع التمهيدى المشار إليه، ولكنه أعلن أن اتحاد جميع نقابات عمال إفريقيا (أكرا) قد طلب تأجيل هذا الموعد.

ثم تحددت أيام من ٢٤ إلى ٢٦ فبراير ١٩٦٤م موعدا جديدا لعقده فى الجزائر، غير أن ممثلى مجموعة دكار تخلفوا عن الحضور هذه المرة وطلبوا تأجيله لتعذر حضور زملائهم، وذلك على أساس أن تبدأ اللجنة الثنائية المشتركة بين الاتحادين فى ٢٣ مارس ١٩٦٤م .

ولكن السيد/ أحمد التليلى رئيس اتحاد دكار صرح بعد ذلك بأن هذا الاجتماع الأخير سوف لا يعقد فى موعده، بسبب استحالة حضور بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد دكار، وطلب تأجيل الاجتماع إلى ما بعد إبريل ١٩٦٤م . [٤٢]

وفى هذا الصدد بادر الاتحاد الوطنى السنغالى للعمال بالرغم من عضويته فى الاتحاد النقابى الإفريقى (دكار) بمعارضة هذا التأجيل وعقد جلسة فى ٢١ مارس ١٩٦٤م - لدراسة وتحديد الخطوات المختلفة لتحقيق الوحدة النقابية على مستوى القارة. ثم أصدر بيانًا عقب هذه الجلسة هاجم فيه سكرتارية الاتحاد النقابى الإفريقى، وبالأخص رئيسه أحمد التليلى الذى اتخذ قرار التأجيل متجاهلاً آمال الطبقة العاملة الإفريقية. وأضاف البيان أن الاتحاد الوطنى للعمال بالسنغال يؤيد عقد اجتماع فى باماكو لتحقيق الوحدة النقابية الإفريقية.

وإزاء التطورات السابقة اتجه اتحاد جميع نقابات عمال إفريقيا (أكرا) إلى مهاجمة الاتحاد النقابى الإفريقى (دكار) وإلى اتهامه بالعمل متعاونا مع الاستعمار على تمييع الموقف النقابى الإفريقى، وأعلن عن الدعوة إلى عقد مؤتمره الثانى الذى سبق أن أجله منذ سنتين تماشيا مع الوحدة النقابية الإفريقية.

كما أعلن أن هذا المؤتمر الذى تحددت الفترة من ٢١ إلى ٢٤ مايو ١٩٦٤ م موعدا لعقده فى باماكو عاصمة مالى سوف يكون مفتوحا لكل المنظمات النقابية الإفريقية الأهلية المستقلة عن كافة الاتحادات العمالية الدولية، وكذلك - النقابات المصممة على العمل من أجل التحرر الحقيقى لإفريقيا ووحدة الحركة النقابية فيها.

ولم يعقد هذا المؤتمر فى موعده، حيث أعلن تأجيله إلى يوم ١٠ يونيو ١٩٦٤م . وأرسلت الـ(ATUC) وفدا من ثلاثة رجال لمؤتمر القمة الثانى لرؤساء الدول والحكومات المنعقد-فى القاهرة فى ١٩٦٤م لشرح أنشطة الاتحاد وموقفه من مسألة الوحدة النقابية الإفريقية. وكان أعضاء الوفد هم أحمد تليلى رئيسا، وبورها نائبا للرئيس ،وباسيرو جوى السكرتير الإدارى، وحاولت غانا حمل رؤساء الدول والحكومات على الاعتراف بالـ(AATUF) النقابية الوحيدة للوحدة الإفريقية لتمثيل العمال الإفريقيين. وقد فشلت هذه المحاولة بفضل الموقف القوى الذى وقفه وفد الـ (ATUC) وتدخل كثير من الوفود الصديقة.

وفى محاولة أخرى اجتمعت فى القاهرة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن منظمة الوحدة الإفريقية وكان إنشاء اتحاد إفريقى مستقل للعمال أهم الموضوعات المدرجة فى جدول الأعمال وقد أصدرت اللجنة المذكورة قراراً تطالب فيه بإنشاء منظمة إفريقية نقابية مستقلة وتدعو السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى أن يهيئ بأسرع ما يمكن كل التسهيلات للاتحادات النقابية الافريقية لكى تنضوى تحت لواء الوحدة الإفريقية. هذا وقد وافق مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية (نيروبى ـ ١٩٦٥م) على قرار اللجنة المشار إليه.

وبعدها عقدت الـ (ATUC) مؤتمرها الثانى فى لاجوس فى أكتوبر سنة ١٩٦٥م ومن أهم الموضوعات التى ناقشها ذلك المؤتمر هو وحدة النقابات الإفريقية. وقد أكد كثير من العمال أهمية الوحدة، خاصة حيث إن مشكلة الانقسام السياسى قد تم حلها بتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية (OAU) وفى حين تمت الموافقة على أن الوحدة كانت مرغوبة بل وحقا ضروريا فقد أشار كثير من الآخرين إلى أن وحدة النقابات الإفريقية لكى تكون فعالة ومستديمة فإنها يجب أن تقوم على الاعتراف باستقلال وذاتية المنظمات المؤسسة، وقد عبر المؤتمر عن وجهة النظر بأن وحدة النقابات القارية يجب أن تقوم على استقلال وحرية كل منظمة تابعة فى تحديد مصيرها وفقا لـ (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧) ونصوص ميثاق منظمة الوحد ة الإفريقية (OAU) التى تمنع التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء، ثم فوض المؤتمر مجلسه التنفيذى فى التفاوض بشأن وحدة العمل الإفريقية على أساس المبادئ المذكورة آنفا. ولم يعرف إلا قليل جدا عن أنشطة الـ

(CATUAUC) بعد مؤتمر لاجوس وبخلاف البيانات الموسمية التى تعلن عن موقفها بالنسبة لوحدة العمل الإفريقية فإنها لم تفعل إلا قليلا جدا لتعزيز أهدافها والقضية الرئيسية التى كانت موضع اهتمام خلال هذا المؤتمر هى قضية الانتماء الدولى وبنسبة أقل قضية التكتيكات التى ينبغى تبنيها لتوحيد النقابات الإفريقية((٤٣)) .

وكما يبدو واضحًا من العرض التحليلى السابق فإن الخلافات التى لم يمكن حسمها بين منظمتى الوحدة المتنافستين وهما الأتوف والأتوك استمر لمدة عقد تقريبًا. ولذلك ففى محاولة جادة للخروج من المأزق تبنى مؤتمر قمة الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد فى سبتمبر سنة ١٩٦٧م قرارا يدعو السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى مواصلة مبادراته بإقامة حركة نقابية عمالية إفريقية موحدة، ويعقد اجتماع لمراكز الاتحادات العمـــــالية الوطنية قبل ٣٠ إبريل سنة ١٩٦٨م.

ولم يكن من الممكن (لاجتماع الوحدة) كما أطلق عليه أن يجتمع حتى نوفمبر ١٩٧٢م عندما عقدت اللجنة التحضيرية فى أديس ابابا. وفى هذا الاجتماع الذى حضره ممثلون لاتحاد النقابات والمنظمات غير المنتمية ظهرت خلافات حول المسألة القديمة الخاصة بالانتماء الدولى. ووفقا لتقرير الاجتماع الذى أعدته السكرتارية العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية (وافقت اللجنة على التنديد بالانتماء المزدوج الذى لا يتفق مع أهداف الوحدة).

وقد كانت هنالك ردود فعل مضادة لمسلك الاجتماعات التحضيرية خاصة من جانب بعض المنظمات ذات الانتماءات من اثيوبيا وليبيريا وسيراليون. وقد اعتقد النقاد أن مسودة الدستور المعد ـ بواسطة سكرتارية منظمة الوحدة الإفريقية ـ كان يمثل تحيزًا شديدا لصالح الميثاق الذى تبنته الأتوف فى مؤتمرها الثانى فى باماكو ١٩٦٤م (٤٤) .



مراجع الباب الثانى

(١) اليوت م. ردفيك: وليم إدوارد دوبوا، دراسة فى قيادة جماعة الأقلية، ترجمة فاروق عبد القادر (القاهرة: مجموعة الألف كتاب رقم ٥٦٢، وزارة التعليم العالى، ١٩٦٥م) ص٢٨٧، ٢٨٨ .

(٢) Davies, Joan, African Trade Union, (London, Penguin Books, 1966) P,188

(٣) Ananaba, Wogu, The Trade Union Movement In Africa, Promise and Performance, (london: C Hurst & (Company, 1979) P.1.

(٤) Ibid., p.,

(٥) Ibid., p.2

(٦) Ibid., p.2,3

(٧) Ibid., p.2

(٨) Ibid., p.3

(٩) Ibid., p.4

(١٠) Ibid., p.5

(١١) أ.ج. هوبكنز، (التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية)، ترجمة فؤاد بلبع (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨م)ص٥١٣، ٥١٤ .

(١٢) امين أسبر، مسيرة الوحدة الإفريقية، (بيروت : دار الكلمة للنشر، ١٩٩٣ م) ص١١١

(١٣) د. عبد الملك عودة، السياسة والحكم فى إفريقيا (القاهرة: مكتبة الانجلو، ١٩٥٩م) ، ص٢٦١ .

(١٤) المرجع نفسه، ص١١١، ١١٢ .

(١٥) عبد الملك عودة، سنوات الحسم فى افريقيا، ١٩٦٠م ـ ١٩٦٩م ،

(القاهرة : مكتبة الأنجلو، ١٩٦٩م) ص ص ٦٧ ـ ٧٥ .

(١٦) أمين اسبر، م.س.ذ.ص١١٣ .

(١٧) المرجع نفسه ص١١٣، ١١٤

(١٨) المرجع نفسه م.س.ذ. ص١١٥،١١٦

(١٩) خلال عام ١٩٥١ م تسجلت فى غانا ٤١ نقابة ارتفعت إلى مائة نقابة عام ١٩٥٧م . راجع: م س . ذ . ص١٠٩ .

(٢٠) انفردت مصر آنذاك بالدعوة إلى أول مؤتمر للشعوب الإفريقية ـ الآسيوية فى أواخر ديسمبر ١٩٥٧م وأصدر بيانا ختاميا فى أول يناير ١٩٥٨م يدعو إلى التجمع النقابى الإفريقى ـ الآسيوى.

(٢١) كولين ليجوم: الجامعة الإفريقية، دليل سياسى موجز، ترجمة، أحمد محمود سليمان (القاهرة، الدار المصرية للتاليف والترجمة، ١٩٦٦م) ص٣٦١ .

(٢٢) المرجع نفسه ص٣٦٥ .

(٢٣) المرجع نفسه ص ٣٧٧، ٣٧٨ .

(٢٤) المرجع نفسه ص ٤١٢، ٤١٤ .

(٢٥) أمين أسبر، م.س.ذ. ص١١٧ .

(٢٦) Davies, Joan,OP, Cit . P.190, 191

(٢٧) Ibid., P. 192,193.

(٢٨) OP.Cit., P.196,197

(٢٩) Ibid., P.199

(٣٠) Ibid.,P.199:201 .

(٣١) Ibid.,P.201: 203

(٣٢) Ibid., P.203

(٣٣) وقف الاتحاد الحر موقف العداء من مشروع تأسيس اتحاد مستقل لعمال إفريقيا وكشفت إحدى الوثائق السرية البريطانية التى تسربت إلى أيدى بعض الوطنيين الإفريقيين آنذاك وترجمت إلى العربية والفرنسية عن هذا الموقف حيث جاء فى هذه الوثيقة أن الخطة التى نظرت فى مؤتمر أكرا الغرض منها إنشاء إتحاد عمالى إفريقى والتى أيدها اتحاد نقابات عمال غانا هى خطة من أخطر

ما يكون، لأنها لو نفذت فإنها ستقضى على أهمية ومركز الاتحاد الدولى للنقابات الحرة كما ستقضى بالتالى - وبمرور الزمن - على مركز ونفوذ الغرب فى إفريقيا. وتنبه الوثيقة إلى أنه لو تحقق إنشاء هذا الاتحاد الإفريقى وكتب له النجاح فإنه سوف يعمل حتى على ربط الحركة العمالية بالحركة الوطنية التحررية - انظر نص الوثيقة فى الملاحق الوثائقية.

(٣٤) All African Trade Union Federation

(٣٥) African Trade Union Congress

(٣٦) محمد جمال إمام، المؤتمر الرابع لاتحاد عمال مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم ٢٤، إبريل ١٩٧١م، ص١٦٦، ١٦٧ .

(٣٧) Ananaba, Op. Cit, P.132 وانتخب أحمد التليلى (تونس) رئيسا للاتحاد وديفيد سوماح (السنغال) سكرتيراً عاما له واختيرت دكار عاصمة السنغال مقراً رئيسياً للاتحاد.

(٣٨) إيهاب شلبى·الوحدة النقابية بين الماضى والحاضر، مجلة العمل العربية، العددالثالث (القاهرة:منظمة العمل العربية، إبريل ١٩٧٤م) ص١٠٦، ١٠٧

(٣٩) Davies ,Op . Cit. P.133

(٤٠) وجاء فى هذا البيان:

(٤١) [إننا نقرر إنشاء مركز نقابى إفريقى واحد يقوم على الديمقراطية ومضاد للامبريالية والاستعمار ومستقل عن كل المراكز النقابية الدولية، الإجراء الذى يتماشى مع كفاح الشعوب الإفريقية من أجل نبذ الاستعمار والضرورة العاجلة للأخذ بديمقراطية حقيقية. إن هذا المركز الإفريقى سوف يحافظ على علاقات الصداقة والتضامن مع كل المراكز النقابية القومية والدولية على أساس المساواة والاحترام المطلق وعدم التدخل فى الشئون الداخلية].

(٤٢) مذكرة غير منشورة للإدارة الإفريقية بالخارجية المصرية فى أوراق عمل جدول أعمال القمة الإفريقية بالقاهرة عام ١٩٦٤م .

(٤٣) Wogu, Op. Cit., P. 133, 134

(٤٤) Ibid., P.134



الباب الثالث

منظمة الوحدة النقابية الأفريقية

- **الفصل الأول :**

  إرهاصات إنشاء المنظمة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥م)

- **الفصل الثانى :**

  الدستور ـ الأهداف ـ الهيكل التنظيمى.

الفصل الأول

إرهاصات إنشاء المنظمة

(١٩٧٣م ـ ١٩٧٥م)

الفصل الأول

إرهاصات إنشـــاء المنظمة

(١٩٧٣م ـ ١٩٧٥م)

بالرغم من المحاولات المتكررة لعقد اجتماع مشترك بين اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا، واتحاد النقابات الإفريقية، لتوحيد الحركة النقابية منذ أكتوبر ١٩٦٣م (مؤتمر دكار)، فإن واحدة منها لم تنجح حتى بداية السبعينيات. وجاءت الخطوة الأولى فى هذا الصدد بصدور قرار مؤتمر وزراء العمل الأفارقة فى دورته العاشرة كمبالا ٦ ـ ٩ مارس ١٩٧٢م، بتجديد الدعوة لقيام وحدة نقابية إفريقية، بناء على تقرير مقدم من الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية عن مشكلات الوحدة النقابية الإفريقية آنذاك. وتركزت دعوة مؤتمر وزراء العمل الإفريقية فى النقاط السبع التالية: (١)

١- يدعو الاتحاد النقابى الإفريقى، واتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا، ومنظمات العمل المركزية القومية فى جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية، لعقد مؤتمر قبل اجتماع الدورة العادية الحادية عشرة لمؤتمر وزراء العمل الإفريقيين.

٢- يطلب إلى الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الإفريقية، تدبير مكان متفق عليه للمؤتمر، مع مراعاة الموقع المناسب بجمهورية الجزائر فى هذا الخصوص. أما فى حالة عدم الاتفاق على مكان ما تكون أديس أبابا مكانًا للمؤتمر.

٣- يطلب أيضا بألا تمثل منظمة أو منظمات العمل المركزية القومية، لكل بلد بأكثر من أربعة أعضاء فى هذا المؤتمر. على ألا يمثل كل من الاتحاد النقابى الإفريقى، واتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا بأكثر من أربعة من أعضائه المنتخبين فى كل حالة.

٤- يطلب إلى حكومات الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية القيام بنفقات سفر وإقامة أعضاء الوفود من بلدانهم إلى هذا المؤتمر.

٥- يطلب إلى الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الإفريقية القيام بخدمة المؤتمر النقابى الإفريقى، واتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا للنقابات، وكافة منظمات العمل المركزية القومية، فيما يتعلق بجدول الأعمال، والتنظيم والجدول الزمنى، والأمور الأخرى المختصة بالمؤتمر النقابى الإفريقى.

٦- يطلب إلى مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية توفير الاعتمادات المالية اللازمة للأمانة العامة، لتحقيق هذه الأغراض.

٧- يطلب إلى الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الإفريقية، التقدم بتقرير إلى الدورة العادية الـ ١١ لمؤتمر وزراء العمل الإفريقيين عن قيام هذا الاتحاد.

وبمتابعة قرار وزراء العمل، عُقد اجتماع للقيادات النقابية الإفريقية المشاركة فى مؤتمر العمل الدولى بجنيف فى ٢٣ يونيو ١٩٧٢م، بحضور ممثلين نقابيين لـ ٢٥ دولة إفريقية منها مصر وقرر الاجتماع تشكيل لجنة تحضيرية من ١١ عضواً على النحو التالى: (٤ أعضاء من كل من اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا، والاتحاد النقابى الإفريقى والمنظمات النقابية المستقلة) [٢].

وعقدت اللجنة التحضيرية أول اجتماعاتها، فيما بين ٢٤،٢٠ نوفمبر ١٩٧٢م فى أديس أبابا، وتحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية، التى طرحت على الحضور

الميثاق المقترح للاتحاد الجديد لمناقشته.

وقام وفد (الأتوف) بإدخال تغييرات جذرية على الميثاق المقترح، منها تغييراسم الاتحاد المقترح إلى)منظمة الوحدة النقابية الإفريقية)، كذا النص على مبدأ عدم ازدواج العضوية الدولية، وغير ذلك من المبادئ و الأهداف الأساسية للأتوف. وقد جاء فى الميثاق ما نصه :(ستكون منظمة الوحدة النقابية الإفريقية مستقلة عن كافة المنظمات النقابية الدولية، وستكون من المنظمات النقابية الإفريقية التى يجب الا تنضم بأى حال من الأحوال إلى أية منظمات نقابية دولية وتحت هذه الظروف لن يكون هناك أى مؤثرات أجنبية تغير أو تؤثر أو تتدخل فى مفاهيم الوحدة النقابية الإفريقية) (٣).

وفى مواجهة وجهة نظر الاتوف، تبلورت وجهات أخرى مضادة عبّر عنها ممثلاً سيراليون وأثيوبيا، فقد أشار ممثل مؤتمر العمل لسيراليون إلى أن الحكومات الإفريقية، وأصحاب الأعمال لهم انتماء دولى للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والكومنولث والشركات متعددة الجنسيات. فضلاً عن ذلك ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، فى حين أن الحكومات وأصحاب الأعمال سمح لهم بالتمتع بحق الانتماء الدولى، فإن ذلك الحق حرمت منه الاتحادات العمالية.

وفى إبريل ١٩٧٣م، عقد المؤتمر الافتتاحى فى أديس أبابا، تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية بحضور ممثلى نقابات ٣١ دولة. وبعد قدر من المناقشات المثيرة والعدائية تم تبنى مسودة الميثاق والدستور، ولكن اتفق على تأجيل مسألة الانتماء الدولى للنظر فيها فى مؤتمر آخر.

كما عبر ممثل اتحاد نقابات العمل الأثيوبية (ELU) عن هذا التوجه المنحاز، وأبدى تحفظات حول موقف اللجنة بالنسبة للانتماء الدولى. وأضاف أن منظمته تفخر بانتمائها إلى الاتحاد الحر. وقد تعجب بعض الأعضاء عما إذا كان المؤتمر التأسيسى فى ضوء الموقف، الذى اتخذه ممثل الاتحاد النقابى الأثيوبى، مازال ينبغى أن يعقد فى أديس أبابا كما كان مخططًا فى الأصل (٤).

ورغم التعديلات المقترحة من قبل (الأتوف)، فإنه تدارس مشروع الميثاق من

جانبه، وعقد اجتماع للمجلس التنفيذى للأتوف فى الدار البيضاء (ديسمبر ١٩٧٢م)، أسفر عن وجهة نظر رافضة لقيام الوحدة النقابية الإفريقية، بالصورة المطروحة للأسباب التالية:

مبادرة منظمة الوحدة الإفريقية تهدد الكيان الثورى للحركة النقابية الإفريقية. فالميثاق المطروح لا يعطى الضمانات اللازمة التى تحمى المبادئ الأساسية التى قام عليها الأتوف. وهى ثورية الحركة النقابية الإفريقية وأصالتها وحيادها عن التأثيرات الحكومية والخارجية.

لاحظ (الأتوف) أن فى اتفاق أديس أبابا الأخير نقاطا خطيرة لاتتفق ومبادئه وهى:

١- أن لكل منظمة عضو صوتًاواحدًا مهما يكن حجم عضويتها، أى سيكون لاتحاد عمال مصر مثلاً (أكثر من مليونى عضو) صوت واحد مثلها اتحاد عمال (فولتا العليا) (بضعة آلاف من الأعضاء)، وهو أمر مستحدث على أصول العمل النقابى الوطنى والدولى. والغرض من ذلك ضمان أغلبية فى التصويت للمنظمات الصغيرة، الخاضع معظمها لنفوذ الاتحادات العمالية الدولية.

٢- أن منظمة الوحدة الإفريقية طولبت خلال اجتماع أديس أبابا بأن تطلب من الحكومات الإلأفريقية، تمويل نفقات حضور منظماتها النقابية إلى مؤتمر ياوندى المقترح، لعقد المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية. فإذا أخذ فى الاعتبار أنه فى أغلب الدول الإفريقية، يوجد عدة اتحادات عمل تتراوح اتجاهاتها بين التقدمية والرجعية، فإنه من المنتظر أن تختار الحكومات الرجعية، وهى مازالت قائمة فى إفريقيا المنظمات العميلة لحضور هذا المؤتمر(٥) .

٣- أن ما تم الاتفاق عليه فى أديس أبابا، هو مشروع ميثاق وليس دستورًا. فالدستور سيُعرض على المؤتمر، حيث الأغلبية الموالية للانحياز الدولى، بما يمكن معه التلاعب فى نصوصه، بحيث يجئ فى صالح الاتحادات الدولية، التى تعمل بنشاط داخل الحركة العمالية الإفريقية (٦) .

وفى ضوء تلك التحفظات، تقرر فى اجتماع المكتب التنفيذى (للأتوف) عرض

الموضوع برمته على المجلس العام للأتوف، لكى يقدم رأيه فيه، وبالفعل تم الاتفاق على عقد اجتماع المجلس العام فى القاهرة خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ فبراير ١٩٧٣م، وذلك لاتخاذ موقف موحد بشأن مبادرة منظمة الوحدة الإفريقية التى تدعو إلى عقد مؤتمر تأسيسى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية، وذلك فى ياوندى عاصمة الكاميرون فى إبريل ١٩٧٣م. وبعد مناقشات صريحة، انتهى الاجتماع إلى القرار الآتى:

(إن اجتماع ياوندى المقترح يجب الا يخرج عن اجتماع ضيق يجمع بين سكرتارية الاتوف، وسكرتارية الاتوك، وأعضاء عن المنظمات الإفريقية المستقلة، ذلك لدراسة ومراجعة اهم المشاكل التى تواجه الحركة النقابية الإفريقية خاصة:

١- مشكلة الانقسامات النقابية القائمة فى بعض الدول الإفريقية وإيجاد حلول لها.

٢- تحديد نماذج (تطبيق مقاييس الأصالة وعدم التبعية والتمثيل)، وذلك فى إطار الدعوة لعقد مؤتمر تأسيسى من أجل توحيد الحركة النقابية الإفريقية.

٣- تحديد ميعاد ومكان انعقاد هذا المؤتمر وكيفية تمويله.

وكان الدافع وراء صدور هذا القرار نابعًا من أن الدعوة لوحدة الحركة النقابية الإفريقية، يجب أن تنبثق أساساً من فكر وأصالة نقابية، وليس من توجيهات حكومية. وقد قام الاتوف بإخطار منظمة الوحدة الإفريقية بهذا القرار المهم التى أصرت هى الأخرى على موقفها بعقد المؤتمر التاسيسى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية فى موعده المقترح، وقامت بتوجيه دعوات فردية إلى جميع المنظمات النقابية الإفريقية، وحددت الفترة من ٦ الى ١٤ ابريل ١٩٧٣م موعدًا لعقد المؤتمر فى اديس أبابا، نظرًا لتعذر عقده فى ياوندى، كما كان الاتفاق (٧) .

وقد انعقد المؤتمر بالفعل فى موعده المحدد باديس أبابا، وعلى غير المتوقع حضرت سكرتارية الأتوف يمثلها غينيا وتنزانيا وزامبيا وموريشيوس، وهى سكرتارية غير مكتملة. وظهر فيما بعد أنها لم تكن تعبيرًاحقيقًا، عن الأتوف، كما حضرت سكرتارية الأتوف علاوة على ممثلى ٣١ منظمة عمالية إفريقية هى:

١- أعضاء فى الأتوف: ممثلو الاتحادات العمالية فى كل من بوروندى، جامبيا،

موريشيوس، الصومال، تنزانيا، مالى، زامبيا.

٢- أعضاء فى الأتوك: ممثلو الاتحادات العمالية فى كل من الكاميرون، ساحل العاج، فولتا العليا، ليبيريا، مدغشقر، موريتانيا، النيجر، السنغال، تونس، أوغندا، زائير، توجو.

٣- المنظمات المستقلة: ممثلو الاتحادات العمالية فى داهومى، أثيوبيا، إفريقيا الوسطى، المغرب، (وهو اتحاد يمثل نسبة ضئيلة جدًا من عمال المغرب، بخلاف الاتحاد العربى للشغل). كما حضر هذا المؤتمر مندوبو أنجولا وجنوب إفريقيا كمراقبين، وبعد مناقشات طويلة انتهى المؤتمر إلى القرارات التالية:

تتكون منظمة الوحدة النقابية الإفريقية من الاتحادات العمالية والوطنية فى الدول الإفريقية المنتمية للمنظمة، عند الموافقة النهائية على الدستور، ثم كافة المنظمات النقابية الوطنية التى تلتزم بأهداف هذا الدستور والبرامج التى يحددها. كما ينص الميثاق على عدم التبعية الدولية وتعتبر أكرا عاصمة غانا هى المقر الرئيسى للاتحاد.

تتكون أجهزة المنظمة الجديدة من:

١- **المؤتمر العام:** وهو أعلى سلطة فى المنظمة،ويجتمع مرة كل ثلاث سنوات.

٢- **المجلس العام:** ويتكون من المنظمات الأعضاء، بحيث يمثل كل دولة مندوب واحد، ويجتمع مرة كل سنة.

٣- **اللجنة التنفيذية:** وتتكون من عشرة أفراد، الرئيس وخمسة نواب للرئيس وسكرتير عام وثلاثة مساعدين للسكرتير العام.

وقد نص الدستور على : (أن المنظمة تعترف باتحاد نقابى واحد فى الدولة الأفريقية الواحدة، وأن لكل منظمة وطنية صوتًا واحدًا، وتحرم المنظمات الأعضاء من حق التصويت إذا لم تسدد اشتراكاتها) [٨] .

وقد قام المؤتمر بانتخاب اللجنة التنفيذية للمنظمة من:

- السيد (لانيسان سيللا)غينيا رئيسًا، وخمسة نواب للرئيس لم تحدد

أسماؤهم فى المؤتمر من كل من الكاميرون، وأثيوبيا، والمغرب، والنيجر، وتوجو.

- السيد (دنيس أكومو) من كينيا سكرتيرًا عامًا، وثلاثة سكرتيرين عامين مساعدين لم تحدد أسماؤهم، من فولتا العليا ونيجيريا وزامبيا.

وفى نهاية المؤتمر أعلن قيام منظمة الوحدة النقابية الإفريقية. وقامت جميع المنظمات الحاضرة بدون استثناء بالتوقيع على الميثاق.

ومع تداعى تلك الأحداث، دعا الأتوف إلى انعقاد مجلسه العام فى ٧ فبراير ١٩٧٤م فى مدينة (باماكو) عاصمة مالى، وذلك للتعبير عن موقفه حيال قيام منظمة الوحدة النقابية الإفريقية. وحضر هذا الاجتماع ممثلو أحد عشر تنظيمًا نقابياً أعضاء فى الاتوف من كل من (مصر، المغرب الاتحاد المغربى للشغل الجزائر، ليبيا، موريتانيا، الصومال، فولتا العليا، الكونجوبرازافيل، مدغشقر، غينيا بيساو، مالى). كما حضر وفد من الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب برئاسة الأمين العام كمراقب.

فى هذا الاجتماع ظهر اتجاه غالب يدعو إلى عدم الاعتراف بمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية، لأنها لاتعبر تعبيرًاصادقًا عن الحركة النقابية الإفريقية، وذلك للأسباب الآتية:

١- منظمة الوحدة الإفريقية أسرعت بتكوين المنظمة الجديدة. وكان الهدف من وراء هذا التسرع، هو إبراز نشاطها فى احتفالات الذكرى العاشرة لقيام منظمة الوحدة الإفريقية.

٢- منظمة الوحدة النقابية الأفريقية تضم فى عضويتها الاتحادات الإفريقية ذات العضوية القليلة، والتى تمثل قطاعًا ضئيلاً من عمال إفريقيا.

٣- بعد قيام المنظمة الجديدة بفترة وجيزة، قامت بعض المنظمات النقابية الثورية التى حضرت المؤتمر التأسيسى للمنظمة بالانسحاب منها، مثل عمال الصومال وتونس ومالى.

٤- فى المؤتمر الإقليمى الإفريقى الرابع لمنظمة العمل الدولية (نيروبى ديسمبر

١٩٧٣) أعرب المسئولون فى سكرتارية منظمة الوحدة النقابية الإفريقية أمام وفد اتحاد عمال مصر عن استعدادهم لعقد مؤتمر استثنائى للمنظمة يشترك فيه الأتوف والمنظمات المستقلة. وذلك لمناقشة القضية وإعادة انتخاب المناصب القيادية فى المنظمة الجديدة.

وبعد مناقشات طويلة انتهى المجلس العام للأتوف إلى إصدار قرار وذلك بناء على اقتراح من وفد اتحاد عمال مصر، يدعو إلى تشكيل وفد يمثل الأتوف، لإجراء حوار مع المنظمة الجديدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، المستقلة حول قضية الوحدة النقابية الإفريقية.

وقد تم تشكيل هذا الوفد من الاتحادات العمالية فى مصر، ليبيا، الجزائر الاتحاد المغربى للشغل، مالى، الصومال، الكونجو برازافيل، داهومى . على أن يقوم هذا الوفد بإجراء اتصالاته، وتقديم تقرير حول نتائج هذه الاتصالات إلى سكرتارية الأتوف فى موعد لايتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ هذا الاجتماع (١٠) .

شمولية عضوية منظمة الوحدة النقابية الإفريقية :

جاءت ملابسات انضمام الاتحادات العمالية، التى لم تلحق بالمؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية فى إبريل ١٩٧٣م، بعد ذلك بعامين كاملين. وذلك فى سياق فعاليات اجتماع أول مجلس عام للمنظمة فى اكرا فى مارس١٩٧٥م (١١)

سبق اجتماعات المجلس العام للمنظمة لقاءات أجنبية متعددة استمرت أيام ١٥ و ١٦ و ١٧ مارس ١٩٧٥م، بين المنظمات وتنسيق عملها، وتحديد مطالبها قبل إعلان الانضمام إلى المنظمة، وهى المنظمات النقابية فى كل من الجزائر، المغرب، (الاتحاد المغربى للشغل)، ليبيا، مصر، مالى، موريتانيا، الكونجو، فولتا العليا، السودان، داهومى، تشاد، السنغال، النيجر، إفريقيا الوسطى. وتحدث ممثلو تلك المنظمات عن وجهات نظرهم فى ملابسات ومبررات الانضمام. وأبدت رغبتها فى تحقيق الوحدة النقابية الإفريقية الشاملة، بشرط إحداث تغييرات جوهرية فى كيان المنظمة تتمثل فيما يلى:

● ضرورة عقد مؤتمر استثنائى للمنظمة قبل نهاية عام ١٩٧٥م، أو الاكتفاء بالمؤتمر العادى المقرر عقده فى أبريل عام ١٩٧٦م .

● تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد للمؤتمر، تمثل فيها المنظمات المجتمعة بأكبر عدد.

● تشكيل لجنة للتوفيق والتحكيم تقوم بالسفر إلى البلدان الإفريقية، التى تتعدد فيها الاتحادات النقابية، للعمل على توحيد الصفوف، أو تقديم المشورة إلى هذه الاتحادات لتكون أكثر تمثيلاً للعمال فى بلدها.

● تشكيل لجنة ثلاثية لتوضع هذه الشروط فى ورقة عمل، أو اتفاق نهائى يتم التفاهم بشأنه قبل انعقاد المؤتمر. وقد تم تشكيل هذه اللجنة من ممثلى الجزائر والسنغال ومالى، على أن يكون رئيس اتحاد السنغال هو الناطق باسم المجموعة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها للتنسيق والاتفاق قبل بدء العمل تجميعًا لوجهات النظر، وتوحيدها أولاً بأول (١١) .

وبعد أن وضعت اللجنة الثلاثية ورقة العمل وخطة التحرك، عقدت مجموعة الدول غير المنضمة اجتماعًا مع هيئة مكتب المنظمة ووزير العمل فى غينيا، ومستر أكومو السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية. ووافقت اللجنة التنفيذية لمكتب المنظمة على مقترحات مجموعة الدول غير الأعضاء مع تعديل موعد عقد المؤتمر العام للمنظمة، ليصبح النصف الأول من إبريل١٩٧٦م بدلاً من نهاية سبتمبر ١٩٧٥م، ويعقد المؤتمر فى ليبيا بعد موافقة المؤتمر العام. وأطلق على هذا الاتفاق بروتوكول تعاون بين اللجنة التنفيذية (لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية)، ومجموعة المنظمات غير المنضمة.

وفى الجلسة الثانية، ناقش المجلس العام البروتوكول الموقع بين المنظمات غير الأعضاء واللجنة التنفيذية للمنظمة، وكان إقرار المجلس العام لهذا البروتوكول، واعتماده هو الشرط الأساسى والوحيد لقبول المنظمات غير الأعضاء الانضمام إلى المنظمة.

وحول البروتوكول وشروط المنظمات غير الأعضاء، دارت مناقشات حادة اشترك فيها وفود سيراليون وليبيريا حول عدم قبول أى اشتراطات، ولكن وفد مصر أوضح أن المنظمة لكل إفريقيا، وأن البروتوكول لا يتضمن شروطًا بل مقترحات

لدعم الوحدة العمالية الإفريقية. ثم عرض البروتوكول للتصويت ففاز بأغلبية ٣٦ صوتًا مقابل ستة أصوات هى : ليبيريا، سيراليون، مدغشقر، كينيا، زيمبابوى، نيجيريا.

وعقب إقرار البروتوكول أعلن انضمام الدول غير الأعضاء إلى منظمة الوحدة النقابية الإفريقية. ودوت القاعة بالتصفيق وبين تبادل التهانى بين جميع الوفود تحققت وحدة الحركة النقابية الإفريقية بصورة أشمل. وبعد إعلان الوحدة بدأ المجلس مناقشة جدول الأعمال، فتم اعتماد اللائحة الداخلية للمجلس العام بعد إدخال بعض التعديلات.أما بالنسبة لتعزيز النشاط المقدم من السكرتير العام، فقرر المجلس إرجاء مناقشته إلى المؤتمر القادم.

وخصصت الجلسة الثالثة للمجلس العام، لبحث المناصب الشاغرة فى اللجنة التنفيذية للمنظـــمة، وهى تمثل مكتب الرئاســـة، وقد تم انتخابها من المؤتمر التأسيسى (للأوسا) على النحو التالى:

لانسيان سيلا (غينيا) رئيسًا، دنيس أكومو (كينيا) سكرتيرًا عامًا، ثلاثة سكرتيرين عامين من (فولتا العليا، نيجيريا، زامبيا). وقد خلت ٥ مناصب فى اللجنة التنفيذية لم يتم شغلها [١٢].

وبعد المناقشة التى أثارت بعض الحساسيات والاختلافات فى وجهات النظرحول استمرار المنظمات، التى خلت مقاعدها لظروف متعددة بنفس القاعدة، أو انتخاب ممثلين غيرها – تم حسم المشكلة بقرار المجلس العام بأن تظل المنظمات المنتمية أصلاً فى عضوية اللجنة التنفيذية محتفظة بمقاعدها. ويؤجل النظر فى توسيع عضوية اللجنة التنفيذية إلى المؤتمر العام القادم.

وبحثت الجلسة الرابعة للمجلس تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر القادم، ولجنة الوساطة والتحكيم. وقرر المجلس العام تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر القادم من ممثلى الدول الآتية: الجزائر ـ غانا ـ ليبيريا ـ أوغندا ـ السنغال ـ تنزانيا ـ زائير ـ الكونجو ـ ليبيا ـ داهومى ـ مالى ـ سيراليون ـ المغرب (الاتحاد المغربى للشغل).

وتشمل مهام اللجنة بحث كل ما يخص التحضير للمؤتمر القادم، وتضع خطة زمنية للعمل تبدأ من ١٥ مايو حتى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٥م . وقد تم تقسيم اللجنة إلى ٣ مجموعات عمل على أن تجتمع اللجنة التحضيرية بكامل هيئتها – المجموعات الثلاث- في أكرا عاصمة غانا يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٧٥م، لوضع الخطة النهائية والمشروع النهائي للمؤتمر القادم؛ المقرر عقده في ليبيا في النصف الأول من شهر إبريل عام ١٩٧٦م .

كما شكل المجلس لجنة الوساطة والتحكيم التي ستعمل على توحيد الحركة النقابية في البلدان الإفريقية، وتحديد المنظمات الأكثر تمثيلاً للعمال من الدول الآتية: مصر ـ ساحل العاج ـ موريتانيا ـ الصومال ـ السودان ـ الجابون ـ تونس. بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التنفيذية، على أن يتم وضع خطة عمل وتحرك وموعد لقاء اللجنة قبل انعقاد المؤتمر العام القادم بفترة كافية [١٣] .

وعقد المؤتمر الثاني لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية، كما كان مقرراً في طرابلس (ليبيا) في إبريل ١٩٧٦، وقيم أنشطة المنظمة منذ المؤتمر التأسيسي وما خطط لعمله في المستقبل، وهناك مسألة واحدة أثيرت، وولدت مناقشات حارة، وهي مرة أخرى الانتماء الدولي. أشار البعض من الحضور المؤيدين لمبدأ الانتماء الدولي إلى أن المادة ٨ من ميثاق المنظمة[١٤]، تشكل اعتداء على استقلال الاتحادات العمالية، وانتهاكًا لمبادئ في إتفاقية (٨٧) لمنظمة العمل الدولي، واقترح اتحاد نقابات سيراليون أن تعدل المادة ٨ لتشمل النص على أن تتكون المنظمة من منظمات عمالية إفريقية، لن يضار استقلالها وسياستها القومية والدولية بسبب عضويتها. وقد قبلته اللجنة التحضيرية، وفيما بعد قبله المجلس العام وشمله جدول الأعمال.

أثارت المادة الثامنة في دستور أديس أبابا جدلا شديدًا في المؤتمر، إذ تنص على أن المنظمة ومنظماتها الأعضاء مستقلة عن كل المنظمات العمالية المسئولة. وعلى ذلك لن تقبل في عضويتها إلا الإتحادات الوطنية التي انسحبت من كل المنظمات العمالية الدولية. ومسألة العضوية المدرجة هذه هي التي قسمت وحدة الحركة النقابية الإفريقية منذ عام ١٩٦١م الذين يعارضونها، وكونوا اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا، والذين يؤثرونها وكونوا الاتحاد الإفريقي لنقابات العمال، وكلهم

أعضاء فى الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة.

وتحت ستار الحرص على وحدة الصف العمالى الإفريقى، أصر أصدقاء الاتحاد الحر على استبعاد هذه المسألة من مناقشات مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٧٣م، والذى أسفر عن تكوين المنظمة. واحتوى ميثاق أديس أبابا على فقرة بعنوان (العلاقات الدولية)، تتناول هذه المسالة بعمومية ومرونة، وتقول هذه الفقرة :

(إن المنظمة مستقلة عن أى مركز عالمى، وتتألف من المنظمات النقابية الإفريقية التى تعمل مستقلة فى إطار تشريعاتها الوطنية. وتتعهد هذه المنظمات تماماً بالعمل بمبدأ عدم الانحياز، وبالمبادئ الأخرى التى أعلنها ميثاق منظمة الوحدة النقابية الإفريقية، ولن يسمح بأى تدخل أجنبى يخطط للتعديل أو التأثير على مفاهيم وأساليب النقابية الإفريقية وعلى ذلك، فإن على كل المنظمات الأعضاء، ودون أى مساس بحقهم الراسخ فى تعزيز العلاقات الثنائية مع عمال العالم، وكمبدأ أساسى، الاستقلال إزاء المنظمات النقابية الدولية وتحتفظ بعلاقات ودية متكافئة مع كل العمال وكل المنظمات النقابية فى العالم. وبذلك فإن العلاقات الدولية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية سوف تقوم على الأخوة والصداقة والتضامن والتعاون المتبادل بين العمال فى أنحاء العالم) وهو نص يرضى جميع الأطراف المتنازعة، إلا أن نص المادة الثامنة يوافق هوى الأعضاء المنتمين إلى الاتحاد الحر، وهم أغلبية المنظمة والذين لن يوافقوا على الانسحاب منه، وهو الذى يقدم الأموال الوفيرة سواء للاتحادات أو لقيادات هذه الاتحادات.

وتفاقمت حدة المناقشات، عندما قررت لجنة اعتماد أوراق الاعتماد حرمان بعض الاتحادات العمالية، بما فى ذلك بعض الأعضاء المؤسسين للمنظمة من حق التصويت أو الترشيح للانتخاب للمجلس التنفيذى، على أساس أنه يوجد أكثر من مركز نقابى قومى واحد فى بلادهم (مشكلة التعددية). وقررت لجنة التوجيه استناداً لنص الدستور، أن المنظمة سوف تعترف بمركز نقابى عمالى واحد فى كل دولة. و قررت أن تضع مجموعة من المبادئ التى ينبغى الالتزام بها عند بحث حالة البلاد المعنية: جامبيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، موريشيوس، المغرب، سيراليون،

قولتنا العليا .

وفى مقدمة تلك المبادئ : لن يسمح لأية دولة، ذات منظمات متعددة، بالترشيح للانتخاب كعضو للجنة التنفيذية، وإذا استطاعت المنظمات المتعددة فى كل دولة أن تتفق فيما بينها بأن يكون لها متحدث واحد، فسوف يسمح لها بممارسة حقها فى الكلام، والتصويت دون الترشيح للانتخاب كعضو للجنة التنفيذية.

المنظمات التى اتفقت على الاتحاد فيما بينها لن تمارس حق التصويت، إلا إذا سددت ماعليها من اشتراكات، وأن يتفقوا فيما بينهم على من يقوم بتسديد هذه الاشتراكات . إذا وجدت لجنة الوساطة أنه من الصعب أن تجعل المنظمات المتعددة تتحد فيما بينها، فإنها توصى فى تقريرها أن يسمح لأكثر المنظمات تمثيلاً أن تكون عضوا فى المنظمة الأم (١٥) .

ووفقًا لتلك المبادئ، فإن لجنة التوجيه عملت ـ ما وصفه بعض المراقبين ـ بأنه قرار منصف فى بعض الحالات، وقرار سيئ ولامبرر له بالنسبة لليسوتو، وليبيريا، وسيراليون. وليسوتو لها مركزان وهما (اتحاد باسوتولاند للعمل) الذى تأسس منذ أواخر الخمسينيات وعضويته تقدر بأكثر من ٦٠٠٠ عامل (ومجلس عمال ليسوتو) الذى تأسس فى سنة ١٩٦٣م وعضويته حوالى ٢٠٠٠عامل. وكان السكرتير العام للمنظمة الأولى حين ذاك فى المنفى فى بتسوانا، وقد أرسلت المنظمة دعوة للمؤتمر لمجلس العمال فى ليسوتو، ولكن المنظمة الأولى لم توجه إليها الدعوة، ومع ذلك فإن ممثلها قد جاء أساسًا، ليبين حالة الاتحاد بأنه كان أكثر المنظمات تمثيلاً. ورغم ذلك فإن لجنة التوجيه أوصت بالاعتراف بمجلس العمال، بحجة عدم حدوث سابقة خطيرة، إذا لم يتم الاعتراف بواحدة من المنظمتين.

وكان كل من اتحاد عمال ليبيريا، ومؤتمر العمل فى سيراليون من الأعضاء والمؤسسين للمنظمة الأم، وفى وقت تأسيس المؤتمر فى عام ١٩٧٣م، كان يوجد مجلس وطنى واحد فى كل منهما، ولم تكن المنظمات المنافسة التى ظهرت فى كلا البلدين قبل ١٩٧٣م أعضاء فى المنظمة الأم. ولم يكن هناك دليل على أنهما قبل اجتماع طرابلس كانا يسعيان إلى العضوية، وفى هذه الظروف يبدو أنه من العدل المطلق للجنة التوجيه أن تحرم (الـ CIO و SLLC) من حقهما فى

. التصـويت، وأن يصـوت لهما .

- وكان القرار يستحق اللوم في حالة الـ SLLC (سير اليون)، لأن المنظمة الضعيفة (قليلة الشأن)، فمجلس سيراليون للعمل لم يكن موجوداً في الاجتماع، كما أنه لم تقدم الدعوة إليهما، ولذلك لم يكن مستغرباً أنه بعد اجتماع طرابلس مباشرة قرر الـ SLLC الانفصال عن المنظمة الأم. وقد أثار القرار رد فعل لدى الأمانة العامة للمنظمة الأم، واضطر السكرتير العام (دينيس أكومبو) أن يقوم بزيارة عاجلة إلى (فرى تاون) في محاولة لإغراء وزير العمل لممارسة الضغط على المؤتمر، لسحب قراره. وقد فشلت الرحلة بعد أن أوضح الوزير لضيفه أنه ليس من اختصاصه إجبار المنظمة على تغيير قرارها [١٦]

■■■

الفصل الثانى

الدستور ـ الأهداف ـ الهيكل التنظيمى

الفصل الثانى
الدستور- الأهداف- الهيكل التنظيمي

أولاً: الدستور:

أقر المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية (طرابلس- إبريل ١٩٧٣م) أول دستور للمنظمة. ويتكون من ١٥ مادة تسبقها ديباجة طويلة اتسمت صياغتها بالثورية السياسية والبلاغة اللغوية. (١٧) وحددت الديباجة بعد ذلك القرارات العامة للجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسى، ثم جاء نص الدستور بمواده الـ١٥ مشيرة مرة أخرى فى المادة الأولى منها لأهداف المنظمة فى خمس نقاط، ثم حدد الدستور عضوية المنظمة وأجهزتها وبعض المسائل الإجرائية الأخرى.

ويبدو واضحاً من شكل ومضمون دستور١٩٧٣م، أنه تم إعداده على عجل، حيث افتقر إلى دقة الصياغة وشمولية النص.

وفى أول اجتماع للمجلس العام للمنظمة فى مارس ١٩٧٥م، تشكلت لجنة لإعداد مشروع دستور جديد يعرضه على المؤتمر الثانى للمنظمة فى إبريل ١٩٧٦م يتناسب مع توسيع عضوية المنظمة. وأقر المؤتمر الثانى للمنظمة المعقود فى طرابلس (٢٠-٢٣ إبريل ١٩٧٦م) الدستور الجديد الذى اتسم بالروح الإصلاحية،

لتفادى العقبات التى واجهت المنظمة فى أعوامها الأولى.ومن ناحية أخرى فإن بعضًا من مواد دستور ١٩٧٦م كانت محل انتقادات من قبل المعنيين بالشئون النقابية الإفريقية، ونذكر منها مايلى:

(١) تحدد المادة الخامسة من الدستور أهداف المنظمة فى ١٢ بندًا .

ويلاحظ أن هذه المادة من الدستور، والتى تحدد أهداف المنظمة، لا تشير من بعيد أو قريب إلى الاشتراكية. بل إن نفس الأمر يلاحظ أيضا فى الديباجة التى تقول المادة الرابعة من الدستور، إنها تحدد الأساس المذهبى والتوجيهى للمنظمة. وهو أمر ثان تختلف فيه منظمة الوحدة النقابية الإفريقية عن اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا.

(٢) تنص المادة الثامنة من الدستور على أن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية ومنظماتها الأعضاء مستقلة عن كل المنظمات النقابية الدولية. ويضيف نص المادة: (وعلى هذا فإن عضوية المنظمة مفتوحة فقط أمام الاتحادات العمالية الوطنية غير المنضمين إلى أية من المنظمات النقابية الدولية). على أن لجنة اعتماد العضوية تجاهلت فى تقريرها هذه المادة تماما، وصبت اهتمامها على الحالات التى يوجد فيها داخل الدولة الإفريقية الواحدة أكثر من اتحاد عمالى، أو على الاتحادات التى لم تسدد رسوم العضوية والاشتراكات. ومن المؤكد أنه من بين الثمان والأربعين منظمة التى اشتركت فى أعمال المؤتمر أكثر من منظمة، كانت لا تزال محتفظة بعضويتها فى الاتحادات العمالية الدولية الثلاثة الموجودة حاليا (٢٨) .

ولعل الملاحظة الأخيرة هى التى قادت المنظمة الى أزمة الانقسام عامى ١٩٨٥م، ١٩٨٦م، مما اضطر المنظمة إلى تعديل فى مؤتمر (أكرا - ١٩٨٧م).

ثانيا: الأهداف:

حددت المادة الرابعة من الدستور المعدل عام ١٩٩٣م اثنى عشر هدفًا لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية:

١- تحقيق الوحدة النقابية على المستوى القارى، وكذلك على المستوى الوطنى.

٢- الدفاع عن المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعنوية للطبقة العاملة الإفريقية.

٣- العمل على اتساق التشريعات العمالية، ومبادئ المفاوضة الجماعية في قارة إفريقيا.

٤- حماية وتأكيد استقلال وشخصية الحركة النقابية على جميع المستويات.

٥- النهوض بالحقوق الإنسانية والنقابية وتعزيزها والدفاع عنها.

٦- تمثيل مصالح العمال والنقابات الإفريقية في المنظمات الإقليمية والدولية والدفاع عنها.

٧- العمل على الوحدة الإفريقية والتكامل الاقتصادي.

٨- المساهمة في تحقيق وتدعيم السلام في العالم.

٩- تقديم المساعدة للمنظمات النقابية المحتاجة من أجل تدعيم التضامن العمالي.

١٠- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال الأفارقة المهاجرين، بالتعاون مع المنظمات النقابية في الدول المضيفة.

١١- النضال ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصري والصهيونية وعملائهم، كذلك ضد الإقطاع، وأي شكل من أشكال القهر والاستغلال من أجل استقلال إفريقيا والتحرير الكامل لشعوبها.

١٢- إزالة آثار الاستعمار وكل الهياكل المفروضة على القارة، بهدف إقامة نظام اجتماعي للديمقراطية والتقدم والسلام المبني على العدالة الاجتماعية والاقتصادية لصالح إفريقيا. وتأمين التعليم والتدريب للجماهير الكادحة في القارة، خاصة من خلال:

- الاستخدام الكامل من خلال التصنيع والتكامل الاقتصادي.

- المساواة للجميع دون تمييز في الجنس أو العنصر أو اللون أو العقيدة أو الدين.

- التوزيع العادل للدخل القومي.

- تأكيد تبادل البرامج النقابية الإفريقية، والتعاون فيما بينها فى كافة المجالات، وخاصة فى مجال العمالة بين الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية.

ويمكن تصنيف تلك الأهداف إلى أهداف نقابية، وأهداف سياسية وأهداف اقتصادية وتنموية إفريقية، ثم أهداف سياسية دولية كما يلى:

أولاً: وردت الأهداف النقابية فى البنود من ١ إلى ٦، ثم فى البندين ٩، ١٠ ثم فى الشق الأخير (د) من البند (١٢).

ثانياً: وردت الأهداف السياسية والاقتصادية الإفريقية فى البند السابع والحادى عشر، ثم البند الـ ١٢ ما عدا الشق الأخير (د) السابق الإشارة إليه.

ويبدو واضحاً، أن الأهداف فى مجملها قد اتسمت بالعموميات ودون ترتيب منطقى لكل دائرة من دوائر اهتمامات المنظمة. وأكثر من هذا فإن الدستور لم يوضح أساليب محددة لتحقيق تلك الأهداف. واكتفت المادة الخامسة بالإشارة إلى أن المنظمة سوف تقوم بتنفيذ البرامج المتعلقة بها، وتعمل على النهوض بالتعاون بين أعضائها. وفضلا عن هذا فقد أغفل الدستور تحديد الآليات المنوط بها تحقيق مثل تلك الأهداف، حيث لم يشر الدستور من قريب أو بعيد إلى مسئوليات الأجهزة الثلاثة الرئيسية فى الهيكل التنظيمى للمنظمة (المؤتمر، المجلس العام، اللجنة التنفيذية).

وفى تحقيق أى هدف من الأهداف الاثنى عشر للمنظمة، اكتفى الدستور بتحديد المهام الإجرائية لكل هيئة وعلاقاتها ببعضها البعض، كما سيرد بعد قليل.

ثالثاً: الهيكل التنظيمى:

يشمل الهيكل التنظيمى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية التكوين الثلاثى التقليدى للمنظمات : المؤتمر، المجلس العام، اللجنة التنفيذية (١٩):

١- المؤتمر:

حددت المواد ١٤،٢٣،١٢ من دستور منظمة الوحدة النقابية الإفريقية الصادر عام ١٩٩٣م، سلطات وعضوية ومهام المؤتمر، الذى يعد السلطة العليا للمنظمة،

ويجتمع مرة كل أربع سنوات. ويعقد المؤتمر غير العادى بدعوة من المجلس العام بناء على اقتراح ثلثى المجلس العام أو ثلثى الدول الأعضاء. وتشمل عضوية المؤتمر جميع أعضاء اللجنة التنفيذية، والأعضاء الممثلين لكل مركز نقابى وطنى عضو فى (الـ أواتو) ويجرى تمثيل كل مركز عضو فى المنظمة بأربعة مندوبين فى المؤتمر للسكرتارية العامة أو ممثلة لكل منظمة نقابية إقليمية فرعية وسكرتارية مهنية ووكالة متخصصة (للأواتو) هم مندوبون فى المؤتمر، ولكن لا يجوز لهم حق التصويت .

أما مهام المؤتمر فقد حددتها المادة ١٤ كما يلى:

- انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية.

- مناقشة التقارير والمقترحات المقدمة من اللجنة التنفيذية.

- المناقشة والموافقة على التقرير المالى المقدم من أمين عام الصندوق باسم اللجنة التنفيذية.

- انتخاب مراجعى الحسابات.

- الموافقة على كل طلب للعضوية موصى عليها من المجلس العام.

- اتخاذ قرار بطرد عضوة أو عضو اللجنة التنفيذية باقتراح من المجلس العام.

وبخلاف المؤتمر التأسيسى عام ١٩٧٢م، فقد عقد المؤتمر الأول عام ١٩٧٣م، والثانى عام ١٩٧٦م فى طرابلس، والثالث العادى فى مقديشو عام ١٩٨٠م، والرابع فى لاجوس عام ١٩٨٥م ومؤتمر غير عادى فى أكرا (فبراير ١٩٨٦م)، وآخر فى أديس أبابا (أكتوبر ١٩٨٦م)، والخامس فى طرابلس ديسمبر ١٩٩٠م، والسادس فى أكرا ٢٢-٢٥ مايو ١٩٩٥م والجزائر عام ٢٠٠٠م

ويبدو واضحًا استئثار طرابلس وحدها باستضافة ثلاثة مؤتمرات مقابل استضافة اكرا، مقر المنظمة، مؤتمرين فقط من لاجوس وأديس أبابا والجزائر.

وينتخب المؤتمر أثناء انعقاده الرئيس، ويكون مسئولا من الناحية القانونية عن المنظمة، كما يقوم بالاشتراك مع الأمين العام ببذل كل ما فى وسعه لتشجيع

الإهتمام العام بالمنظمة والمؤتمر والعمل العام واللجنة التنفيذية. ويقوم برئاسة كافة الاجتماعات وباتخاذ جميع الإجراءات اللازمة التى تطل بالرؤية السليمة للعمال والنظام والانضباط أثناء كافة الاجتماعات وفقًا لمواد الدستور والأحكام الداخلية، ويظل فى انعقاد دائم مع أمانة أواتو.

أضافت اللائحة الداخلية: (يرأس رئيس المنظمة المؤتمر فى حالة انعقاده بمقر المنظمة وفى حالة انعقاده بعيدا عن المقر يرأس الرئيس الجلسة الافتتاحية، ويقوم المسئول فى المركز القومى للدولة المضيفة برئاسة باقى الجلسات. ويقوم الرئيس ونواب الرئيس بمساعدته)، كما أكدت اللائحة الداخلية أن تعقد اجتماعات المؤتمر، كلما كان ذلك ممكنًا ببلدان مختلفة، وعلى أساس مبدأ الكفاءة والملاءمة. ويتعين دعوة وقبول المركز النقابى فى البلد المعني، وفى حالة عدم وجود دعوة من مركز قومى يعقد المؤتمر بمقر المنظمة.

٣- المجلس العام:

وحددت المواد من ١٥ إلى ٢٠ تكوين مهام المجلس الذى يعد السلطة العليا للمنظمة بين كل مؤتمرين، حيث تنقل إليه سلطات المؤتمر باستثناء سلطة تعديل الدستور(٢٠) ويتكون المجلس العام من أعضاء اللجنة التنفيذية وعضو واحد يمثل كل مركز نقابى وطنى عضو بالمنظمة الأم. (٢١) ويجتمع المجلس العام مرة واحدة فى السنة، أى ثلاث مرات فيما بين مؤتمرين أو بصفة استثنائية بنفس الشروط المحددة فى المادة(١٢) لاجتماع المؤتمر. (٢٢) ومهام المجلس العام، كما حددها الدستور هى: الإشراف على تنفيذ المهام التى يحددها المؤتمر. تلقى ومناقشة تقرير النشاط المقدم من اللجنة التنفيذية. مناقشة والموافقة على الميزانية المقدمة من اللجنة التنفيذية. شغل المناصب الشاغرة فى اللجنة التنفيذية. مناقشة التوجيه بقبول أو تعليق أو طرد المنظمات الأعضاء، مناقشة اللائحة الداخلية والموافقة عليها والإعداد للمؤتمر الـ ٢٤ . (٢٣)

وتم فى مؤتمر المنظمة بأكرا (مايو- ١٩٩٥م)، تخفيض أعضاء المجلس العام من ٢٥ إلى ١٣ عضواً فقط بأكرا مايو ١٩٩٥م، يجرى انتخابهم كل ٥ سنوات.

٣- اللجنة التنفيذية:

تمارس اللجنة التنفيذية مسئولية العمل اليومى للمنظمة بإشراف من المجلس العام وتجتمع مرة على الأقل كل ستة أشهر، ويمكنها عقد اجتماعات غير عادية، إذا ما طلبها الرئيس أو الأمين العام، أو بناء على طلب ثلثى أعضائها، ومناقشة الاجتماع غير العادى بندًا محددًا فقط، هو ما انعقد من أجله . (٢٤) وتتكون اللجنة من ١٣ عضوًا منهم اثنان على الأقل من النساء، وينتخبون من المؤتمر من الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم كاملة. وتتكون من رئيس المنظمة و٧ نواب للرئيس يمثلون المناطق الخمسة للمنظمة فى القارة، سكرتير عام واحد، سكرتيران مساعدان، أمين عام صندوق . (٢٥)

ومدة ولاية اللجنة التنفيذية أربع سنوات، ويجوز انتخاب أعضاء اللجنة مرة أخرى، أما مهام اللجنة فقد تحددت فيما يلى:

- تنفيذ قرارات المؤتمر والمجلس العام تحت الإشراف العام للمجلس العام .
- الإشراف على عمل السكرتارية.
- تقديم تقرير النشاط إلى المجلس العام.
- التوصية إلى المجلس العام بشغل المناصب الشاغرة.
- تقديم طلبات العضوية للمجلس العام (٢٦) .

أوضحت المادة (٤) من لائحة سلطات اللجنة التنفيذية أن للجنة مناقشة كافة الأمور الطارئة المتعلقة بمسيرة المنظمة، وتكون ملزمة بإحالتها للمجلس العام، أو المؤتمر فى الدورة التالية للحدث مباشرة.

نظام التصويت فى المنظمة:

أوردت المادة (٨) من دستور المنظمة المعدل عام ١٩٩٣م حق التصويت بصوت واحد لكل مركز وطنى يمثل دولة، أو كتلة واحدة تمثل المراكز الوطنية فى بلد واحد. وفضلاً عن هذا الصوت يكون للدول الأعضاء المسددة لاشتراكاتها ثلاثة أصوات إضافية.

وكان نظام التصويت داخل المنظمة قد تعرض للتعديل فى مؤتمر عام ١٩٨٧م، نظراً لقيام ٢٤ منظمة نقابية وطنية أعضاء بالمنظمة بالانتساب إلى اتحادات الحركة النقابية الدولية (١٢ منظمة للاتحاد الدولى لنقابات العمال (بروكسل)، ١٢ منظمة للاتحاد العالمى لنقابات العمال(براغ). أما باقى المنظمات النقابية الوطنية فكانت مستقلة، ولذا تمتعت آنذاك (فيما بين مؤتمر ١٩٨٧م، ومؤتمر القاهرة ١٩٩٣م) بصوت إضافى، وذلك انسجاماً مع المادة الثامنة من الدستور المعدل عام ١٩٨٧م، والتى تنص على أن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية ومنظماتها الأعضاء لن تتقيد بالعضوية فى أية منظمة نقابية دولية.

المادة (٩) المعدلة فى مؤتمر عام ١٩٨٧م قد حددت حقوق التصويت كما يلى:

- لكل دولة الحق فى صوت واحد.
- الأعضاء الذين قاموا بتسديد اشتراكاتهم يكون لهم صوت إضافى.
- الأعضاء غير المشتركين فى أية منظمات دولية لهم الحق فى صوت واحد إضافى [٢٧] .



مراجع الباب الثالث

(١) راجع بتوسع. تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية إلى الاجتماع الأول للمجلس العام للمنظمة (أكرا: ١٨ _ ٢٠ مارس ١٩٧٥) ص٢ .

(٢) من أعضاء الأتوف (اتحادات نقابات: بوروندى، جامبيا، غينيا، موريشيوس، تنزانيا، مالى، زامبيا)، ومن أعضاء الأتوك (اتحادات نقابات : الكاميرون، ساحل العاج، فولتا العليا، ليبيريا، مدغشقر، موريتانيا، النيجر، السنغال، تونس، أوغندا، زائير، توجو)، ومن الاتحادات النقابية المستقلة (اتحادات نقابات: أنجولا، داهومى، أثيوبيا، الجابون، ليبيا، غانا، المغرب، نيجيريا، سيراليون، السودان، إفريقيا الوسطى).

(٣) إيهاب شلبى: م. س. ذ. ص ١٠٩ .

(٤) Onu, Op. cit, P.136

(٥) إيهاب شلبى: م. س. ذ. ص ١٠٩ .

(٦) المرجع نفسه، ص ١١٠ .

(٧) المرجع نفسه، ص ١١١

(٨) المرجع نفسه، ص١١١ .

(٩) المرجع نفسه، ص ١١٣ .

(١٠) اكتسب هذا الاجتماع أهميته من عدد المنظمات التى حضرت والتى بلغ عددها ٤٠ منظمة نقابية من ٣٩ دولة، هى. (الجزائر - أنجولا - بوتسوانا - بوروندى - الكاميرون - إفريقيا الوسطى - الكونجو - ساحل العاج - داهومى - مصر - جابون جامبيا - غانا - غينيا بيساو - كينيا - فولتا العليا - ليسوتو -

ليبيا - ليبيريا - مدغشقر - مالي - المغرب - موريشيوس - موريتانيا - النيجر - نيجيريا - السنغال - جزيرة سيشل - سيراليون - الصومال - السودان - تنزانيا - تشاد - تونس - توجو، أوغندا - زائير - زامبيا)، وقد تخلفت اثيوبيا للظروف السياسية التى تمر بها. كما حضر الاجتماع ممثلون عن أربع منظمات تمثل حركات التحرير الإفريقية بصفة مراقب وهى: ناميبيا، وجزر القمر، وزيمبابوى، وموزمبيق، وحضر الجلسة الافتتاحية عدد من الشخصيات الإفريقية فى مقدمتها الكولونيل أتشميونج رئيس دولة غانا، والمستر تيكى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، ووزير العمل فى غانا بوصفه رئيساً مؤتمر وزراء العمل الأفارقة ورئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية.

(١١) حسنى السيد: ماذا دار فى اجتماعات المجلس العام لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية. مجلة العمال العرب، العدد ٩٦٠، إبريل ١٩٧٥م، ص ١٧ .

(١٢) المرجع نفسه، ص ١٨ .

(١٣) وفى الجلسة الختامية للمجلس أعلنت القرارات العامة وتضمنت قرارات ضد التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقيا وضد حكم الأقلية فى روديسيا، وقرار حول تدعيم مواقف الدول الإفريقية التى تكافح من أجل الحصول على الاستقلال. وقرار بشأن تعاون المنظمة وقرار حول دور المرأة العاملة الأفريقية بمناسبة (العام العالمى للمرأة)، وقرار حول أهمية التعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية، وقرار حول أهمية وحتمية تدعيم برامج الثقافة العمالية فى إفريقيا.

(١٤) محمد جمال إمام: مشروع دستور جديد لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية، مجلة رسالة إفريقيا، العدد التاسع (السنة الثالثة)، سبتمبر ١٩٧٥م، ص١١ .

(١٥) Wougu , op.cit,p 138(

(١٦ Ibid, P.139

(١٧) فى الفقرة الثالثة من الديباجة جاء كما يلى: (إن عمال إفريقيا يشتركون فى صراع كبير ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد والإقطاع والاتجاهات الرجعية، وعلى هذا فإنهم يشاركون كافة عمال العالم ضد كل أشكال استغلال الإنسان لأخيه الإنسان من أجل ديمقراطية حقيقية ومن أجل الاستقلال الاقتصادى والاجتماعى الكامل لشعوب القارة الإفريقية).

(١٨) محمد جمال إمام: المؤتمر الثانى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية، مجلة رسالة إفريقيا، العدد الخامس (١٥مايو١٩٧٦م)، ص٤ .

(١٩) المادة (١٢) من دستور المنظمة.

(٢٠) المادة (١٦) من دستور المنظمة.

(٢١) المادة (١٧) من الدستور.

(٢٢) المادة (١٩) من الدستور، وأضافت المادة ١٥ من لائحة مستولى المنظمة أن اجتماع المجلس العام

يعقد كلما كان ذلك ممكنا فى دول إفريقية مختلفة، ولأسباب الراحة والكفاءة يتعين دعوة وقبول المركز النقابى الوطنى فى البلد المعنى.

(٢٣) المادة (١٥) من الدستور.

(٢٤) المادة (١) من لائحة سلطات اللجنة التنفيذية.

(٢٥) المادة (٢١) من دستور المنظمة. وأضافت المادة ٧ من لائحة اللجنة التنفيذية أن لرؤساء الوكالات المتخصصة والمنظمات شبه الإقليمية التابعة للمنظمة يمكنهم تلبية دعوة حضور اجتماعات اللجنة دون الحق فى التصويت.

(٢٦) المادة (٢٢) من الدستور.

(٢٧) احمد يوسف القرعى، الحركة النقابية الإفريقية م.س.ذ. ص٣٢،٣٤ .



الباب الرابع
القضايا التنظيمية

● الفصل الأول :

أزمة انقسام المنظمة

عامى (١٩٨٥م/١٩٨٦م)

٥ الفصل الثانى :

أزمة العضوية المشروطة

الفصل الأول

أزمة انقسام المنظمة

(١٩٨٥م - ١٩٨٦م)

الفصل الأول
أزمة انقسام المنظمة
(١٩٨٥م ـ ١٩٨٦م)

بدأت بوادر الأزمة قبل اجتماع المؤتمر الرابع الذى كان من المقرر انعقاده عام ١٩٨٣م، وتأجل الانعقاد بسبب الخلافات بين أعضاء المنظمة حول شخص الأمين العام دينيس أكومو، وتفاقم الخلاف مع انعقاد المؤتمر فى لاجوس (نيجيريا) فيما بين ٢١، ٢٦ يناير ١٩٨٥م .

وكان أكومو قد أنتخب أمينًا عامًا لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية فى المؤتمر التأسيسى (إبريل ١٩٧٣م)، و أعيد انتخابه فى المؤتمر الثانى المنعقد بطرابلس (إبريل ١٩٧٦م). واستطاع قيادة مسيرة المنظمة بنجاح بتوحيد مواقف العمال الأفارقة فى المحافل الدولية، وأن يجعل منها قوة موحدة يحسب حسابها ككتلة واحدة يتحدث هو باسمها بثقة كاملة.

وبينما اتهم بعد ذلك بصلته الوثيقة بالمركز الإفريقى الأمريكى للعمل وبالاتحاد الحر، لذا حاولت جبهة قوية من الاتحادات الأعضاء ذات التوجه التقدمى إسقاط أكومو فى المؤتمر الثالث للمنظمة فى مقديشيو عام ١٩٨٠م، إلا أنه أعيد انتخابه للمرة الثالثة أمينًا عامًا للمنظمة [١] .

وبعدها بدأ يعدل من مواقفه وتوجهاته، وأخذ يقلل من روابطه الوثيقة بالمركز الإفريقي الأمريكي للعمل، وبالاتحاد الحر، ويدعم من علاقاته العربية، وعلاقاته بالاتحاد العالمي لنقابات العمال.

وذلك بالرغم من أنه ظل محافظًا على تحالفه مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة في انتخابات فريق العمال بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي. ولا ينسى العمال العرب لاكومو تجبيهه للأصوات العمالية الإفريقية خلف جميع مشروعات القرارات العربية في مؤتمر العمل الدولي، بالرغم من ضعف الاهتمام العمالي العربي بالقضايا الإفريقية. كما لا ينسون له أيضا دوره في إسقاط مرشح الهستدروت (اتحاد العمال الإسرائيلي) في انتخابات فريق العمال بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي عام ١٩٨٤م، وهي أول مرة يحدث فيها هذا الأمر، مما كان له دور كبير في أروقة منظمة العمل الدولية.

ولقد كان هذا الدور هو نهاية العلاقة الوثيقة الطويلة ما بين أكومو وحلفائه الغربيين، فعلى الرغم من أنه كان قد فقد ثقة الغرب والشرق منذ سنوات، فإن الجميع كان مضطرا للتعامل معه بسبب مقدرته الغريبة والفذة في تجميع الصف العمالي الإفريقي خلف ما يريده. إلا أن إقدامه على المساهمة في إسقاط المرشح الإسرائيلي كان أكبر من أن يقبله الغرب منه. ومن هنا بدأ التحرك لإسقاط أكومو في المؤتمر العام الرابع (٢) .

وقد بذل الأمين العام دينيس أكومو محاولات كثيرة في عقد المؤتمر، إما في أكرا (غانا) مقر المنظمة، أو طرابلس (ليبيا) وعدم عقده في الجزائر أو نيجيريا أقوى التيارات ضده. ولكن نيجيريا (غرب إفريقيا) طالبت بحقها في عقد المؤتمر بها حيث، عقدت المؤتمرات الثلاثة الأولى في أديس أبابا (شرق إفريقيا)، وطرابلس (شمال إفريقيا)، ومقديشيو (شرق إفريقيا) على التوالي. وهكذا تقرر عقد المؤتمر الرابع للمنظمة في لاجوس (نيجيريا).

وساد في المؤتمر منذ بدايته اتجاه عام ضد الأمين العام دينيس أكومو سواء من المراكز النقابية الإفريقية أو الاتحادات النقابية الدولية فالاتحادات الدولية سواء

الاتحاد الدولى للنقابات الحرة أو الاتحاد العالمى للنقابات ناقمة على الأمين العام لإصراره على المادة الثامنة فى الدستور، التى تعتبر الاتحادات الإفريقية المنتمية إليها غير أعضاء بالمنظمة، وبالتالى لا يجوز لها حق التصويت أو الترشيح (قرار لجنة العضوية فى مؤتمر مقديشيو ١٩٨٠م).

واتحاد عمال أمريكا ـ مؤتمر المنظمات الصناعية ممثلا فى المركز الإفريقى الأمريكى للعمل ـ ناقم بصفة خاصة على الأمين العام لتضامن الأسباب السابقة، ولتضامنه الوثيق فى نظرهم مع الاتحاد العالمى للنقابات، ومع منظمة العمل العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية التى تبرعت للمنظمة بمبلغ ٢٠ ألف دولار. وكان تضامن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية سببًا فى إسقاط مندوب إسرائيل فى مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ونجاح منافسه مندوب المجر.

أما الاتحادات الإفريقية، فيرى بعضها أن الأمين العام لم يؤد واجبه تجاه المعتقلين النقابيين فى بلادهم. وأنه كان يقف بجانب الحكومة ضدهم، بالإضافة إلى اقتناع معظم الاتحادات بعدم نزاهة الأمين العام، وأمانة المنظمة فى المسائل المالية (٣) .

وخلال عرض الأمين العام لتقرير النشاط، بدأ الفريق المعارض يثير الجدل، ويعترض على نقاط التعدد النقابى والانتماءات الدولية والتقرير المالى.

وورد فى تقرير النشاط تحت بند (الحقوق النقابية) بأن لجنة الخبراء التابعة لمكتب العمل الدولى بشأن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات، قد تركت الكثير من الإيضاحات بشأن الاتفاقية ٨٧ لسنة ١٩٤٨م . فبينما لا تهدف الاتفاقية الأساسية لحرية المنظمات بوضوح بأن تجعل التعدد النقابى إلزامًا فإن لجنة الخبراء تعتقد أن التعدد يجب أن يكون ممكنا فى إلى حالة. ومن ثم فهم يعترضون على الاختيار وعلى القرارات الإجماعية للعمال التى حققت الوحدة النقابية فى بلادها. كذلك جانب لجنة الانتماءات التوفيق عندما أغفلت الحقائق الاجتماعية والاقتصادية فى الأقاليم المختلفة فى العالم.

إن حق الانسحاب من المنظمات الدولية يعتبر فى إطار الاتفاقية الأساسية بشأن حرية المنظمات. ولكن اللجنة تفضل التأكيد على حق الانتماء. دون التأكيد أيضا

على حق الانسحاب. الغالبية العظمى من العمال الأفارقة على المستوى الوطنى والقارى قد فضلوا الانسحاب وعدم الانتماء، ويجب احترام قرار الأغلبية، ومن ثم أكدت المنظمة على المادة الثامنة من الدستور التي تهدف إلى الأخذ بمبدأ عدم الانحياز. وكان من الطبيعى أن تثير مسألة الانتماءات الوفود التى تنتمى اتحاداتها إلى منظمات دولية. وكان أبرز المتحدثين فيها هم الكونغو - جامبيا- أنجولا، ومن المنظمات غير المنتمية الجابون، وكانت وجهة نظرهم تتلخص فى أنه إذا كانت المادة الثامنة من الدستور تفيد بأن المنظمة سوف تقبل فقط الأعضاء غير المنتمين إلى منظمات دولية، فلماذا تم دعوة الأعضاء المنتمين إلى هنا؟ ولماذا قبلت المنظمة دفع اشتراكاتهم؟. وطالب مندوب الجابون بأن يكون لهذه المنظمات على الأقل حق التصويت، أو فلترد المنظمة فورا هذه الاشتراكات، وثنى عليه مندوب جامبيا، واستغرق هذا الجدل الجلسة الصباحية من يوم ٢٣ يناير ١٩٨٥م، ثم قدمت لجنة اعتماد العضوية تقريرها، الذي أخذت فيه بنفس المعايير التى أخذ بها فى المؤتمر الثالث فى مقديشيو سنة ١٩٨٠م وهى: (٤)

١- المنظمات المسددة للاشتراكات، وبها تعدد نقابى، لها أن تحدد الأعضاء للتحدث باسمها أيضا وليس لها حق الترشيح.

٢- المنظمات المسددة للاشتراكات، ولها مركز نقابى واحد، ولكنها منتمية لإحدى المنظمات النقابية الدولية لها حق الكلام فقط، وليس لها حق التصويت، أو الترشيح.

٣- أما المنظمات غير المسددة للاشتراك، وليس فى دولها تعدد نقابى، وليست منتمية لأية من المنظمات النقابية الدولية، فلها حق الكلام، والتصويت والترشيح. وهذه المنظمات هى:

زائير، توجو، جابون، الكاميرون، ساحل العاج، غينيا، جيبوتى، الصومال، نيجيريا، مالى، السنغال، الجزائر، موريتانيا، مصر، النيجر، تنزانيا، كينيا، غانا، زامبيا، ليبيا، بورندى، السودان، زيمبابوى، سيشل، موزمبيق.

وكانت المنظمات المسددة للاشتراكات، وليس لها فى بلادها تعدد نقابى، ولكن منتمية، أى لا يجوز لها حق التصويت ولا الترشيح، هى تونس ـ الكونغو ـ أثيوبيا ـ انجولا.

وكانت تشاد قد تقدمت بطلب إعفائها من الاشتراكات، نظرا لظروف الحرب والظروف الاقتصادية، أقرته اللجنة المالية للعرض على المؤتمر، والمغرب ذات التعدد النقابى، والتى حضرت بثلاثة وفود مسددة اشتراكاتها ومتفقة على صوت واحد.

وهكذا عرضت لجنة اعتماد العضوية الموقف لإقرار المؤتمر. وكان من الواضح أن المنظمات المنتمية وقفت ضد السكرتارية، وتؤيد قائمة الانتخابات الأخرى. أما المغرب فكانت بجانب السكرتارية الحالية. وتشاد ضدها لوجود ليبيا فى مركز الرئاسة.

وانتهت الجلسة الصباحية يوم ٢٥ يناير، والاتهامات تتوالى على الأمانة لسوء تصرفاتها المالية. وعلى موقف كينيا من الاشتراكات حيث أدينت فى المؤتمر الماضى، ولم يثبت ما يفيد سداد اشتراكاتها.

ثم اقترحت ليبيا قفل المناقشة، وثنت عليها الصومال، حيث كان الوقت يمر وهناك الكثير فى جدول الأعمال والانتخابات. ولكن رئيس الجلسة شيروما قال : (إن الموضوع يتعلق بالأموال وهو موضوع خطير. وأعتقد أن جميع من بهذه القاعة يريد أن يعلم أين تذهب اشتراكاته، وفيما تنفق)، واتهمت السودان وليبيا الرئيس بالتحيز، وأنه لا يطبق اللوائح. وتحدث البعض عن انحراف الأمين العام عن مهامه فقال مندوب فولتا العليا : (إن المدرسين قاموا بإضراب لمدة ٨ أشهر وفصلت الحكومة ٢٨٠٠ مدرس، واعتقل ٤ نقابيين لا نعلم عنهم شيئًا فماذا فعل الأمين العام؟ لقد أخطرنا منظمة العمل الدولية التى تقوم بما يعجز عن عمله الأمين العام . إن ذلك انحراف للأمين العام عن مهامه ويجب أن يترك المنظمة فورا).

واستمر هذا الجدل حتى الجلسة الصباحية يوم ٢٦ يناير، وهنا اقترح الرئيس عقد اجتماع لرؤساء الوفود فقط، ثم اجتماع لرؤساء الوفود. وبعد أن تحدث ٣٥ عضوا من رؤساء الوفود اقترحت الأغلبية تأجيل المؤتمر لمدة عام، على أن يعقد فى

اكرا فى فبراير ١٩٨٦م، ووافق بالإجماع على تشكيل لجنة مالية لمراجعة المستندات والمصروفات. وانقسم رؤساء الوفود إلى قسمين وأيد المعارضون تشكيل لجنة إشرافية مؤقتة مع استبعاد الأمانة الحالية إلى أن تقوم اللجنة المالية بعملها. أما المؤيدون للمجلس الحالى فقد أيدوا تشكيل اللجنة المالية فقط مع استمرار الأمانة الحالية (٥).

وكانت التوقعات تشير إلى أن المؤتمر سينقسم للمرة الثانية إلى جبهتين يدور خلافهما الأساسى حول شخص الأمين العام دينيس أكومو. ولكن كان من المتوقع ايضا أن يحكم تكوين كل جبهة بعض الاعتبارات السياسية والدولية، ولكن هذا ما لم يحدث. لقد نجح أكومو فى منع معظم المنظمات الأجنبية والدولية من حضور المؤتمر، معتمداً فى ذلك على الهوية اليسارية لنظام الحكم فى أكرا. وبذلك منع بصفة خاصة حضور ممثلى المركز الإفريقى الأمريكى للعمل، والاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة المعارضين الأساسيين له فى الوقت الحالى (٦).

وإذا كان أصدقاء هاتين المنظمتين قد تجمعوا قبل المؤتمر فى دكار تحت غطاء ندوة لمناقشة الحقوق والحريات النقابية ـ وهى الندوة التى اتهمها أكومو بأنها تعقد بتمويل من المخابرات المركزية الأمريكية، اعتماداً على أن اتحاد عمال السنغال تحمل نفقات سفر المشاركين فيها، بالرغم من ضعف إمكاناته المالية ـ إلا أن مجموعة دكار جمعت حول نفسها فى أكرا عشية موعد افتتاح المؤتمر عددا كبيراً من المنظمات النقابية ذات التوجه التقدمى، بل إن بعضها له توجهات ماركسية واضحة، بحيث وصل عدد أعضاء هذه المجموعة إلى ٣٠منظمة. وكان العنصر الوحيد الذى جمع بين ذلك العدد الكبير من المنظمات هو رفضها المطلق لإستمرارية دينيس أكومو كأمين عام للمنظمة، بعد أن تبين لها بما لايدع مجالا للشك إنه تلاعب طوال شغله لمنصبه بأموال المنظمة تلاعبًا مشينًا.

وعودة إلى التحالف المناهض لأكومو نجد أنه كان يضم منظمات عمالية من زامبيا، والجزائر، ونيجيريا، وتشاد، وبنين، وليبيريا، ومالاجاش، وناميبيا، وسيراليون، وتوجو، والسنغال، والكاميرون، وزيمبابوى، وليسوتو، وسويزلاند، وموريشيوس، والكونغو، وزائير، والجابون، وجزر القمر، ومصر، والجمهورية

الصحراوية. وعلى الجانب الآخر كان هناك أكومو ورفيقه منذ عام ١٩٧٦م، النقابى الليبى (على النفيشى) الذى كان يشغل حتى هذا الوقت منصب رئيس المنظمة. ولقد وقفت ليبيا معهما بقوة على العكس ما فعلت فى المؤتمر الثالث فى مقديشيو عام ١٩٨١م، مدركة أن سقوطها سيعني ضياع فرصة رئاسة نقابى ليبى لمنظمة بارزة مثل منظمة الوحدة النقابية الإفريقية. وانضم إلى هذا الجانب كذلك ممثلو التنظيمات النقابية من جيبوتى، والصومال، وموريتانيا، والمغرب، وكينيا، وغانا، وساحل العاج، وغينيا، وتنزانيا، وموزمبيق، ومالا جاش (شاركت مالا جاش فى المؤتمر بمنظمتين انقسمتا بين جبهتى الصراع , وبوركينا فاسو وأثيوبيا فضلا عن ممثلى منظمتى تحرير هما ناميبيا، وجنوب إفريقيا).

وجرت محاولات مضنية للتوفيق بين الجانبين أدت إلى تأجيل افتتاح المؤتمر عدة مرات. وكانت حكومة غانا مصممة على ألا يفشل المؤتمر على أرضها، كما سبق وأن فشل فى نيجيريا قبل عام، وكان كل جانب متمسك بموقفه من رفض قيادة الجانب الآخر لمسيرة المنظمة فى المستقبل. وكان ميزان القوى فى داخل كل التحركات يتمثل فيما سبق أن اتفق عليه فى مؤتمر لاجوس، من أن المنظمات التى يحق لها التصويت فى المؤتمر هى ٢٤ منظمة فقط هى تلك التى سددت جميع اشتراكاتها قبل مؤتمر لاجوس، والتى ليس لها أى انتماء إلى أحد التنظيمات العمالية الدولية، وهذه المنظمات هى اتحادات عمال غانا ومصر، والسودان، والصومال، وليبيا، والجزائر، وتنزانيا، وكينيا، وموزمبيق وغينيا، وجيبوتى، وساحل العاج، والكاميرون، وبوروندى، ونيجيريا، وزامبيا، وجابون وزائير، والسنغال، ومالى، وتوجو، والنيجر، وزيمبابوى.

وكانت مجموعة دكار تضم تلك المنظمات بينما تضم المجموعة الأخرى ١١ منظمة، ولم يكن وفد السودان قد وصل بعد. وإن كان المتصور أن ينضم إلى المجموعة الأخرى بالنظر إلى توحيد المواقف بينه وبين اتحاد عمال مصر فى إطار التكامل.

وخلال المشاورات الرامية إلى التوفيق بين المجموعتين، فجر أكومو مشكلة جديدة، عندما أصر على أن يجعل حق الترشيح لعضوية المكتب التنفيذى للمنظمة

مقصوراً على من سدد هذا الاشتراك، بينما سارع الوفد الليبى إلى مساعدة أعضاء مجموعة أكومو على تسديده. ومن المفارقات أن وفد كينيا سدد اشتراكاته حتى آخر عام ١٩٨٧م، وأن وفد زيمبابوى قبل أن تسدد له ليبيا اشتراكاته، ولكنه عند التصويت صوت مع مجموعة دكار (٧) .

ولم يفتتح المؤتمر يوم ٦ فبراير، كما كان مقررا، ولا فى اليوم التالى، حيث وقعت مفاجأة، فبعد أن وصل الوفد السودانى متأخراً قرر بالنظر إلى حساباته الخاصة أن ينضم إلى مجموعة أكومو. وهكذا تساوت الكفتان وتعقدت الأمور ووجد الوفد المصرى - الذى كان عدل عن الخط الذى اتخذه فى مؤتمر لاجوس بتأييد من سوء إدارة أكومو لأموال المنظمة، والإجماع الإفريقى القوى لرفض استمراره على رأس منظمتهم - أن مجموعة أكومو أصبحت تضم الاتحادات العربية الأعضاء فى المنظمات باستثناء الجزائر. وأنه بغض النظر عن المسائل المالية، فإن المصلحة تقتضى توحيد الصف العربى داخل المنظمة، خاصة أن علاقات قادة مجموعة دكار بالهستدروت الإسرائيلى علاقات قوية ومعروفة. ومن هنا انضم الوفد المصرى هو الآخر إلى مجموعة أكومو. وهكذا وعندما انعقد المؤتمر أخيرا صباح السبت ٨ فبراير ١٩٨٦م بقاعة كوامى نكروما وتحت حراسة عسكرية شديدة كان يجلس على منصة الرئاسة أمين عام اتحاد عمال غانا السيد (بانكى) وعلى جانبه ممثل كل فريق فى مقعده نائب الرئيس (على النفيشى) ممثلا لمجموعة أكومو، وعلى شيروما رئيس اتحاد عمال نيجيريا ممثلا لمجموعة دكار. وبعد الكلمة الافتتاحية الحماسية التى ألقاها رئيس جمهورية غانا بدأ المؤتمر أعماله بخلاف شديد حول ما إذا كان يبدأ بمناقشة تقرير اللجنة المالية أم بانتخاب المكتب التنفيذى. وكانت مجموعة دكار تريد البدء بتقرير اللجنة المالية لكشف تصرفات أكومو المالية، بينما كانت مجموعة أكومو تؤيد البدء بالانتخابات، وعندما انتهى الأمر إلى أخذ الأصوات للخلاف اكتشفت مجموعة دكار أن ميزان القوى لم يعد فى صالحها.

وهكذا وفى الجلسة الثانية وقف مندوب زائير يهاجم رئيس المؤتمر، بسبب سوء معاملته لأعضاء المؤتمر، ثم ليعلن انسحاب مجموعته من المؤتمر. وبالفعل

غادرت القاعة وفود ٢٨ منظمة، بينما بقى فيها وفود ١٥ منظمة، وأعلن رئيس المؤتمر أن العدد المتبقى يكفى لاكتمال النصاب، ومن ثم بدأت عملية انتخاب المكتب التنفيذى الجديد للمنظمة. من المفارقات التاريخية أن عدد مناصب المكتب التنفيذى أكثر من ١٥ منصبًا، ومن ثم فقد ظل بعضــــها شاغرًا انتظارًا لعـودة بعض المنســحبين.

وتوجه المنسحبون إلى الفندق حيث عقدوا جلسة أعلنوا فيها أنهم الأغلبية، ومن ثم فإنهم يمثلون الشرعية الحقيقية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية. وأنتخبوا النقابى النيجيرى التقدمى (حسن سنمونو) رئيسًا، ونقابيًا من النيجر هو عبد الله محمد أمينًا عامًا، كما انتخبوا مكتبًا تنفيذيًا للمنظمة. وقرروا نقل المقر إلى دكار عاصمة السنغال، ورفع تقرير بما حدث للرئيس عبده ضيوف رئيس السنغال، بوصفه رئيسًا لمنظمة الوحدة الإفريقية (٨) .



الفصل الثانى

أزمة العضوية المشروطة

الفصل الثانى
أزمة العضوية المشروطة

تعانى منظمة الوحدة النقابية الأفريقية منذ إنشائها فى إبريل ١٩٧٣م من أزمة التزام الاتحادات النقابية الأعضاء بتسديد الاشتراكات السنوية المقررة، وفقاً لدستور المنظمة.وتتضح أبعاد الأزمة من خلال أمثلة واقعية لحالات القصور فى تسديد الاشتراكات من سنوات السبعينيات، ثم الثمانينيات، ثم التسعينيات، وما سببه هذا القصور من أزمة مالية خانقة للمنظمة.

فى الفترة بين إبريل ١٩٧٣ م ويونيو ١٩٧٥م، كانت هناك سبعة عشر فقط من الأعضاء الثمانية والأربعين فى منظمة الوحدة النقابية الإفريقية هى التى تدفع ما عليها من مستحقات. على أن أكبر المبالغ المدفوعة كان من جانب الاتحاد النقابى فى الكاميرون (UNTC)، وفى تنزانيا (NUTA) ، وزائير (UNTZA). وفى الفترة من يوليو ١٩٧٥م وفبراير ١٩٧٦م كانت هناك ستة اتحادات نقابية هى: (CNTG) فى غينيا، (ZCTU) فى زامبيا، (NOTU) فى أوغندا، (UMT) فى موريتانيا، (SWS) فى الصومال، (UMT) فى مالى، هى التى كانت تقوم بدفع ما عليها من مستحقات. إن الحسابات التى تمت مراجعتها محاسبة قانونية للمنظمة أثناء الفترة من ١٣ إبريل ١٩٧٣م حتى ٣٠ يونيو ١٩٧٥م أظهرت وجود دخل قدره

٣١٦,٤٩٩,٩٩ سيدس (Cedis) عملة غانا تتكون من الآتى. إعانات من منظمة الوحدة الإفريقية قدرها ١٩٣,٢٨١,٣١ سيدس غانى (بنسبة ٦١٪)، وإسهامات خاصة قدرها ٧٩,٩٤١,٧٥ سيدس (بنسبة ٢٥,٢٪)، ومنح حكومية قدرها ١٩,٩٨٦ سيدس (بنسبة ٦,٣٪)، ومستحقات اشتراك قدرها ٢٣,٢٨١,٩٣ سيدس (بنسبة ٧,٣٪)، وطبقًا للحسابات التى لم تتم مراجعتها للفترة من أول يوليو ١٩٧٥م حتى ٢٩ فبراير ١٩٧٦م، والتى قدمت للمؤتمر الثانى للمنظمة فى طرابلس عام ١٩٧٥م، فإن الدخل الكلى للفترة المشار إليها يبلغ ١٩٠,٧٨٠,٩٥ سيدس، ويتكون مما يلى إعانات من منظمة الوحدة الإفريقية والحكومية الغانية ١١٤,٧١٦,٥٧، بنسبة (٦٠,١٪)، وتتكون من (١٠٤,٣٧١٦,٥١) سيدس دفعتها منظمة الوحدة الإفريقية، ١٠,٠٠٠,٠٦ سيدس دفعتها الحكومة الغانية ومستحقات بلغت ١٤,٢٧٢,٩٥ سيدس بنسبة ٧,٤٪ وبالنسبة للسنة المالية من يوليو ١٩٧٦ إلى يونيو ١٩٧٧ أعدت سكرتارية منظمة وحدة النقابات العمالية الإفريقية ميزانية قدرها ١,٥٣٩,٦٦٢ دولار أمريكى يكون منها - لو صحت - تقديرات المتخصصات. ونادرا ما يحدث ذلك فإن المنظمة تأمل فى تحقيق مبلغ ٩٠٤,٠٠٠ دولار فقط من هذا المبلغ (بنسبة ٥٨,٧٪) ممثلا فى الآتى: مستحقات مطلوبة من ثمانية وأربعين اتحادًا نقابيًا عضوا يخص كل واحدة منها ٣,٠٠٠ دولار أمريكى، فيكون الإجمالى ١٤٤,٠٠٠ دولار(٩,٣٪)، وإعانات من منظمة الوحدة الإفريقية تبلغ ١٣٠,٠٠٠ دولار (بنسبة ٨,٤٪) وإعانات حكومية ٤٨٠,٠٠٠ (دولار بنسبة ٣١,١٪)وعدد من الفروع بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار (بنسبة ٦,٤٪) وموارد أخرى (مثل مبيعات الشارات، وأنشطة جمع المال... إلخ) قدرها ٥٠,٠٠٠ دولار (٣,٢٪) على أن مبلغا من المال يصل إلى ٦٣٥,٦٦٢ دولار (بنسبة ٤١,٪) من المبالغ المدرجة بالميزانية تم تصنيفه على أنه عجز فى الميزانية. وحينما تم عرض الميزانية على المؤتمر المنعقد فى ليبيا عام ١٩٧٥م، لم يشر مساعد السكرتير العام أ. أوديمى، المسئول عن الشئون المالية والإدارية، إلى مقترح ملموس لسد هذا العجز، ولم يفعل سوى اقتراح بأن يتقدم المؤتمر بالتماس إلى منظمة الوحدة الإفريقية، وإلى الحكومات الإفريقية، وأية (منظمات يكون باستطاعتها تقديم المساعدة - دون أية شروط - وذلك بزيادة الإعانات والمنح):

وعلى الرغم من أن السكرتارية لم تستطع موازنة (ميزانيتها التضامنية) التى زادت ميزانية التقشف لعام ١٩٧٥م بنسبة ٨٨,٦٪، فإنها اقترحت مع ذلك زيادة أجور جميع الموظفين بنسبة ١٥٪، وأوصت بإقامة مكاتب إقليمية فى كل الأقاليم الخمسة بالقارة (٩) .

أيًا كان الأمر، فإن أزمة تسديد الاشتراكات السنوية استمرت أيضا طوال الثمانينيات، وأذيع فى عام١٩٨٥م أن حوالى نصف الاتحادات النقابية الأعضاء فى المنظمة (١٠) لم تسدد الحد الأدنى من اشتراكاتها السنوية البالغة ٣٠٠ دولار أمريكي. وكان هذا أحد دوافع تعديل المادة (٩) من دستور المنظمة عام ١٩٨٧م، والتى أعطت لكل عضو سدد اشتراكه صوتًا إضافيا. وفى اجتماع اللجنة التنفيذية فى أكرا (٢٤-٢٧ إبريل ١٩٨٩م) اتضح أن الوضع المالى للمنظمة لم يستقر بعد، حيث بلغ عدد الاتحادات الأعضاء المسددة لاشتراكاتها حوالى ٢٠ منظمة فقط تدفع ٦٠ ألف دولار ومرتبات أعضاء الأمانة العامة ١٦٨ ألف دولار (إجمالى المصروفات المقدمة ٣٤١ ألف دولار فى موازنة ١٩٨٩م). وتشكلت وقتها لجنة مالية للاجتماع فى جنيف خلال يونيو ١٩٨٩م(على هامش مؤتمر العمل الدولى) لبحث الوضع المالى (١١) .

ومع سنوات التسعينيات تفاقمت أزمة تسديد الاشتراكات أكثر من ذى قبل. وتعالت أصوات الأمين العام لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية لمناشدة أعضاء المجلس العام، خلال اجتماعه فى جنيف (٦ يونيو ١٩٩٢م) بدفع الاشتراكات المقررة على وجه السرعة، لتمكين المنظمة من تحسين نوعية الخدمات التى تقدمها لأعضائها (١٢) .

أثيرت الأزمة المالية بشكل موسع أيضا فى مؤتمر المنظمة عام ١٩٩٥م الذى قدم تسهيلات لدفع متأخرات الاشتراكات، حيث قرر المؤتمر إلغاء ٥٠٪ من المتأخرات المستحقة على أغلبية الاتحادات الأعضاء فى المنظمة (١٣) .

كما نالت الأزمة المالية النصيب الأوفر من مناقشات اللجنة التنفيذية فى تونس (٩ سبتمبر ١٩٩٧م)، واتضح خلال المناقشات الحقائق الصارخة التالية:

١ ـ أن عدداً من الأعضاء تخلف عن السداد منذ عام ١٩٧٥، ولم يبد أدنى اهتمام بالوفاء بالتزاماته المالية تجاه المنظمة، وهذه الاتحادات بلغت ديونها للمنظمة الأم اكثر من الأصول الثابتة للمنظمة. واقترح مندوب غانا أن الوقت قد حان لكى تقرر ما إذا كانت هذه الاتحادات ينبغى رفعها من قائمة العضوية، حيث يكون من الأفضل أن تكون هناك أقلية ملتزمة بتسديد اشتراكات العضوية بدلاً من اكثرية لا تسدد أى شىء، وتتراكم بذلك المتأخرات المالية (١٤) .

٢ ـ التمس عدد غير قليل من الدول الأعضاء العذر فى تأخير سداد الاشتراكات، نظراً لحالات الحروب الأهلية، أو الإقليمية التى عانت منها بلادهم. وفى هذا السياق قدم مندوب ليبيريا التماساً للمجلس العام، أشار فيه إلى ما أسماه التخفيض المفجع لعضوية النقابات فى بلاده، نظراً للخطى السريعة للتضخم المالى والبطالة، وطلب وضع تلك المسائل فى الحسبان عند التقرير بشأن سداد الاشتراكات .(١٥) كما برر مندوب تشاد فى المجلس تأخير اتحاده (U.S.T) عن تسديد الاشتراكات بقوله: (إن العمال فى بلاده لم يتقاضوا مرتباتهم لاكثر من أربعة أشهر آنذاك، وأن الحكومة قد ألغت نظام المراجعة النقابية)، وأضاف أن الاتحاد العمالى ليس لديه تسهيلات تليفونية أو فاكسية، وغير قادر على مواجهة المصاريف الإدارية (١٦) .

٣ ـ علل عدد من الاتحادات النقابية التأخر فى تسديد الاشتراكات بسبب الأزمات الاقتصادية فى بلادها، وذكرت مندوبة بوركينا فاسو أن الأزمات المالية المعوقة للمنظمة كانت هى المشكلة نفسها التى واجهها الاتحاد العمالى فى بلادها (ONSL). وذكرت بأن الحالة فى العديد من الدول الإفريقية، كانت متمثلة فى التصدى للانهيار الاقتصادى والأجور المنخفضة والبطالة والتى خفضت بشدة العضوية فى الاتحادات. أوضحت أن هناك أربعة اتحادات عالمية فى بوركينا فاسو أعضاء فى المنظمة. وحثت الاتحادات الأربعة على المشاركة بنسبة متساوية فى تسديد الاشتراكات المستحقة على نقابات بوركينا فاسو للمنظمة (١٧) .

وفى هذا السياق أيضا تأسف أمين عام الاتحاد العمالى فى بنين (UNSTB)، عن عدم مقدرة اتحاده للوفاء بوعوده بتسديد الاشتراكات المستحقة التى تراكمت

حتى بلغت ٦٢٩٧١ دولارًا فى ديسمبر ١٩٩٦م، بسبب الحالة السيئة السائدة فى دولته، وأن هذه الحالة تمثلت فى أزمة التضخم المال [١٨] .

ولم تكن الحروب والأزمة الاقتصادية فقط من مبررات تبرير التأخير فى تسديد الاشتراكات، حيث أشارت المناقشات فى المجلس العام إلى حالة نيجيريا، حيث أعاق الخلاف بين الحكومة العسكرية والنقابات العمالية تسديد اشتراكات النقابات العمالية فى نيجيريا إلى المنظمة الأم، كما أعاق الخلاف أيضا تقديم الإعانات المالية من قبل حكومة نيجيريا إلى المنظمة [١٩] .

٤ ـ لم يستطع المؤتمر العادى السادس للمنظمة استكمال انتخاب ١٣ عضوًا للجنة التنفيذية حسب دستور المنظمة حيث تم انتخاب ١١ عضواً فقط، نظرًا لأن أغلبية المنظمات الأعضاء لم تقم بالوفاء بالتزاماتها المالية، وبدون الأخذ فى الاعتبار ما نص عليه الدستور. ومع ذلك قرر المؤتمر حجز المنصبين الباقيين (وهما منصب نائب الرئيس ومنصب أمين الصندوق المساعد)، وبشكل دائم للنقابات من الدول التالية:

١- منصب نائب رئيس لأى بلد من بلدان إفريقيا الجنوبية دفعت اشتراكات بالكامل.

٢- منصب أمين الصندوق المساعد لأى بلد، ليس عضوًا فى اللجنة التنفيذية المالية ودفع اشتراكاته بالكامل. وكان الأحد عشر عضواً الذين تم انتخابهم من النقابيين، ولذا تم حجز المكانين الشاغرين للنقابيات وفقاً للدستور، فإنه يتعين أن يكون هناك نائب رئيس واحد من كل منطقة من المناطق الخمسة الإفريقية شبه الإقليمية. ولم يكن يوجد لإفريقيا الجنوبية، أى منصب فى اللجنة التنفيذية الحالية، نظرًا لأنه فى خلال فترة عقد المؤتمر كانت جميع دول إفريقيا الجنوبية الأعضاء فى المنظمة مدينة للمنظمة. وبعد المؤتمر فى شهر مايو ١٩٩٥م قام اتحاد عمال جنوب إفريقيا (COSTAUu) بتسوية كل ما عليه من متأخرات مستحقة [٢٠] مدانة بها جنوب إفريقيا، لكى تصبح عضو اللجنة التنفيذية لهيئة المكتب على مستوى القارة.

٥ـ أبدى الأمين العام لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية أسفه، لأن ثلثى المنظمات الأعضاء تقريبا لم تظهر بعد أى التزامات للوفاء بالتزاماتها المالية للمنظمة رغم أن هذه المنظمات، كانت دائما مسموعة الصوت، وميالة للنقد فى مؤتمرات واجتماعات المنظمة (٢١).

كما كشف رئيس الجلسة عن أن بعض الاتحادات الأعضاء قد رفضت متعمدة سداد الاشتراكات بموجب الادعاءات بالمغالاة الاجتماعية، والصراعات فى بلادهم. وحث رئيس الجلسة على أن معظم تلك الدول المتخلفة عن السداد التى تقدر بحوالى أربع عشرة دولة قد عاشت ذات مرة فى سلام خالية من الحروب الأهلية. (٢٢)

وحتى الآن لم تسدد دولارا واحدا، ولم تبد أى التزام نحو المنظمة منذ إنشائها عام ١٩٧٣م .

ومن ناحية أخرى، اعتادت بعض الاتحادات الأخرى تسديد اشتراكات عضويتها إلا أنها توقفت عن السداد بمرور الوقت.

ومن ناحية ثالثة، أشار أمين الصندوق إلى أنه منذ انتهاء الحرب فى موزمبيق، والإعفاء الذى كان يتمتع به اتحاد عمال موزمبيق (OTM) على مر السنين لم يعد له مبرر. وبناء عليه طالب أمين الصندوق اتحاد عمال موزمبيق أن يبدأ تسديد اشتراكات العضوية ابتداء من عام ١٩٩٧م (٢٣).

٦ـ رفض الأمين العام للمنظمة محاكاة أسلوب المقاطعة الذى أقرته منظمة الوحدة الإفريقية على مستوى الحكومات، حيث لا يسمح لأية دولة من الدول الأعضاء تتخلف عن سداد اشتراكاتها أكثر من خمس سنوات بحق الكلام أو التصويت فى الاجتماعات الوزارية، أو حتى فى قمم الوحدة الإفريقية. فضلا عن رفض توظيف مواطنى تلك الدول التى عليها متأخرات مالية ضمن مسئولى سكرتارية المنظمة. أضاف الأمين العام أن هناك وسائل أخرى من المناطق منها يمكن أن تفرضها منظمة الوحدة النقابية الإفريقية. على الاتحادات المتخلفة عن السداد، والتى قد تشمل رفض بعض المزايا مثل تذاكر الطيران المجانية لحضور الندوات والأنشطة الأخرى للمنظمة (٢٤).

ومع استمرار تفاقم أزمة تسديد الاشتراكات، ورغم تشكيل اللجنة المعنية ببحث الوضع المالى الذى لم يطرأ عليه أية علامات للتحسن فى السنوات الأخيرة، ورغم محاولات المنظمة اتخاذ المزيد من اجراءات قيمة الدخل وترشيده، فإن الأمر يتطلب من المنظمة أن تضع نهجًا أكثر قبولاً لمسألة التخلف عن أداء الاشتراكات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى لكل دولة الذى يعمل فى ظله كل اتحاد نقابى عضو.



مراجع الباب الرابع

(١) محمد جمال إمام، منظمة الوحدة النقابية الإفريقية والاختيار الصعب، جريدة العمال، ٣ فبراير ١٩٨٦م ، ص،٣.

(٢) المرجع نفسه، ص٢ .

(٣) تقرير غير منشور للوفد المصرى عن المؤتمر الرابع لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية، لاجوس (٢١– ٢٦ يناير ١٩٨٥م)، بأرشيف الاتحاد العام لنقابات العمال، ص٩،٨ .

(٤) المرجع نفسه، ص ١٠،٩ .

(٥) المرجع نفسه، ص ١١ .

(٦) محمد جمال إمام، خلافات خطيرة فى منظمة الوحدة النقابية الإفريقية، جريدة العمال، القاهرة، ٢٤ فبراير ١٩٨٦ م.

(٧) المرجع نفسه، ص ١٢ .

(٨) المرجع نفسه، ص ١٣ .

(٩) Ananuba, Wogu op. Cit, P.219

(١٠) Onu,Peter, op. Onu , peter Cit, p-220

((١١) تقرير مجلس إدارة اتحاد نقابات عمال مصر إلى الجمعية العمومية لعام ١٩٨٩م ص ٢٢٦ .

(12)موجز محاضر جلسات اجتماع المجلس العام غير العادى (جنيف، ٦ يونيو ١٩٩٢م ص ٥) .

(١٣) محضر جلسات اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية (تونس) ٩ سبتمبر ١٩٩٧م،

ص١٢ .

(١٤) المرجع نفسه ص ١٥ .

(١٥) المرجع نفسه ص ٨، وفى مداخلة أخرى للمندوب نفسه قدم مفارقة تستحق الدراسة عندما قارن بين موقف المنظمة الإفريقية، التى تتشدد فى طلب الاشتراكات من اتحاد ليبيريا (LFLUS)، بينما قامت المنظمات الأمريكية والأوروبية بزيارات منتظمة إلى ليبيريا لإظهار تضامنهم مع العمال والشعب وذكر أن الاتحاد الحر قد تنازل عن اشتراكات العضوية المستحقة على اتحاد عمال ليبيريا، بسبب الحرب الأهلية التى دمرت الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد

(١٦) المرجع نفسه . ص ٤ .

(١٧) المرجع نفسه . ص ٧ .

(١٨) المرجع نفسه . ص ٨ .

(١٩) المرجع نفسه . ص ٩ .

(٢٠) المرجع نفسه . ص٣، ٤

(٢١) المرجع نفسه . ص ١٦,

(٢٢) المرجع نفسه . ص ١٧ .

(٢٣) المرجع السابق ص ١٧

(٢٤) المرجع نفسه . ص ١٧ .



الباب الخامس

قضايا الحريات النقابية
والتعددية والتنمية

● الفصل الأول :

مدى الالتزام بالحريات النقابية فى الدول الإفريقية

● الفصل الثانى :

التعددية السياسية.. والتعددية النقابية.

● الفصل الثالث :

قضايا المشاركة فى التنمية.

الفصل الأول

مدى الالتزام بالحريات النقابية
في الدول الإفريقية

الفصل الأول
مدى الالتزام بالحريات النقابية
فى الدول الإفريقية

فى المؤتمر الخامس العادى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية والمعقود فى طرابلس (منتصف ديسمبر ١٩٩٠م) أدانت المنظمة فى قراراتها الختامية جميع أشكال العنف ضد حقوق النقابات العمالية، ودعا المؤتمر إلى الاحتراس من مثل هذه الممارسات بغض النظر عن الوضع السياسى أو الاقتصادى . ويثير هذا القرار قضايا الحقوق والحريات النقابية فى إفريقيا، والتى وردت أساسًا ضمن أهداف منظمة الوحدة النقابية الإفريقية (المادة الخامسة من الميثاق)، وفى مقدمتها: اكتساب وتقوية الدفاع عن الحريات الديمقراطية للنقابات، والعمل على تجانس التشريعات العمالية والاتفاقيات الجماعية فى القارة الإفريقية، وحماية وتأكيد استقلال وشخصية الحركة العمالية الإفريقية على كل المستويات، والتمثيل والدفاع عن العمال فى كل المنظمات الإقليمية والدولية (١)

ومن إنجازات منظمة العمل الدولية تقنين الحريات النقابية فى سبع اتفاقيات رئيسية بشأن تحريم العمل الإجبارى والمساواة فى الفرص وفى المعاملة (الاتفاقيتان ٢٩، ١٠٥) وحرية تكوين الاتحادات النقابية والمفاوضات الجماعية

(اتفاقيات أرقام ٨٧، ٩٨، ١٣٥، ١٤١) ومنع التمييز فى الوظائف والمهن (الاتفاقيتان رقما ١٠٠، ١١١) .

ويستهدف هذا المبحث أولا رصد تصديقات حكومات الدول الإفريقية على الاتفاقيات السبع حتى عام ١٩٩٠م باعتبار أن التصديق أو عدم التصديق موقف مبدئى يبرهن على توجه حكومة ما إلى تطبيق مثل هذه الاتفاقيات، وأن هذا التوجه لو تحقق فعلا على أرض الواقع ومن خلال الممارسة لأصبح موقفًا حضاريًا لهذه الحكومة فى إطار الدعوة الدولية المعاصرة لتأكيد حقوق الإنسان والأخذ بأسباب الديمقراطية والتعددية السياسية، ومن هنا تكتسب عملية رصد تصديقات الدول الإفريقية [٢] على مثل هذه الاتفاقيات ومتابعة تنفيذ بنودها أهمية فى إطار الحركة النشطة فى إفريقيا الآن لتعديل وتنقيح معظم الدساتير والمواثيق السياسية والقوانين والتشريعات المختلفة لإقرار المزيد من الحريات المدنية والمشاركة السياسية.. إلخ.

وإذا كانت اتفاقيات حريات العمل والحريات النقابية وتحريم التمييز تعنى بصفة عامة بشئون العمل والعمال فإن الأمر المسلم به لكل المهتمين بدراسة حقوق الإنسان هو أن ثمة علاقة وثيقة بين الحريات المدنية والحريات النقابية كما أكدته مؤتمرات العمل الدولية، وبالتالى فإن الحركة النقابية لا يمكن أن تتطور بحرية واستقلال إذا لم تكن الحقوق الأساسية للإنسان محترمة ومصانة.

أولا: الاتفاقيات السبع وموقف الدول الإفريقية من التصديق عليها:

١- حرية العمل:

هناك اتفاقيتان أساسيتان فى هذا الشأن هما الاتفاقية رقم ٢٩ [٣] والاتفاقية رقم ١٠٥ [٤]، والاتفاقية رقم ٢٩ [٥] هى اتفاقية تحريم العمل الجبرى وموقعه فى الدورة ١٤ المعقودة فى جنيف عام ١٩٣٠م، واستهدفت الاتفاقية أساسًا مع توقيت صدورها صور العمل الجبرى الذى كان يستخدم لأهداف اقتصادية، ويمارس بوجه خاص فى الأقاليم الخاضعة للإدارة الاستعمارية، وفى مقدمتها إفريقيا التى لم يكن فيها، وحتى بداية الخمسينيات، سوى ثلاث دول إفريقية مستقلة فقط هى مصر وليبيريا وأثيوبيا. وصدرت الاتفاقية لمواجهة لجوء الإدارة الاستعمارية إلى

سائر أشكال العمل الجبرى للحصول على الأيدى العاملة التى لا يتوافر عرضها بصورة تلقائية أو اعتيادية.

ولا تحظر هذه الاتفاقية العمل الجبرى (السخرة) بشكل عام وبات، وإنما تنص على الإلغاء التدريجى لهذا العمل، وإلى أن يتحقق هذا الإلغاء تضع الاتفاقية قيودًا على إمكانية اللجوء إليه، ولا يكون ذلك إلا تحقيقًا لأهداف تتصل بالصالح العام وبصورة استثنائية، وفى شروط وضمانات تحددها نصوص الاتفاقية بشكل مفصل [1].

ومنذ إقرار هذه الاتفاقية عام ١٩٣٠م طرأت على الصعيد الدولى ظروف وأوضاع جديدة غيرت، وبصورة جذرية، من معطيات المشكلة إذ حصلت الأغلبية العظمى لشعوب العالم الثالث، ومنها شعوب إفريقيا، على استقلالها الوطنى، كما أن الاهتمامات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة المستقلة قد تزايدت كمًا ونوعًا، إضافة إلى التغيرات المهمة التى حصلت فى عرض الأيدى العاملة وطلبها.

ورغم هذا فإن هذه الاتفاقية ما تزال تكتسب أهميتها لتأكيد حرية العمل ولمواجهة أى تحديات تعوق هذه الحرية، ولقد صدقت عليها فى أول يناير ١٩٩٠م كل الدول الإفريقية الأعضاء فى منظمة العمل الدولية ما عدا خمس دول هى: بتسوانا، وأثيوبيا ومالاوى، وساوتومى وبرنسيب، وزيمبابوى، وأيضا جنوب إفريقيا العنصرية، بينما حظيت الاتفاقية نفسها بأكبر عدد من تصديقات الدول الأعضاء فى منظمة العمل الدولية (١٢٨ تصديقًا) [2].

وبالنسبة للاتفاقية الأخرى الخاصة بحرية العمل، وهى الاتفاقية رقم ١٠٥، فهى اتفاقية إلغاء العمل الجبرى الموقعة فى الدورة (٤٠) المعقودة فى جنيف عام ١٩٥٧م، وتحرم الاتفاقية كل ما يطلب من عمل إجبارى أو إلزامى على خمسة أسس:

– كوسيلة لفرض الطاعة أو التعليم الأساسى، أو كعقوبة تطبق على أفراد يعتنقون أو يعبرون عن آراء سياسية معينة، أو يعربون عن معارضتهم الإيديولوجية لنظام سياسى أو اجتماعى أو اقتصادى قائم.

- كوسيلة للتعبئة أو استخدام القوى البشرية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية.

- كإجراء لفرض الانضباط فى العمل.

- كعقاب على المشاركة فى الإضراب.

- كوسيلة للتمييز العنصرى أو الاجتماعى أو القومى أو الدينى.

ويبدو واضحًا إن الاتفاقية ١٠٥ تأتى مكملة للاتفاقية السابقة ٢٩ إذ تشدد على الالتزام بإلغاء كافة أشكال العمل الجبرى الذى يفرض كعقاب أو جزاء أو تدبير قسرى أو تربوى، والاتفاقية تحمى هؤلاء الأشخاص ضد فرض أى شكل من أشكال العمل الجبرى [٨] .

ولقد صدقت على الاتفاقية ١٠٥ حتى أول يناير ١٩٩٠م معظم الدول الإفريقية الأعضاء فى منظمة العمل الدولية، ولم يصدق عليها حتى عام ١٩٩٠م سوى ٩ دول هى: بتسوانا، بوركينا فاسو، أثيوبيا، مدغشقر، مالاوى، موريتانيا، ساوتومى وبرنسيب، زائير، زيمبابوى، بالإضافة إلى جنوب إفريقيا العنصرية حتى بداية التسعينيات.

٢- الحريات النقابية:

الحريات النقابية شرط أساسي من شروط حماية مصالح العمال، ومن أبرز مظاهرها حق التنظيم والتجمع والمفاوضة الجماعية وهناك أربع اتفاقيات أساسية فى هذا الشأن أقرها مؤتمر العمل الدولى وهى الاتفاقيات أرقام ٨٧، ٩٨، ١٣٥، ١٤١ . [٩]

بالنسبة للاتفاقية رقم ٨٧، وهى اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم[١٠]، فقد اقرها مؤتمر العمل الدولى فى الدورة ٣١ المعقودة فى سان فرانسيسكو عام ١٩٤٨م، ويعتبر الفقهاء أن هذه الاتفاقية أول معاهدة دولية تكرس بصفة رسمية إحدى الحريات الأساسية للإنسان، وقد استكملت أحكامها بالاتفاقية رقم ٩٨ عام ١٩٤٩م بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

وتشكل الاتفاقية رقم ٨٧ النص الأساسي للحماية الدولية للحرية النقابية (١١)، وتتناول حق العمال وأصحاب الأعمال في تكوين المنظمات النقابية من ناحية والحقوق والضمانات التي يجب كفالتها لهذه المنظمات من ناحية أخرى، وتنص الاتفاقية في صدور أحكامها على أن للعمال وأصحاب الأعمال بدون أي تمييز الحق في تكوين المنظمات التي يختارونها، أو الانضمام إليها دون حاجة إلى إذن سابق دون خضوع إلا لقواعد هذه المنظمات، وعمومًا فإن أهم المبادئ والحقوق والضمانات في هذه الاتفاقية ما يلي:

- تكوين النقابات لا يستوجب إذنًا مسبقًا .
- اكتساب المنظمات النقابية للشخصية القانونية.
- حق المنظمات في إعداد لوائح نظمها الأساسية وقواعدها الإدارية.
- حق المنظمات في انتخاب ممثليها.
- حق المنظمات في تنظيم إدارتها وإدارة نشاطها وصياغة برامج عملها.
- عدم جواز حل المنظمات أو وقفها عن طريق السلطة الإدارية.
- حق المنظمات في تكوين الاتحادات العامة والانتساب إلى المنظمات الدولية.

وتواجه هذه المعايير الخاصة بالنقابات بصعوبة شديدة في أي من الأقطار الإفريقية، بينما تنص كل من المواثيق الأوروبية والأمريكية على حرية التشكيل والالتحاق بالنقابات فإن الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان لا يفعل ذلك، وربما تعتبر صياغته حول حرية تكوين الروابط هي الأضعف أيضا.

وبالإضافة إلى ذلك، يرى د. عيسى شيفجي أن ما يمكن السماح به من انتقاص لهذا الحق هو المعتاد فقط في ظروف يحددها القانون والضرورة في المجتمع الديمقراطي لمصلحة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق وحريات الآخرين، لكن الميثاق الإفريقي يقدم هذه التضييقات على بياض باعتبار أن حق الفرد في حرية إقامة الروابط إنما يخضع في بقائه للقانون [مادة ١٠ (١٢)].

ولقد صدقت أغلبية الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة العمل الدولية على هذه الاتفاقية، وحتى يناير ١٩٩٠م لم تصدق على الاتفاقية الدول الآتية: أنجولا، بتسوانا،

بوروندى، غينيا بيساو، كينيا، مالاوى، المغرب موزمبيق، ساوتومى وبرنسيب، الصومال، السودان، تنزانيا، أوغندا، زائير، زامبيا، زيمبابوى، بالإضافة إلى جنوب إفريقيا العنصرية، هذا وقد نالت هذه الاتفاقية فى الوقت نفسه تصديق ٩٩ دولة من دول العالم أجمع.

وبشأن الإتفاقية رقم ٩٨، وهى اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، فهى موقعة فى الدورة ٣٢ لمؤتمر العمل الدولى المعقود فى جنيف عام ١٩٤٩م، ولئن كان هدف الاتفاقية رقم ٨٧ هو كفالة الحرية النقابية فى مواجهة السلطات العامة فإن الاتفاقية رقم ٩٨ تستجيب لدواعى الحرص على حماية الحقوق النقابية بالنسبة لأصحاب الأعمال ومنظماتهم، بهدف تجنب وضع العامل- نتيجة ممارسة سياسة التمييز فى مجال الاستخدام- أمام أحد خيارين: إما الانتماء النقابى، أو الحفاظ على مورد رزقه.

كما تقضى الاتفاقية بوجوب تمتع العمال بالحماية المناسبة ضد أعمال التمييز التى ترمى إلى المساس بالحرية النقابية. والحماية المقررة فى المادة (٢١) من الاتفاقية لا تشمل التسريح فحسب، وإنما تغطى جميع التدابير التمييزية التى تقع أثناء الاستخدام ولا سيما الفصل، تنزيل الدرجة، إجراءات تأديبية، الحرمان أو التقييد فى مسائل المكافآت والمزايا الاجتماعية وأى عمل مجحف للحقوق.

وترمى الاتفاقية أيضا إلى الحيلولة دون هيمنة أو سيطرة أصحاب الأعمال او منظمات أصحاب الأعمال على النقابات العمالية نتيجة تدخلهم، سواء عند إنشائها أو تسييرها وإدارتها أو دعمها ماليًا.

ولمواجهة تعرض العمل النقابى للشلل نتيجة رفض أصحاب الأعمال ومنظماتهم الدخول فى مفاوضة جماعية مع منظمات العمال تقرر الاتفاقية وجوب اتخاذ إجراءات تتلاءم مع الظروف الوطنية- عند الضرورة- بقصد تشجيع وتنمية تطور اللجوء الواسع لإجراءات التفاوض الاختيارى لعقد الاتفاقية الجماعية ومنظمات العمال من جانب آخر بهدف تنظيم شروط العمل وظروفه(١٣) .

هذا وقد صادقت أغلبية الدول الإفريقية الأعضاء فى منظمة العمل الدولية على هذه الاتفاقية، ولم يصادق عليها حتى أول يناير ١٩٩٠م الدول التالية: بتسوانا،

بوروندى، مدغشقر، موريتانيا، موزمبيق، ساوتومى، وبرنسيب، سيشل، الصومال، زامبيا، زيمبابوى بالإضافة إلى جنوب إفريقيا العنصرية.

ورغم حركة التصديق على الاتفاقيتين ٨٧، ٩٨ من قبل الدول الإفريقية، فإن الحقوق والحريات المقننة فيهما تتعرض لقيود قاسية، بدرجة أو بأخرى، فى مناطق كثيرة فى إفريقيا، سواء تلك القيود على السلامة الشخصية للقيادات النقابية، أو الاتفاق حول المفاوضات الجماعية. وسنعرض لأمثلة من هذا عند الحديث عن الممارسة النقابية.

وبالنسبة للاتفاقية رقم ١٣٥ بشأن توفير الحماية والتسهيلات لممثلى العمال العاملين فى المشروع فقد أقرت فى الدورة (٥٦) عام ١٩٧١م، ولاشك أن حرية وحق التنظيم لايمكن ممارستها على صعيد المنشأة أو على الصعيد الوطنى أو المهنى.

وبمقتضى هذه الاتفاقية يجب أن تتوافر لممثلى العمال فى المنشآت الحماية الضرورية فى مواجهة كل التدابير التى يمكن أن تلحق بهم ضرراً بما فى ذلك التسريح. وهذه التدابير يرجع سببها إلى صفة ونشاط ممثلى المال فى انضمامهم إلى النقابات أو مشاركتهم فى الأنشطة النقابية مادامت هذه الأنشطة تجرى طبقا للتشريعات والاتفاقيات الجماعية أو غير ذلك من الترتيبات الاتفاقية السائدة.

كما توجب الاتفاقية منح التسهيلات لممثلى العمال فى المنشآت كى يتمكنوا من القيام بمهامهم بشكل عاجل وفعال.

ومن جهة أخرى تتضمن الاتفاقية بعض الشروط المرنة، إذ تؤكد على الأخذ بعين الاعتبار نظام علاقات العمل السائدة فى البلد المعنى، كذلك حاجات وحجم وإمكانيات المنشآت ذات الصلة، كما تؤكد أن منح هذه التسهيلات يجب ألا يعرقل السير الفعال لعمل المنشآت المعنية (١٤) .

ورغم مثل هذه الضوابط فان إقبال الدول الإفريقية على التصديق على الاتفاقية ضئيل نسبيا، حيث لم يصدق عليها سوى ١٢ دولة إفريقية فقط حتى يناير ١٩٩٠م، هى بوركينا فاسو، الكاميرون، كوت ديفوار، مصر، الجابون، غينيا، كينيا، النيجر، رواندا، السنغال، تنزانيا، زامبيا. وعموما فإن هناك ٤٤ تصديقا فقط على هذه الاتفاقية من قبل الدول الأعضاء فى منظمة العمل الدولية.

أما عن الاتفاقية رقم ١٤١ وهى بشأن منظمات العمال الزراعيين ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أقرها مؤتمر العمل الدولى فى الدورة (٦٠) عام ١٩٧٥م .

وتنص الاتفاقية على أن مبادئ الحرية النقابية يجرى احترامها بشكل كامل، وتؤكد المبادئ الأساسية للاتفاقية رقم ٨٧، وتضيف أن أحد أهداف السياسة الوطنية للتنمية الإفريقية يجب أن يكون تسهيل تكوين وتطوير منظمات العمال الريفيين القوية والمستقلة على أساس اختيارى، كوسيلة فعالة كى تكفل لهؤلاء العمال دون تفرقة، بحسب مفهوم الاتفاقية رقم ١١١ بشأن التفرقة فى المهن والاستخدام لعام ١٩٥٨م، المشاركة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من المنافع التى تنجم عنها.

وتدعو الاتفاقية رقم ١٤١ الحكومات إلى تسهيل تكوين وتطوير منظمات العمال الريفيين من خلال سياسة التشجيع والقضاء على العقبات، كما يجب على هذه الحكومات اتخاذ التدابير بغية تهيئة القدر الأكبر من الفهم والإحاطة بضرورة تطوير هذه المنظمات [١٥] .

هذا ولم يصدق على هذه الاتفاقية حتى اول يناير ١٩٩٠م سوى دولتين فقط، هما كينيا وزامبيا. وفى الوقت نفسه لم تلق هذه الاتفاقية سوى تصديق ٢٢ دولة على مستوى دول منظمة العمل الدولية.

٣- عدم التمييز:

وهناك وثيقتان (رقم ١٠٠، ١١١) تتعلقان بالتمييز فى وسائل الاستخدام والمهنة، وتشكلان الإطار العام للأحكام الأساسية فى هذا الموضوع بشأن منع التمييز على أساس الجنس أو السلالة أو اللون أو الرأى السياسى أو الدين او الموطن الأصلى أو الأصل الاجتماعى. ولاشك أن حرية اختيار العمل ستكون وهما إذا أدت حالات التمييز عن أى من الأسس السابقة إلى تضييق فرص الحصول على العمل، أو أدت إلى إيجاد شروط للعمل غير متناسبة. وعلى المستوى الفردى قد يؤدى ظهور التعصب والتمييز فى العمل والمهنة إلى نتائج مادية خطيرة، وقد يحرم الناس من اى إمكانية للعمل أو ممارسة المهنة لمجرد التمييز عن هذا أو ذاك من الآراء

السياسية، أو لأنهم يعتنقون هذه العقيدة الدينية أو تلك، أو بسبب انتمائهم إلى إحدى فئات الأقليات.

وبالنسبة للاتفاقية رقم ١٠٠ فهي اتفاقية المساواة بين أجور العمال والعاملات عند تساوي العمل، وقد أقرها مؤتمر العمل الدولي في الدورة ٣٤ المعقودة في جنيف عام ١٩٥١م، ولقد صدقت على هذه الاتفاقية حتى أول يناير ١٩٩٠م معظم الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة العمل الدولية. وتخلفت عن التصديق ١٢ دولة إفريقية هي بتسوانا، بوروندي، إثيوبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيا، موريتانيا، سيشل، الصومال، تنزانيا، أوغندا، زيمبابوي، بالإضافة إلى جنوب إفريقيا العنصرية.

أما الاتفاقية رقم ١١١ فهي اتفاقية التمييز في الاستخدام والمهنة،وتم إقرارها في الدورة (٤٢) المعقودة في جنيف عام ١٩٥٧م، ولا تعتبر هذه الاتفاقية أداة قانونية معدلة للاتفاقية رقم ٢٩ وإنما هي مكملة لها .. ولئن كانت الاتفاقية رقم ٢٩ تهدف إلى إلغاء العمل الجبري مع مراعاة عدد من الاستثناءات فإن أحكام الاتفاقية رقم ١٠٤ قد جاءت عامة وتنص على الإلغاء الفوري والكلي للعمل الإجباري الذي يفرض كجزاء أو عقوبة ويتم بشكل محدد لأحد الأغراض أو التدابير الخمسة التالية:

- الضغط أو التربية السياسية أو كعقوبة على التمسك أو التعبير عن آراء سياسية أو وجهات نظر تتعارض منهجيا(ايديولوجيا) مع النظام السياسي أو الاجتماعي أو الأقتصادي القائم.
- تعبئة الأيدي العاملة وتسخيرها في أغراض التنمية الاقتصادية .
- المحافظة على النظام في العمل .
- عقوبة المشاركة في الإضرابات.
- التفرقة العنصرية أو الاجتماعية أو الوطنية أو الدينية (١٦) .

ولاشك أن حالة جنوب إفريقيا العنصرية ظلت هي الحالة الصارخة التي تمثل أكبر تحد أمام مبادئ وأهداف هذه الاتفاقية حتى التحول الديمقراطي بها عام ١٩٩٢م .. كما برزت منذ عام ١٩٨٠م حالة العمل الإجباري في موريتانيا (١٧) .

ثانياً: الحريات النقابية فى الممارسة:

على الرغم من أن تصديق الدول الإفريقية على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحريات النقابية وعدم التمييز يبدو أمرًا مقبولا إذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية انضمام معظم الدول الإفريقية إلى منظمة العمل الدولية منذ بداية الستينيات فصاعدا، فإن التصديق لايعنى بالضرورة السماح لهذه الاتفاقيات على أرض الواقع،وهذا ما يحدث بالفعل، فثمة عشرات الشكاوى التى قدمتها المنظمات النقابية الإفريقية للجنة الشكاوى فى مكتب العمل الدولى بصدد ممارسات السلطات الإفريقية خلافا لما تعهدت به من خلال تصديقها على اتفاقات العمل الدولية.

ونختار فيما يلى عددًا من قضايا الحريات النقابية من واقع الممارسة بعد أن تعرفنا على أبعاد مثل هذه الحريات من خلال التعريف بالاتفاقيات السبع السابقة:

قيود على حق تشكيل النقابات:

بعد التعرف على أبعاد حقوق وحريات العمال فى إنشاء وإدارة نقاباتهم وفقا لما جاء بالاتفاقيتين رقم (٨٧)، (٨٩) فإننا نجد أن أغلبية الدول الإفريقية قد لا تسمح بإنشاء منظمات العمال كنقابات ما لم تستوف بعض الإجراءات الرسمية أو تحصل على شهادة بالتسجيل إما من وزارة أو من محكمة خاصة بذلك. وغالبا ما تتعلق هذه الإجراءات الرسمية بتأسيس النقابة وبالحد الأدنى للعضوية المطلوبة لتكوين نقابة، وفى حالات عديدة بتحديد نقابة واحدة فقط لكل منشأة. وإذا كان استيفاء مثل هذه الشروط سهلاً إلى حد ما، وإن كانت لا تتفق دائما مع المستويات والمعايير التى جاءت فى اتفاقيات منظمة العمل الدولية، فإن الجهة المسئولة عن تسجيل النقابات قد ترفض فى بعض الأحيان طلبا للتسجيل لأسباب أخرى منها الخلفية السياسية للقيادة النقابية[١٨].

وعلى سبيل المثال فإنه فى أثيوبيا والكاميرون يجوز لمنشأة تستخدم ٢٠ عاملا على الأقل أن تكون نقابة خاصة بالمنشأة، ويجوز لعمال منشآت تعمل فى أنشطة مشابهة ولكن تستخدم أقل من ٢٠ عاملا فى كل منها أن يكونوا معاً نقابة عامة.

ويمكن للنقابات على كل من مستوى المنشأة والنقابات العامة أن تنضم إلى النقابات الصناعية الوطنية. وفى مصر والسودان والصومال وكينيا ونيجيريا فإن عدد ٥٠ عاملا هو الحد الأدنى المطلوب قانونًا للتقدم بطلب لتسجيل نقابة. وعلى العكس من ذلك فى زامبيا فإنه لا يجوز أن يتقدم أقل من سبعة من أعضاء النقابة المقترحة بطلب التسجيل، وينبغى أن يكون الطلب موقعا من أعضائها، وأن تقدم صورة منه إلى مؤتمر نقابات زامبيا، وفى أغلب الدول الإفريقية، بما فى ذلك إثيوبيا وزامبيا والصومال وغانا وليبيريا ونيجيريا وأيضا فى مصر، لا يجوز تكوين أكثر من نقابة واحدة فقط فى المنشأة [١٩] .

وفى الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، باستثناء بوروندى ورواندا وزائير، يجوز لأى عدد من العمال أن يكونوا نقابة بشرط أن يكونوا من المنتمين إلى ما يسمى عادة بالنقابات المحلية أو النقابات على مستوى الأقاليم والمحافظات. وتعتبر هذه النقابات وكذلك النقابات الصناعية الوطنية منضمة مباشرة إلى الاتحادات النقابية الوطنية. أما بقية الدول الإفريقية الأخرى فتضم منظمة نقابية مركزية واحدة فقط وذلك باستثناءات قليلة نسبيا، مثل: تشاد _ الكاميرون _ السنغال _ جامبيا _ بوركينا فاسو _ ليسوتو _ مدغشقر _ المغرب _ موريشيوس [٢٠] .

معوقات أمام المفاوضة الجماعية:

ينص القانون فى دول إفريقية كثيرة، لا سيما مصر وإثيوبيا وغانا ونيجيريا، على اعتراف أصحاب العمل بالنقابات لأغراض المفاوضة الجماعية. ويقتضى تسجيل النقابات فى دول كثيرة، أى الاعتراف القانونى بالنقابة، اعترافًا من جانب صاحب العمل أيضا.

وإذا كانت معايير ومستويات العمل الدولية وفقًا للاتفاقيتين ٨٧، ٩٨، (السابق الإشارة إليهما) تعطى النقابات دورًا رئيسيًا فى المفاوضة الجماعية إلا أن الأحكام التنظيمية واللوائح الحكومية فى عدد من الدول الإفريقية تحدد نطاق القضايا المهمة التى يجرى التفاوض بشأنها. يحدث مثل هذا فى إثيوبيا وأنجولا وتنزانيا. وفى دول أخرى مثل بتسوانا والسنغال وغانا وكينيا تخضع المفاوضة الجماعية لنفوذ الحكومات ولا سيما فيما يتعلق بمسائل مثل الأجور.

وتجرى المفاوضة الجماعية في دول كثيرة على مستوى المصنع، إلا أنه مع استيعاب النقابات على مستوى المصنع في نقابات صناعية، كما حدث في السنوات الأخيرة، وتقوية دور الحركة النقابية، تتحول المفاوضة الجماعية الآن تحولا ملموسًا إلى المستويين الصناعي والوطني (٢١) .

هذا وقد نجحت بعض الدول الإفريقية، على المستوى الوطنى، فى التوصل إلى عقد نماذج متنوعة من الاتفاقات الوطنية الأساسية نتيجة الحوار بين الحركة النقابية وأصحاب الأعمال. واعتمدت دول أخرى نماذج مشابهة إلى حد ما من الاتفاقيات الوطنية العامة تحوى الأحكام والشروط الأساسية للاستخدام والإجراءات التى تنظم علاقات العمل. ومثال ذلك أن الاتفاق العام بين النقابات العمالية وأصحاب العمل فى بنين يتضمن أحكامًا تتعلق بالحرية النقابية، فى حين يضع الاتفاق فى موريتانيا مبدأ الأجر المتساوى للعمل المتساوى. وفى دولة مثل زائير حدد الإتفاق الإطار المعقود عام ١٩٨١م بين الرابطة الوطنية للمؤسسات والاتحاد الوطنى للعمال، النطاق والمبادئ الأساسية للاتفاقيات الجماعية القطاعى، والمشتركة بين القطاعات الإقليمية والمحلية، كما وضع المبادئ التوجيهية التى تنظم علاقات العمل. وينطبق هذا الاتفاق على العاملين بأجر فى جميع قطاعات الاقتصاد، وفى بعض الدول الإفريقية مثل إثيوبيا وتنزانيا وزامبيا وغانا أدخلت المفاوضة الجماعية على مستوى الصناعة بتشريع، وتستكمل الاتفاقات المعقودة على مستوى الصناعة فى ساحل العاج وموريتانيا والنيجر باتفاقات على مستوى المنشأة (٢٢) .

وتختلف إجراءات المفاوضة الجماعية من بلد لآخر، ففى بعض الدول، بما فى ذلك زائير وسيراليون وكينيا، كثيرًا ما تترك مثل هذه الإجراءات لتقدير الأطراف المعنية. وفي دول أخرى، مثل إثيوبيا وأنجولا وزامبيا وغانا، يلزم القانون أصحاب العمل والنقابات بالتفاوض للتوصل إلى اتفاقيات جماعية، وينص على عقوبات فى حالة الفشل فى التوصل إلى اتفاق، ويحظر بعض الممارسات الجائرة تجاه العمال. كما يضع اتفاق الاعتراف في زامبيا أساليب وإجراءات لتعديل الاتفاق أو استبداله أو إنهائه.

وبموجب قوانين العمل فى كثير من الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية يجوز أن تجرى المفاوضة الجماعية التى ترمى إلى عقد اتفاق جماعى (عادى) مباشرة بين الطرفين بدون الحاجة إلى اتباع أى نماذج موضوعية. إلا أنه بناء على طلب أحد الأطراف أو بمبادرة من السلطات المسئولة عن العمالة، يجوز أن تدعو الأخيرة الطرفين بموجب هذا الإجراء للتفاوض بشأن (اتفاقات جماعية قابلة للتمديد) ويترتب على ذلك إنشاء لجان مشتركة تتكون من عدد متساو من ممثلى الطرفين بقرار حكومى أو وزارى (٢٣) .

كما أن مفهوم الكشف عن معلومات للنقابات لأغراض المفاوضة الجماعية غير معروف تماماً، ولكن القانون ينص فى دول مثل إثيوبيا وتنزانيا وزامبيا، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على الحق فى الحصول على المعلومات ذات الصلة.

فى تنزانيا يفرض قانون محكمة العمل الدائمة (المعدل) عام ١٩٧٠م عقوبات جزائية على إدارة المنشأة التى تمتنع، بدون سبب معقول، عن تقديم معلومات ذات صلة مباشرة، بالمسائل التى يجرى التفاوض بشأنها إلى النقابة الفرعية. ولمجالس المصانع فى كل منشأة فى زامبيا الحق القانونى فى أن تطلب معلومات بشأن كيفية تشغيل المنشأة (٢٤) .

ومن ناحية أخرى فإنه لا يوجد لأصحاب العمل فى الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية أى إلزام قانونى بتوفير معلومات للنقابات لأغراض المفاوضة الجماعية. على أنه غالبا ما يكون فى وسع ممثلى النقابات الحصول على مثل هذه المعلومات من خلال ممثلى العمال أو الأجهزة التى تنشأ على مستوى المنشأة. وفى الجابون مثلا، يتم تبليغ كافة المسائل المتعلقة بالأوضاع المالية وبالتشغيل العام للمنشأة إلى اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والاجتماعى التى تقام فى كل منشأة تستخدم ٥٠ عاملا على الأقل.

وفى زائير يلزم صاحب العمل بتزويد ممثلى العاملين، مرة كل ستة أشهر على الأقل، ببيانات تتعلق بالتشغيل أو بالوضع المالى للمنشأة، لا سيما فيما يتعلق بدوران العمل، وبالمؤشرات العامة للإنتاجية، والأرباح الإجمالية، والاتجاهات فى

مستويات أسعار البيع والسمات العامة لبرنامج التنمية واحتمالات المستقبل، وفى اغلب الدول الإفريقية تصبح الاتفاقات الجماعية ملزمة بمجرد موافقة السلطات الحكومية المختصة عليها وتسجيلها، وإجمالا فإن المفاوضة الجماعية لا تزال من السمات المهمة لنظام علاقات العمل الذى يمارس فى الدول الإفريقية على الرغم من تواصل الاتجاه نحو مزيد من التدخل والرقـــابة من جانب الحكومات (٢٥) .

مواجهة العنصرية فى العمل:

وظلت سياسة الفصل العنصرى (أبارتيد) في جنوب إفريقيا فى مقدمة التحديات التى تواجه اتفاقيات تحريم التمييز السابق عرضها حتى التحول الديمقراطي فى جنوب إفريقيا عام ١٩٩٢م، فتشريعات جنوب إفريقيا قبل ذلك كان من شأنها أن تحرم العمال السود من فرص الترقى والتدريب من خلال تطبيق نظام الفصل القائم على اللون .. كما خضع هؤلاء العمال لظروف عمل متدنية وأجور منخفضة ولعدم الاستقرار فى العمل. وبمقتضى الفصل العنصرى أجبر ملايين من الأفارقة على الانتقال من مناطق البيض إلى المعازل (البانتوستانات) وكانت تشكل ١٣ فقط من المساحة الإجمالية للبلاد، وظلت هذه المعازل مصدرا للعمالة الرخيصة المهاجرة للعمل فى مشروعات البيض. ولأن وضع الجانب الأكبر من الأيدى العاملة السوداء يماثل وضع العمال المهاجرين، فقد كانوا فيه المستبعدين من النظام العادى للمفاوضة الجماعية. وتم حظر كل منظمات الحركة النقابية الإفريقية منذ بداية الستينيات (٢٦) وحتى بداية التسعينيات .. حيث أعيد الاعتراف بمنظمات الحركة الوطنية الإفريقية، وكذا الحركة النقابية الأفريقية، فى إطار الإصلاحات السياسية والدستورية التى تمت فى البلاد.

ولعبت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية بعدًا ملموسًا فى مواجهة النظام العنصرى بجنوب إفريقيا منذ إنشاء المنظمة فى ١٣ إبريل ١٩٧٣م، حيث دعت جميع فروعها إلى الالتزام بمرحلة الكفاح ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد والعنصرية والصهيونية والإقطاع والاتجاهات الرجعية، ولم تتردد فى المبادرة بإنشاء او المشاركة فى إنشاء منظومة من الآليات تسهم من خلالها فى حصار النظام العنصرى، منها لجنة لنقابات العمال لمناهضة الفصل العنصرى، وتكونت

من ١٣ اتحادًا نقابيًا واختارت زائير مقرًا والصندوق الخاص بمساعدة عمال جنوب إفريقيا (بالتعاون مع الاتحاد الوطنى لعمال تنزانيا) [٣٧] .

ولاشك أن التصديق من جانب حكومات الدول الإفريقية على الاتفاقيات السبع لمنظمة العمل الدولية بشأن تقنين الحريات النقابية أو عدم التصديق يشكل موقفا مبدئيًا يبرهن على توجه أية حكومة إلى تطبيق مثل هذه الاتفاقيات.



الفصل الثانى

التعددية السياسية
والتعددية النقابية

الفصل الثانى
التعددية السياسية
والتعددية النقابية

يمكن القول إن حركة عمال بولندا من أجل الحرية فى الثمانينيات، فضلا عن المتغيرات الدولية الأخرى، قد تركت مؤثراتها على مختلف الحركات النقابية فى مختلف القارات بما فيها القارة الإفريقية، فزعماء حركة(تضامن) آمنوا بأن التعددية النقابية يمكن أن تكون عاملاً حافزًا لقيام نظام سياسى يقوم على التعددية، وأن النقابات الحرة تعتبر شرطًا أساسيًا لقيام المجتمع الحر، ولقد أدت المفاوضات التى دارت فى مدينة جبراتسك فى أغسطس ١٩٨٠م والتى ركزت على قضايا العمل الى إنشاء أول نقابة عمال حرة فى بلد شيوعى، ولكن سرعان مابات واضحًا أن الحكم الشمولى ونقابة العمال الحرة لا يمكن أن يتعايشا، وحظرت القيادة الشيوعية نشاط حركة (تضامن) فى عام ١٩٨٢م واعتبرتها خارجة على القانون (٢٨) .

وظلت بولندا منذ ذلك الوقت تموج بأفكار التعددية السياسية والنقابية معًا، وبرز ذلك عندما أعرب تحالف نقابات عموم بولندا، الذى ينتمى إلى اتحاد النقابات العالمى، ويضم ٧ ملايين عضو، عن رأيه فى بيان أصدره فى ٢٦ يناير ١٩٨٩م جاء

فيه: أننا كنا دائما ومازلنا مع تطبيع الحياة الاجتماعية والسياسية فى البلاد، ويتجلى ذلك من بين أمور أخرى فى التعددية السياسية والنقابية. وأضاف البيان أن التحالف يرى أن طريقة إدخال هذه التعددية فى ظل الوضع القائم اليوم (١٩٨٩) فى بولندا يتطلب «مراعاة خاصة وشعوراً بالمسئولية» المقام الأول أخذ آراء الطبقة العاملة والعمال والمجتمع بأسره فى الاعتبار، ويشمل ذلك آراء النقابات بوصفها المنظمات الممثلة لعالم العمل [٢٩] .

وعجلت المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية الأخرى فى عالم اليوم بتعظيم التوجه العام للأخذ بالتعددية السياسية والنقابية، ونشير إلى ما تعرض له التنظيم النقابى البريطانى الموحد بعد أن أوهنته البيروقراطية النقابية فلم يستطع أن يقاوم هجمة السيدة تاتشر عليه وتكبيلها له بالقيود، بل ولم يستطع أن يمنع تونى بلير بعد أن أصبح زعيماً لحزب العمال الجديد ورئيساً لوزراء بريطانيا من أن يعمل على تقليص نفوذ الحركة النقابية داخل حزب العمال وهى الحركة التى نشأ الحزب فى إطارها، بينما نجد الحركة النقابية التعددية فى فرنسا وإيطاليا على سبيل المثال تموج بالحركة والنشاط وتتعدد فيها صور المشاركة والممارسة النقابية لمصلحة الجماهير العمالية.

هكذا جاءت رياح التغيير حاملة أفكار التعددية السياسية والنقابية إلى إفريقيا مع بداية التسعينيات لتجد استجابة من قبل كثير من الاتحادات النقابية فى الدول الإفريقية، بينما وجدت مثل تلك الأفكار صدى ومواجهة من قبل منظمة الوحدة النقابية الإفريقية التى أقرت مبدأ التعددية السياسية فى الدول الإفريقية، وفى الوقت نفسه رفضت مبدأ التعددية النقابية سواء داخل الدول الإفريقية أو على مستوى القارة ككل.

ولبيان أبعاد تلك الاشكالية نشير إلى حرص منظمة الوحدة النقابية الإفريقية منذ نشأتها عام ١٩٧٣م على وحدة الحركة النقابية فى كل دولة إفريقية، ليكون لها ممثل واحد لدى منظمة الأمم. [٣٠] وناشد المجلس العام المنظمة فى اجتماعه الأول فى أكرا (مارس ١٩٧٥) العروض التى توجه بها أكثر من تنظيم نقابى ويناشد فيه النقابات فى الدول التى توجد بها أكثر من تنظيم نقابى بأن [تسارع بتجاوز

خلافاتها السابقة ومنازعاتها العقيمة بهدف تحقيق وحدة نقابية وطنية تضمن تحقيق النصر للعمال على المستويين الوطنى والقارى] وشكل المجلس العام آنذاك لجنة الوساطة شملت عضويتها ساحل العاج، موريتانيا، الجابون، تونس، مصر، الصومال، السودان. وأسفرت اتصالات اللجنة مع ١٠ دول إفريقية بها تعددية نقابية [نيجيريا، سيراليون، جامبيا، ليبيريا، فولتا العليا، موريشيوس، مدغشقر، سيشيل، المغرب، ليسوتو] وبينما وجدت اللجنة استجابة من بعض الدول وفى مقدمتها نيجيريا التى حققت وحدتها النقابية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٥م فإن اللجنة أخذت أيضا وعوداً من قبل عدد من الدول ورفضاً قاطعاً من قبل عدد آخر وفى مقدمتها المغرب حيث لم تتلق اللجنة أى رد إيجابى على الطلب المرسل من قبل اللجنة أو الرسائل الأخرى (٣١) .

وظلت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية بمختلف أجهزتها تتابع مسألة توحيد الحركة النقابية داخل كل دولة إفريقية، وقبلت على نصوص مسألة التعددية النقابية فى بعض الدول وان كانت المنظمة قد اشترطت، وفقاً لدستورها، أن يكون لكل دولة إفريقية صوت نقابى واحد، وطلبت من النقابات المتنافسة فى أية دولة أن يتفق ممثلوها على الإدلاء بصوت واحد وأن يقتسموا سداد الاشتراك السنوى المقرر.

وعلى رياح التغيير السابق الإشارة إليها مع دخول الثمانينيات وبداية التسعينيات فإن إفريقيا لم تكن فى منأى عن تلك الرياح التى عصفت بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى أوروبا الشرقية، فقد تقبلت كثير من الدول الإفريقية حتمية التعددية السياسية وتبنيها بفعل عوامل عديدة من أبرزها تعاظم الوعى الديوقراطى فى عدد من الدول والضغوط الأدبية التى تعرض لها العديد من نظم الحكم الإفريقية من قبل الديمقراطيات الغربية المانحة للمساعدات الإنمائية للالتزام بالتعددية السياسية . وليس أدل على هذا من وجود قرار للمجموعة الأوروبية والولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وألمانيا بعدم تقديم معونة إلا إلى الدول التى تحترم قوانين حقوق الإنسان الأساسية لشعوبها، والتى تبدأ فى السير على طريق الإصلاح السياسى المؤدى إلى الديمقراطية التعددية.

وقد شهدت إفريقيا خلال عامى ٩٠ م/١٩٩١م موجات متتالية من التحول إلى النظام السياسى متعدد الأحزاب وإجراء انتخابات عامة (مبكرة عادة) تقوم على

أساس التنافس بين المرشحين والقوى السياسية بدلاً من انتخابات الاتجاه الواحد والحزب الواحد وحتى الشخص الواحد.

ومن اللافت للنظر أن معظم الدول الإفريقية، خاصة جنوب الصحراء، قد اختارت وسيلة متشابهة أو نموذجًا واحدًا لتنفيذ عملية الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى تعدد الأحزاب، وهو نموذج المؤتمر الوطنى العام أو مؤتمر المصالحة الوطنية الذى يجتمع فيه الممثلون لكل القوى السياسية، والاجتماعية، والروحية فى الدول الإفريقية، وكان للمؤتمر صلاحيات تحديد النظام السياسى الجديد، ووضع دستور جديد أو تعديل الدستور القائم.

ولم تكن الحركات النقابية فى الدول الإفريقية بعيدة عن المشاركة فى هذه المؤتمرات، بل كانت فى طليعة القوى الاجتماعية التى أسهمت بفعالية فى تسيير عمل هذه المؤتمرات التى قادت إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية، ومن ثم أتاح هذا للحركة النقابية داخل كل دولة إفريقية مزيدًا من الاستقلالية عن النظام السياسى الحاكم أو الحزب الحاكم . ولا عجب أن تبادر كثير من الاتحادات النقابية للانفصال رسميًا عن الحزب الحاكم، والمشاركة باستقلال فى صياغة النظام السياسى الجديد , ولم يكن هذا طريقًا مفروشًا بالورود، فلقد تعرضت الاتحادات النقابية فى عدد من الدول الإفريقية لضغوط ومضايقات متزايدة أو لمخطط تفتيت الاتحادات النقابية بالدعوة إلى التعددية النقابية على نسق التعددية السياسية.

وإذا كان من الصعب متابعة ما جرى للحركة النقابية مع رياح التغيير السياسى فى كل الدول الإفريقية (٥٣ دولة) فان اختيار عدة حالات للتعريف بها يكفى لمحاولة تسجيل عدد من الملاحظات حول ملامح مستقبل الحركة النقابية الإفريقية فى إطار المتغيرات التى حدثت فى بداية التسعينيات:

زامبيا : كانت زامبيا أول دولة فى وسط وشرق وجنوب إفريقيا تقدم على التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية تحت ضغوط الاضطرابات الداخلية، حيث جرت فى ٣١ أكتوبر ١٩٩١م أول انتخابات عامة ورئاسية فى البلاد منذ أصبحت زامبيا دولة تطبق نظام الحزب الواحد أى منذ عشرين عامًا . وكان

الرئيس كاوندا طوال هذه السنوات يمثل الطراز القديم من الرؤساء الذين اعتادوا أن يديروا شئون الحكم فى بلادهم بمنطق رب الأسرة بلا معارضة، وإن أمكن مدى الحياة . وفى الانتخابات لم تجر الأمور كما جرت عليه من قبل منذ الاستقلال الوطنى المتحد، بزعامة كينيث كاوندا بدت عليه علامات الإجهاد والشيخوخة وفى إطار المعارضة التى تبلورت ضد نظام الحكم برز صوت الحركة النقابية التى نددت بقانون العلاقات الصناعية الذى أصدرته حكومة كاوندا قبل الانتخابات , وساندت الحركة النقابية المرشح المنافس لكاوندا وهو فريدريك تشيلوبا (٤٨ عامًا) وهو ابن أحد عمال المناجم، وكان رئيس مؤتمر نقابات العمال فى زامبيا وترك العمل النقابى وتفرغ للعمل السياسى، وانضم لحركة المطالبين بالديمقراطية والتعددية السياسية، وأصبح رئيس الحركة فى مارس ١٩٩١م . ويرى أان مستقبل إفريقيا هو فى الديمقراطية على النسق الغربى، وأن عهد الخصومات القبلية قد ولى، وقد أسفرت الانتخابات عن سقوط كاوندا حيث لم يفز حزبه إلا بخمسة وعشرين مقعدًا فقط . وتولى الزعيم النقابى تشيلوبا رئاسة البلاد حيث اكتسحت حركته الانتخابات بفوزها بمائة وخمسة وعشرين مقعدًا.

ساحل العاج : وفى كوت دى فوار تحولت مظاهرات الاحتجاج ضد تدابير التقشف والغلاء فى مارس ١٩٩٠م الى مظاهرات عنيفة ضد نظام الحكم الذى يقوده الرئيس فيلكس هوفويت بوانييه منذ الاستقلال فى أواخر الخمسينيات، فاضطر بوانييه إلى الموافقة على قيام أحزاب إلى جانب الحزب الحاكم، وأجريت أول انتخابات رئاسية فى البلاد على أساس المنافسة بين مرشحين وليس استفتاء على مرشح واحد كما حدث خلال الأعوام الثلاثين الماضية، وجرت أول انتخابات تشريعية عامة تنافسية فى نوفمبر، وتبارت فيها أحزاب المعارضة مع الحزب الحاكم . ونافس بوانييه فى انتخابات الرئاسة لوران جباجبو زعيم حزب الجبهة الشعبية لساحل العاج . وإذا كان بوانييه قد تفوق بنسبة ٩٠٪ من الأصوات التى بلغت نحو ٣,٥ مليون صوت إلا أن تحليل العملية الانتخابية يشير إلى أن مرشح المعارضة الذى اتهم الحكومة بالقيام بعمليات تزوير واسعة النطاق فى الانتخابات قد حصل على أكثر من ٢٠٪ من أصوات بعض المناطق الحضرية وفئات العمال

الصناعية والمتعلمين . ولذلك فإن بوانييه، نفسه قد أعلن أن هذه المدة الرئاسية (وهى السابعة له) ستكون آخر مدة له فى منصب الرئيس، مما يعنى، فى ظل عدم وجود مرشحين من وزنه داخل الحزب الحاكم، أن مرشح المعارضة الحالى لوران قد يكون أقرب إلى الفوز فى الانتخابات المقبلة من قيادات الحكومة الحالية . وقد أدت التعددية السياسية إلى قيام تعددية نقابية جديدة، وتوجد فى كوت دى فوار حاليا أربعة اتحادات صناعية انشقت عن الاتحاد العام لعمال كوت دى فوار، كما نشأت اتحادات عامة جديدة تنافس الاتحاد القديم الذى ترجع نشأته إلى عام ١٩٦٢م، ويضم نحو ١٠٠ ألف نقابى حيث ينتسبون إلى الاتحاد بصفتهم الشخصية لا عن طريق نقاباتهم المحلية أو الفرعية (٣٣) .

زائير (الكونغو الديمقراطية حاليًا) : وفى زائير بدأ الطريق الطويل لإنهاء ٢٥ سنة من الحكم المتشدد فى زائير بعد أحداث العنف الدامية التى تفجرت فى البلاد فى أغسطس ١٩٩١م فيما أخفقت فيه محاولات التمرد والانقلابات العديدة التى واجهها الجنرال موبوتو سيطرة مركزية وفردية على النظام السياسي منذ انقلاب ١٩٦٥م، وألغى كل الأحزاب السياسية ما عدا حزب الحركة الشعبية . وكان الجيش أو المؤسسة العسكرية هى السند الوحيد للنظام السياسى، وعندما تضامن عدد من القادة مع أحداث العنف الأخيرة فقد موبوتو السيطرة الكاملة خاصة مع استمرار المعارضة المدنية التى صعدت حملاتها الانتقادية للحكومة فى الفترة الأخيرة وطالبت بإنهاء نظام الحزب الواحد والحكم المطلق وإجراء انتخابات تعددية . واضطر موبوتو إلى الانحناء أمام العاصفة وقبول مشاركة المعارضة فى السلطة وتشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة مؤقتة يترأسها أحد كبار المعارضين . وأدت التعددية السياسية إلى نشوء أكثر من ١٠٠ حزب سياسى، ونحو ٤٠ إتحادًا نقابيًا جديدًا حيث أعلن الاتحاد النقابى الرئيسى، الاتحاد الوطنى لعمال زائير، الانفصال عن الحزب الحاكم . وهذا القرار لم ينل استحسان الرئيس موبوتو، ولذا شجع المسؤلون إنشاء المزيد من الاتحادات النقابية فى محاولة لإضعاف الاتحاد الوطنى لعمال زائير ولقد اتضح افتقار الحركة النقابية فى البلاد إلى وحدة الصف فى المؤتمر الدولى بجنيف (يونيو ١٩٩١م) حيث مثل عمال زائير فى المؤتمر ستة اتحادات نقابية بالإضافة إلى الاتحاد الوطنى لعمال زائير (٣٤) .

الكونغو : والكونغو أيضا لم يسلم من رياح التغيير التى هبت على إفريقيا وتمثل الكونغو حالة مهمة من حالات مخاض الديمقراطية الصعب، فالرئيس الكونغولى ساسو نجويو الذى قبل إنشاء مؤسسات سياسية تشريعية وتنفيذية إلى جانب مؤسسة الرئاسة القومية والمؤسسة العسكرية الموالية له سرعان ما وجد نفسه أمام تحديات صعبة واجهته بها هذه المؤسسات الجديدة التى بدأت فى تحدى سلطته بشكل مباشر . وكانت قرارات المؤتمر الوطنى الموسع الذى عقد فى الكونغو وضم جميع ممثلى القوى السياسية والشعبية والذى قبل نجويو إقامته هو نقطة البداية فى الأزمة حيث إنه أقر إقامة حكومة انتقالية متعددة الأطراف السياسية ليست موالية للرئيس، وأعطى البرلمان سلطات تشريعية ورقابية تحد من سلطة مؤسسة الرئاسة .

كما أشار المؤتمر الوطنى إلى تورط بعض زعماء حزب العمل فى الكونغو (الحزب الحاكم والواحد سابقًا) فى سرقات كبيرة للأموال العامة . وقد أدى هذا الى تدهور العلاقات المتوترة مع رئيس الدولة . ولقد شارك الاتحاد الوطنى للعمال الكنغوليين فى التمهيد لهذه المرحلة السياسية، إذ شارك الاتحاد فى مواجهة الاحتجاجات والإضرابات التى شكلت ضغطا على النظام السياسى القائم، كما شارك الاتحاد بفاعلية فى أعمال المؤتمر الوطنى الذى استحدث المؤسسات السياسية الجديدة [٣٥] .

توجو : وفى توجو قامت انتفاضات ضد نظام حكم الرئيس أياديما الذى قاد عام ١٩٦٣م أول انقلاب عسكرى فى إفريقيا جنوب الصحراء فى السنوات الأولى للاستقلال . وقد انتهت الاحتجاجات والمسيرات الكثيرة التى انطلقت فى كل الأحياء (والتى كانت تثير فى بعض الأحيان ردود فعل دموية إلى إجبار حكومة توجو على قبول عقد مؤتمر وطنى تأسيسى يسعى لإنشاء نظام ديمقراطى وتعددية سياسية . وعندما شعر أياديما بخطورة ما سوف يسفر عنه المؤتمر أعلن فجأة تعليق أعماله فى يوليو ١٩٩١م، إلا أن المؤتمرين رفضوا ذلك رغم الحصار المفروض حول مقر المؤتمر . وقرر المؤتمر تجريد أياديما من معظم سلطاته وانتخاب أول ئيس للوزراء فى البلاد وهو جوزيف كوكو كونيجو أحد دعاة حقوق الإنسان وقامت

المظاهرات مؤيدة لما ذهب إليه المؤتمر، ورضخ أياديهما أمام التأييد الشعبى لقرارات المؤتمر التى أنهت حكم أياديما المطلق . وفى إطار هذه المتغيرات أعلن الاتحاد الوطنى لعمال توجو الانفصال عن الحزب الحاكم (حزب تجمع الشعب التوجولى)، كما نشأت عدة اتحادات نقابية جديدة انفصلت عن الاتحاد القائم، وهى الاتحاد القومى لعمال توجو، وجمعية معلمى المدارس الابتدائية فى توجو، والاتحاد العمالى لمعلمى المدارس الثانوية فى توجو (٣٦) .

مالى : وفى مالى أسهم الاتحاد الوطنى لعمال مالى بشكل فعال فى الانتفاضة الشعبية التى قضت على نظام حكم الرئيس موسى تراورى . وترجع نشأة الاتحاد إلى عام ١٩٦٣م ويضم نحو ١٣٠,٠٠٠ نقابى، وينتسب إليه نحو ١٢ تنظيمًا نقابيًا، وقد لعب الاتحاد، بالمشاركة مع القوى السياسية والمنظمات الديمقراطية، دورًا قياديًا فى تغيير نظام الحكم . كما يشارك ثلاثة أعضاء من اللجنة التنفيذية للاتحاد فى اللجنة الانتقالية لخلاص الشعب، والتى توجه شئون البلاد حاليا . والنقابى كارامبى السكرتير العام لاتحاد العمال هو نائب رئيس هذه اللجنة التى تسعى إالى قيام الجمهورية الثالثة فى مالى مع الأخذ بالتعددية السياسية وتبدو والحركة النقابية فى مالى موحدة رغم محاولات بعض الأحزاب المعارضة استقطاب الحركة النقابية إليها بغرض تفتيتها (٣٧) .

النيجر : وفى النيجر شهدت البلاد كثيرًا من الاحتجاجات الشعبية ضد الحكومة . وكانت المظاهرات التى دعا إليها الاتحاد النقابى الرئيسى، ويدعى الاتحاد النقابى لعمال النيجر، غالبا ما تحدث الشلل فى الأنشطة الاقتصادية فى تلك الدولة التى حرمت من النشاط السياسى منذ انقلاب ١٩٧٤م حيث تم حظر كل الأحزاب السياسية ولم يعلن عن قيام الحزب الواحد الحاكم (الحركة النقابية لتنمية المجتمع) إلا فى أغسطس ١٩٨٨م . ومن المعروف أن الاتحاد النقابى لعمال النيجر يرجع إنشاؤه إلى عام ١٩٦٠م ويضم نحو ١٥ ألف نقابى وقد لعب دورا فعالا فى الانتفاضة الوطنية الأخيرة ضد حكومة على سايبو رئيس المجلس العسكرى الأعلى منذ نوفمبر ١٩٨٧م، وبفضل الانتفاضة وافقت الحكومة على عقد المؤتمر الوطنى وقد أسهمت الحركة النقابية مساهمة فعالة فى إجراءات هذا المؤتمر الذى يمهد لمرحلة انتقالية جديدة نحو الديمقراطية والتعددية السياسية. (٣٨) .

نيجيريا : وفى نيجيريا يواصل الرئيس بابانجيدا تسليم السلطة إلى حكومة مدنية بحلول أكتوبر ١٩٩٢م، وذلك بعد انتخابات عامة يتم تنظيمها فى البلاد ويتحدد على أساسها أوضاع القوى السياسية . وفى إطار عملية الإعداد للتغيرات السياسية فى البلاد جرت انتخابات محلية فى ديسمبر ١٩٩٠م كخطوة أولى على طريق إرساء الحكم المدنى، وفى هذا الإطار لا تواجه الحركة النقابية بصفة عامة أى مشاكل مع نظام الحكم الانتقالى . ويقود الحركة النقابية منذ عام ١٩٧٧م مؤتمر عمال نيجيريا مؤخرا القانون الذى يحظر على النقابات النيجيرية الانضمام الى الاتحادات النقابية الدولية [٣٩] .

موزمبيق : أما موزمبيق، وهى من الدول القليلة التى انتهجت نهجًا ماركسيًا متطرفا، فإنها تشهد تغيرات أيديولوجية واضحة ومتسارعة حيث تم تصفية نظام الحزب الواحد ويتم الانتقال التدريجى إلى نظام سياسى يعتمد على التعددية الحزبية فى إطار أكثر ليبرالية . كما تجرى حاليا محاولة للتوصل إلى حل سياسى للحرب الأهلية مع المعارضة (رينامو) والتى دامت نحو ١٥ عاما . وبعد إقرار الدستور الجديد الذى يسمح بإنشاء الأحزاب السياسية دون قيد أو شرط سرعان ما ظهرت الأحزاب مباشرة فى أعقاب صدور الدستور وبادر الاتحاد النقابى : منظمة عمال موزمبيق إلى إعادة تنظيم نفسه ليتلائم مع التغييرات الجديدة [٤٠] .

ملاحظات حول المستقبل : ويبدو واضحا من العرض السابق أن نظم الحكم الإفريقية فى العام الأول من التسعينيات وعلى اختلاف هويتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد قبلت مبدأ التعددية السياسية ويواكب ظهور الأحزاب الجديدة إما انفصال الحركة النقابية عن الحزب الواحد الحاكم أو ظهور اتحادات نقابية جديدة بما يعنى مواكبة التعددية النقابية للتعددية الحزبية .

ويبدو أن وجهة نظر معظم السياسيين فى الدول الإفريقية تذهب الى أن إستمرارية وحدة الصف النقابى فى الدولة تشكل تهديدًا للسلطة السياسية . وينسب إلى روبرت موجابى رئيس زامبيا قوله فى عيد أول مايو ١٩٩١ فى هرارى أن أعضاء الاتحادات النقابية الذين ينادون بالتعددية الحزبية لا ينبغى عليهم أن يتوقعوا أن يكون لهم اتحاد نقابى وحيد بعد إدخال التعددية الحزبية فى زيمبابوى [٤١] .

وواكب رياح التغيير فى الدول الإفريقية ادراك منظمة الوحدة النقابية الإفريقية لأهمية دراسة ما يجرى حتى يكون قادة النقابات العمالية اكثر اقترابا من مسالة التعددية الحزبية والتفاعل معها وجاءت نقطة البداية من القرارات الحكيمة عن مؤتمر المنظمة المعقود فى طرابلس ديسمبر(١٩٩٠م) حيث شكل لجنة عمل لتقديم رؤية مستقبلية شاملة عن مناقشة التأثير السياسى للتغيرات فى أوروبا الوسطى والشرقية ثم إفريقيا على الحركة النقابية الإفريقية وعقدت لجنة العمل اجتماعاتها فى اكرا فيما بين ٤،٢ اكتوبر ١٩٩١م وقدم الامين العام للمنظمة تقريرا وافيا حدد التطورات الإضافية منذ مؤتمر طرابلس عن مؤثرات التغيير الدولية على إفريقيا والحركة النقابية بها وتابع من خلال التعيير حالات الأخذ بأسباب التعددية السياسية فى عدد إكبر من الدول الإفريقية.

وجاء فى التقرير أن الأمانة العامة للمنظمة تتقبل ضرورة التعددية الحزبية الحاجة إليها فى جميع الدول الإفريقية ومع ذلك فان هذا يتوقف على:

- وجود إجماع عريض للمصالح والأهداف القومية.
- المشاركة الشعبية التى تضمن حكم الشعب .
- المسئولية.
- احترام حقوق الإنسان والحقوق العمالية
- حرية الكلام وحرية الصحافة.
- احترام حكم القانون.
- العدالة الاجتماعية والاقتصادية للجميع.

وفي رأى الأمانة العامة فان هذه الدعائم التى يمكن أن تبنى عليها الديمقراطية في أفريقيا.

أما بشأن الحركة النقابية فأوضحت الأمانة العامة للمنظمة أن المشاركة الشعبية للعمال داخل الاتحادات العمالية وسيطرة العمال ومسئولية القيادات هى المطالبات الرسمية لوحدة الحركة النقابية وهى الشكل الوحيد للوحدة التى يمكن

ان يكون لها مساندة العمال والتزامهم، والتى يمكن كذلك أن تضمن استقلال الاتحادات العمالية(ماليًا وتنظيميًا) (٤٢) .

كما ان هذا الشكل من الوحدة هو الذى يكون له اعظم قوة بحيث تقاوم الطغيان المزدوج لأصحاب الأعمال والحكومات الاستبدادية.وهذا هو وحدة الاتحاد التى توصى بها الأمانة العامة للمنظمة للعمال والاتحادات الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأجهزة المتخصصة وفى التوصيات التى أصدرتها لجنة العمل بشأن الديمقراطية والتعددية الحزبية جاءت النقاط الأربع التالية:

١- بناء على الخبرة التى اكتسبتها بعضْ الدول الإفريقية فان لجنة العمل توصى منظمة الوحدة النقابية الإفريقية وأعضائها بمساندة الديمقراطية والتعددية الحزبية القائم على الاتفاق الواسع للمصالح و الأهداف القومية، والمشاركة الشعبية التى تضمن سلطة الشعب ومسئوليته واحترام حقوق الإنسان والاتحادات النقابية وحرية الكلام والصحافة واحترام حكم القانون والعدالة الاجتماعية والاقتصادية للجميع.

٢- إن العمال الإفريقيين ينبغى عليهم الا يكونوا حياديين،العمليات السياسية والتنموية لبلادهم بل إن يكونوا مشاركين إيجابيين ويتعين عليهم أن يرفضوا الاحزاب السياسية التى تقوم على اسس قبلية أو عرقية أو دينية وجنسية وكذلك الأحزاب التى ليست سوى مجرد جبهات لمساندة الاقتصاديين والسياسيين الأجانب.

٣- على العمال الإفريقيين واتحاداتهم اليقظة حتى يتجنبوا تطفل وتدخل الحكومات واصحاب الأعمال والسياسيين إلخ فى شئونهم الداخلية وعليهم حماية وحدتهم بكل غيرة على جميع أصعدة الأنشطة النقابية لأن وحدتهم هى الضمان الوحيد لقوتهم

٤- ان الإفريقيين ومنظماتهم يجب أن تحمى وبكل غيرة وحدة وتكامل إقليم بلادهم والعمل بكل جد من أجل الوحدة الإفريقية. (٤٣)



الفصل الثالث

قضايا المشاركة فى التنمية

الفصل الثالث
قضايا المشاركة فى التنمية

أسهمت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية مع غيرها من المنظمات الشعبية الإفريقية القارية فى بلورة ضوابط للمشاركة الشعبية فى التنمية والتحول الديمقراطى على مستوى القارة الإفريقية ومن بين إسهامات المنظمة المشاركة فى صياغة الميثاق الإفريقى للمشاركة الشعبية فى إفريقيا (٤٤) الصادر عن المؤتمر الدولى للمشاركة الشعبية فى عملية الصحوة والتنمية فى أفريقيا والمعقود فى أروشا (تنزانيا) فيما بين ١٢، ١٦ فبراير ١٩٩٠م وجاءت مشاركة المنظمة كجهد تضامنى مع المنظمات الشعبية الأفريقية والحكومات الإفريقية والمنظمات غير الحكومية وتحت رعاية وكالات الامم المتحدة المعنية بمتابعة تنفيذ برنامج الامم المتحدة للعمل من أجل الصحوة والتنمية الاقتصادية فى رفريقيا (بايرد) فيما بين ١٩٨٦م - ، ١٩٩٠م

واستهدف المؤتمر ما يلى:

- الاعتراف بدور المشاركة الشعبية فى جهود صحوة وتنمية إفريقيا.

- دفع الحكومات الوطنية والمجتمع الدولى إلى الإحساس بأبعاد وديناميكيات وعمليات وإمكانات التناول التنموى الذى تتأصل جذوره فى المبادرات الشعبية وجهود الاعتماد على النفس.

- التعرف على العقبات التى تعرقل مشاركة الشعوب فى التنمية، وتحديد التنازلات المناسبة التى تدفع المشاركة الشعبية فى صياغة السياسة وفى التخطيط والتنفيذ والمراقبة وتقييم برامج التنمية.

- التوصية: الأفعال التى يجب أن تتخذها الحكومات ونظام الأمم المتحدة وكذلك الوكالات العامة والخاصة التى تقدم المساعدات، وذلك لبناء وإتاحة الوسط اللازم للمشاركة الشعبية الحقيقية فى عملية التنمية، وتشجيع الشعوب ومنظماتها على تولى مبادرات التنمية المعتمدة على النفس.

- تسهيل تبادل المعلومات والخبرة والمعرفة من أجل الدعم المتبادل بين الشعوب ومنظماتها.

- اقتراح المؤشرات اللازمة لمراقبة التقدم فى تسهيل مشاركة الشعوب فى تنمية إفريقيا.

وبعد المناقشات طرح المؤتمر عددًا من أساليب العمل تدعم المشاركة الفعالة فى التنمية بعضها على مستوى الحكومات وبعضها الآخر على مستوى المنظمات الشعبية ومنها النقابات.

على مستوى الحكومات حدد المؤتمر الضوابط التالية:

١- يجب على الحكومات الإفريقية أن تتخذ استراتيجيات وبرامج للتنمية، تكون محتوياتها وثوابتها متفقة مع مصلحة وتطلعات الشعوب، وبحيث تستوعب بدلاً من أن تستبعد القيم الإفريقية والوقائع الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والسياسية والبيئية.

٢ - حث الحكومات الأفريقية بشدة، على دفع عملية صياغة وتنفيذ برامج التنمية الوطنية داخل إطار التطلعات والمصالح والوقائع المذكورة من قبل، والتى تتطور نتيجة عملية المشاركة الشعبية، وتستهدف تحويل الاقتصاديات الإفريقية لتحقيق التنمية المعتمدة على نفسها والمتكفلة بذاتها والمتمركزة على الشعب، على أساس المشاركة الشعبية والإجماع الديمقراطى.

٣ - يجب خلق بيئة قادرة عند تنفيذ استراتيجيات التنمية هذه المتطورة ذاتيا والمتركزة على الشعب، وذلك لتسهيل المشاركة ذات القاعدة الواسعة فى عملية التنمية على أساس غير مركزى. ومثل هذه البيئة هى شرط جوهرى لازم مسبقا من أجل تحريك المبادرات والإمكانات الخلاقة ومن أجل تعزيز المنتج والإنتاجية بأفعال من مثل:

أ - تزويد الشعب بالمزيد من القدرة الاقتصادية الواسعة من خلال التوزيع المنصف للدخل، ودعم قدرته الإنتاجية من خلال تعزيز دخوله فى الاستخدامات الإنتاجية. مثل الأراضى والقروض والتكنولوجيا، إالخ، وبطريقة تعكس الدور المركزى الذى تؤديه المرأة فى الاقتصاد.

ب - دفع التعليم الجماهيرى والتدريب المهنى بشكل خاص، وتنمية المصادر البشرية بشكل عام.

ج - مزيد أكبر من المشاركة والسعى إلى الاتفاق فى صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية على كل المستويات بما فى ذلك، وإزالة القوانين والإجراءات البيروقراطية التى تضع عراقيل أمام المشاركة الشعبية.

د - زيادة فرص العمالة للفقراء الريفيين الحضريين، وتوسيع الفرص أمامهم ليساهموا فى تكوين الانتاج، وتعزيز المستويات الإنتاجية وخلق ظروف أفضل للتسويق من أجل منفعة المنتجين.

هـ - تقوية قدرات الاتصال والمواصلات من أجل التنمية الريفية والتعليم الجماهيرى، إلخ.

٤ - يجب دفع تكوين المشروعات الخاصة المحلية الصغيرة المدى وتعاونيات المنتجين، ويجب اتخاذ الأعمال التى تزيد إنتاجيتها.

على مستوى الشعوب ومنظماتها:

من أجل تدعيم المشاركة والتنمية الديمقراطية، يجب على الشعوب ومنظماتها أن تراعى ما يلى:

١ ـ إقامة منظمات مستقلة ذاتيا وذات قواعد جماهيرية لتدفع التنمية القائمة على المشاركة والمعتمدة على نفسها. ولتزيد ناتج وإنتاجية الجماهير.

٢ ـ تنمية قدرتها على المشاركة الفعالة فى المناقشات الخاصة بالسياسة الاقتصادية وقضايا التنمية. وهذا يتطلب بناء قدرة الشعب على صياغة وتحليل برامج وتناولات التنمية.

٣ ـ دفع التربية والتعليم والتدريب المهنى وتنمية المصادر البشرية كوسيلة لتعزيز المشاركة الشعبية.

٤ ـ نفض الخمول والمعتقدات التقليدية التى تعتبر عقبات أمام التنمية، وخصوصا العادات والممارسات التراثية التى تقوض وضع المرأة فى المجتمع. مع إقرار وتقييم المعتقدات والممارسات التى تساهم فى التنمية، وبالنسبة للمنظمات الريفية والحضرية، مثل منظمات العمال والفلاحين والنساء والشباب والطلبة، إلخ، يجب تشجيعها على مبادرة وتنفيذ الاستراتيجيات التي تدعم قدرتها الإنتاجية وتواجه احتياجاتهم الأساسية.

٥ ـ يجب بذل جهود منسقة لتغيير الأوضاع السائدة إزاء المعوقين من أجل استيعابهم وإدخالهم فى المجرى الأساسى للتنمية.

٦ ـ خلق وتعزيز شبكات وعلاقات تعاونية بين المنظمات الشعبية، والنتيجة التى تترتب على ذلك هى التداخل الاجتماعى القادر على حث التغيير الاجتماعى.

٧ ـ يجب على المنظمات الشعبية أن تؤيد بقوة وأن تشارك في جهود دفع التعاون والتكامل الاقتصادى على المستوى الإقليمى والفرعى، وكذلك فى التجارة بين بلدان إفريقيا.

على مستوى دور الحكومات الإفريقية تحدد فيما يلي:

١ ـ نحن نؤمن إيمانا قويا بأن المشاركة الشعبية تعتمد على طبيعة الدول نفسها وعلى قدرة الحكومات على التجارب مع المطالب الشعبية، وحيث أن الحكومات الإفريقية عليها دور عصيب يجب أن تؤديه فى دفع المشاركة الشعبية، فيجب عليها أن تعطى المجال للشعب. لأنه بدون ذلك سيكون من الصعب تحقيق

المشاركة الشعبية. وفى الغالب جداً، فإن القاعدة الاجتماعية للسلطة ولاتخاذ القرار تكون ضيقة جداً. ومن هنا تكون الحاجة ماسة إلى توسيعها، والى كهربة وحفز طاقات الشعب والتزامه. ودفع المحاسبة السياسية للدولة من جانب الشعب، وأن هذا يجعل من الضرورى أن تقام بدون تأخير مشاركة جديدة بين الحكومات والشعوب الإفريقية، للصالح المشترك لتنمية المجتمع تنمية اقتصادية اجتماعية عادلة، وهذه المشاركة الجديدة يجب ألا تعترف فقط بأهمية القضايا الجنسية، بل يجب أيضا أن تتصرف فعليا بما يضمن دخول النساء فى كل مستويات اتخاذ القرار. وبشكل خاص فإن الحكومات يجب أن تجعل لنفسها أهدافا نوعية من أجل تعيين النساء فى مناصب السياسة العليا والإدارة فى كل قطاعات الحكومة.

٢ ـ نعتقد بأنه يجب ضمان حرية الشعب فى التعبير عن نفسه وتحرره من الخوف من أجل أن يشارك مشاركة مفيدة فى تنمية الذاتية، ولا يمكن كفالة ذلك إلا بتوسيع وحماية الحقوق الأساسية للإنسان ونحن نحث كل الحكومات أن تنفذ بشدة اللائحة الإفريقية الخاصة بحقوق الإنسان والشعوب، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان. واتفاق حقوق الطفل. واتفاق منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ بخصوص حرية الاتحاد وحماية حق التنظيم والاتفاق الخاص بإزالة كل أشكال التمييز ضد النساء.

٣ ـ نحن نؤمن أيضا بأن أحد الشروط المفتاحية لضمان المشاركة الشعبية فى انحاء القارة، هو إنهاء كل الحروب والنزاعات المسلحة، وأن ملايين اللاجئين الإفريقيين والنازحين، هم الأشخاص الذين يحصلون على أقل فرصة للمشاركة فى تحديد مستقبلهم. ونحن نحث الحكومات وكل الأحزاب فى المنازعات الإفريقية المحلية والخارجية، على أن يبحثوا عن وسائل سلمية لحل خلافاتهم ولإقامة السلام في انحاء إفريقيا. وفى مواقف النزاعات المسلحة، نتمسك بحق المدنيين فى الحصول على الغذاء والحاجات الضرورية الأساسية الأخرى، ونؤكد أن المجتمع الدولى يجب أن يباشر سلطته الادبية لضمان حماية هذا الحق.

٤ ـ لا نستطيع أن نبالغ فى التأكيد على الفوائد التى يمكن تحصيلها، لو أنه – باستبعاد النزاع الداخلى والمنازعات بين البلدان – أعيد توجيه المصادر التى

تنفق على الدفاع إلى النشاطات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية للشعوب. وكما لوحظ عن حق في (إطار البديل الإفريقي لبرامج إصلاح الهياكل للصحوة والتحويل الاقتصاديين الاجتماعيين)، ورد ما يلي:

(ليس من الصعب أن نتخيل ما يمكن أن يعنيه بالنسبة للرفاهة الاجتماعية فى إفريقيا بكل نتائجها الإيجابية المتضاعفة، أن يمكن تحقيق وفر فى الاتفاق العسكرى والنفقات غير الإنتاجية الأخرى).

ونحن نؤمن بأن حكوماتنا تستطيع أن تحقق مثل هذه الوفورات، ونهيب بها أن تفعل ذلك حالا.

وعلى مستوى المنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية:

المنظمات غير الحكومية الإفريقية وغير الإفريقية، والمنظمات التطوعية للتنمية لها دور مهم فى دعم جهود الصحوة والتنمية ومبادرات ومنظمات المشاركة الشعبية فى افريقيا، والمطلوب حثها على اتخاذ الأفعال التالية:

١ ـ المنظمات الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية، وشركائنا، يجب أن تتجه تماما إلى المشاركة وإلى الديمقراطية وإلى أن تكون تحت الحساب.

٢ ـ المنظمات الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية والمنظمات ذات القواعد الجماهيرية يجب أن تطور ـ أو ـ تقوى هياكل المؤسسات على المستويات الإقليمية والفرعية والوطنية، مثل المنظمة التطوعية للتنمية مثل فافدو، وذلك من أجل تجميعها.

٣ ـ المنظمات الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية والمنظمات ذات القواعد الجماهيرية. يجب أن توسع النشر عن المشاركة الإفريقية الشعبية الناجحة وعن تجارب القواعد الجماهيرية فى أنحاء القارة وعن تبادل الخبرة فى ذلك لتكوين تأثير متضاعف وإثارة إحساس صانعى السياسة.

أما على مستوى العمل النقابى فقد تحددت مهام النقابات كما يلى:

١ ـ أن تكون منظمات ديمقراطية واختيارية ومستقلة ذاتيا وخاضعة للحساب.

٢ ـ أن تبادر وتنشط وتدفع برامج التعلم الجماهيرى للقراءة والكتابة وبرامج التدريب.

٣ ـ أن تنظم وتعبىء العمال الريفيين بما يتفق مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤١، التى تحث الحكومات الإفريقية بشدة على اعتمادها.

٤ ـ أن تدافع عن الحقوق النقابية، وخصوصًا حق الإضراب.

٥ ـ أن تساعد على تكوين تعاونيات العمال.

٦ ـ أن تساعد على تنظيم المتعطلين من أجل النشاطات الإنتاجية، مثل إقامة مشروعات صغيرة أو متوسطة المدى.

٧ ـ أن تعطى اهتمامًا خاصًا للمشاركة الفعالة والديمقراطية للنساء الأعضاء فى كل المستويات النقابية.

٨ ـ دفع الديمقراطية فى مواقع العمل، من خلال الدعوة إلى حماية حقوق العمال فى حرية الاتحاد والمساومة الجماعية والإدارة القائمة على المشاركة.

وأصبحت وثيقة الميثاق الإفريقى للمشاركة الشعبية منذ ذلك الوقت قاسماً مشتركًا أعظم بين مختلف البرامج والمشروعات الفردية أو الجماعية للمنظمات الأفريقية الحكومية والشعبية حيث يصعب صدور برامج أو مشروعات أو خطط عمل دور الإشارة إلى هذا الميثاق (٤٥) وليس أدل على هذا من مبادرة منظمة الوحدة النقابية الإفريقية بإدراج هذا الميثاق وأهدافه وسبل العمل به ضمن رؤيتها المستقبلية التى وضعت بذورها الأولى لجنة العمل التى شكلتها المنظمة بعد مؤتمرها الخامس فى طرابلس (ديسمبر ١٩٩٠م)لاستشراف المستقبل فى ضوء التطورات التى تلت مؤتمر طرابلس حول الآثار السياسية والاقتصادية للأحداث فى أوروبا الشرقية والوسطى على إفريقيا والحركة العمالية وأسفر عمل اللجنة في أكرا (غانا) فيما بين ٢، ٤ أكتوبر ١٩٩١م عن رصد أبعاد الواقع الاقتصادى فى النقاط التالية:

أ- تبنى الشركاء الاقتصاديون والتجاريون لإفريقيا برامج التكيف الهيكلى لصندوق النقد الدولى والبنك؛ وبالرغم من إنكارها الرسمى لعكس ذلك فإن دول

أوروبا الوسطى والشرقية لها الأسبقية في التجارة والتنمية على إفريقيا مع شركاء إفريقيا في التجارة والتنمية. ولعله من العسير على الإنسان أن يرى ذلك باعتبار أن (الدماء أكثر كثافة من المياه).

– بالرغم من التطبيق الخاص لبرامج التكيف الهيكلي الخاصة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بواسطة ٣٤ دولة افريقية آنذاك فإن مزيداً من الدول الإفريقية تلتحق بقائمة الفقراء والدول الأقل نموا في العالم وقد أصبح من الأمور الحتمية أن أحوال الدول الإفريقية تزداد سوءا لا تزداد تحسنا بصرف النظر عن مدى إخلاصها في تنفيذ هذه البرامج المتشددة بخصوص التعديلات الهيكلية (٤٦) .

-يؤكد تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩١م ما كانت تقوله منظمة الوحدة النقابية الإفريقية منذ منتصف الثمانينيات بشأن زيادة الفقر والتدهور الاقتصادي العام في إفريقيا. ومع ذلك فلا يمكن الاعتراف بأنه بدلا من لوم البنك الدولي وبرامج تنفيذه التعديلات الهيكلية لصندوق النقد الدولي والشروط غير الملائمة للتجارة في سلع إفريقيا باعتبارها مسئولة أساساً فإن البنك الدولي يضع اللوم على الانفجار السكاني في إفريقيا وسوء الإدارة باعتبارهما السبب الرئيسي (٤٧) .

– ترفض منظمة الوحدة النقابية الإفريقية هذه المزاعم التي يدعيها البنك الدولي. فالتكيف الهيكلي سلاح ذو حدين فالدول الدائنة كانت تقوم بتعديل اقتصادياتها خلال السنوات العشر الأخيرة. وإذا لم تقم الدول المدينة بتعديل اقتصادياتها كذلك بحيث تأخذ في الاعتبار تعديلات الدول الدائنة فلن يكون ثمة سبيل للدول المدينة للاستمرار والبقاء فمثلا لو كانت برامج الصندوق الدولي المتشددة تشجع الدول الدائنة على تنويع وتوسيع صادراتها في حين ان الدول المدينة تقيم الحاجز منذ دخول هذه الصادرات الخاصة بالدول الدائنة إلى أسواقها ومثال آخر كذلك وهو المضاربة بأسعار السلع في غير صالح المنتجين الفقراء من الدول المدينة، فكلما ازداد إنتاجهم تضاءل مقدار ما يحصلون عليه.

– والدول المدينة تجبر بواسطة برامج التكيف الهيكلي بواسطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تحرير اقتصادياتها في حين أن الدول الدائنة تغلق

أسواقها والدول المدينة تجبر على خصخصة مشروعاتها التى تمتلكها الدولة خلال ثلاثة أعوام فى حين أن هذه الخصخصة استغرقت من بلد رأسمالى متقدم مثل بريطانيا اثنا عشر عاما لخصخصة ١٧٪ من الشركات التى تمتلكها الدولة.

- والدول الفقيرة وإفريقيا مجبرة تحت شروط الصندوق الدولى المتشددة على زيادة أسعار الفوائد إلى ما بين ٣٠، ٣٥٪ فى حين أن أعلى معدلات فوائد فى الدول المتقدمة تتردد بين ٨، ١٠٪.

- أن التأكيد الذى تضعه برامج الصندوق الدولى الحالية المتشددة فإنها لن تنجح أبدًا فى إدارة اقتصاديات إفريقيا فى الطريق الصحيح. فكل ما سوف تنجح فى تحقيقه سيكون ما حققته برامج الصندوق الحالية للدول الإفريقية: البطالة على نطاق واسع، سوء التغذية ومعدلات وفيات مرتفعة، وتدهور التصنيع، ديون ضخمة لايمكن سدادها، معدلات مرتفعة من الأمية، عدم الاستقرار السياسى، وتهميش من الاقتصاد العالمى الخ.. الخ..

لهذه الأسباب نددت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية ببرامج البنك والصندوق الدولى الحالية وبدلا من ذلك تطالب بتنفيذ الإطار الاجتماعي - الاقتصادى للتنمية فى إفريقيا على أساس أن حق التنمية من الحقوق الأساسية لكل الدول مثل حقوق الإنسان والطريق إلى التنمية يجب أن يكون من الحقوق اللصيقة الذي تختاره الدول بعد المحاورات الديمقراطية داخل الدول المعنية ولا ينبغى أن يفرض من الخارج (٤٨) .

وعلى أساس هذا الافتراض السابق ونتيجة لفشل برامج التكيف الهيكلية المتشددة الحالية والمفروضة على ٣٤ دولة إفريقية (مع بقية الدول المزمع ابتزازها لتجبر على تلبية هذه البرامج) بواسطة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فإن منظمة الوحدة النقابية الافريقية رفضت هذه البرامج بصورة قاطعة وترى المنظمة أن البديل يكون فيما يلى:(٤٩)

-أن العمل أمام العمال الإفريقيين والمنظمة هو ضمان تنفيذ الاطار الإفريقى البديل لبرامج التكيف الهيكلى بعد تبنيها فى يوليو ١٩٨٩م من قبل قمة منظمة

الوحدة الإفريقية ثم الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٨٩م . وعلى العمال الإفريقيين من خلال منظمة الوحدة النقابية الإفريقية واتحاداتها أن يضمنوا الصيغة الديمقراطية لبرامج التكيف من خلال مشاركتهم الفعالة واشتراكهم فى تصميمها وتنفيذها وإدارتها والرقابة عليها كما يتعين عليهم كذلك أن يعملوا على زيادة التجارة بين الدول الإفريقية من المعدل الحالى المنخفض وهى ٥٪ الى ٥٠٪ وأخيرا يجب عليهم أن يعملوا من أجل تكامل الاقتصاديات الإفريقية على مستويات الأقاليم الفرعية والقارية على السواء بهدف إقامة سوق اقتصادية أفريقية مشتركة بحلول سنة ٢٠٠٠ (٥٠) .

- إن الخلاص الاقتصادى لإفريقيا يكمن فى التكامل الاقتصادى لإفريقيا وأن قصة نجاح السوق الأوربية المشتركة مثال طيب يتعين على إفريقيا أن تجتذبه.

- ومن التحديات الاقتصادية للعمال الإفريقيين والمنظمة الاكتفاء الذاتى الغذائى فى القارة، ولتحقيق ذلك لابد من تبنى مزيج من سياسة الحوافز والأسعار والمعونات للفلاحين بواسطة الحكومات الإفريقية لتحل محل الجانب الخالى من المعوقات لبرامج التكييف الهيكلى الجارية.

- والتخفيضات الضخمة فى عملات البلاد الأفريقية خارج منطقة الفرنك أدى إلى انخفاضه بدرجة كبيرة وهذا مجال حيوى آخر ينبغى أن تواجهه الدول الإفريقية حتى توقف التدهور اليومى لمستوى معيشة الناس والزيادة غير الضرورية فى أعبائهم المديونية. ويتعين على البلاد الإفريقية أن تتبنى نظاما للصرف متعدد الاسعار وهو الذى أوصت به حديثا اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ويجب تخفيض معدلات الفوائد فى البلاد الإفريقية الى ما بين ١٠، ١٢ من المعدلات الحالية فيما بين ٢٥، ٣٥٪ لتشجيع المستثمرين المحليين للاقتراض من البنوك لإقامة الصناعات وخلق فرص العمل.

- على العمال الإفريقيين والمنظمة أن يعيروا مزيدا من الاهتمام الفعال لبرامج التنمية الاقتصادية والدول الإفريقية فالاقتصاد بلا شك هو الذى يقرر مصير الشعوب والدول والقارات من الآن فصاعدا. وإن إنهيار الاتحاد السوفيتى وهو

إحدى القوتين العظميين التى كان يخشى بأسها فى وقت من الأوقات بسبب اقتصاده الضعيف درس ينبغى على أفريقيا أن تتعلمه وأن تتجنب تكراره (٥١) .

وبعد أن رصدت لجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية أبعاد الواقع الاقتصادى فى اجتماع أكرا ٤,٢ أكتوبر ١٩٩١م) خلصت اللجنة إلى رؤية مستقبلية لمواجهة تحديات هذا الواقع وتبلورت فى النقاط التالية:

أولا: على الجهة الاقتصادية:

١ ـ إن إشباع الحاجات الأساسية أى الطعام والإسكان والتعليم والصحة والطرق والنقل والمياه والكهرباء والاتصالات والعمالة يجب أن تكون الهدف النهائى لبرامج التنمية الإفريقية.

٢ ـ أن منظمة الوحدة النقابية الأفريقية وأعضائها يجب أن يمارسوا الضغط على الحكومات الإفريقية للتخلى عن برامج التكيف الهيكلى المتشددة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى وتبدأ التنفيذ الفورى للبرنامج الذى أقرته منظمة الوحدة الإفريقية.

٣ ـ يجب على منظمة الوحدة النقابية الأفريقية وأعضائها أن تعمل من أجل التكامل الاقتصادى لإفريقيا المؤدى الى إقامة الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

٤ ـ خلال التحول من برامج البنك والصندوق الدولى المتشددة الى تنفيذ البرنامج الإفريقى يجب إعادة النظر فورا فى أدوات السياسات النقدية .. الخ.

ثانيا: السياسات النقدية:

بالنسبة للتخفيضات الضخمة فى قيمة العملات:

١ ـ يتعين على الحكومات الإفريقية أن تتأكد من أن تخفيض قيم عملاتها الوطنية لا ينبغى أن يتجاوز تحت أى ظروف ١٠٪ خلال السنة الواحدة.

٢ ـ قيمة العملات الوطنية لا ينبغى أن تتحدد بواسطة «قوى السوق» وحدها بل يتعين على الحكومات الإفريقية أن تتبنى نظام سعر صرف متعدد كما تقترحه اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

٣ ـ أن معدلات الفائدة يجب تخفيضها من المستويات العالية الجارية من ٣٠ ـ ٣٥٪ إلى مالا يتجاوز ١٠ ـ ١٢٪.

٤ ـ أن الهدف النهائي للسياسات النقدية الإفريقية يجب أن يكون الوحدة النقدية الأفريقية (٥٢) .

ثالثاً: في شأن الخصخصة:

إن ضعف القطاع الخاص الوطني وعدم رغبة المستثمرين الأجانب في استثمار بعض أنواع القطاع العام في إفريقيا يجعل من المحتمل على الحكومات الإفريقية أن تواصل استثمار الانفاق العام في مشروعات القطاع العام. وعلى ذلك فإن الحكومات الإفريقية يجب عليها أن تتخلى عن سياسات الخصخصة الحالية لبرامج التعديلات الهيكلية المتشددة وتستمر في الاستثمار في مشروعات القطاع العام بصورة رشيدة.

رابعاً: السياسات الزراعية:

١- أن الاكتفاء الذاتي في الطعام يجب أن يكون هدفاً رئيسياً للسياسات الزراعية في إفريقيا.

٢- أنه لتحقيق ذلك يجب توفير خليط من الحوافز أي المعونات للمدخلات والأسعار الزراعية وتحسن لتسهيلات البنية الأساسية أي الطرقات والنقل والمياه والسدود والري والكهرباء والمدارس والعيادات.

٣- يجب تخصيص ٢٠ ـ ٢٥٪ من الميزانيات القومية للزراعة.

٤- أن نتائج الأبحاث الزراعية يجب أن تكون متاحة للفلاحين والعاملين في الزراعة.

٥ ـ أن الحكومات الأفريقية يجب أن تغير السياسات والاستراتيجيات الزراعية من المحاصيل النقدية (أي المحاصيل التي تستهدف الربح) إلى إنتاج المحاصيل الغذائية بما في ذلك التخزين والحفظ والمعالجة.

٦ ـ يجب على الحكومات الإفريقية تنمية سياسات مدروسة من خلال التثقيف العام لتشجيع الأفريقيين على إنتاج ما تأكله وتأكل ما تنتجه (٥٣) .

خامساً: البيئة والموارد والتصنيع:

– إن العمال الإفريقيين والنقابات والاتحادات العمالية الإفريقية يجب أن تشارك مشاركة فعالة في الأمور المتعلقة بحماية البيئة وانتعاشها.

– أنه يجب على منظمة الوحدة النقابية الافريقية وأعضائها أن يجعلوا تنمية الموارد البشرية سياستهم وأن يمارسوا الضغط على الحكومات الإفريقية لجعل هذه التنمية من أولوياتهم.

– أن كل دولة إفريقية على المستوى الحكومي يجب أن تخصص ٢٥٪ على الأقل من الميزانية الوطنية لتنمية الموارد البشرية.

– أن العمال الإفريقيين المهاجرين يجب أن يمنحوا حماية إنسانية ونقابية قانونية داخل وخارج إفريقيا لضمان حماية حقوقهم الأساسية الإنسانية والنقابية.

– أن اكتساب واستخدام العلم والتكنولوجيا اللتين يدعمهما البحث والتنمية يجب أن يكون هدفًا رئيسيًا لبرامج التصنيع فى أفريقيا (٥٤).

المنظمة وأبعاد المشاركة الشعبية:

وبعد أن وضعت لجنة العمل برنامجًا بديلاً للتنمية فى إفريقيا حرصت اللجـنة على إبراز دور عمال إفريقـيا واتحاداتهم النقابية فيما يلي:

– أن العمال الإفريقيين واتحاداتهم النقابية يجب أن يضمنوا المشاركة الشعبية للعمال داخل اتحاداتهم، ورقابة العمال ومسئولية قياداتهم إذ أن هذه هى المتطلبات الرئيسية لوحدة الاتحادات العمالية.

– أن العمال الإفريقيين يجب أن يعطوا تأييدا معنويا وماديا لنقاباتهم ويجب أن يتأكدوا من الإدارة الحسنة لميزانيات اتحاداتهم ويجب أن يتـأكدوا من الاستثمار الرشيد والمنتج لميزانيات اتحاداتهم لضمان استقلالها المالى واكتفائها ذاتيا ومن ثم تحريرها من مناورات القوى الداخلية أو الخارجية.

– أن العمال الافريقيين واتحاداتهم العمالية يجب أن يولوا أهمية أعظم لتعليم

العمال. وفى هذا المجال يجب أن يتأكدوا من أن ١٠٪ على الأقل من ميزانياتهم تستخدم فى تعليم العمال. وعلى الصعيد الوطنى يجب أن يقيموا على الأقل جامعة عمالية فى كل دولة إفريقية. وعلى المستوى القارى فإن منظمة الوحدة النقابية الأفريقية يجب عليها أن تنفذ قرار مؤتمر المنظمة الخامس بإقامة جامعة كوامى نكروما الأفريقية فى أكرا فى غانا.

– أن العمال الإفريقيين ومنظمة الوحدة النقابية الأفريقية يجب عليهم أن يعززوا التعاون والوحدة فيما بينهم ومع نظرائهم فى جميع أرجاء العالم.

– أن المنظمات النقابية العمالية الدولية لا ينبغى عليها أن تستغل بشكل غير معقول الضعف الحالى للاتحادات العمالية الإفريقية وتمزق صفوفها بما يسئ من أحوالها الاجتماعية الاقتصادية السيئة سلفا. بل يتعين عليها تشجيع الوحدة بين العمال الإفريقيين والاتحادات العمالية وتقدم لهم التضامن العملى فى مجالى تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة البشرية ويجب عليها أن تعرب عن استحسانها لا أن تقوض جهود منظمة الوحدة النقابية الإفريقية وأعضائها والمنظمات الإقليمية الفرعية والهيئات المتخصصة فى نضالها من أجل المشاركة الشعبية وسلطة الشعب والمسئولية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحقوق النقابية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية فى أفريقيا [٥٥]

■■■

المراجع

(١) أحمد يوسف القرعي : قضايا الحريات النقابية فى إفريقيا، في مجلة تنمية المجتمع، فصلية (القاهرة، مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية، العدد الثاني، ١٩٩١م) ص ٢٧

(٢) اعتمدنا في عملية الرصد على جدول التصديقات على اتفاقيات العمل الدولية الصادر اول يناير ١٩٩٠م من مطبوعات منظمة العمل الدولية.

(٣) راجع النص الكامل للاتفاقيتين فى:

(٤) محمود شريف بسيوني وآخرون : حقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية والإقليمية (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٨ م)ص ١٣٩- ,١٥١

(٥) المرجع نفسه ص٣١٢ .

(٦) د. عدنان خليل التلاوى، القانون الدولي للعمل (جنيف : المكتبة العربية، ١٩٩٠) ص ٣٠٨ .

(٧) تقرير حول الجوانب الاجتماعية للتنمية فى إفريقيا، م.س.ذ. ٣١١،٣١٠ .

(٨) المرجع نفسه ص ٣١٢ .

(٩) راجع النص الكامل لتلك الاتفاقيات فى :

د محمد السعيد الدقاق : م.س.ذ. ص ص ٢٧٠- ٢٧١

(١٠) وهى الاتفاقية التى يستند إليها دعاة التعدد النقابي راجع المبحث التالى وكذا الفصل الرابع.

(١١) عرض موضوع الحرية النقابية على مؤتمر العمل الدولى عام ١٩٤٧م بناء على طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة، وكان المجلس قد تسلم مذكرتين إحداهما من الاتحاد العالمى للنقابات والأخرى من اتحاد العمل الأمريكى ولكل منهما مقترحات بشأن ضمانات لممارسة الحقوق

النقابية والنهوض بها _ راجع بتوسع _ مكتب العمل الدولى: الحرية النقابية (الترجمة العربية)، (القاهرة ١٩٥٩م) ص٥٤ .

(١٢) راجع بتوسع: عيسى شيفجى، حلمى شعراوى،: حقوق الإنسان فى إفريقيا والوطن العـــربى، (القاهـــرة: مركز البحوث العربية، كود يسريا، ١٩٩٤م) ص. ١٤٧ _ ١٤٩ .

(١٣) د.عدنان خليل التلاوى: م.س.ذ ص , ٢٨٠

(١٤) المرجع السابق . ص ٢٨٨، ٢٨٩ .

(١٥) المرجع نفسه . ص ٢٩١ .

(١٦) المرجع نفسه ص ٣١١ .

(١٧) تبرز هذه الحالة فى موريتانيا منذ أصدرت الحكومة قراراً بإلغاء الرق وتحرير ١٠ الاف عبد لهم سوق نخاسة علنية مما أثار أجهزة الأمم المتحدة وجمعيات مناهضة الرق فى العالم وتدخلت الأمم المتحدة لمساعدة الحكومة الموريتانية فى وضع قرارها موضع التنفيذ وتعترف الحكومة بأنها واجهت مشكلات ضخمة فى تأملها مع الرق للعمل على إعادة قبول العبيد فى المجتمع بعد عتقهم وتوفير فرص العمل الملائم لهم _ راجع بتوسع: جريدة النهار: ١٠ آلاف عبد فى موريتانيا رغم إلغاء الرق ١٨ أكتوبر ١٩٨١م، التقارير السنوية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان فى الوطن العربى.

(١٨) تقرير الجوانب الاجتماعية للتنمية فيإافريقيا م. س .ذ، ص ٤٤

(١٩) المرجع نفسه ص ٤٤، ٤٥ .

(٢٠) المرجع نفسه ص ٤٥

(٢١) المرجع نفسه ص ٣٢ .

(٢٢) المرجع نفسه ص ٣٢، ومابعدها .

(٢٣) المرجع نفسه ص٣٢، ٣٣ .

(٢٤) المرجع نفسه ص, ٣٣ .

(٢٥) المرجع نفسه ص ٣٣، ٣٤ .

(٢٦) انظر بتوسع: د. إبراهيم نصر الدين: حركة التحرر الإفريقى فى مواجهة النظام السياسى لجنوب إفريقيا، رسالة دكتوراه (معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠م) ص. ص ٤٠٣ _ ٤٠٨ .

(٢٧) راجع بتوسع: جيمس دينيس أكومو منظمة الوحدة النقابية الإفريقية. عقد من العمل لمناهضة الفصل العنصرى والعنصرية (نيويورك: مركز مناهضة العنصرية، مذكرات ووثائق ١٩٨٣م) ص ٢ وما بعدها.

(٢٨) التقرير السنوى ص١٢١

(٢٩) اضواء على العالم النقابى _ العدد ٢٦ . ١٠ فبراير ١٩٨٩م. نشرة اسبوعية يصدرها اتحاد النقابات العالمى. الطبعة العربية – تشيكوسلوفاكيا .محمد جمال إمام : البطالة وقيمة العمل. فى مجلة اليسار (القاهرة)، اغسطس ١٩٩٨، ص.ص: ٣٠-٣٢ .

(٣٠) Peter Onu, OP .CIT. P.8 .

(٣١) تقرير لجنة الوساطة (غير منشور) من وثائق المؤتمر العام الثانى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية، ص١

(٣٢) أحمد يوسف القرعى، مستقبل الحركة النقابية الإفريقية م.س.ذ ص ٣٥، ٣٦ .

(٣٣) المرجع السابق ص ٣٦،٣٧ .

(٣٤) المرجع نفسه ص ٣٧،٣٨ .

(٣٥) المرجع السابق ص ٣٨ .

(٣٦) المرجع نفسه ص ٣٨،٣٩ .

(٣٧) المرجع السابق ص ٣٩ .

(٣٨) المرجع نفسه ص ٣٩

(٣٩) المرجع نفسه ص ٤٠ .

(٤٠) المرجع نفسه ص ٤٠ .

(٤١) Further Development Since The Tripolı Congress,Op. Cit ., P.8

(٤٢) Ibıd , p 12.

(٤٣) Ibid, P.7

(٤٤) راجع نص الوثيقة فى ملحق الوثائق.

(٤٥) اقرت منظمة الوحدة الإفريقية الميثاق فى قمة أبوجا _ ١٩٩٠م كما اقرها مؤتمر منظمة الوحدة النقابية الإفريقية فى طرابلس (ديسمبر ١٩٩٠) وحث مجلس المنظمة منظمة الوحدة الإفريقية على إشراك الشعب والمنظمات الجماهيرية وخاصة نقابات العمال فى مجالات التنمية كما ينص على ذلك الميثاق الإفريقى بشأن مشاركة الشعب فى التنمية.

(٤٦) Further Development, Op.Cit., P12

(٤٧) Ibid , P.13.

(٤٨) Ibid., P.13,14.

Ibid., P.16 (٤٩)

Ibid:,P.17 (٥٠)

Ibid.,, P.18. (٥١)

Report & Recommendations of the O.A.T.U.U Task Force. Op.Cit., P.8 (٥٢)

Ibid P.8 (٥٣)

Ibid P.9 (٥٤)

Ibid.,P.11-13 (٥٥)

■■■

الملاحق الوثائقية

ملحق رقم (١) :

دستور منظمة الوحدة النقابية الإفريقية المعدل عام ١٩٨٧م

ملحق رقم (٢) :

دستور منظمة الوحدة النقابية الإفريقية المعدل عام ١٩٩٣ م

ملحق رقم (٣) :

اللوائح الداخلية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية (أواتو) المعدلة عام ١٩٩٣م

ملحق رقم (٤) :

اللائحة الإفريقية للمشاركة الشعبية فى التنمية والتحول (أروشا ١٩٩٠م)

ملحق رقم (٥) :

ملحق لتقرير مجلس الوزراء البريطانى عن السياسة فى إفريقيا ١٩٥٩م

ملحق (١)
دستور منظمة الوحدة النقابية الإفريقية
المعدل عام ١٩٨٧م

الديباجة:

نحن الممثلين المعتمدين حاليًا للمنظمات العمالية الإفريقية، قد اجتمعنا فى مدينة طرابلس (ليبيا) فى المؤتمر العادى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية الملحقة أسماؤنا بهذا الميثاق.

إدراكًا منا للعملية التاريخية وتطور الحركة النقابية فى إفريقيا والتى أنجبت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية فى أديس أبابا (أثيوبيا) فى إبريل ١٩٧٣م.

واستلهامًا بالتصميم المشترك من أجل الوحدة الكاملة التى أمكن التوصل اليها خلال المجلس العام الأول لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية المنعقد فى أكرا (غانا) فى مارس ١٩٧٥م.

وإيمانًا منا بأن العمال الأفارقة ومنظماتهم النقابية كمنظمة موحدة سوف تواصل مسئولياتهم التاريخية داخل كل دولة وكذلك على مستوى القارة.

ويوعى كامل بأنه إذا ما لعب تجمع رأس المال النقدى وما زال يلعب دورًا مسيطرًا فى تطور المجتمعات البشرية ومن ناحية أخرى فى إفريقيا فى حاجة إلى أن يعيد حساباته بصفة أساسية ويحل محله أبنية جديدة بما يتفق مع المتطلبات الإفريقية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويؤكدون استقلال وأصالة ووحدة النقابات الإفريقية والتزامها بتمثيل المبادئ الأساسية للعمل النقابى فى إفريقيا والدفاع عنها.

ويستحثون بقوة العمال الأفريقيين ومنظماتهم النقابية على مواصلة النضال بلا هوادة أو توقف ضد الإمبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والصهيونية والإقطاع والميول الرجعية بالتعاون مع غيرهم من عمال العالم ضد جميع أشكال الاستغلال من أجل ديمقراطية حقيقية ومن أجل التحرر الاقتصادى والاجتماعى الكامل لشعوب القارة الإفريقية.

آخذين فى الاعتبار أن مبادئ عدم الانحياز تعبر عن الأمانى الأساسية لجميع الجنس البشرى - أى الحرية والمساواة والعدالة والرفاهية والتقدم الاجتماعى والسلام.

ويناشدون الحركات العمالية الإفريقية بالالتزام كلية بالحياد الإيجابى والتمسك بسياسة عدم الانحياز.

على المستوى الوطنى:

إن وحدة العمال لا تنفصل عن استقلال الاتحادات النقابية وأن العمال يمكنهم فقط إنجاز مهمتهم الطليعية كقوة إيجابية متحدة ومترابطة وعلى ذلك فإن بلوغ المنظمات النقابية الوطنية الموحدة يعتبر شرطًا مسبقًا لتحقيق هذه الأهداف.

ومن الأهمية بمكان أيضا إن المنظمات النقابية يجب أن تقدم كل الدعائم المعنوية والمادية لاتحادهم القارى. حتى يستطيع أن يكون مستقلا ماليًا وبعيدًا عن أي مؤثرات أجنبية. وهذا سوف يمكن الاتحاد النقابى من إنجاز مهامه بصورة فعالة فى إجراء الدراسات والأبحاث والأنشطة الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتدريب وتعليم العمال

وعلى ذلك فإن دور الحركة النقابية الإفريقية هو دور اقتصادي وسياسي وثقافي واجتماعي ويتولى كافة الأعمال الاقتصادية حتى يحرر إفريقيا من أبنية الاستغلال التي استقرت، وأقامت في القارة وبصفة خاصة تشجيع الإصلاح الزراعي والتصنيع. ولذلك فمن الضروري ألا تشارك الاتحادات النقابية الإفريقية في التنفيذ فحسب ولكن أيضا في مراحل المبادرة والرقابة على برامج العمل للخطط التي تضعها الحكومات الإفريقية من أجل بلوغ هذه الأهداف.

وأخيرا فإن الحركة النقابية يجب أن تلعب دوراً اجتماعياً رئيسياً. وهذا العمل يتكون من التعليم المكثف والتدريب للقيادات كأحد العناصر ثم تقوية وحدتها والدفاع عنها على المستويين الوطني والقاري وداخل المجتمع الدولي للطبقة العاملة.

المستوى الدولي:

منظمة الوحدة النقابية الإفريقية منظمة مستقلة، تكون من المنظمات النقابية القومية التي تتمتع بالاستقلال في عملها داخل إطار تشريعاتها القومية وهذه المنظمات تلتزم كلية بمبادئ الحياد الايجابي، وعدم الانحياز والمفاهيم الأخرى المعلنة في ميثاق منظمة الوحدة النقابية الإفريقية.

وبدون أي تحيز لحقها اللصيق في تعزيز العلاقات الثنائية مع المنظمات العمالية الأخرى فإن جميع المنظمات الأعضاء لها أن تمارس استغلالها كمبدأ أساسي في مواجهة المنظمات النقابية الدولية ومن ثم فإنها لن تسمح بأي تدخل يستهدف تغيير مفاهيم وطرق الحركة العامة الإفريقية، أو التأثير عليها، وتقوم العلاقات الدولية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية، أو التأثير عليها، وتقوم العلاقات الدولية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية بالنسبة للعمال ومنظماتهم في جميع أنحاء العالم على الإخاء والمساواة والتضامن والتفاهم المتبادل. ولسوف تحتفظ منظمة الوحدة النقابية الأفريقية – على أساس هذه المبادئ – بعلاقات أخوية مع جميع المنظمات النقابية في سائر أرجاء العالم.

في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي:

يعرب العمال الإفريقيون عن أسمى تقديرهم للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية ودول عدم الانحياز للتوصل إلى حل سلمي للمشكلات الدولية – وإقامة

علاقات دولية ترتكز على مبادئ إحترام الحقوق اللصيقة بكل دولة فى الحرية وتقرير المصير والاستقلال والتنمية الحرة للتعاون الدولى القائم على إقامة نظام اقتصادى جديد يكون اكثر عدلا وانصافًا. ولذلك فإننا نرفض النظام الاقتصادى العالمى الحالى.

إن عالما تهيمن عليه أقلية من الدول الغنية التى تملى مصالحها الاقتصادية القوية سيطرتها على الدول النامية لا يمكن أن يعمل على تدعيم السلام فى العالم. فهذه العلاقات الاقتصادية غير العادلة بين الدول النامية والمتقدمة كانت دائما تعزز إلى حد كبير وما زالت تعزز مصلحة الدول الصناعية بما يوقع الضرر بالدول النامية.

والتنمية غير المتكافئة فى العالم تزيد من اختلال الاقتصاد العالمى بينما يضاعف - مخاطر تخلف دول العالم الثالث بالمقارنة بالدول المتقدمة. فالعلم والتكنولوجيا يستخدمان استخداما خاطئا كشكل من أشكال الاسترقاق الاقتصادى من خلال الشركات عابرة القوميات بدلا من استخدامها من أجل رفاهية وتقدم الجنس البشرى.

ولذلك فإن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية تلتزم بالتعاون مع القوى الأخرى المتقدمة من العالم بتغيير هذا الموقف بحيث إن التفوق العسكرى والثروة يجب الا يكون العوامل المحددة للعلاقات بين الناس وبين الأمم.

إننا نحيى الانتصارات التاريخية لشعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فى نضالها من أجل الاستقلال السياسى والاقتصادى ومن أجل الحرية والديمقراطية. وفى الوقت نفسه نندد بشدة بكل عمل يستهدف فرض الاستعمار والفاشية فى هذه القارات.

إننا نقدم أعظم تقديرنا للنضال الشجاع الذى قادته تحت الظروف الصعبة حركات التحرر فى إفريقيا والقارات الأخرى ونشعر بالتزامنا بواجب تقديم الدعم الإيجابى وبلا حدود للنضال الذى قامت به حركات التحرر فى إفريقيا فى جميع صوره المختلفة.

الدستور
الفصل الأول
الاسم والمقر

مادة (١)

تنشأ، بموافقة جميع المنظمات النقابية القومية التى تلتزم بهذا الدستور وتوافق على مبادئه الأساسية وعقيدته، وتوجهه، منظمة نقابية إفريقية تعرف باسم «منظمة الوحدة النقابية الإفريقية (مونا)».

مادة (٢)

مقر أمانة هذه المنظمة فى أكرا – غانا – ويمكن نقله إلى أى مكان آخر بقرار من المؤتمر بأغلبية ثلثى الأعضاء.

مادة (٣)

وجود منظمة الوحدة النقابية الإفريقية دائم وعدد أعضاء المنظمات النقابية يحدد فقط بالدول الإفريقية، ومع ذلك فإن (م و ن ا) تسمح فقط بمركز نقابى واحد من كل دولة بالانخراط فى صفها.

الفصل الثانى

العقيدة، الاتجاه، الأهداف، الأغراض

مادة (٤)

العقيدة والاتجاه والأهداف والأغراض (م و ن ا) محددة فى الميثاق الذى يكون ديباجة هذا الدستور.

مادة (٥)

لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية الأغراض والأهداف التالية:

١- تنسق وتوجه أنشطة كل الاتجاهات النقابية الوطنية نحو الأهداف المحددة فى الميثاق.

٢- تحقيق الوحدة النقابية على المستوى القارى وكذلك على المستوى القومى للاتحادات الأعضاء.

٣- الدفاع عن المصالح المادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعنوية للطبقة العاملة الإفريقية.

٤- العمل على تجانس التشريعات العمالية والاتفاقيات الجماعية فى القارة الإفريقية.

٥- حماية وتأكيد استقلال وشخصية الحركة العمالية الإفريقية على كل المستويات.

٦- اكتساب وتقوية الدفاع عن الحريات الديمقراطية للنقابات.

٧- التمثيل والدفاع عن مصالح المنظمات النقابية والعمالية فى كل المنظمات الإقليمية والدولية.

٨- العمل على الاستقلال والوحدة الإفريقية.

٩- المساهمة فى تحقيق وتدعيم السلام فى العالم.

١٠- تقديم العون والمساعدات للمنظمات النقابية التى فى حاجة إليها وبهدف تعزيز التضامن العمالى.

١١- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال الأفارقة المهاجرين بالتعاون مع المنظمات النقابية في الدول المضيفة.

١٢- محاربة الإمبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية وعملائهم - وكذلك محاربة الإقطاع وأي شكل من أشكال القهر والاستغلال من أجل استقلال إفريقياوالتحرير الكامل لشعوبها.

١٣- إزالة آثار الاستعمار وكل الأنظمة المفروضة وذلك بهدف إقامة نظام اجتماعي ديمقراطي ومن أجل التقدم والسلام المبني على التنمية المخططة تخطيطًا علميًا للثروة الإفريقية لصالح إفريقيا وتوفير التعليم ورفع شأن الجماهير الكادحة للقارة وخاصة عن طريق:

أ- العمالة الكاملة والتصنيع وجماعية وسائل الإنتاج.

ب- المساواة للجميع دون تمييز للجنس أو العنصر أو اللون أو العقيدة أو الدين.

ج- توزيع عادل للدخل القومي.

د- تشجيع تبادل البرامج النقابية في إفريقيا والتعاون في كافة المجالات وخاصة في مجال العمل بين الدول الأعضاء في (م و ن ا).

مادة (٦)

ولتحقيق الأهداف التي حددتها منظمة الوحدة النقابية الإفريقية لنفسها، فإنها ستقوم بالتعاون مع المنظمات الأعضاء بتقوية التعاون بين كل المنظمات النقابية وتنفيذ الأعمال الهادفة لتحقيق الأهداف العامة للطبقة العاملة الإفريقية.

مادة (٧)

تقيم منظمة الوحدة النقابية الإفريقية علاقات الصداقة والأخوة مع جميع العمال في العالم ومع كل منظمة نقابية دولية بروح من احترام العقيدة والهدف كما هو محدد في هذا الميثاق.

الفصل الثالث

الانتمــاء

مادة (٨)

منظمة الوحدة النقابية الإفريقية ومنظماتها الأعضاء لن تتقيد بالعضوية فى اية منظمة نقابية دولية.

الفصـل الرابع

حقوق التصويت (الاقتراع)

مادة (٩)

أ ـ لكل دولة الحق فى صوت واحد.

ب ـ الأعضاء الذين قاموا بتسديد اشتراكاتهم يكون لهم صوت إضافى.

جـ ـ الأعضاء غير المشتركين فى أية منظمات نقابية دولية أخرى لهم الحق فى صوت واحد إضافى.

حقوق الانتخابات

مادة (١٠)

المنظمات الأعضاء لا ينتخبون للجنة التنفيذية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية إذا:

أ - كانت مشتركة فى منظمات نقابية دولية.

ب- لم تكن قد دفعت إشتركها.

مادة (١١)

أجهزة منظمة الوحدة النقابية الإفريقية هى:

١- المؤتمر.

٢- المجلس العام.

٣- اللجنة التنفيذية.

مادة (١٢)

المؤتمـر: هو السلطة العليا لمنظمة الوحدة النقابية، وينعقد كل أربع سنوات، ومع ذلك يمكن أن يدعى المؤتمر فى انعقاد غير عادى كالآتى: فى الحالة الأخيرة يجتمع المؤتمر بقرار من المجلس العام بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية أو بناء على طلب ثلثى المجلس العام أو ثلثى الاتحادات الوطنية الأعضاء.

مادة (١٣)

يعتبر جميع أعضاء اللجنة التنفيذية والأعضاء الممثلون لكل منظمة وطنية مشتركة فى (م. و. ن. ا.) مندوبين معتمدين فى المؤتمر.

مادة (١٤)

المؤتمر هو الذى:

- يحدد توجه منظمة الوحدة النقابية الإفريقية.
- يشرف على تنفيذ الأعمال التى حددها المؤتمر الأخير والمجلس العام.
- ينتخب اللجنة التنفيذية.
- يناقش التقارير التى تقدمها اللجنة التنفيذية والاقتراحات المقدمة له (تغييراً وتعديل الدستور...إلخ).
- يناقش ويوافق على التقرير المالى من قبل أمين الصندوق باسم اللجنة التنفيذية.
- ينتخب مراجعى الحسابات.
- يقوم بالتصديق على كل طلب التحاق يوافق عليه المجلس العام.
- يقوم بالتصديق على طرد منظمة عضو أو على طرد عضو فى اللجنة التنفيذية بناء على قرار من المجلس العام.

مادة (١٥):

التمثيل فى المؤتمر بأربعة مندوبين لكل منظمة نقابية وطنية عضو.

مادة (١٦):

بين كل مؤتمرين تفوض سلطات هذا الجهاز إلى المجلس العام.

مادة (١٧):

المجلس العام: يتكون المجلس العـــام من جميع أعضاء اللجـنة التنفـيذية وعضـو واحد عن كل منظـمة نقـــابية عضو فى م و ن ا.

مادة (١٨):

تاريخ ومكان وجدول أعمال المؤتمر يحدد من قبل المجلس العام بناء على اقتراح من اللجنة التنفيذية، وترسل التقارير إلى المنظمات النقابية الوطنية قبل عقد المؤتمر بأربعة أسابيع على الأقل.

مادة (١٩):

يجتمع المجلس العام مرة واحدة كل عام – أى ثلاث مرات بين مؤتمرين – أو بصفة استثنائية فى نفس الظروف المحددة فى مادة (١٢) لاجتماع المؤتمر.

مادة (٢٠):

بين كل مؤتمرين، يكون المجلس العام هو السلطة العليا.

مادة (٢١)

المجلس العام هو الذى:

- يشرف على تنفيذ الأعمال التى يقررها المؤتمر.
- يستمع ويناقش تقرير النشاط المقدم من قبل الأمين العام.
- يناقش ويوافق على الميزانية المقدمة من قبل اللجنة التنفيذية.
- يقوم بالإعداد للمؤتمر.

مادة (٢٢)

اللجنة التنفيذية: تتكون اللجنة التنفيذية من ٢٣ عضـواً منتـخباً من قبل المجلس العام وهـم : رئيس – ١٣ نائباً للرئيس – أمين عام – ٦ أمناء عموم

مساعدون – مسئول عن التنظيم – مسئول عن التعليم والتدريب – مسئول عن الصحافة والإعلام – مسئول العلاقات الدولية – مسئول عن الاقتصاد والأبحاث والتوثيق – مسئول عن الإدارة – أمين صندوق – أمين صندوق مساعد. . والمدة المقررة لعضوية اللجنة التنفيذية أربع سنوات ويمكن إعادة انتخابهم.

شغل الأماكن الخالية

أ – في حالة خلو مكان في مناصب الرئيس أو الأمين العام أو أمين الصندوق فإن اللجنة التنفيذية تعين أحد نواب الرئيس أو أحد الأمناء العموم المساعدين أو أمين الصندوق المساعد على التوالي للقيام بعمله حتى يصدق المجلس العام التالي على التعيين. والموظفون المعينون على هذا النحو بواسطة المجلس العام يقومون بالعمل حتى المؤتمر التالي.

ب ـ في حالة خلو مكان في منصب نائب الرئيس أو الأمين العام المساعد أو مساعد أمين الصندوق فإن اللجنة التنفيذية تشغل المكان الخالي بطلب التعيين من المنظمة التي يأتي منها العضو.

وأي موظف يعين على هذا النحو يقوم بالعمل حتى انعقاد المجلس العام التالي الذي يصدق التعيين والموظفون المعينون على هذا النحو من قبل المجلس العام يقومون بالعمل حتى انعقاد المؤتمر التالي.

ج ـ باستثناء حالة الرئيس أو الأمين العام أو أمين الصندوق فإن اللجنة التنفيذية / المجلس العام يمكن أن يسمح لمركز وطني بالانسحاب ويحل محل نائب الرئيس أو السكرتير العام المساعد أو أمين الصندوق المساعد.

مادة (٢٣)

أ ـ تقوم اللجنة التنفيذية بتمثيل (م. و. ن.ا.) في جميع الشئون القانونية.

ب ـ مهام أعضاء اللجنة التنفيذية ومراجعي الحسابات تحددها اللائحة الداخلية الموافق عليها من قبل المؤتمر.

الفصل السادس

المهـــام

مادة (٢٤)

يجوز عند الضرورة أن تنشئ (م. و. ن. ا.) لجان عمل للدراسة ولشئون المنظمات.

مادة (٢٥)

يجوز أن تنشأ م و ن ا اتحادات مهنية إفريقية. وفى هذه الحالة تترك اشتراكات وأبنية هذه المنظمات المهنية لتقدير الاتحادات المذكورة والتى عليها أن تستلهم عقيدة وتوجه وميثاق ودستور م و ن ا، ويجوز أن تنشئ (مونا) مكاتب إقليمية لتنسيق العمل على مستوى مجموعة من الدول.

(مادة ٢٦)

تسمح ال (مونا) بانضمام اتحاد وطنى واحد من كل دولة.

(مادة ٢٧)

قرارات المؤتمر والمجلس العام ملزمة لكل منظمة عضو ويعهد للجنة التنفيذية بتنفيذ هذه القرارات.

مادة (٢٨)

تحترم (م و ن ا) وتضمن استقلال المنظمات الأعضاء وتلتزم بتدعيم أعمالها فى حدود المبادئ المحددة فى الميثاق.

الفصل السابع

التعليم والإعلام والتدريب

مادة (٢٩)

تكفل (م و ن ا) تعليم إعلام وتدريب وتعبئة الجماهير وبالتالى فهى ترفض الاستبداد والظلم والتقييد والقمع.

(مادة ٣٠)

تكفل (م و ن ا) التعليم والإعلام والتدريب للعمال عن طريق الصحافة والمجلات أو الاجتماعات أو الجمعيات العمومية وذلك بواسطة الحديث في حلقات المناقشة أو الندوات عن طريق النقابات أو مدارس التدريب المهني.. إلخ، ويمكنها أن تقوم بدورات تدريبية وتنشئ مراكز دراسات اقتصادية واجتماعية.

الفصل الثامن

السمات

مادة (٣١)

أن (م و ن ا) لها شخصية قانونية ويمكنها التقاضي وتمثيل المنظمات الاعضاء أمام الأجهزة الحكومية وفي النواحي القانونية.

مادة (٣٢)

أن (م و ن ا) منظمة لها وضع دولي ويكون لها وضع استشاري في منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والمؤسسات الدولية المتخصصة في الشئون الاقتصادية والاجتماعية الثقافية.

الفصل التاسع

الموارد

مادة (٣٣):

موارد (م و ن ا) هي:

(أ) اشتراكات المنظمات الأعضاء.

(ب) التبرعات.

(ج) عائد الأنشطة الترفيهية.

(د) الإعانات.

(هـ) المنح والوصايا.

(و) ويحدد المؤتمر نسبة الاشتراكات.

مادة (٣٤)

تودع الأموال فى حساب مصرفى باسم م و ن ا ويتم السحب بتوقيع مزدوج من اثنين هما: أمين الصندوق وأحد الموظفين الآتى بيانهم: الرئيس والأمين العام وأحد الأمناء العموم المساعدين.

الفصل العاشر

التأديب

مادة (٣٥)

أى انتهاك لميثاق أو دستور أو قرارات أو عقيدة أو اتجاه م و ن ا وبصفة عامة مبادئها الأساسية وكذلك أى انحرافات أو أية سياسة ذات وجهين أو التلاعب أو الأنشطة التى تؤدى إلى خلق اتجاهات مزدوجة أو الأعمال الحزبية أو الأعمال التخريبية أو التضليل أو التلاعب أو أى أعمال مماثلة سيعاقب عليها طبقًا للائحة الداخلية. وكذلك عدم دفع رسوم العضوية والاشتراكات يعاقب عليها طبقًا للائحة الداخلية.

الفصل الحادى عشر

تغيير البنيان

مادة (٣٦)

يمكن تغيير أو تعديل الدستور بقرار يتخذ بأغلبية ثلثى الوفود فى المؤتمر. ويجب أن تصل مقترحات التعديل من الأعضاء إلى الأمانة العامة قبل انعقاد المؤتمر بثلاثة أشهر.

مادة (٣٧)

مالم يرد بشأنه نص فى الدستور الحالى يوضع فى اللائحة الداخلية.

النصـاب القانونى

مادة (٣٨)

أ - النصاب القانونى للمؤتمر وللمجلس العام هو ثلثى الاتحادات الأعضاء.

ب ـ تتـخـذ قـرارات المؤتمر والمجلس الـعـام بالأغلبـيـة البـسـيطة فـيـمـا عـدا القرارات والمواضيع المهمة مثل الدستور أو حل المنظمة.

ج ـ يمكن للمؤتمر أو للمـجلس العام غير العـاديين المؤجلين بسبب عدم توفر النصـاب القـانونى أن يبـحثـا الشـئون التى اجتـمـعـا مـرة ثانية من أجلها وذلك إذا توافرت لهما الأغلبية البسيطة.

د ـ النصاب القانونى للجنة التنفيذية يكون دائمًا بالأغلبية البسيطة فيما عدا بالنسـبـة لمـلء مـكان شـاغـر بصـفـة مـؤقـتـة فـيكون ذلك بأغلبـيـة ثلثى الأعضاء.

الفـصل الثانى عشر

الاستقالة - الحل

مادة (٣٩)

فى حـالة اسـتـقـالة أو تعليق أو طرد منظمـة عـضـو فـلا يجـوز اسـتـرداد اشتراكاتها من (م و ن ا).

مادة (٤٠)

يتم حل م و ن ا فقط من قبل مؤتمر يدعى لهذا الغرض ويتم ذلك بأغلبية ثلثى المنظمـات الأعـضـاء وفـى حـالة حل المنظمـة فـإن مـصـيـر أمـوال م و ن ا وعقاراتها الثابتة والمنقولة تحدد من قبل المؤتمر. ويحاط علمًا كل المنظمات الأعضاء فى م و ن ا، عن التصفية العادية للممتلكات والممتلكات الحقيقية من قبل لجنة خاصة بذلك يعينها المؤتمر.

مادة (٤١)

حرر الدستور الحالى باللغة الفرنسية والإنجليزية والعربية وجميع هذه الأصول متساوية من حيث التصديق عليها وموقع عليها من قبل الرئيس والأمين العام.

■■■

ملحق (٢)
دستور الوحدة النقابية الإفريقية
المعدل عام ١٩٩٣م

الديباجة:

نحن الممثلين المعتمدين من الاتحادات الإفريقية الوطنية المركزية ، والمجتمعون في مدينة القاهرة - مصر ، في مؤتمر غير عادى للأواتو في الفترة من إبريل ١٩٩٣م والمدرج أسماؤهم في ملحق هذا الدستور.

- **إدراكًا منا** للعملية التاريخية والتطور التاريخى للنقابات فى إفريقيا ، مماأدى إلى ميلاد منظمة الوحدة النقابية الإفريقية فى أديس أبابا (اثيوبيا) فى إبريل ١٩٧٣م .
- **واستلهامًا** للتصميم المشترك على الوحدة النقابية الكاملة التى تحققت اثناء إجتماع المجلس العام الأول للأواتو الذى عقد فى أكرا (غانا) فى مارس ١٩٧٥م .
- **واقتناعا منا** بأن العمال الإفريقيين ونقاباتهم كمنظمة موحدة سوف تواصل مسئولياتها التاريخية فى كل دولة وكذلك على المستوى القارى والدولى.

- **وإذ ندرك تماماً** أنه فى حالة تطور المجتمعات الإنسانية، إذا كان تراكم رأس المال قد اضطلع وما يزال بدور متفوق، وينطبق هذا على إفريقيا أيضا ، فإن الإنسان هو الذى يشكل أثمن رأسمال، وعلى ذلك فإن هيكل الاستعمار يحتاج إلى مراجعة أساسية دقيقة وأن يستبدل بهياكل تتواءم مع الاحتياجات الملحة

فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- نؤكد من جديد استقلال، وأصالة، ووحدة النقابات الإفريقية والتزامها بتمثيل المبادئ الأساسية للحركة النقابية والدفاع عنها إفريقيا ودوليا.

- نحث بقوة العمال الإفريقيين ومنظماتهم النقابية على مواصلة النضال بإصرار وبدون توقف ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى والصهيونية والإقطاع والاتجاهات الرجعية بالتعاون مع العمال الآخرين فى العالم ضد كل أشكال الاستغلال من أجل ديمقراطية حقيقية ومن أجل التحرير الاقتصادى والاجتماعى الكامل لشعوب القارة الإفريقية.

- وإذ نأخذ فى الاعتبار الآمال الأساسية ، بما فى ذلك الحرية ، والمساواة ، والعدالة ، والخير ، والتقدم الاجتماعى والسلام.

- نناشد الحركات العمالية الإفريقية تدعيم الوحدة والدفاع عن الحقوق الإنسانية والنقابية الأساسية.

وعلى المستوى الوطنى :

- **إننا على اقتناع** ، بأن وحدة العمال لا تنفصل عن استقلال النقابات وأن العمال يمكنهم فقط تحقيق مهمتهم الطليعية كقوة فعالة متحدة لا تتجزأ، وأن تحقيق الوحدة النقابية الوطنية فى كل قطر شرط أساسى لتحقيق هذه الأهداف.

- **ومما له نفس الأهمية** ، أن تعطى النقابات الوطنية دعما معنويًا وماديًا للأواتو حتى يمكن للأخيرة أن تكون مستقلة ماليًا وغير خاضعة لأى تأثير سلبى ، وبذلك تمكنها من أن تفى بمهمتها بفعالية فى تنفيذ الأنشطة النقابية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبحوث وكذلك تدريب وتثقيف العمال.

● وبـــان دور الحركة النقابية الإفريقية هو دور اقتصادى وسياسى وثقافى واجتماعى وأنه يقوم بكل الأعمال الاقتصادية من أجل تحرير إفريقيا من هياكل الاستغلال وعدم الاستقلال التى زرعت فى قارتنا وان تشجع بصفة خاصة الإصلاح الزراعى والتصنيع . وعلى ذلك فمن الضرورى أن يشارك النقابيون الإفريقيون فى فهم وتنفيذ وإدارة البرامج التى تضعها الحكومات الإفريقية والأجهزة الآخرى لتحقيق هذه الأهداف . وبأنه يتعين على النقابات أن تناضل من أجل الإصلاح الزراعى والتصنيع.

وعلى المستوى الدولى :

● نؤكد بقوة أن منظمة الوحدة الإفريقية (الأواتو) منظمة مستقلة ، تتكون من المراكز النقابية الوطنية المستقلة ذاتيًا فى نشاطها . إن هذه المنظمات تقر تمام مبادئ الحياد الإيجابى ، وعدم الإنحياز والمفاهيم الأخرى التى أعلنها ميثاق منظمة الوحدة النقابية الإفريقية.

●وأنه بدون إخلال بالحق الراسخ فى تقوية العلاقات مع المنظمات العمالية الأخرى ، فسوف تمارس الاواتو مبدأ أساسيًا ألا وهو الاستقلال عن المنظمات النقابية الدولية . وستكون علاقاتها مع المنظمات النقابية فى أنحاء العالم مبنية على أساس الأخوة ، والمساواة ، والصداقة والتضامن ، والفهم المتبادل.

وفى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية :

● نؤكد من جديد ضرورة مضاعفة جهود منظمة الوحدة النقابية الإفريقية، حركة عدم الانحياز للتوصل إلى حل سلمى للمشاكل الدولية – وأن تقيم علاقات دولية مبنيه على أساس مبادئ احترام الحقوق الثابتة لكل دولة، فى الحرية، وتقرير المصير، والاستقلال والتنمية الحرة على أساس إقامة نظام اقتصادى جديد أكثر عدالة ومساواة . وهذا اعتراف بحقيقة أن العالم الذى تسيطر عليه أقلية من الأمم الثرية والشركات متعددة الجنسية التى تملى عليها مصالحها الاقتصادية القوية السيطرة على الأمم النامية ، لا يمكن أن ترسخ السلام فى العالم.



دستور منظمة الوحدة النقابية الإفريقية
(أواتو)
(الاسم والمقر)

مادة (١)

تأسست بموجب هذا الدستور وبإجماع كافة المراكز النقابية فى إفريقيا والتى تلتزم بهذا الدستور والقواعد المدرجة أدناه ، والموافقين على مبادئها الأساسية ، وعقيدتها وتوجهاتها ، منظمة نقابية إفريقية تعرف باسم منظمة الوحدة النقابية الإفريقية (أواتو).

مادة (٢)

مقرها : أكرا ، غانا ويجوز نقل المقر إلى أى مكان آخر فى إفريقيا فقط بقرار من المؤتمر المنعقد وبأغلبية ثلثى الأعضاء.

مادة (٣)

منظمة الوحدة النقابية الإفريقية (أواتو)منظمة دائمة وتقتصر عضويتها على المراكز النقابية الوطنية فى افريقيا . وعضوية الأواتو مفتوحة لجميع المراكز النقابية الوطنية الإفريقية التى تتميز بالوطنية الحقة والالتزام

بالديمقراطية . إن هذه الصفة الوطنية سوف تنعكس على البنيان الرأسى (أى بنيان تمثيلى صناعى/ مهنى/ إقليمى/ وطنى) وكذلك على البنيان الأفقى (أى لها عضوية وبنيان تمثيلى للمنظمات الصناعية المختلفة فى كافة القطر المعين).

الأهداف والأغراض

مادة (٤)

الأهداف والأغراض هى :

١- تحقيق الوحدة النقابية على المستوى القارى وكذلك على المستوى الوطنى.

٢- الدفاع عن المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعنوية للطبقة العاملة الإفريقية.

٣- العمل على اتساق التشريعات العمالية ومبادئ المفاوضة الجماعية فى قارة إفريقيا.

٤- حماية وتأكيد استقلال وشخصية الحركة النقابية الإفريقية على جميع المستويات.

٥- النهوض بالحقوق الإنسانية والنقابية وتعزيزها والدفاع عنها.

٦- تمثيل مصالح العمال والنقابات الإفريقية فى المنظمات الإقليمية والدولية والدفاع عنها.

٧- العمل على الوحدة الإفريقية والتكامل الاقتصادى.

٨- المساهمة فى تحقيق وتدعيم السلام فى العالم.

٩- تقديم المساعدات للمنظمات النقابية المحتاجة من أجل تدعيم التضامن العمالى.

١٠- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال الأفارقة المهاجرين بالتعاون مع المنظمات النقابية فى الدول المضيفة.

١١- النضال ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد ، والعنصرية والفصل العنصرى والصهيونيه وعملائهم ، وكذلك ضد الإقطاع وأى شكل من أشكال القهر والاستغلال من أجل استقلال إفريقيا والتحرير الكامل لشعوبها.

١٢- إزالة آثار الاستعمار وكل الهياكل المفروضة على القارة ، بهدف إقامة نظام اجتماعى للديمقراطية والتقدم والسلام المبنى على العدالة الاجتماعية والاقتصادية لصالح إفريقيا وتأمين التعليم والتدريب للجماهير الكادحة فى القارة وخاصة من خلال :

أ - الاستخدام الكامل من خلال التصنيع والتكامل الاقتصادى.

ب - المساواة للجميع دون تمييز فى الجنس أو العنصر ، أو اللون أو العقيدة أو الدين.

جـ - التوزيع العادل للدخل القومى.

د - تأكيد تبادل البرامج النقابية الإفريقية والتعاون فيما بينها فى كافة المجالات وخاصة فى مجال العمالة بين الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية.

مادة (٥)

ولتحقيق الأهداف والأغراض المذكورة أعلاه ، سوف تبادر الأواتو وتقوم بتنفيذ البرامج المتعلقة بها وتعمل على النهوض بالتعاون بين أعضائها.

مادة (٦)

تقيم منظمة الوحدة النقابية الإفريقية علاقات صداقة وأخوة ومع كل عمال العالم ومع جميع المنظمات النقابية الدولية تمشيًا مع روح دستورها والتضامن الدولى.

(الانتماء)

مادة (٧)

الأواتو منظمة نقابية إفريقية أصيلة ومستقلة ، وبهذا فسوف لا تنتمى لأى من المنظمات النقابية الدولية . ومع ذلك فسوف تعمل مع المنظمات النقابية الإقليمية والدولية الأخرى من أجل وحدة الحركة العمالية الدولية

(حق التصويت)

مادة (٨)

أ ـ لأغراض التصويت، فإن كل المراكز الوطنية فى بلد واحد معين سوف تعد كتلة واحدة.

ب ـ يكون لكل دولة/ كتلة الحق فى صوت واحد.

ج ـ يكون للدول الأعضاء المسددة لاشتراكاتها ثلاثة أصوات إضافية.

(أهلية الإنتخاب)

مادة (٩)

لايتم انتخاب عضو الوفد الوطنى للجنة التنفيذية للأواتو إذا كان بلده غير مسدد للاشتراك فى تاريخ استحقاقه.

(الهياكل)

مادة (١٠)

أجهزة منظمة الوحدة النقابية الإفريقية هى :

١ – المؤتمر.

٢ – المجلس العام.

٣ – اللجنة التنفيذية.

مادة (١١)

يجوز للأوتوا إنشاء منظمات نقابية إقليمية فرعية، وسكرتاريات مهنية ووكالات متخصصة.

(المؤتمـــر)

مادة (١٢)

المؤتمر هو السلطة العليا للأواتو ويجتمع مرة كل أربع سنوات ويعقد المؤتمر غير العادى (بدعوة) من المجلس العام بناء على اقتراح ثلثى المجلس العام أو ثلثى الدول الأعضاء.

مادة (١٣)

أ - جميع أعضاء اللجنة التنفيذية والأعضاء الممثلين لكل مركز نقابى وطنى عضو فى الأواتو هم أعضاء معتمدين لدى المؤتمر.

ب - التمثيل فى المؤتمر يكون بأربع مندوبين عن كل مركز نقابى وطنى عضو فى المنظمة.

ج - السكرتير العام / أو ممثله / ممثلته لكل منظمة نقابية إقليمية فرعية ، وسكرتارية مهنية ووكالة متخصصة للأواتو يكونون مندوبين لا يجوز لهم التصويت فى المؤتمر.

(المهــام)

ماد (١٤)

مهام المؤتمر هى :

- تحديد توجهات وسياسات الأواتو.
- انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية.
- مناقشة التقارير والمقترحات المقدمة من اللجنة التنفيذية.
- مناقشة، والموافقة على التقرير المالى المقدم من أمين عام الصندوق باسم اللجنة التنفيذية.
- انتخاب مراجعى الحسابات.
- الموافقة على كل طلب للعضوية موصى عليه من المجلس العام.
- اتخاذ قرار بطرد عضو أو عضو اللجنة التنفيذية باقتراح من المجلس العام.

(المجلس العام)

مادة (١٥)

يرسل جدول أعمال المؤتمر للمنظمات الأعضاء بفترة لا تقل عن ثمانية أسابيع قبل المؤتمر.

مادة (١٦)

فيما بين مؤتمرين ، تنتقل سلطات المؤتمر إلى مجلس العام باستثناء سلطة تعديل الدستور.

مادة (١٧)

يتكون المجلس العام من أعضاء اللجنة التنفيذية وعضو واحد يمثل كل مركز نقابى وطنى عضو بالأواتو.

مادة (١٨)

يحدد المجلس العام تاريخ ومكان وجدول أعمال المؤتمر باقراح من اللجنة التنفيذية.

مادة (١٩)

يجتمع المجلس العام مرة واحدة فى السنة، أى ثلاث مرات فيما بين المؤتمرين، أو بصفة استثنائية بنفس الشروط المحددة فى المادة ١٢ لاجتماع المؤتمر.

(مهام المجلس العام)

مادة (٢٠)

مهام المجلس العام هى :

- الإشراف على تنفيذ المهام التى يحددها المؤتمر.
- تلقى، ومناقشة تقرير النشاط المقدم من اللجنة التنفيذية.
- مناقشة، والموافقة على الميزانية المقدمة من اللجنة التنفيذية.
- شغل المناصب الشاغرة فى اللجنة التنفيذية.
- مناقشة، والتوصية بقبول، أو تعليق أو طرد المنظمات الأعضاء.
- مناقشة اللائحة الداخلية والموافقة عليها.
- الإعداد للمؤتمر.

(اللجنة التنفيذية)

مادة (٢١)

توجد لجنة تنفيذية تتكون من ١٣ عضواً منهم اثنين على الأقل من النساء ، ومنتخبون من قبل المؤتمر من الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم كاملة ، وتتكون من:

- رئيس واحد.
- ٧ نواب للرئيس يتم انتخابهم من المناطق الخمسة للأواتو فى القارة.
- سكرتير عام واحد.
- ٢ سكرتير عام مساعد.
- أمين عام صندوق واحد.
- أمين عام صندوق مساعد واحد.

مدة ولاية اللجنة التنفيذية هى أربع سنوات ، ويجوز انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية مرة أخرى.

(المهـــــام)

مادة (٢٢)

أ) مهام اللجنة التنفيذية :

- تنفيذ قرارات المؤتمر والمجلس العام تحت الإشـــــراف العام للمجلس العام.
- الإشراف على عمل السكرتارية.
- تقديم تقرير النشاط إلى مجلس العام.
- التوصية إلى المجلس شغل المناصب الشاغرة.
- تقديم طلبات العضوية للمجلس العام.

- تكون مهام كل عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية طبقًا لما هو محدد فى اللائحة الداخلية.

(شغل المناصب الشاغرة)

مادة (٢٣)

أ - فى حالة حدوث شغور فى مواقع الرئيس أو السكرتير العام أو أمين الصندوق العام تقوم اللجنة بترشيح أحد نواب الرئيس أو أحد مساعدى السكرتير العام، على التوالى، للعمل حتى المجلس العام التالى الذى يؤكد هذا الترشيح.

والمسئولون المعينون بهذه الطريقة من قبل المجلس العام يقومون بالأعمال حتى المؤتمر التالى.

ب - فى حالة حدوث شغور فى موقع السكرتير العام المساعد ، تقوم اللجنة التنفيذية بشغل هذا المنصب الشاغر بطلب ترشيح من المنظمة التى جاء منها العضو.

وأى مسئول يرشح بهذه الطريقة يقوم بالعمل حتى المجلس العام التالى الذى يؤكد هذا الترشيح والمسئولون الذين يعينون بهذه الطريقة يقومون بالعمل حتى المؤتمر التالى.

ج - فيما عدا الرئيس ، والسكرتير العام أو أمين الصندوق العام ، يجوز للجنة التنفيذية المجلس العام أن تسمح للمركز الوطنى أن يسحب ويقدم بديلا لنائب الرئيس أو السكرتير العام المساعد أو أمين عام الصندوق المساعد.

(الوضع القانونى)

مادة (٢٤)

أ - للأواتو شخصية قانونية يمكن أن تقاضى وتقاضى . ويمكن أن تتعاقد ، وأن تمتلك أو تتعامل فى ملكية منقولة أو ثابتة.

(لجان لأغراض خاصة)

مادة (٢٥)

يجوز للمؤتمر ، المجلس العام ، واللجنة التنفيذية إنشاء لجان لأغراض خاصة تتعلق بموضوع ما .

(الوضع الدولى)

مادة (٢٦)

الأواتو منظمة لها وضع دولى . فهى تسعى للحصول على وضع استشارى مع منظمة الوحدة الإفريقية، والأمم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية والمؤسسات الدولية المتخصصة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(المـــوارد)

مادة (٢٧)

تاتى موارد الأواتو من :

أ - اشتراكات الأعضاء.

ب - الاشتراكات/ المعونات.

جـ - انشطة جمع الأموال.

د - المنح والتركات.

ويقوم المؤتمر بتحديد نسبة رسوم الانضمام.

مادة (٢٨)

تودع أموال الأواتو فى حسابات ببنك باسم المنظمة ويتم إجراء عملية الحسابات بتوقيعين ويجرى السحب فقط بتوقيع أمين عام الصندوق وأى من المسئولين التاليين: السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد . وفى غياب الأمين

العام للصندوق يمكن للسكرتير العام وأحد مساعدى السكرتير العام توقيع شيكات بالسحب.

(النظــام)

مادة (٢٩)

أى انتهاك لهذا الدستور يعاقب عليه طبقاً لنصوص اللائحة الداخلية.

(تعديل الدستور)

مادة (٣٠)

يمكن فقط تعديل الدستور بواسطة المؤتمر المنعقد بقرار أغلبية ثلثى الدول الأعضاء الحاضرين فى المؤتمر . ويجب أن تصل اقتراحات التعديل من الدول الأعضاء إلى السكرتارية قبل المؤتمر بشهرين على الأقل. وتدرج اقتراحات التعديل فى جدول أعمال المؤتمر.

(النصاب القانونى)

مادة (٣١)

أ ـ النصاب القانونى لاجتماعات المؤتمر والمجلس العام هو ٥٠ ٪ زائد واحد من الدول الأعضاء.

ب ـ ما لم ينص الدستور على خلاف ذلك ، تكون قرارات المؤتمر والمجلس العام بأغلبية الأحداث البسيطة للدول الأعضاء الحاضرة.

ج ـ يمكن للمؤتمر غير العادى ، أو للمجلس العام المؤجل نظراً لعدم اكتمال النصاب أن يناقش الأمر الذى انعقد مرة ثانية من أجل مناقشته بصفة خاصة، إذا حضرت وفود نصف الدول الأعضاء.

د ـ فى حالة فشل الاجتماع الثانى فى تحقيق النصاب ، ما لم يكن طلب الانعقاد يتعلق بإقرار أو الموافقة على الميزانية ، يكون طلب عقد الاجتماع غير العادى باطلاً.

هـ ـ يكون نصاب اللجنة التنفيذية (٧) دائما.

مادة (٣٢)

قرارات المؤتمر والمجلس العام ملزمة لكل مركز وطنى ومنظمة إقليمية فرعية وسكرتارية مهنية ووكالة متخصصة من أعضاء المنظمة.

مادة (٣٣)

تحترم الأواتو استقلالية المنظمات الأعضاء وتتعهد بدعم أعمالها فى حدود المبادئ الواردة فى هذا الدستور.

(أحكام عامة)

مادة (٣٤)

فى حالة استقالة أو تعليق عضوية أو طرد منظمة عضو ، لا تسترد المساهمات التى أدتها إلى الأواتو.

مادة (٣٥)

تعالج اللائحة الداخلية الأمور التى لم ينص عليها الدستور الحالى.

مادة (٣٦)

يجوز إعلان حل الاواتو فقط من قبل المؤتمر الذى يدعى لهذا الغرض ، ويحضره منظمات أعضاء بأغلبية الثلثين من الدول الأعضاء . وفى حالة الحل ، يتم التصرف فى أصول وخصوم الأواتو من قبل لجنة خاصة بذلك يعينها المؤتمر لهذا الغرض.

مادة (٣٧)

يصاغ الدستور الحالى بالفرنسية والإنجليزية والعربية وتكون الأصول الثلاثة الموقعة من الرئيس والسكرتير العام متساوية الحجية فى حالة نزاع ما.

■■■

ملحق رقم (٣)
اللوائح الداخلية
لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية (أواتو)
المعدلة عام ١٩٩٣م

(١) اللوائح الداخلية
وسلطات اللجنة التنفيذية

مادة (١)

تكون مسئولة عن إدارة العمل اليومى للمنظمة، بإشراف من المجلس العام :

١ ـ ١ يكون لها سلطة تنفيذ أحكام وقرارات المؤتمر والمجلس العام .

١ ـ ٢ تقوم بالإشراف على العمليات التنظيمية

١ ـ ٣ تجتمع مرة على الأقل كل ستة شهور، ويمكنها عقد اجتماعات غير عادية إذا ماطلبها الرئيس أو الأمين العام أو بناء على طلب ثلثى أعضائها .

ويناقش الاجتماع غير العادى بندًا محددًا فقط هو مايعقد من أجله .

١ ـ ٤ يكون لها سلطة ترشيح القائم بأعمال الرئيس والأمين العام ، في حالات الشواغر المؤقتة .

وتخضع هذة الترشيحات على الرغم من ذلك ،إلى اقرار من جانب المجلس العام .

١ ـ ٥ تقوم بمناقشة الميزانية التى يقترحها الأمين العام، وتقدمها للمجلس العام لإقرارها .

١ ـ ٦ تقوم بتمثيل الأواتوا فى كافة المسائل القانونية ، ويجوز لها ترشيح واحد أو اكثر من أعضائها .

١ ـ ٧ يمكنها إرسال بعثات ووفود بغية الدخول فى اتفاقيات كما يمكنها الأعداد، والتنظيم وكذا الاشتراك فى المؤتمرات الدولية واللقاءات كما يمكنها عقد وتنظيم مؤتمرات وندوات واجتماعات ، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية متى دعت الضرورة .

١ ـ ٨ يعمل أعضاء اللجنة نفيذية على نحو جماعى .

١ ـ ٩ تقوم اللجنة التنفيذية بمناقشة التقارير التى تقدم للمجلس العام والمؤتمر قبل عقد هذه الاجتماعات .

مادة (٢)

يرأس اجتماعات اللجنة التنفيذية رئيس منظمة الوحدة النقابية الإفريقية:

١ ـ٢ حالة غياب أو وجود عذر للرئيس يحل محله أحد نواب الرئيس

٢ ـ ٢ تقرا اللجنة التنفيذية جدول الأعمال قبل بدء المناقشة .

مادة (٣)

تؤخذ القرارات عادة بالاتفاق فى الرأى . وفى حالة تعذر ذلك ، يكون بقرار الأغلبية البسيطة للأعضاء الموجودة .

مادة (٤)

تناقش اللجنة التنفيذية كافة الأمور الطارئة المتعلقة بمسيرة المنظمة، وتكون ملزمة بإحالتها للمجلس العام أو المؤتمر فى الدورة التالية للحدث مباشرة .

مادة (٥)

يجب ان يكون لأى اجتماع للجنة التنفيذية أو المجلس العام أو المؤتمر محاضر جلسات يوقعها رئيس منظمة الوحدة النقابية الإفريقية .

٥ ـ ١ تتكون الأمانة العامة للأواتو من الأمين العام، مساعدين للأمين العام وأمين الصندوق .

٥ ـ ٢ تكفل الأمانة ا لإعداد جنة التنفيذية ، المجلس العام والمؤتمر .

مادة (٦)

تتلقى اللجنة التنفيذية طلبات العضوية وتقوم بعرضها على المجلس العام أو المؤتمر لإقرارها مع توصياتها بهذا الشأن .

مادة (٧)

رؤساء الوكالات المتخصصة والمنظمات شبة الإقليمية التابعة للأواتو يمكنهم، تلبية لدعوة، حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية دون الحق فى التصويت .

مسئولو منظمة الوحدة النقابية الإفريقية ووظائفهم

ماده (٨)

الرئيس:

ينتخب المؤتمر أثناء انعقاده الرئيس ويكون مسئولاً من الناحية القانونية عن المنظمة. كما يقوم بالاشتراك مع الأمين العام ببذل كل ما فى وسعه لتشجيع الاهتمام العام للمنظمة والمؤتمر والمجلس العام واللجنة التنفيذية ويقوم برئاسة كافة الاجتماعات ويقوم باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة التى تتصل بالإدارة السليمة للعمل والنظام والانضباط اثناء كافة الاجتماعات وفقًا لمواد الدستور وهذه الأحكام الداخلية. ويظل على اتصال دائم مع أمانة الأواتو.

مادة (٩)

نواب الرئيس:

ينتخب المؤتمر أثناء انعقاده نواب الرئيس . وفى حالة غياب الرئيس أو منعه يحل محله، محتفظا بكافة الوظائف والمهام، أحد نوابه الذين ترشحهم اللجنة التنفيذية لذلك وفى حالة مرض الرئيس أو استقالته أو وفاته، إلخ .تنتخب اللجنة التنفيذية من يقوم بأعمال الرئيس من بين نواب الرئيس شريطة موافقة المجلس العام .

ماده (١٠)

الأمين العام :

١٠-١ ينتخب المؤتمر أثناء انعقاده الأمين العام، ويكون المسئول التنفيذى الرئيسى عن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية ويكون مسئولا عن موظفى الأمانة الذين يساعدونه على تنفيذ قرارت وسياسات المنظمة.

١٠-٢ يكون الأمين العام مسئولا أمام اللجنة لتنفيذية عن إدارة عمل الأمانة. ويقوم بإدارة أمور الأمانة ومتابعة كافة أنشطة الأواتو. ويقوم بإحاطة كافة أفرع المنظمة بانتظام جميع القرارات المتخذة. ويحتفظ بمحاضر المؤتمر والمجلس العام وكذا اللجنة التنفيذية. ويكون له سلطات النهوض بالعلاقات الطيبه بين منظمة الوحدة النقابية الإفريقية والمنظمات الأعضاء ويكون له ، بالتشاور مع الرئيس سلطات اجتماعات اللجنة التنفيذية، كما يقوم بإصدار أية مطبوعات لتدعيم اهداف الأواتو. ويمكنه تعيين موظفى المنظمة. ومع ذلك ، ففى حالة المديرين وكبار الخبراء فيمكنه تعينهم بالتشاور مع اللجنة التنفيذية.

١٠-٣ يقوم الأمين العام بصياغة مشروع جدول الأعمال لتقديمه لأعضاء اللجنة التنفيذية قبل الاجتماع بعشرين يومًا على الأقل وثلاثين يوما على الأكثر .

كما يقوم بالتنسيق مع أمين الصندوق العام ، بشأن حجم العمل الذى سيكون مسئولاً عنه مباشرة

١٠-٤ يكفل الأمين العام الاتصالات مع المراكز النقابية الأعضاء المختلفة . وفى هذا الشأن يقوم بالتوقيع على البريد الخاص بالأواتو، كما سيكون مسئولاً عن توثيق ونشر المعلومات .

مادة (١١)

الأمناء العموم المساعدون:

ينتخب المؤتمر اثناء انعقاده الأمناء العامين المساعدين . ويقوم الأمناء العموم المساعدون بمساعدة الأمين العام . ويمكن للأمين العام اختيار من ينوب عنه من بينهم .

يتم إنشاء الأقسام التالية ويقوم برئاستها الأمينان العمومان المساعدان وفقًا لما يقرره الأمين العام .

- إدارة التنظيم .
- إدارة التثقيف والتدريب .
- إدارة الصحافة والنشر .
- إدارة العلاقات الدولية .
- إدارة البحث .

مادة (١٢)

أمين الصندوق العام :

يضطلع أمين الصندوق العام بمسئولية إدارة مالية المنظمة وتتم كافة العمليات النقدية باسم الأواتو وتفتح الحسابات فى البنوك باسم الأواتو . ويوقع الشيكات الأمين العام وأمين الصندوق أو أحد الأمناء العموم المساعدين . وفى حالة غياب امين الصندوق العام عن مقر المنظمة (خارج البلاد) يوقّع الأمين العام واحد الأمناء العموم المساعدين .

يصدق على هذه التوقيعات وتودع لدى كافة البنوك التى يوجد بها حسابات للأواتو على أن يكفل أمين الصندوق الآتى:-

أ ـ حفظ الوثائق الخاصة بجميع ممتلكات الأواتو.

ب ـ السجلات المالية السليمة ، وكذا الدفاتر المالية والأبواب وسجلات الجرد بحيث يسهل حفظها ومراجعتها حسابيًا.

يكون أمين الصندوق العام مشتركا فى المسئولية مع الأمين العام عن الممتلكات المنقولة والثابتة التابعة للأواتو ويضع فى أى وقت تحت تصرف مراجعى الحسابات أية وثائق أو مستندات مالية مطلوبة منه. كما يقدم المعلومات المطلوبة منه لمراجعى الحسابات كى يسهل مهمتهم . ويقدم كشف حساب يوضح الوضع المالى للأواتو بانتظام للجنة التنفيذية والمجلس العام والمؤتمر .

وفضلا عن ذلك يضطلع أمين الصندوق العام بأى أعباء إدارية إضافية لمنصبه كمايحددها الأمين العام فى حالة المرض أو الاستقالة أو الوفاة يقوم أمين الصندوق المساعد بمهام أمين الصندوق العام .

مادة (١٣)

مراجعو الحسابات:

يجوز لمراجعى الحسابات فى أى وقت وبدون إخطار مسبق مراجعة دفاتر الحسابات النقدية الخاصة بأمين الصندوق العام أو النثريات النقدية تحت تصرف الأمين العام أو أى مسئول بالأواتو .

ويلتزم الأمين العام وأمين الصندوق بوضع نفسيهما تحت تصرف مراجعى الحسابات ويقدما لهم المعلومات لتسهيل المراجعة . وفى هذا الشأن ، يقدم المراجعون تقريرًا للمجلس العام والمؤتمر ويجوز للمراجعين الاطلاع على المسائل المالية التى يقدمها لهم أى عضو اخر بالأمانة .

مادة (١٤)

وضع أعضاء اللجنة التنفيذية :

بمقتضى هذا الدستور يتمتع جميع أعضاء اللجنة التنفيذية بنفس الوضع .

مادة (١٥)

أعمال المجلس العام

أثناء اجتماع المجلس العام، يقوم رئيس المنظمة أو أحد نواب الرئيس برئاسة الاجتماع .. ويكفل الرئيس الانضباط أثناء مناقشات المجلس العام .

١٥ ـ ١ يعقد اجتماع المجلس العام ، كلما كان ذلك ممكنًا فى دول إفريقية مختلفة

١٥ ـ ٢ ومع ذلك ، ولأسباب الراحة والكفاءة ، يتعين دعوة وقبول المركز النقابى الوطنى فى البلد المعنى .

١٥ ـ ٣ تقدم اللجنة التنفيذية فى كل اجتماعات المجلس العام واللجنة التنفيذية تقريرًا عن النشاط والميزانية السنوية للمنظمة .

١٥ ـ ٤ فى حالة عدم وجود دعوة من أى مركز وطنى يعقد المجلس العام فى مقر المنظمة .

المؤتمـــر

مادة (١٦)

يرأس رئيس المنظمة المؤتمر فى حالة انعقاده بمقر المنظمة. وفى حالة انعقاده بعيدًا عن المقر يرأس الجلسة الافتتاحية ويقوم المسئول التنفيذى فى المركز القومى للدولة المضيفة برئاسة باقى الجلسات، ويقوم الرئيس ونواب الرئيس بمساعدته.

وتعقد اجتماعات المؤتمر كلما كان ذلك ممكنًا ببلدان مختلفة بإفريقيا . وعلى أساس مبدأ الكفاءة والملائمة يتعين دعوة وقبول المركز النقابى فى البلد المعنى . وفى حالة عدم وجود دعوة من مركز قومى يعقد المؤتمر بمقر المنظمة . تقدم اللجنة التنفيذية تقريرًا عن أنشطتها لكل مؤتمر .

مادة (١٧)

يدفع الاشتراك المستحق على كل دولة عضو/ مجموعة ودفعة واحدة للأواتو من

خلال بنوكها ويلتزم كل دولة عضو بدفع هذا المبلغ خلال النصف الأول من كل عام . ويحدد المؤتمر المبلغ المستحق للدفع من كل دولة عضو/ أو مجموعة .

الجـــزاءات

مادة (١٨)

قبل مجازاة أية منظمة عضو أو موظف مسئول يواجهها كتابة بالتهم الموجهة إليهما، على أن تصل إلى المنظمة العضو أو الموظف المسئول ٢٨ يومًا على الأقل قبل الاجتماع . إذا لم تصل المنظمة أو الموظف المسئول للمثول أمام المجلس العام، يكون له مطلق الحرية فى اتخاذ الإجراء المناسب، ويكون هذا الإجراء ملزمًا للمنظمة العضو أو الموظف. ويجوز للمنظمة العضو أو الموظف تقديم التماس للمؤتمر للنظر فى هذا الموضوع مرة أخرى. ويكون قرار المؤتمر نهائيًا وباتًا.

١٨ ـ ١ يمكن للجنة التنفيذية أو المجلس العام تحذير أعضاء لجنة التنفيذية فى حالة ارتكاب الاخطاء.

١٨ ـ ٢ يوقع الأمين العام لتشاور مع الأمناء العموم المساعدين العقوبات الخاصة بتعليق العضوية أو الفصل على موظف فى الأمانة، يرونه غير كفؤ أو يكون سلوكه الوظيفى دون المستوى المطلوب.

١٨ ـ ٣ بالإضافة الى الحالات الخطيرة آنفة الذكر ورغم التحذيرات واللوم أو المخالفات الأخرى غير المنصوص عليها فى الدستور ، يجوز للمجلس العام توقيع نفس العقوبات.



النظام الداخلى للمؤتمر
والمجلس العام
لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية

قاعدة (١)

التشكيل:

يتكون مؤتمر منظمة الوحدة النقابية الإفريقية من وفود تمثل النقابات القومية الأعضاء .

قاعدة (٢)

التمثيل:

تمثل كل دولة بالمؤتمر بما لايزيد عن أربعة مندوبين يمثلون كل النقابات الوطنية المنضمة. وفى حالة المجلس العام تمثل كل نقابة قومية بعضو . ويكون أعضاء المجلس التنفيذى هم أيضا أعضاء المؤتمر والمجلس العام . ويقدم كل مركز قومى أوراق اعتماد وفد للمؤتمر والمجلس العام للأمانة العامة للأواتو مقدماً .

قاعدة (٣)

تبادل الزيارات:

الوفود الشقيقة التى يدعوها المجلس العام بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية للمؤتمر يمكنها إلقاء كلمة فى الجلسة العامة للمؤتمر بموافقة رئيس الجلسة .

قاعدة (٤)

الاجتماعات العامة والخاصة:

يسمح فقط للمندوبين المعتمدين للمراكز النقابية القومية بحضور اجتماعات المجلس العام.

قاعدة (٥)

لغات العمل:

لغات العمل فى دورات المؤتمر المجلس العام واللجنة التنفيذية هى الإنجليزية والفرنسية والعربية .

قاعدة (٦)

هيئة مكتب المؤتمر:

تتكون هيئة مكتب المؤتمر من رئيس المنظمة، ويساعده أعضاء اللجنة التنفيذية.

قاعدة (٧):

غياب الرئيس:

فى حالة غياب الرئيس يقوم بالأعمال نيابة عنه أحد نواب الرئيس. يقوم نواب الرئيس بالتناوب برئاسة الجلسات التى يتعذر فيها قيام الرئيس بذلك.

قاعدة (٨):

الأمين العام:

يقوم الأمين العام للأواتو بمهام أمين عام المؤتمر والمجلس العام ويكون مسئولاً عن تنظيم ومراقبة الامانة ويساعده أحد الأمناء العموم المساعدين.

قاعدة (٩):

ميزانية المؤتمر والمجلس العام:

يتم التشاور بين المنظمة المضيفة والأمين العام ومنظمة الوحدة النقابية الإفريقية حين تعقد اجتماعات المؤتمر والمجلس العام بعيداً عن مقر منظمة الوحدة النقابية الإفريقية لتحديد الميزانية ويتولى الأمين العام إخطار أعضاء اللجنة التنفيذية شريطة أن يتضمن ذلك على الأقل، وضمن أمور أخرى :

- إقامة الأعضاء

- تكاليف الترجمة الفورية أثناء الاجتماعات، تكاليف الترجمة والطبع وتوزيع الوثائق والتقارير والقرارات المتعلقة بالمؤتمر.

- تكاليف نقل الأمانة العامة للأواتو والفريق الفنى والذين يعد وجودهم جوهريا الإدارة المؤتمر والمجلس العام.

- فى حالة عدم وجود دعوة من عضو للمؤتمر أو مجلس العام يتحمل كل وفد مصاريفه الخاصة ومع ذلك تقدم اللجنة التنفيذية للأواتو الخدمات الأساسية لإدارة المؤتمر.

قاعدة (١٠)

جدول الأعمال:

تتولى اللجنة التنفيذية صياغة جدول أعمال المؤتمر أو المجلس العام المؤقت وتقوم بإرساله للأعضاء قبل بدء الاجتماعات بأربع أسابيع على الأقل.

وينبغى أن يصاحب كل بند من بنود جدول الأعمال مذكرة تفسيرية من المركز العضو الذى اقترح إدراجه.

وفى حالة الجلسة غير العادية للمؤتمر أو المجلس العام يتم إرسال جدول الأعمال المؤقت للأعضاء قبل ٣٠ يوماً على الاقل من بدء الاجتماع.

ويتضمن فقط البنود المقدمة للدراسة بناء على طلب عقد الجلسة الطارئة المذكورة.

قاعدة (١١)

يحتوى جدول الأعمال المؤقت على:

١- حفل الافتتاح .

٢- إقرار جدول الأعمال

٣- انتخاب لجنة وثائق التفويض .

٤- تنظيم عمل الدورة .

٥- إقرار محاضر جلسات الاجتماع السابق .

٦- تقرير عن أنشطة المنظمة عن الفترة قيد الاستعراض

٧- الفقرات التى يقترحها المجلس العام للمؤتمر .

٨- مقترحات لتعديل الدستور (إن وجدت) .

٩- مكان وتاريخ انعقاد الجلسة العادية التالية .

١٠- ما يستجد من أعمال .

تنطبق نفس القاعدة على الدورة العادية للمجلس العام .

قاعدة (١٢)

المناقشات:

لايحق لاى وفد التحدث أثناء المناقشة دون موافقة رئيس الجلسة. ويعطى الرئيس حق الكلام فى المناقشة حسب ترتيب الطلبات. كما يمكنه أن يعرب عن نقطة نظام إذا خرج متحدث عن موضوع المناقشة.

قاعدة (١٣)

القرارات والمقترحات والتعديلات:

تقدم القرارات والمقترحات والتعديلات كتابة إلى أمانة المؤتمر، التى تقوم بدورها بتوزيع نسخ منها على الوفود. ويجوز للمؤتمر أو المجلس العام التصريح بمناقشة اقتراح لم يوزع من قبل بأغلبية بسيطة.

ويتم النظر فى القرارات والمقترحات حسب ترتيب تقديمها. ومع ذلك تناقش القرارات أو التعديلات أو المقترحات المقترحة إذا صدق عليها عضو واحد على الأقل.

ويجوز لمقدم القرار المقترح سحبه قبل تقديمه للتصويت. ويجوز لأي وفد اعادة تقديم مقترح أو قرار تم سحبه من قبل ولكن بموافقة الرئيس أو بأغلبية بسيطة.

قاعدة (١٤)

نقاط النظام:

يمكن إثارة نقاط النظام شفهيًا ودون إخطار مسبق. ويقرر رئيس الجلسة على الفور الإجراء المناسب وفق النظام الداخلي. ويمكن لأى عضو الاعتراض على حكم رئيس الجلسة ويتم التصويت فورًا على الاعتراض ويتخذ قرار بشأن الاغلبية البسيطة.

ويجوز للوفد الذى يثير نقطة النظام إن يتحدث فى موضوع خارج عن إطار المناقشة.

قاعدة (١٥)

تحديد الوقت:

يجوز للمؤتمر تحديد الوقت المسموح به لكل متحدث حول أي موضوع. وفيما يختص بالمسائل الإجرائية، يحدد رئيس الجلسة كل تدخل بحد أقصى خمس دقائق وحين تكون المناقشة محددة ويتعدى التدخل الوقت المسموح به يطلب رئيس الجلسة من المتحدث الالتزام بالوقت.

قاعدة (١٦)

إغلاق قائمة المتحدثين:

يجوز لرئيس الجلسة إثناء النقاش إعلان قائمة المتحدثين ، وبناء على موافقة المؤتمر أو المجلس العام يعلن إقفالها باغلبيه بسيطة ويجوز لرئيس الجلسة اعطاء حق الرد لأى مندوب إذا استصوب ذلك .

قاعدة (١٧)

إقفال باب المناقشة:

يجوز لأى عضو اقتراح أو تأجيل الاجتماع أو إقفال باب المناقشة بشأن بند يكون قد نوقش بما فيه الكفاية . ويجب السماح لعضوين للتحدث لصالح هذا الاقتراح واثنين آخرين ضده ويعتبر الاقتراح موافقًا عليه أو مقبولاً بأغلبية بسيطة .

قاعدة (١٨)

نظام المقترحات الإجرائية :

بمقتضى المادة ٢٢ يكون للمقترحات التالية بالترتيب الوارد فيما بعد السبق على أى مقترحات أخرى قبل الاجتماع .

أ - تعليق الاجتماع .

ب - تأجيل الاجتماع .

ج - إنهاء النقاش حول نقطة تجرى مناقشتها .

قاعدة (١٩)

الحصول على الغالبية:

يتم اتخاذ القرارات من خلال تصويت الأغلبية البسيطة للمندوبين الحاضرين وقت إجراء التصويت .

قاعدة (٢٠)

التصويت على القرارات:

يقوم الرئيس الجلسة بعد انتهاء النقاش بطرح القرارات وجميع التعديلات للتصويت ولايجوز مقاطعة التصويت إلا بناء على نقطة تتعلق بطريقة التصويت

قاعدة (٢١)

التصويت على التعديلات:

يمكن لأى وفد أن يقدم تعديلاً ولكن يطرح الأمر للتصويت أولاً . وحين يعرض تعديلان على اقتراح ما يصوت المؤتمر أولا على التعديل الذى يختلف فى جوهره عن الاقتراح الأصلى ثم على الاقتراح الثانى والذى يليه وهكذا حتى التصويت على كل التعديلات المقدمة وفى حالة إقرار أى من التعديلات ، يتم التصويت على الاقتراح بشكله الأصلى ، يعد الاقتراح بمثابة تعديلاً للنص إذا ما أضاف أو حذف أجزاء منه.

قاعدة (٢٢)

التصويت على أجزاء منفصلة من اقتراح:

يتم التصويت على أجزاء من قرار مقترح أو تعديل على نحو منفصل إذا طلب ذلك . ولو تم ذلك يطرح النص الناتج عن سلسلة مراحل التصويت السابقة ككل فى النهاية . وفى حالة رفض أجزاء المنطوق فى قرار أو اقتراح ، يعتبر الاقتراح برمته مرفوضًا .

قاعدة (٢٣)

طريق التصويت وتعليل التصويت:

يؤخذ التصويت برفع الأيدى ، ولكن يجوز لأى عضو طلب التصويت بنداء الأسماء ويتم ذلك حسب الترتيب الأبجدى للدول الممثلة بعد التصويت يجوز لأى ممثل أن يطلب الكلمة لتعديل تصويته. ويكون التصويت سريًا حين يقرر المؤتمر ذلك بأغلبية بسيطة .

قاعدة (٢٤)

فى حالة تساوى الأصوات:

يجوز للمؤتمر طرح القضية للتصويت ثلاث مرات . وإذا تساوت الأصوات بعد ذلك تؤجل القضية بأسرها للدورة التالية للمؤتمر أو المجلس العام .

قاعدة (٢٥)

اللجنة: يجوز للمؤتمر أو المجلس العام تشكيل اية لجنة خاصة أو مجموعة عمل إذا دعت الضرورة ذلك. ويحكم هذه اللجان ومجموعات العمل الأحكام التالية :

١- تنتصب كل لجنة أو مجموعة عمل الرئيس ونائبين للرئيس ومقرر بأغلبية بسيطة وتنتهي فترة عملهم بانتهاء الجلسة إلا لو أتخذ المؤتمر أو المجلس العام قرارًا مغايرًا، ويكون التصويت برفع الأيدي.

٢- يجب أن يعهد إلى المقرر مهمة تقديم نتائج المداولات للمؤتمر أو المجلس العام بالإنابة عن اللجنة أو مجموعة العمل. كما يجب إحالة تقريره إلي مسئولي اللجنة أو مجموعة العمل للموافقة عليها قبل احالتها إلى المؤتمر أو المجلس العام

قاعدة (٢٦)

لجنة أوراق الاعتماد:

تتكون هذة اللجنة من أحد عشر فردًا من بلدان أعضاء مسددة لاشتراكاتها بالكامل.

يتم انتخابهم من قبل المؤتمر أو المجلس العام في الجلسة الأولى من بين الأعضاء الذين لا اعتراض على أوراق اعتمادهم. ويساعد هذه اللجنة أحد الأمناء العامين المساعدين كسكرتير. وتكون مهمة هذه اللجنة فحص أوراق اعتماد هذه الوفود وتقديم تقرير للمؤتمر أو المجلس العام.

قاعدة (٢٧)

يقوم رئيس اللجنة أو مجموعة العمل بوضع جدول زمني للاجتماعات بالاتفاق مع أمانة المؤتمر ويقوم بافتتاح ورفع الجلسات ويقوم بإخطار اللجنة أو مجموعة العمل بأية مراسلات قد تهمهم قبل افتتاح المناقشات في كل جلسة.

ويمكن أن يشارك الرئيس في المناقشة وفي التصويت إلا في حالة شغل بديل له مقعده في اللجنة أو مجموعة العمل.

قاعدة (٢٨)

يجوز للأمين العام أو ممثله أن يتحدث أمام اللجنة أو مجموعة العمل ، إذا طلب منه ذلك، بإذن من الرئيس . ويمكن أن يعين الأمين العام مسئولاً للقيام بأعمال الأمانة في كل لجنة أو مجموعة عمل. ويطلب من هذا الممثل القيام بأي أعمال تعهد بها إليه اللجنة أو مجموعة العمل رئيسيهما.

قاعدة (٢٩)

التعديلات:

يجوز تعديل هذا النظام الداخلي بتصويت بأغلبية بسيطة من المندوبين الحاضرين في المؤتمر.

■■■

ملحق رقم (٤)
اللائح الأفريقية
للمشاركة الشعبية فى التنمية والتحول
(أروشا ١٩٩٠) *

مقدمة :

١ - انعقد المؤتمر الدولى للمشاركة الشعبية فى عملية الصحوة والتنمية فى إفريقيا، فى أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة من ١٢ إلى ١٦ فبراير ١٩٩٠م، كجهد تضامنى نادر بين المنظمات الشعبية الإفريقية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، بحثًا عن فهم جماعى لدور المشاركة الشعبية فى التنمية والتحول فى المنطقة. وكان المؤتمر أيضًا مناسبة لصياغة وإعادة تركيز التصورات عن التنمية الديمقراطية وتضامن الشعوب وقدرتها الخلاقة واعتمادها على النفس، ومن أجل صياغة التوصيات السياسية اللازمة للحكومات الوطنية والمنظمات الشعبية والمجتمع الدولى، حتى يمكن تقوية

(*) منشور بمجلة التنمية والتقدم الاقتصادى والاجتماعى - القاهرة - العدد رقم ٤٩ - السنة الرابعة عشر - إبريل/ يوليو ١٩٩٠م - ص ٧٠.

عمليات وأشكال المشاركة في التنمية. وهو المؤتمر الثالث في سلسلة المؤتمرات الدولية الكبرى بالتعاون مع بقية نظم الأمم المتحدة، للمساهمة في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الصحوة والتنمية الاقتصاديين في أفريقيا في ١٩٨٦ م- ١٩٩٠م (بايرد) . وقد جاء ذلك المؤتمر كملحق لمؤتمر أبوجا الدولي عن إفريقيا الذي انعقد في ١٩٨٧م، باسم (تحدي الصحوة الاقتصادية والتنمية المعجلة)، ولمؤتمر الخرطوم الدولي عن البعد الإنساني للصحوة والتنمية الاقتصاديين في إفريقيا في ١٩٨٨م . ومن المهم ملاحظة أن مبادرة هذا المؤتمر، جاءت من التقرير المتوسط المدى الذي قدمته المنظمات غير الحكومية إلى اللجنة المختصة بهذا الموضوع، تبع مجموع الجمعية العامة ، عن مراجعة وتقدير تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المذكور (بايرد) في سبتمبر ١٩٨٨م .

٢ - نظم المؤتمر تحت رعاية قوى العمل بين الوكالات المشتركة للأمم المتحدة المختصة بمتابعة تنفيذ البرنامج المذكور (بايرد) على المستوى الإقليمي، وبالدعم التام وحسن الضيافة الحار من جمهورية تنزانيا. وفي مؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، اتخذ الوزراء المسئولون عن التنمية الاقتصادية والتخطيط القرار ٦٦٤ (٢٤) في الدورة الرابعة والعشرين، حيث أيدوا ذلك المؤتمر وحثوا الدول الأعضاء في اللجنة والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية ونظام الأمم المتحدة على تأييده والمشاركة الفعالة فيه. وقد اشترك في المؤتمر أكثر من ٥٠٠ مشترك من دائرة واسعة من المنظمات الشعبية الإفريقية - بما في ذلك بشكل خاص المنظمات والاتحادات غير الحكومات والقاعدية والفلاحية والنسائية والشبابية والنقابات وغيرها، مثلها مثل ممثلي الحكومات الإفريقية ووكالات نظام الأمم المتحدة، والمنظمات غير الإفريقية غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية والفرعية والمشتركة بين الحكومات، والمفوضيات الثنائية، والمنظمات المتعددة الأطراف وكذلك المتخصصين من داخل ومن خارج إفريقيا كليهما. وافتتح المؤتمر صاحب الفخامة علي حسن مديني رئيس جمهورية تنزانيا. وكذلك أدلى بالبيانات الافتتاحية ممثل السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية،

والسكرتير العام لمنظمة اتحاد نقابات الوحدة الإفريقية، وممثلو المنظمات غير الحكومية، والمنظمات النسائية الإفريقية والحركة الشبابية لكل إفريقيا. والمؤتمر يود أن يسجل هنا تقديره للدعم التام وحسن الضيافة الحارة اللذين لقيهما من حكومة وشعب جمهورية تنزانيا المتحدة.

٣ ـ نظم المؤتمر نتيجة الاهتمام بالتدهور الخطير الذي حدث في الظروف الإنسانية والاقتصادية لإفريقيا في عقد الثمانينيات، والاعتراف بافتقاد التقدم في إنجاز المشاركة الشعبية وافتقاد التقدير للدور الذي تلعبه المشاركة الشعبية في عملية الصحوة والتنمية.

٤ ـ وأهداف المؤتمر هي :

أ - الاعتراف بدور المشاركة الشعبية في جهود صحوة وتنمية إفريقيا.

ب - دفع الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي إلى الإحساس بأبعاد وديناميكيات وعمليات وإمكانات التناول التنموي الذي تتأصل جذوره في المبادرات الشعبية وجهود الاعتماد على النفس.

ج - التعرف على العقبات التي تعرقل مشاركة الشعوب في التنمية ، وتحديد التناولات المناسبة التي تدفع المشاركة الشعبية في صياغة السياسة وفي التخطيط والتنفيذ والمراقبة وتقييم برامج التنمية.

د - التوصية بالأفعال التي يجب أن تتخذها الحكومات ونظام الأمم المتحدة وكذلك الوكالات العامة والخاصة التي تقدم المساعدات، وذلك لبناء وإتاحة الوسط اللازم للمشاركة الشعبية الحقيقية في عملية التنمية وتشجيع الشعوب ومنظماتها على تولي مبادرات التنمية المعتمدة على النفس.

هـ - تسهيل تبادل المعلومات والخبرة والمعرفة من أجل الدعم المتبادل بين الشعوب ومنظماتها.

و - اقتراح المؤشرات اللازمة لمراقبة التقدم في تسهيل مشاركة الشعوب في تنمية إفريقيا.

٥ - نحن - الذين انخرطنا فى المناقشة والحوار حول القضايا المدرجة خلال فترة الدورات الخمس الكاملة وتجمعات (ورش) العمل الخمسة عشر فى المؤتمر الدولى الطويل الذى استغرق خمسة أيام، وفى ضوء مشاوراتنا - قررنا أن نسجل تحليلاتنا واستنتاجاتنا وتوصياتنا الجماعية واقتراحات العمل التى نقدمها تحت أنظار الشعوب والحكومات الإفريقية والمجتمع الدولى.

١ - تأكيد دور المشاركة الشعبية:

١ - نحن متحدون فى اقتناعنا بأن الأزمة التى تغرق إفريقيا حاليًا، لم تكن فقط أزمة اقتصادية لكن أيضًا أزمة إنسانية وقانونية وسياسية واجتماعية . إنها أزمة ذات أبعاد غير مسبوقة وغير مقبولة ، تتجلى ليس فقط فى الانحدارات السحيقة للمؤشرات والاتجاهات الاقتصادية ، لكن أيضا وبطريقة أكثر مأساوية وظهورًا فى المعاناة وصعوبات وفقر الأغلبية الواسعة من الشعب الإفريقى.

وفى الوقت نفسه، نجد أن السياق السياسى للتنمية الاقتصادية الاجتماعية فى أمثلة كثيرة، اتسم بزيادة التمركز فى السلطة وبالعراقيل التى تعوق المشاركة الفعالة للأغلبية الساحقة من الشعب فى التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بأقصى جهودهم فى التنمية وفى تحسين رفاهيتهم وكذلك كلمتهم فى التنمية الوطنية ، هى عملية تعرضت للتضييق الشديد والبتر، وتعرضت امكانياتهم الخلاقة الجماعية والفردية للخفض فى تقييمها وفى استعمالها.

٢ - نؤكد أن الأمم لا يمكن بناؤها بدون التأييد الشعبى والمشاركة التامة من الشعب، ولا يمكن حل الأزمة الاقتصادية وتحسين الظروف الاقتصادية والبشرية بدون المساهمة التامة الفعالة والإمكانيات الخلاقة والحماس الشعبى من الأغلبية الواسعة من الشعوب وفوق كل شىء فإن نفس فوائد التنمية يجب وينبغى أن تزيد لحساب الشعوب ونحن مقتنعون بأنه لا الأزمة الاقتصادية المستمرة لإفريقيا يمكن التغلب عليها، ولا المستقبل الباهر لإفريقيا يمكن أن يرى الضوء ما لم تتبدل بالشكل المناسب هياكل وأنماط عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية وسياها السياسى.

٣ ـ لهذا، فليس لدينا شك في أن الهدف البعيد والأعلى للتنمية المتمركزة على الإنسان، ويجب أن تكون في قلب أهداف تنمية إفريقيا . فهذه هي التي تضمن الرفاهة الشاملة للشعب من خلال الإصلاح المدعوم في مستوياتهم المعيشية والمشاركة التامة الفعالة من الشعب في رسم سياسات وبرامج وعمليات التنمية الخاصة به وفي المساهمة في تنفيذها . وفضلا عن ذلك ، فنحن نلاحظ أنه على أساس الموقف السياسي والاقتصادي العالمي الحالي تتحول إفريقيا إلى المزيد من الهامشية في الشئون الدولية ، على الصعيدين الجغرافي السياسي والاقتصادي كليهما . فيجب على البلدان الإفريقية أن تدرك، أكثر من أي وقت مضى، أن مصدرها الأكبر هو شعوبها ، وأنه من خلال مشاركتهم النشطة والكاملة تستطيع إفريقيا أن تتخطى الصعوبات التي تواجهها.

٤ ـ حن مقتنعون بأن إنجاز الأهداف المذكورة سيحتاج إلى إعادة توجيه المصادر لإرضاء الحاجات الحرجة للشعب في المقام الأول ، ولتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية ولتأكيد الاعتماد على النفس من ناحية ، ولتمكين الشعب من ناحية أخرى بتحديد اتجاه ومحتوى التنمية ، وليساهم مساهمة فعالة في تعزيز الإنتاج والإنتاجية المطلوبة . وإننا إذ نضع هذا في أذهاننا ، وإذ نحلل باهتمام تركيب الاقتصاديات الإفريقية والعلل الجذرية للأزمة الاقتصادية المتكررة والاستراتيجيات والبرامج التي طبقت حتى الآن لمعالجتها ، فنحن مقتنعون بأن إفريقيا ليس أمامها بديل سوى أن تتولى مهمة تحويل تركيب اقتصادياتها لتحقق التنمية والنمو الطويل المدى والمتكفل بذاته، الذي هو متمركز على الإنسان ومتشارك بطبيعته . وفضلاً عن ذلك، فإن أزمة إفريقيا البيئية الخطيرة ، لا يمكن حلها في غياب عملية تنمية قائمة بذاتها تفرض الدعم والمشاركة بالكامل من الشعب . ونحن نطرح في هذا السياق إطار (البديل الإفريقي لبرامج إصلاح الهياكل من أجل الصحوة والتحويل الاقتصاديين الاجتماعيين) الذي اعتمدت الجمعية العامة الخامسة والعشرون لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في يولية ١٩٨٩م، ومؤتمر رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة المنعقد في بلجراد في سبتمبر ١٩٨٩م ، والدورة الرابعة

والمشيرون الجمعية العامة للأمم المتحدة التى بعث المجتمع الدولى بما فيه من مؤسسات متعددة الأطراف ومالية ومشتغلة بالتنمية، بأن يعتبر ذلك الإطار أساسياً للحوار البناء والمشاورة المثمرة. ونعتقد أن هذا البديل يقدم أفضل إطار من أجل التفاول المطلوب للأزمة. وفى هذا الصدد، نود أيضا أن نسجل رفضنا لكل البرامج الاقتصادية، التى تقوض الظروف الإنسانية وتتغاضى عن إمكانات ودور المشاركة الشعبية فى التكفل الذاتى بالتنمية على غرار البرامج المتشددة لإصلاح الهياكل مثلاً.

٥ - فى رأينا المخلص، أن المشاركة الشعبية هى وسيلة وغاية كليهما معا. فالمشاركة الشعبية كأداة للتنمية، توفر القوة الدافعة للالتزام الجامعى بتحديد عمليات التنمية المرتكزة على الشعب، ولتصميم الشعب على تحمل التضحيات وبذل طاقاته الاجتماعية من أجل تنفيذها. والمشاركة الشعبية كغاية فى ذاتها، هى الحق الأساسى للشعب للمشاركة التامة الفعالة فى تحديد القرارات التى تؤثر فى حياته على كل المستويات وفى كل العصور.

٢ - دفع المشاركة الشعبية:

١ - نؤمن إيمانًا قويًا بأن المشاركة الشعبية هى فى الجوهر تمكين للشعب من أن يدخل بشكل فعال فى عمليات خلق الهياكل ورسم السياسات والبرامج التى تخدم مصالح الجميع، وكذلك أن يساهم مساهمة فعالة فى عملية التنمية ويشارك بشكل منصف فى فوائدها، ولهذا، يجب أن يفتح الباب لعملية سياسية تقوم بتهيئة حرية الرأي والتسامح مع الخلافات وقبول الإجماع فى القضايا وكذلك ضمان المشاركة الفعالة للشعب ومنظماته واتحاداته . وهذا يتطلب العمل من جانب الجميع وأولاً وقبل كل شىء من جانب الشعب نفسه . لكن لا تقل أهمية عن ذلك أعمال الدولة والمجتمع الدولى، لخلق الظروف اللازمة من أجل تمكين الشعب بالشكل المذكور وتسهيل المشاركة الشعبية الفعالة فى الحياة المجتمعية والاقتصادية . وهذا يتطلب أن يتطور النظام السياسى بحيث يسمح بالديمقراطية والمشاركة التامة من جانب كل قطاعات مجتمعاتنا.

٢ - بالنسبة للمساهمة الخاصة للنساء فى المجتمعات والاقتصاديات الإفريقية والتبعية والتمييز الشديدين اللذين تعانى منهما النساء فى إفريقيا، يرى إجماع المشتركين فى المؤتمر أن الوصول إلى الحقوق المتساوية للنساء فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يجب أن تصبح سمة مركزية للنمط الديمقراطى القائم على المشاركة فى التنمية . وفضلا عن ذلك، فإن إجماع هذا المؤتمر يرى أن الوصول إلى المشاركة التامة للنساء يجب أن يعطى أولوية أعلى من جانب المجتمع ، وكذلك من جانب كل الحكومات الإفريقية بشكل خاص. وهذا الحق يجب القتال من أجله والدفاع عنه من جانب المجتمع، والمنظمات الإفريقية غير الحكومية، ومنظمات التنمية الاختيارية ، وكذلك المنظمات غير الحكومية غير الإفريقية ومنظمات التنمية الاختيارية غير الإفريقية والحكومات ونظم الأمم المتحدة، على أساس الاعتراف المستحق بالدور الأول الذى تلعبه النساء الآن، وفى مسار طريق الصحوة والتحويل لإفريقيا من أجل حياة أفضل.

دور الشعب:

٣ - نريد أن نؤكد الحقيقة الأساسية، عن أن دور الشعب والمنظمات الشعبية مركزى بالنسبة لتحقيق المشاركة الشعبية . فيجب على الشعب ومنظماته أن تنخرط وتلتزم بها بالكامل، وأن تأخذ مبادرتها حقا . وفى هذا الصدد ، فمن الجوهرى أن تتولى إقامة منظمات شعبية مستقلة فى مختلف المستويات، تكون حقا ذات قواعد جماهيرية وتطوعية وديمقراطية بحيث تضمن تمكين الجماعة من التقدم والتنمية الذاتية . والجهاز الاستشارى فى مختلف المستويات يجب إقامته بالاشتراك مع الحكومات بمختلف أنواع المشاركة الديمقراطية . ومن المقطوع به أن الشعب والمنظمات الشعبية يجب أن يطوروا حلقات الاتصال عبر الحدود الوطنية، لدفع التعاون والعلاقات المتبادلة على أساس إقليمى وفرعى، وعلى أساس الجنوب مع الجنوب والجنوب مع الشمال . هذا ضرورى من أجل الاشتراك فى تحصيل دروس الخبرة وتنمية تضامن الشعوب ورفع الوعى السياسى بالمشاركة الديمقراطية.

٤ - بالنظر إلى الدور الحيوى والمركزى للنساء فى بقاء ورفاهية الأسرة ، وارتباطهن الخاص ببقاء وحماية وتنمية وكذلك بقاء المجتمع ، ودورهن المهم فى عملية الصحوة وإعادة البناء فى إفريقيا ، يجب توجيه تأكيد خاص من كل الشعب فى موضوع إزالة الانحيازات ، وخصوصًا بصدد خفض أعباء النساء واتخاذ الأعمال الإيجابية التى تضمن مساواتهن التامة ومشاركتهن الفعالة فى عملية التنمية.

٥ - وأننا إذ نقول ذلك ، يجب أن نؤكد بشكل خاص على أن المشاركة الشعبية تبدأ ويجب أن تمارس بجدية على المستوى الأسرى ، لأن البيت هو قاعدة التنمية، وكذلك يجب أن تمارس فى مكان العمل وفى كل المنظمات وفى كل دروب الحياة.

دور الحكومات الإفريقية:

٦ - نحن نؤمن إيمانًا قويًا بأن المشاركة الشعبية تعتمد على طبيعة الدولة نفسها وفى قدرة الحكومات على التجاوب مع المطالب الشعبية - وحيث إن الحكومات الإفريقية عليها دور عصيب يجب أن تؤديه فى دفع المشاركة الشعبية ، فيجب عليها أن تعطى المجال للشعب، لأنه بدون ذلك سيكون فى الصعب تحقيق المشاركة الشعبية. وفى الغالب جدا، فإن القاعدة الاجتماعية للسلطة ولاتخاذ القرار تكون ضيقة جدا. ومن هنا تكون الحاجة ماسة إلى توسيعها ، وإلى كهربة وحفز طاقات الشعب والتزامه، ودفع المحاسبة السياسية للدولة من جانب الشعب. وأن هذا يجعل من الضرورى أن تقام بدون تأخير مشاركة جديدة بين الحكومات والشعوب الإفريقية، للصالح المشترك لتنمية المجتمع تنمية اقتصادية اجتماعية معجلة. وهذه المشاركة الجديدة يجب ألا تعترف فقط بأهمية القضايا الجنسية، بل يجب أيضا أن تتصرف فعليا بما تجعل لنفسها أهدافًا نوعية من أجل تعيين النساء فى مناصب السياسة العليا والإدارة فى كل قطاعات الحكومة.

٧ - نعتقد بأنه يجب ضمان حرية الشعب فى التعبير عن نفسه وتحرره من الخوف، من أجل أن يشارك مشاركة مفيدة فى التنمية الذاتية، ولا يمكن كفالة ذلك إلا

بتوسيع وحماية الحقوق الأساسية للإنسان – ونحن نحث كل الحكومات أن تنفذ بشدة اللائحة الإفريقية الخاصة بحقوق الإنسان والشعوب، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان، واتفاق حقوق الطفل، واتفاق منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ بخصوص حرية الاتحاد وحماية حق التنظيم، والاتفاق الخاص بإزالة كل أشكال التمييز ضد النساء.

٨ ـــ نحن نؤمن أيضا بأن أحد الشروط المفتاحية لضمان المشاركة الشعبية فى أنحاء القارة، هو إنهاء كل الحروب والنزاعات المسلحة. إن ملايين اللاجئين الإفريقيين والنازحين، هم الأشخاص الذين يحصلون على أقل فرصة للمشاركة فى تحديد مستقبلهم. ونحن نحث الحكومات وكل الأحزاب فى المنازعات الإفريقية المحلية والخارجية، على أن يبحثوا عن وسائل سلمية لحل خلافاتهم ولإقامة السلام فى أنحاء إفريقيا. وفى مواقف النزاعات المسلحة، نتمسك بحق المدنيين فى الحصول على الغذاء والحاجات الضرورية الأساسية الأخرى، ونؤكد أن المجتمع الدولى يجب أن يباشر سلطته الأدبية لضمان حماية هذا الحق.

٩ ـ لا نستطيع أن نبالغ فى التأكيد على الفوائد التى يمكن تحصيلها، لو أنه – باستبعاد النزاع الداخلى والمنازعات بين البلدان – أعيد توجيه المصادر التى تنفق على الدفاع إلى النشاطات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية للشعوب. وكما لوحظ عن حق فى (إطار البديل الإفريقى لبرامج إصلاح الهياكل للصحوة والتحويل الاقتصاديين الاجتماعيين) ورد ما يلى : (ليس من الصعب أن نتخيل ما يمكن أن يعنيه بالنسبة للرفاهة الاجتماعية فى إفريقيا بكل نتائجها الإيجابية المتضاعفة، أن يمكن تحقيق وفر فى الإنفاق العسكرى والنفقات غير الإنتاجية الأخرى). ونحن نؤمن بأن حكوماتنا تستطيع أن تحقق مثل هذه الوفورات، ونهيب بها أن تفعل ذلك حالاً.

١٠ ـ رغم ذلك نحن نعى بوجود مواقف معينة، خصوصاً بالنسبة لدول خط المواجهة التى تستمر فى مواجهة أعمال الاضطرابات من جنوب إفريقيا العنصرية وهذه الاضطرابات تؤدى إلى تشتيت وإضعاف المصادر، التى كان

يمكن بدون ذلك أن تستخدم في الوفاء بالاحتياجات الأساسية العصيبة لشعوب تلك البلدان.

دور المجتمع الدولي:

١١ ـ نهيب بالمجتمع الدولى أن يدرس سجلاته عن المشاركة الشعبية، ومن ثم أن يؤيد الجهود المحلية التى تدفع عملية بروز البيئة الديمقراطية وتسهيل المشاركة الفعالة من الشعوب فى الحياة السياسية لبلادها.

١٢ ـ كذلك نهيب بنظام الأمم المتحدة أن يكثف جهده لدفع عملية تطبيق العدالة فى العلاقات الاقتصادية الدولية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والمحافظة على السلام وتحقيق نزع السلاح ومساعدة البلدان الإفريقية والمنظمات الشعبية بتنمية المصادر البشرية والاقتصادية. كذلك نهيب بنظام الأمم المتحدة بأن ينفذ قراراه الخاص بإعطاء ٣٠ ٪ على الأقل من الأوضاع العليا للنساء. وهناك حاجة إلى بذل جهود خاصة لضمان تمثيل النساء الإفريقيات تمثيلا وافيا فى المستويات الأعلى فى وكالات الأمم المتحدة وخصوصا تلك التى تعمل فى إفريقيا.

٣ - المشاركة الشعبية فى التنمية:

١٣ ـ على أساس ما سبق ذكره، نطرح فيما يلى الاستراتيجيات والطرق والأعمال الأساسية من أجل المشاركة الفعالة فى التنمية:

أ - يجب على الحكومات:

١ - يجب على الحكومات الإفريقية أن تتخذ استراتيجيات وتناولات وبرامج التنمية، تكون محتوياتها وثوابتها متفقة مع مصلحة وتطلعات الشعوب، وبحيث تستوعب بدلا من أن تستبعد القيم الإفريقية والوقائع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية.

٢ - نحث الحكومات الإفريقية بشدة، على دفع عملية صياغة وتنفيذ برامج التنمية الوطنية داخل إطار التطلعات والمصالح والوقائع المذكورة من قبل، والتى

تتطور نتيجة عملية المشاركة الشعبية، وتستهدف تحويل الاقتصاديات الإفريقية لتحقيق التنمية المعتمدة على نفسها والمتكلفة بذاتها والمتمركزة على الشعب، على أساس المشاركة الشعبية والإجماع الديمقراطى.

٣ - يجب خلق بيئة قادرة عند تنفيذ استراتيجيات التنمية هذه المتطورة ذاتيا والمتركزة على الشعب، وذلك لتسهيل المشاركة ذات القاعدة الواسعة فى عملية التنمية على أساس غير مركزى. ومثل هذه البيئة القادرة هى شرط جوهرى لازم مسبقًا من أجل تحريك المبادرات والإمكانات الخلاقة ومن أجل تعزيز المنتج والإنتاجية بأفعال من مثل :

أ - تزويد الشعب بالمزيد من القدرة الاقتصادية الواسعة من خلال التوزيع المنصف للدخل، ودعم قدرته الإنتاجية من خلال تعزيز دخوله فى الاإستخدامات الإنتاجية، مثل الأراضى والقروض والتكنولوجيا، إلخ ، وبطريقة تعكس الدور الذى تؤديه المرأة فى الاقتصاد.

ب - دفع التعليم الجماهيرى والتدريب المهنى بشكل خاص، وتنمية المصادر البشرية بشكل عام.

ج - مزيد أكبر من المشاركة والسعى إلى الاتفاق فى صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية على كل المستويات، بما فى ذلك تحديد وإزالة القوانين والإجراءات البيروقراطية التى تضع عراقيل أمام المشاركة الشعبية.

د - زيادة فرص العمالة للفقراء الريفيين والحضريين، وتوسيع الفرص أمامهم ليساهموا فى تكوين الإنتاج، وتعزيز المستويات الإنتاجية وخلق ظروف أفضل للتسويق من أجل منفعة المنتجين.

هـ - تقوية قدرات الاتصال والمواصلات من أجل التنمية الريفية والتعليم الجماهيرى، إلخ.

٤ ـ يجب دفع تكوين المشروعات الخاصة المحلية الصغيرة المدى وتعاونيات المنتجين، ويجب إنجاز الأعمال التى تزيد إنتاجيتها.

ب - على مستوى الشعوب ومنظماتها :

من أجل تدعيم المشاركة والتنمية الديمقراطية، يجب على الشعوب ومنظماتها أن تراعى ما يلى :

١ - إقامة منظمات مستقلة ذاتيا وذات قواعد جماهيرية لتدفع التنمية القائمة على المشاركة على نفسها، ولتزيد ناتج وإنتاجية الجماهير.

٢ - تنمية قدرتها على المشاركة الفعالة فى المناقشات الخاصة بالسياسة الاقتصادية وقضايا التنمية. وهذا يتطلب بناء قدرة الشعب على صياغة وتحليل برامج وتنازلات التنمية.

٣ - دفع التربية والتعليم والتدريب المهنى وتنمية المصادر البشرية كوسيلة لتعزيز المشاركة الشعبية.

٤ - نفض الخمول والمعتقدات التقليدية التى تعتبر عقبات أمام التنمية، وخصوصًا العادات والممارسات التراثية التى تفرض وضع المرأة فى المجتمع، مع إقرار وتقييم المعتقدات والممارسات التى تساهم فى التنمية . وبالنسبة للمنظمات الريفية والحضرية، مثل منظمات العمال والفلاحين والنساء والشباب والطلبة، إلخ، يجب تشجيعها على مبادرة وتنفيذ الاستراتيجيات التى تدعم قدرتها الإنتاجية وتواجه احتياجاتهم الأساسية.

٥ - يجب بذل جهود منسقة لتغيير الأوضاع السائدة إزاء المعوقين من أجل استيعابهم وإدخالهم فى المجرى الأساسى للتنمية.

٦ - خلق وتعزيز شبكات وعلاقات تعاونية بين المنظمات الشعبية. والنتيجة التى تترتب على ذلك هى التداخل الاجتماعى القادر على حث التغيير الاجتماعى.

٧- يجب على المنظمات الشعبية أن تزيد بقوة وأن تشارك فى جهود دفع التعاون والتكامل الاقتصادى على المستوى الإقليمى والفرعى، وكذلك فى التجارة بين بلدان إفريقيا.

ج - على مستوى المجتمع الدولى:

كذلك نهيب بالمجتمع الدولى أن يدعم المشاركة الشعبية إفريقيا، بالرسائل التالية:

١- دعم البلدان الإفريقية فى إعطاء عملية التنمية والتحويل طابعًا داخليًا، ونحث صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمانحين الآخرين الثنائيين أو المتعددى الأطراف، أن يقبلوا ويدعموا المبادرات الإفريقية التى تتصور وتصوغ وتنفذ البرامج المصممة بالتطور الذاتى للتنمية والتحويل.

٢- توجيه برامج المساعدة الفنية، أولا وقبل كل شىء فى اتجاه دعم القدرات الوطنية على تحليل السياسات وعلى تصميم وتنفيذ الإصلاح الاقتصادى وبرامج التنمية.

٣- تغذية عملية الديمقراطية والتنمية فى البلدان الإفريقية، بتدعيم لا مركزية العمليات التنموية، والمشاركة النشيطة للشعب ومنظماته فى صياغة استراتيجيات التنمية وبرامج الاصلاح الاقتصادى، وفتح عمليات النقاش المفتوح والسعى إلى الاتفاق حول قضايا التنمية والإصلاح.

٤- السماح بتحرير مصادر للتنمية على أساس المشاركة، مما يستلزم عكس اتجاه التدفق الصافى للمصادر المالية من إفريقيا إلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبلدان المانحة، ومن ثم استخدامها من أجل أغراض التنمية ومن أجل منفعة الشعب.

٥- الخفض ذو المفعول الشديد لرصيد الديون الإفريقية والتزامات خدمة الدين، وتوفير فترة طويلة المدى من تعليق الدفع (موراتوريوم) لسداد بقية التزامات خدمة الدين، من أجل تحرير مصادر لتمويل التنمية والتحويل على أساس المشاركة.

٦- ضمان أن يكون البعد الإنسانى مركزيًا فى برامج الإصلاح التى يجب أن تتوافق مع أهداف وتطلعات الشعوب الإفريقية، ومع الوقائع الإفريقية، ويجب أن يكون تصورها ورسمها داخليا على يد البلدان الإفريقية، كجزء لا يتجزأ من الإطار والأهداف الطويلة المدى للتنمية والتحويل.

٧- دعم المنظمات غير الحكومية الإفريقية، المنظمات ذات القواعد الجماهيرية، ومنظمات النساء والشباب والنقابات فى نشاطها، مثل نشاطات التدريب وتكوين الشبكات والنشاطات البرنامجية الأخرى، وكذلك أيضا فى توثيق تجاريها والنشر الواسع عن هذه التجارب.

د - على مستوى المنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية:

المنظمات غير الحكومية الإفريقية وغيرالإفريقية، والمنظمات التطوعية للتنمية لها دور مهم فى دعم جهود الصحوة والتنمية ومبادرات ومنظمات المشاركة الشعبية فى إفريقيا. والمطلوب حثها على اتخاذ الأفعال التالية :

١ - المنظمات الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية، وشركائها ، يجب أن تتجه تماما إلى الديمقراطية وإلى أن تكون تحت الحساب.

٢ - المنظمات الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية والمنظمات ذات القواعد الجماهيرية يجب أن تطور - أو - تقوى هياكل المؤسسات على المستويات الإقليمية والفرعية والوطنية، مثل المنظمة التطوعية للتنمية مثل فافدوا، وذلك من أجل تجميعها.

٣ - المنظمات الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية والمنظمات ذات القواعد الجماهيرية، يجب أن توسع النشر عن المشاركة الإفريقية الشعبية الناجحة وعن تجارب القواعد الجماهيرية فى أنحاء القارة وعن تبادل الخبرة فى ذلك لتكوين تأثير متضاعف وإثارة إحساس صانعى السياسة.

٤ - المؤتمر الدولى عن المشاركة الشعبية، واضح فى اعترافه بقيمة مساهمة المنظمات ذات القواعد الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية فى تنمية إفريقيا. وهو يؤكد أن الحوار الفعال بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات القواعد الجماهيرية جوهرى وذو قيمة كبيرة، وهذا المؤتمر يوصى بتأسيس منابر وطنية لتتيح الحوار الأمين المفتوح بين الحكومات الإفريقية والمنظمات ذات القواعد الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية، من أجل أن تصل خبرة التنمية

ذات القواعد الجماهيرية والقائمة على المشاركة إلى إفادة صانعى السياسة الوطنية.

٥ - المنظمات غير الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية يجب أن تقدم المزيد من الدعم وتوجه عملياتها داخل إطار الإستراتيجيات الاقتصادية الوطنية وبرامج الإصلاح، والتى تهدف إلى تحويل هياكل الاقتصاديات الإفريقية، على أساس التركيز الداخلى للعملية التنموية وضمان قيامها بذاتها، مع التأكيد الخاص على البعد الإنسانى وعلى المشاركة الشعبية.

٦ - المنظمات غير الإفريقية غير الحكومية التطوعية للتنمية يجب أن تقدم ما يستحق من الأعتراف بالمنظمات غير الحكومية الإفريقية وبمبادرات التنمية القائمة على المشاركة والاعتماد على النفس، التى تطلقها المنظمات الإفريقية ذات القواعد الجماهيرية.

٧ - المنظمات غير الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية يجب أن تستخدم الخبرة الإفريقية إلى أقصى مدى ممكن، وذلك بالنسبة لعملها التنموى فى إفريقيا ولأعمال الدفاع والحملات على المستوى الدولى.

٨ - المنظمات غير الحكومية غير الإفريقية يجب أن تقوى عملها الدفاعى دوليا وفى بلدانها المحلية وبالنسبة للمانحين الثنائيين والنظام المتعدد الأطراف، وأن تراقب عن قرب استجاباتها للأزمة الإفريقية وتجعل الحكومات والوكالات المانحة مسئولة عن سياساتها وأفعالها. وعلى وجه التخصيص، يجب على المنظمات غير الحكومية الإفريقية وغير الإفريقية أن تصوغ برنامج عمل مجهز من أجل مشاركتها التامة فى المراجعة النهائية لبرنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الصحوة والتنمية الاقتصاديين لإفريقيا.

٩ - التعاون والحوار بين المنظمات الإفريقية وغير الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية، يجب تقويتها لزيادة مفعولية تدخلهما على مستوى المجتمع، ولبناء فهم أكبر لدى الرأى العام الدولى للأسباب الحقيقية للأزمة الاقتصادية الاجتماعية الإفريقية، وللأعمال المطلوبة لمعالجة جذور هذه الأسباب.

١٠ – اعتراف المنظمات غير الحكومية بأن تأثيرها كجهات مانحة يكون فى الغالب على حساب ضمان الاشتراك الحقيقى للمنظمات الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية والمنظمات ذات القواعد الجماهيرية، وأن هذا يؤثر فى البيئة القادرة على تمكين المشاركة الشعبية. وفى هذا الصدد يجب أن يكون التعاون فى كل أشكاله شفافا ويعكس الأولويات الإفريقية.

١١ – المنظمات الإفريقية وغير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية يجب أن تعمل – بالإضافة إلى نشاطاتها التقليدية الإنسانية – على زيادة تقديم الدعم للقدرات الإنتاجية للفقراء الإفريقيين، ومن أجل دفع الأشكال السليمة بيئيا من التنمية المحلية.

هـ- على مستوى وسائل الإعلام والتواصل :

١- يجب على وسائل الإعلام الوطنية والإقليمية أن تبذل كل جهد لتحارب وتدافع من أجل حريتها مهما كان الثمن، وأن تبذل جهدًا خاصًا لتناصر قضية المشاركة الشعبية، وأن تنشر النشاطات والبرامج عن ذلك، وأن توفر وسائل الوصول إلى نشر برامج الإعلام والتعليم بخصوص المشاركة الشعبية.

٢- يجب على الجماعات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية والنقابات وغيرها من المنظمات فى إفريقيا، أن تقوى قدراتها التواصلية من أجل التنمية وذلك بالجمع بين نظمها التواصلية المحلية وبين الاستخدام الملائم لتكنولوجيا الإتصالات المنخفضة التكاليف. ويجب على المنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية، أن تشارك فى تقدير ما يجب توفيره من احتياجات التواصل لدعم التنمية فى إفريقيا تحت رعاية لجنة التسيير التابعة للأمم المتحدة والوكالة المشتركة لقوة العمل التابعة للأمم المتحدة لبرنامج العمل من أجل الصحوة والتنمية الاقتصاديتين.

و- على مستوى المنظمات النسائية :

مع التأكيد على أن مشاركة النساء فى التنمية متقدمة وقوية، يجب على المنظمات النسائية الشعبية ما يلى :

١ – أن تستمر فى تقوية قدراتها كمنظمات بناء للثقة بين النساء.

٢ – أن تسعى إلى الوصول إلى السياسات والبرامج التى تعكس وتعترف بدور النساء كمنتجات وكأمهات وكقائمات بالتبعية النشيطة للمجتمع وكحارسات للثقافة.

٣ – العمل لضمان وصول الرجال بشكل خاص والمجتمع بشكل عام إلى الفهم الكامل لدور النساء فى صحوة وتحويل إفريقيا، من أجل أن يتمكن الرجال والنساء معًا من ترتيب ومتابعة مسارات العمل الملائمة.

٤ – تنفيذ الإجراءات لخفض العبء الذى تتحمله النساء وذلك من خلال :

– الدعوة فى المجتمع على اتساعه – بما فى ذلك المستويات الحكومية المركزية والمحلية – إلى أهمية الاشتراك فى المهام فى البيت والمجتمع، وخصوصًا فى مجالات البحث من الماء والغذاء ورعاية الأطفال ، إلخ.

– دفع عملية التكوين والتشغيل الصحيح لمراكز الرعاية النهارية ذات القاعدة الاجتماعية فى كل الجماعات.

– السعى إلى الوصول إلى المساواة الاقتصادية بالدعوة إلى حقوق النساء فى الأرض وفى المزيد من الإمكانات الائتمانية.

٥ – يجب على المنظمات النسائية أن تكون منظمات ديمقراطية ومستقلة ذاتيا وخاضعة للحساب.

ز- على مستوى العمل المنظم :

يجب على النقابات ما يلى :

١ – أن تكون منظمات ديمقراطية واختيارية ومستقلة ذاتيًا وخاضعة للحساب.

٢ – أن تبادر وتنشط وتدفع برامج التعلم الجماهيرى للقراءة والكتابة وبرامج التدريب.

٣ – أن تنظم وتعبئ العمال الريفيين بما يتفق مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤١، التى تحث الحكومات الإفريقية بشدة على اعتمادها.

٤ - أن تدافع عن الحقوق النقابية، وخصوصًا حق الإضراب.

٥ - أن تساعد على تكوين تعاونيات العمال.

٦ - أن تساعد على تنظيم المتعطلين من أجل النشاطات الإنتاجية، مثل إقامة مشروعات صغيرة أو متوسطة المدى.

٧ - أن تعطى اهتمامًا خاصاً للمشاركة الفعالة والديمقراطية للنساء الأعضاء فى كل المستويات النقابية.

٨ - دفع الديمقراطية فى مواقع العمل، من خلال الدعوة إلى حماية حقوق العمال فى حرية الاتحاد والمساومة الجماعية والإدارة القائمة على المشاركة.

ح - على مستوى الشباب والطلبة وتنظيماتهم :

بالنظر إلى الوضع المركزى للشباب والطلبة من سكان إفريقيا وفى عملية الصحوة والتنمية، يجب القيام بالأعمال التالية :

١ - تحضير وإقرار لائحة إفريقية عن حقوق الشباب والطلبة تتضمن حق التنظيم والتعليم والاستخدام والتعبير الحر والعام.

٢ - تتطلب المشاركة الديمقراطية التامة للشباب والطلبة فى المجتمع الإفريقى، خطوات مباشرة من جانب الحكومات والمنظمات الشعبية والآباء والشباب أنفسهم لاستبعاد العراقيل الكبرى أمام مشاركة الشباب، من مثل قرارات الحرمان التى تصدر كثيرا ضد المنظمات الشبابية والطلابية، ووحشية البوليس ضد احتجاجات الطلبة غير المسلحين، والحجز أو الاعتداء على حرمات المدارس، والطرد من الدراسة، والغلق التعسفى المتكرر للمعاهد التعليمية.

٣ - يجب على الشباب والطلبة والحكومات والمجتمع الدولى أن يضموا صفوفهم على الفور لمكافحة التداول المتزايد للمخدرات واستعمال المخدارت، كذلك نحث الحكومات على أن توقع وتعتمد الاتفاقية الدولية الخاصة بالتداول غير الشرعى للمخدرات ومواد العقاقير الذهنية.

٤ - كذلك يتطلب تقدم مشاركة الشباب فى التنمية حماية الشبان القصر فى افريقيا من الخدمة العسكرية الإجبارية، سواء فى المجموعات الوطنية أو فى المجموعات المتمردة الثائرة.

٥ - يجب على الشباب والطلبة الإفريقيين أن ينظموا اتحادات وطنية مستقلة ذاتيا للمشاركة والمساهمة فى نشاطات وبرامج التنمية، مثل تعليم القراءة والكتابة وإعادة تشجير الغابات والزراعة وحماية البيئة.

٦ - يجب على منظمات الطلبة والشباب أن تسعى إلى أن تكون ديمقراطية وخاضعة للحساب وتطوعية ومستقلة ذاتيا، ويجب أن تنسق نشاطاتها مع منظمات العمال والنساء والفلاحين.

٧ - يجب على المنظمات الوطنية للشباب والطلبة أن تتخذ خطوات فورية لتقوية ولزيادة مقرطة منظمات الشباب والطلبة القائمة لكل إفريقيا، من أجل أن تجعلها تلعب دورها بفعالية أكثر فى عملية تنمية إفريقيا.

٤- مراقبة المشاركة الشعبية:

١٤- إننا نعلن أن الحاجة ماسة إلى إدخال الشعب فى مراقبة المشاركة الشعبية فى إفريقيا على أساس مؤشرات متفق عليها، ونحن نقترح استخدام المؤشرات التالية - التى لا تعتبر بالضرورة شاملة - وذلك من أجل قياس التقدم فى تنفيذ توصيات اللائحة :

١ ـ معدل معرفة القراءة والكتابة، والتى هى مؤشر إلى قدرة الجماهير على المشاركة فى المناقشات العامة وصناعة القرارات وعمليات التنمية العامة.

٢ ـ حرية الاتحاد، وخصوصاً الاتحاد السياسى، وقيام المؤسسات الديمقراطية، من مثل الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الشعبية ذات الجذور الجماهيرية والاتحادات المهنية وضمان الحقوق الدستورية.

٣ ـ تمثيل الشعب ومنظماته فى الأجهزة الوطنية.

٤ ـ حكم القانون والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، بما فى ذلك التوزيع المنصف للدخل وخلق فرص العمالة الكاملة.

٥ - حماية البيئة الطبيعية والبشرية والقانونية.

٦ - حرية الصحافة والوسائل الإعلامية فى تسهيل المناقشة العامة للقضايا الكبرى.

٧ - عدد ومجال المنظمات ذات القواعد الجماهيرية التى تمارس المشاركة الفعالة فى نشاطات التنمية، وتعاونيات المنتجين والمستهلكين ومشروعات المجتمع.

٨ - مدى تنفيذ إعلان أبوجا عن النساء (١٩٨٩م) ، وذلك فى كل بلد.

٩ - خضوع القيادة فى كل مستوى للمحاسبة السياسية، بمقياس الحسابات الموثقة والميزانيات.

١٠ - لا مركزية عمليات صناعة القرار والمؤسسات.

١٥ـ نحن مقتنعون بالضرورة الحتمية لمتابعة ومراقبة تنفيذ هذه اللائحة، وكتابة تقارير دورية عنها، بخصوص ما ينجز من تقدم وكذلك ما يبرز من مشاكل. وبناء على ذلك نوصى ببرنامج تسلسل حتمى للمتابعة (ميكانيزم للمتابعة) على المستوى الوطنى، يشترك فيه كأعضاء : ممثلون من المستوى الأعلى للحكومة وللنقابات وللمنظمات النسائية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية والمنظمات ذات القواعد الجماهيرية والشبابية والطلابية.

١٦ـ على المستوى الإقليمى، نقترح تكوين جهاز متابعة إقليمية مشترك لمنظمة الوحدة الإفريقية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، بحيث يشترك فى عضويته ممثلو هاتين المنظمتين إلى جانب ممثلى شبكة المنظمات المذكورة أعلاه. ومجموعة المراقبة الإقليمية هذه، يمكن أن تقدم تقارير كل سنتين عن التقدم فى تنفيذ اللائحة، إلى مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وإلى الجمعية العامة لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية.

خلاصة :

١٧ ـ انعقد هذا المؤتمر خلال فترة استمر العالم يشهد فيها تغيرات فى شرق أوروبا. والأكثر إثارة للانفعال، أن هذا المؤتمر انعقد خلال نفس الأسبوع الذى ابتهجت فيه كل إفريقيا وتكهرب المجتمع الدولى بالإفراج عن نيلسون مانديلا.

١٨ ـ ثمة خيط من الاستمرارية التى لا مفر منها بين هذه الأحداث وبين مؤتمرنا، هو قدرة الشعوب على إحداث التغيير الخطير. فلم يكن للمشاركة الشعبية فى أى وقت آخر فى فترة ما بعد الحرب مثل هذا التأثير المدهش العميق.

١٩ ـــ يعلمنا التاريخ والخبرة كلاهما أن هذا العالم لا يعمل أبدا بطريقة الشقق. فقوى الحرية والديمقراطية ذات تاثير معدى. ومن المحتوم الذى لا يمكن مقاومته أن المشاركة الشعبية سيكون لها دور حيوى تلعبه فى قارة إفريقيا. وسوف نلعب هذا الدور.

٢٠ـ من الجلى أنه غير مقبول أن التنمية والتحويل فى إفريقيا يمكن أن يتقدما بدون المشاركة التامة لشعوبها. ومن الجلى أنه غير مقبول أن تكون الشعوب ومنظماتها مستبعدة من عملية إصدار القرار. ومن الجلى أنه غير مقبول أن ينظر إلى المشاركة الشعبية باعتبارها أقل بأية درجة من أن تكون نقطة المركز فى الكفاح من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية للجميع.

٢١ـ فى عملية دفع المشاركة الشعبية ، من الضرورى أن نعترف بأنه يجب صياغة نوع جديد من الاشتراك والاتفاق بين كل (الفاعلين) فى عملية التغيير الاجتماعى والسياسى والاقتصادى. وبدون هذا الالتزام الجماعى، فان المشاركة الشعبية لن تستطيع ولن تكون قادرة على تحقيق نتائج. لهذا، فنحن نتعهد بأن نعمل معا فى هذا الاتجاه المشترك الجديد من أجل دفع المشاركة التامة الفعالة من جانب الجماهير ومعها الحكومات فى عملية الصحوة والتنمية فى إفريقيا.

٢٢ ـ نحن - الشعوب المجتمعة هنا - ليس لدينا أى وهم عن أن هذه اللائحة سيتبناها فى ليلة واحدة كل هؤلاء الذين وجهت إليهم. لكننا على ثقة من أن هذه الوثيقة هى خطوة لا غنى عنها فى الطريق إلى كل شىء نريده من أجل إفريقيا.

صدرت فى أروشا

بجمهورية تنزانيا

فى ١٦ فبراير ١٩٩٠م



ملحق رقم (٥)
ملحق لتقرير الوزراء البريطانى عن السياسة فى إفريقيا *

تقـــديم:

تميز المؤتمر السادس للاتحاد الدولى للنقابات الحرة I.C.F.T.U المنعقد فى بروكسل فى أوائل ديسمبر ١٩٥٩م بنزاع خطير بين الوفد النقابى البريطانى والمندوبين الأمريكيين حول مستقبل الحركة النقابية فى إفريقيا.

وهذا النزاع علاوة على إثارة تعليقات صحفية يؤسف لها، أصبح موضع تباحث فى المستوى الرسمى بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

● قام بنشر الملحق الاتحاد العام لنقابات عمال إفريقيا عام ١٩٦٠م تحت عنوان:
the GRET Conspiracy Against Afnca - Annexe to Cabinet Paper on Policy in Africa Sponsored by the All - African Trade Unıon Federation.

وصدرت طبعة مترجمة إلى العربية موجهة للنقابات العربية.

● هذا المشروع الاول قابل للتعديل والحذف والإضافة من الـ C. R.O والــ C.O وعلى الأخص إدارة المخابرات وكلها ساهمت فى تهيئة مادة المشروع.

ويستهدف هذا الملحق فحص المبادىء السياسية والصناعية التى بنى عليها الصدام بين نقابات عمال بريطانيا والنقابات الأمريكية، والتقدم ببعض التوصيات التى نأمل أن تتبعها نقاباتنا وإدارتنا الحكومية المختصة.

ليست السياسة التى ينتهجها ممثلو نقابات العمال البريطانية فى الاتحاد الحر، إلا ثمرة مناورات سرية دارت لعدة سنين، بين الموظفين المختصين وحزب العمال وزعماء النقابات، وهدفها الأول حماية المصالح البريطانية. ومثل هذه الحماية تتضمن قبل أى شىء آخر الكفاح ضد الشيوعية فى المجال النقابى:-

ولقد كان هذا الهدف هو الذى حدا بوزير الخارجية الزعيم الراحل (إرنست بيفن) إلى تزعم حركة الانسحاب من الاتحاد العالمى للنقابات وتكوين الاتحاد الدولى للنقابات الحرة.

سياسة المملكة المتحدة السرية فى الاتحاد الحر:

لم يحدث أن حددت تفاصيل سياستنا إزاء الاتحاد الحر فى صورة منتظمة، أو دونت فى تعليمات مكتوبة، إلاأنه من المهم أن نبرز أن القادة النقابيين المتشاور معهم، كانوا دائما علئ استعداد لاتباع هذه السياسة.كما كان الجانب الرسمى على استعداد للإفادة من خبرة النقابات، وبالمثل أظهر القادة النقابيون دائما استعدادهم لتقبل نصائح الرسميين، والتعاون مع وزارة الخارجية، ومع عدد من خبراء إدارات المخابرات، الذين كانوا بحكم طبيعة الموضوع على صلة به منذ بداية الاتحاد الحر.

لقد كان من المتفق عليه فى المحادثات الودية التى سبقت المؤتمر والتى دارت فى أروقته، أن المتحدثين باسم مؤتمر النقابات البريطانى T.U.C ملزمون باتباع الخط التالى بيانه:

١- إن التدرج فى التنازل عن الحكم المباشر لبريطانيا والدول الأوروبية الأخرى فى إفريقيا، لصالح الاستقلال المحلى يجعل الاحتفاظ باتصالات إفريقية، عن طريق تنمية وسائل اتصال غير سياسية، أكثر ضرورة من قبل. وفى هذه الظروف أصبح دور الحركة النقابية، ومن ثم دور الاتحاد الحر، بالغ الأهمية بالنسبة لنا.

وماكان هذا ليتنبأ به إلاجزئيا بالنسبة لإفريقيا وقت تأسيس الاتحاد الحر. ولكن التطورات الحديثة زادت إلى حد كبير أهمية النقابات كأداة بديلة للنفوذ الغربى، وبوجه خاص كفرملة للحركات السياسية والوطنية التى لاتخضع لرقابتنا ولما كان من المتعذر اتهام نقابات العمال بأنها تتوخى أغراضا استعمارية، فإنة يمكن - بمعاونتها - إقامة علاقات منسجمة مع الأنظمة الاجتماعية والسياسية الجديدة فى إفريقيا، التى يجرى خلقها الآن، ومع إدارة المصالح الصناعية والزراعية التى نأمل الإحتفاظ بها عقب أى تغييرات سياسية. ولسوف نحتاج إلى النقابات فى وقت عمليات التأميم غير المسئولة، والاحتفاظ بالسيطرة على القطاعات الرئيسية فى اقتصاد الدول الإفريقية التى استقلت حديثًا.

٢- يجب ان يكون الهدف الأساسى تنمية حركة نقابية صلبة فى إفريقيا، على النمط المعروف لنا فى بريطانيا والقارة الأوروبية، وهذا مايجب أن ينجز بمساعدتنا وتحت نفوذنا منذ البداية.وعلى مثل هذه الحركة أن تعنى بظروف العمال وحقهم فى التنظيم النقابى آخذة فى اعتبارها دائما الحدود التى تقتضيها الظروف المحلية.

ولقد كان قادتنا النقابيون ومازالوا، يسلمون تماما بحقيقة كون الحركة النقابية ليست المجرى الملائم للمطالب السياسية البحتة وعمليات الإثارة. وإن فى فتح أبواب الحركة النقابية للإثارة السياسية، مايفتح الباب للشيوعية، حتى ولو كان الزعماء السياسيون يرفعون أعلامًا وطنية. وفى خلال المحادثات يتذكر ممثلو النقابات فى مناسبات عدة تاريخ(سبرات) Sprat وبرادلى Bradly فى الهند، ومانجم عن ربط الحركة النقابية بحزب سياسى فى غانا البريطانية(١). وتجد نفس هذه الأخطار بصورة أشد فى إفريقيا.

٣- أبدى الزعماء النقابيون أن الخطر الرئيسى فى إفريقيا قد ينشأ عن الإضراب السياسى، وهذا الإضراب قد يشكل فى إفريقيا نوعًا أوليًا وخطيرًا من الجلف

(١) قد يكون هذا التحليل غير كامل: فكل من سبرات وبرادلى فى الهند والحركة البريطانية فى غانا تمثل ابتداء تهديدا شيوعيًا ..

بين الوطنية والنقابية. ولانحسب أحداً يستطيع أن يتحكم فى تطور إضراب سياسي، أو يحول دون وقوع قيادته فى الأيدى الخاطئة. ولقد حاربت الحركة النقابية فى المملكة المتحدة بنجاح دائما ضد الإضراب السياسى. ونحن فى مباحثاتنا مع ممثلى النقابات، كنا نعرب عن أملنا فى أنهم لو بذلوا قصارى جهدهم لمنع الإضرابات السياسية، فإننا من جانبنا نصدر تعليماتنا للسلطات المحلية بالا تنظر إلى الحركات الصناعية البريئة كنوع من التحدى السياسى.

المملكة المتحدة ترقب سراً السياسة والأهداف الأمريكية

وقفنا على الأسرار الحقيقية للمباحثات التى سبقت المؤتمر بين وزارة الخارجية الأمريكية وبين نقابات العمال، وهى تكشف عن حقيقة أغراض اشتراك نقابات العمال الأمريكية في الاتحاد الدولى للنقابات الحرة، واتخاذها منه أداة لتنمية المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية فى إفريقيا.

تدل التقارير والمعلومات الواردة عن المؤتمر السرى الأخير للسفراء وكبار الموظفين الأمريكين المنعقد فى(لورنزوماركيز) على أن السياسة الأمريكية العامة تجاه إفريقيا، تقوم على القرارات المتخذة بناء على تقرير السياسة السرية الذى كتبه المستر(ريتشارد نيكسون) عقب زيارته لإفريقيا عام ١٩٥٧م، ووثيقة الأحداث التى وضعتها لجنة الشئون الخارجية فى مجلس السنات (وقد نشرت كبحث رقم ٤ تؤكد ذلك أيضا).

وما أحوجنا لأن ندرك مع الأسف، أن السياسة الأمريكية لاتلتقى قليلا بل لاتلتقى كلية مع أغراضنا من الاتحاد الحر، ومع سياستنا العامة فى إفريقيا. بل إن هدف هذه السياسة على نقيض ذلك، هو الإفادة من الموقف الصعب، الذى تجد فيه بريطانيا ودول أوروبية أخرى نفسها، فى استبدال نفوذ هذه الدول ومصالحها، بتغلغل أمريكى مباشر فى إفريقيا، مع استخدام أداة الاتحاد الحر، والإتصالات الأمريكية التى تمت مع بعض القادة الإفريقيين لهذا الغرض.

(إن فى أزمة الاستعمار الغربى فى إفريقيا تحدياً لنا وفرصة للإمتداد النفوذ الأمريكى المباشر)، هكذا كتب نيكسون، كما نجد فى تقرير لجنة الشئون الخارجية لمجلس السنات:(توجد أكثر مما أدركنا، فرص أكبر للعمليات المربحة فى إفريقيا).

فقد كان هناك نزوع فى الماضى، فيما يختص بمشكلة التزماتنا قبل حلفائنا الأوروبيين، إلى ترك سياسة الولايات المتحدة إزاء إفريقيا، ترسم فى عواصم أوروبا. ولكن سير الأحداث فى إفريقيا ذاتها، والتغييرات المستحدثة فى التنظيم الداخلى لوزارة الخارجية، قد رفعت إفريقيا إلى مستوى السياسة، واستدعت إعادة تقدير موقفنا، كإجراء من الواضح والضرورى اتخاذه كخطوة أولى نحو العمل الأمريكى المستقل والمجدى).

وكتب المستر نيكسون أيضا(يجب الاعتراف من وجهة النظر السياسية بأن الدول الأوروبية فى إفريقيا بما فيها بريطانيا وفرنسا، قد لطخت وجهها بماضيها الاستعمارى، وأن أمريكا هى الوريث الذى يمكنه استغلال مثل هذا الماضى فى إفريقيا. وفى هذه الحقيقة مايجعلها وريثة مستقبل إفريقيا).

واستمر المستر نيكسون قائلا:(أعتقد أنه من الضرورى أن أبرز أن أمريكا من الآن فصاعدا يجب أن تتقدم بخطوات أسرع نحو تعزيز مركزها فى إفريقيا. ومع وضع هذا الغرض فى ذهنها يجب أن تقدم على زيادة بعثاتها الدبلوماسية هناك، موفدة أكثر خبرائها السياسيين والاقتصاديين تجربة، مع إنشاء مراكز للاستعلامات والثقافة وتشجيع تدفق مقادير كبيرة من رأس المال الخاص، وإن المصالح الأمريكية ستكون فى المستقبل من الكبر بحيث تبرر عدم ترددنا فى المعاونة على رحيل الدول الاستعمارية من إفريقيا. وإذا استطعنا بهذه العملية أن نكسب الرأى العام الوطنى لضمنا بذلك مستقبل أمريكا فى إفريقيا).

ويبدو أن كل تنازل نقوم به أو تقوم به دول أوربية أخرى، فى محاولتنا لأن نبنى مستقبلا تكتب له الحياة فى إفريقيا، سوف يحول بواسطة الأمريكيين فى غير صالحنا. ويعزز هذا الرأى أن لجنة الشئون الخارجية لمجلس السنات، كتبت تقول: (إن كل خطوة تتخذها الدول الأوروبية لتعديل أو تخفيف قيودها الاستعمارية فى أية جهة كان، تتيح لنا(أى لأمريكا) مجالا أوسع للمناورات الدبلوماسية)

وفى إتهام الاستعمار فى نظر هذه اللجنة مادة يجب أن يستخدمها الأمريكيون(وليس الشيوعيون وحدهم) وأن يبرزوها فى عملياتهم من وقت لآخر فى إفريقيا فيما يختص بالتعامل مع الدول الإفريقية وفيما يختص، بموقفهم وجهاً

لوجه من الدول الاستعمارية والدول المتعددة العنصر فى إفريقيا، والمناطق البرتغالية والكونغو.

وفى مؤتمر «لورنزوما ركين» سالف الذكر ثبت أن (جوزيف ساترت هويت) وكيل وزارة الخارجية المساعد للشئون الإلافريقية ، قد بسط المشكلة عيانًا جهارًا بقوله: (يجب أن نبذل قصارى جهدنا للتأثير فى الشعوب الإفريقية. وهذا ما يمكن تحقيقه بنجاح عن طريق استغلال الكفاح ضد الاستعمار الأوروبى. وقد يكون من العسير عليكم، كموظفين حكوميين ، أن تهاجموا على المكشوف دولا هى حليفتنا فى حلف شمال الأطلنطى. ولكن هناك طرقا أخرى لعمل ذلك، ومن بينها الهجوم بواسطة ممثلى الاتحادات العمالية الأمريكية المتصلين بالحركة النقابية الإفريقية. وهؤلاء فى الوقت الحاضر يسمح لهم أن يصلوا إلى حد المطالبة باتخاذ خطوات مجدية مباشرة لضمان إقامة جمهورية ديموقراطية مستقلة فى الجزائر، وتكوين اتحاد فيدرالى لشمال إفريقيا يضم تونس والجزائر.

والأمر الخطير أن هو عين ما ينفذه النقابيون الأمريكيون بالفعل. ففى تقرير قدمه المستر (مينى) الى المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الأمريكى، نراه يطالب الحكومة الأمريكية بإلحاح (بأن تقوى إلى حد كبير بعثاتنا الدبلوماسية فى سائر أنحاء إفريقيا، مع الاعتراف بأاهمية دور العمال فى الدول الإفريقية الجديدة ، وزيادة قوة الملحقين العماليين) ...و... (تهيئة برنامج لتبادل الزيارات فى المنطقة مع توجيه عناية خاصة إلى مشاركة العمال فى هذا البرنامج)

ويصر الأمريكيون ضمنيا على أهمية الاحتياط ضد الإستعمار السوفيتى، ولكن الواقع أن النفوذ الشيوعى فى إفريقيا محصور فى أدنى الحدود. ولجنة السنات للشئون الخارجية تعجب أنه يوجد فى أكرا وحدها ٦ دبلوماسيين سوفيتيين مقابل ١٠٠ دبلوماسى أمريكى وتتساءل عما إذا كانت هناك أدلة خاصة على نفوذ الشيوعيين فى إفريقيا.

ولا يهتم الأمريكيون بخلق نقابات عمال إفريقية أصيلة كتلك التى نعرفها. فليس لامريكا حزب عمال، وقد بنيت حركتها النقابية ولم تبن على القاعدة كما هو الحال فى بريطانيا وأوروبا. وقادتها النقابيون فى عزلة عن صفوف العمال، وتجربتهم

قليلة أو ليست لهم تجربة قط بالعمل النقابي كما نعرفه، بل إنهم بقدر ما يكون فهمهم لنشاطنا النقابي يدينونه (بالاشتراكية). ونتيجة لذلك فإن القادة النقابيين الأمريكيين أمثال (ميني) و (رويثر) و (دوبينسكي) يمكنهم أن ينفذوا مباشرة وعلى المكشوف السياسات الحكومية، وعلى الأخص سياسة وزارة الخارجية وإدارة المباحث المركزية.

وهكذا يحاول القادة النقابيون الأمريكيون دائما أن يبنوا الحركة النقابية في إفريقيا على أساس القادة المميزين. وسلاحهم الأساسي، وفقًا للتجربة الأمريكية، هو رشوة العناصر المناهضة للشيوعية والاستعمار في الحركتين النقابية والوطنية، وقد كفل النقابيون الأمريكيون، بالاتفاق مع وزارة الخارجية وإدارة المباحث المركزية، تأييدًا مستترًا لبعض القادة النقابيين الإفريقيين أمثال (توم مبويا) السكرتير العام لاتحاد عمال كينيا ورئيس لجنة الاتحاد الحر الإقليمية لشرق ووسط وجنوب إفريقيا ، و(اليوني كيسو) سكرتير اليوجيتان أي الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء، فرع السنغال ، وجاك نجوم ومبيلاماركوس من الاتحاد العام لنقابات الكمرون الفرنسي، وماكراي في يوغندا وعدد من الافراد في نياسلاند وتوجولاند الخ.. وما هذه إلا سياسة فجة قصيرة النظر. وهي قبل كل شيء سياسة خطرة. فإفريقيا ليست أمركيا. ولكي نأمن على أغراضنا يجب أن تبدو نقابات العمال في إفريقيا منظمة من القاعدة على مبادئ نقابية أصيلة.

والنموذج الذي يحتذى يجب أن يكون كما وضعه أحد موظفي النقابات (جون ل. لويس) أو (إرنست بيفن) في أيامهم الأولى وليس (هوفا) أو (أناستاسيا) في أيامهم الأخيرة.

ولقد تبين أن الموضوع الحاسم في المؤتمر السادس للاتحاد الحر يرجح أن يكون مركز النقابات الإفريقية وعلاقتها بالاتحاد الحر ولهذا الموضوع ثلاث جوانب:

(١) أن خطة مؤتمر أكرا لإنشاء اتحاد إفريقي مستقل للنقابات، التي يؤيدها نقابات غانا، تعد تهديدا بالغ الخطورة، وهي إذا نفذت هوت من شأن الاتحاد الحر وأضعفت مركزه، وأساءت في المدى الطويل إلى مركزنا العام في إفريقيا،

ومن شأن مثل هذه الحركة، إن تحقق أخطر صور الوحدة ، بين الحركة النقابية وبين سياسة التحرير الوطنى . وسياستنا إزاء هذه الخطة تلتقى إلى حد ما مع الساسة الأمريكيين، والخلاف الوحيد بيننا هو أنهم _كما نعرف _ نظروا فى مناسبات معينة بعين الاعتبار، إلى استخدام خطة أكرا، كوسيلة للضغط على ما يسمونه بالدول الاستعمارية.

(ب) طالب مؤتمر لاجوس بتقوية ذاتية وحرية النقابات العمالية الإفريقية، كما قرر هذا المؤتمر إنشاء منظمة إقليمية إفريقية afro لها مجلس تنفيذى مكون من ستة أعضاء (لم ينتخبوا بعد) يختارون من المناطق الإفريقية الرئيسية، وتخول له سلطة تقبل وتوزيع المعونات والمساعدات للنقابات الإفريقية، وبينما تظل هذه المنظمات مرتبطة رسميا بالاتحاد الحر، يجب أن تتمتع بدرجة مقلقة من الاستقلال الذاتى.

ونحن لانعارض، ولانستطيع أن نعارض كلية فى توسع حقوق المنظمة النقابية الإقليمية الإفريقية داخل إطار الاتحاد الحر، فالمنظمات النقابية الإقليمية فى أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية تتمتع بسلطات كبيرة، ولكن البلاء فى كلمة (الاستقلال الذاتى) فقد قبلت المنظمات الإقليمية الأخرى خضوعها للإشراف المركزى للاتحاد الحر : فالمنظمة الإقليمية الآسيوية مثلا ، التى يرأسها صديقنا الطيب (ف م . ن مينون) نجحت تماما فى إقناع نقابات العمال الهندية بقبول توجيهات الاتحاد الحر، ولكن هناك من الأسباب المعينة ما يجعلنا نشك فى أن نقابات العمال الإفريقية سوف تسير فى نفس الخط.

وقد علمنا قبل افتتاح مؤتمر بروكسل، إن اقتراحًا بزيادة استقلال المنظمة الإقليمية الإفريقية، سوف يتقدم به المستر (توم مبويا) وفى الواقع لدينا من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن هناك تفاهمًا بينه وبين الأمريكيين. وأن كل الخطة المستهدفة لتوكيد الاستقلال الذاتى للمنظمة الإقليمية الإفريقية، إنما رسمت ليستغلها الأمريكيون كوسيلة غير مباشرة لبسط نفوذهم فى إفريقيا .

(ج) من المحتمل أن تكون المعونة المالية ضرورية لتأييد مشروع لاجوس ولمساعدة القادة الإفريقيين. والصعوبة من وجهة النظر الأمريكية ترجع إلى كون صندوق

التضامن الدولى تحت إشراف السيد (فينست تيوسون) ولقد رأت وزارة الخارجية والمخابرات الأمريكية لتذليل هذه الصعوبة إن تعد (مينى) و (رويتر) بتقديم أى أموال ضرورية من موارد المساعدات غير المنظورة.

ولقد كان معروفا خلال انعقاد المؤتمر أن الأمريكيين سوف يحاولون تغيير تكوين الاتحاد وموظفيه على النحو الذى ييسر تنفيذ سياستهم العامة. وبالرجوع إلى القرار رقم ١١٠ الذى اتخذه المؤتمر الدستورى الثالث للاتحاد العمالى الأمريكى afl-cto نجده يعتبر تجاوب الاتحاد الحر مع البرامج التنظيمية والثقافية المطبقة فى المناطق المتخلفة من العالم كإفريقيا إليه ، حول ما إذا كان مجهزًا تجهيزًا كافيًا، وقادرًا من الناحية الإدارية على النهوض بالمهام التى نيطت به. وقد أصبح من الواضح ضرورة اتخاذ تدابير مصححة .

ولهذا الموضوع أيضا ثلاثة جوانب :

(١) تغيير السكرتير العام :

علمنا أن الأمريكيين يسعون لتغيير السكرتير العام (جاكوبس أولد نبروك) أو الحد من سلطاته، لأنهم يعتبرونه الأداة الأساسية للسيطرة البريطانية على الاتحاد ولقد كان المستر أو لد دبروك خلال الحرب على اتصال وثيق بالمرحوم (ايدوفيمن) بالاتحاد الدولى للنقل ، ولقد ترامى إلى علم الأمريكيين، كما اتضح ، أننا قد دفعنا بفيمن وأولد نبروك إلى وضع أنفسهما ومنظماتها تحت تصرف مخابراتنا السرية لأغراض معينة غير منظورة.

ونحن ننظر إلى مستر أولدنبروك كسكرتير عام فائق القدرة للاتحاد الحر فهو اولا واسع الشهرة فى الحركة النقابية الدولية، وموضع ثقة مؤتمر نقابات العمال كما أنه معروف ثانيا للسلطات البريطانية وموضع ثقتها. وثالثا له ميزة أنه غير بريطانى.

ولهذا قاوم ممثلونا النقابيون المحاولات الأمريكية لتغيير (أولد نبروك) أو للحد من سلطاته، ولقد استمرت هذه المحاولات منذ عام ١٩٥٥م . ففى هذا التاريخ دعا المستر (لرفنج بروان) الممثل الأوروبى لنقابات العمال الأمريكية إلى استقالة

(أولدنبرك) وتغييره وقد هزمت هذه المحاولة بفضل تأييد بلجيكا ، وأيضا مستر (اومـاريكو) الذى رشحه الأمريكيون خلفًا له ، ومستر بيكو هو السكرتير العام البلجيكى للاتحاد الدولى لعمال النقل.

وقد كان صديقًا حميمًا للمستر أولد نبورك لسنوات عدة، وفى استطاعتنا أن نستمر فى الاعتماد على رفض بيكو أن يكون طرفا فى خلع أولدنبروك . وفى اعتقادنا أن الأمريكيين لن يجدوا فيما يبدو أى مرشح آخر مقبول من المؤتمر ، فيما عدا بيكو. ولن يظفر (إرفنج بروان) بالقبول .

(ب) الحد من سلطات السكرتير العام:

عندما فشلت الولايات المتحدة عام ١٩٥٥م فى تنحـــية المستر (أولدنبروك) غيرت خط سياستها وسعت لتحقيق غرضها عن طريق الحد من سلطات السكرتير العام وزيادة سلطات الرئيس، وهو المستر «إرنى جيجر» السويدى الجنسية، فلدينا ولدى قادة الحركة النقابية من الأسباب ما يجعلنا نشك فى أن هناك ثمة تفاهم سرى بين المستر جيجر والأمريكيين. وقد كشف المستر جيجر عن هذا التفاهم ، عندما اقترح فى اجتماع ودى فى نوفمبر الماضى وجوب تعيين أربعة مساعدين جدد للسكرتير العام ، وهذا فى حد ذاته يمكن اعتباره حلا وسطا مع الأمريكيين للحد من سلطات أولدنبروك، والذى لم نكن لنقلبله قط، هو أن يكون كل سكرتير عام مساعد دائم ، مسئولا عن منطقة معينة، (وهنا يكمن الخطر) وأن يكون السكرتير العام المساعد الأمريكى مسئولا عن إفريقيا . ومثل هذا الاقتراح من جانب (جيجر) إنما يلتقى مع السجل الامريكى، وفى تقدمه به ما يجعلنا نعتقد انه يعمل لحسابهم ، ولدينا ايضا معلومات عن نشاط المستر (جيجر) فى الدعوة للقضية الأمريكية ضد اولدنبروك وفى صالح إرفنج بروان.

(ج) زيادة التمثيل الإفريقى فى الهيئات المركزية للاتحاد الحر :

- نحن نرى أنه من المستطاع إدخال عدد إضافى من القادة النقابين الإفريقيين فى الهيئات المركزية للاتحاد الحر ، كما نرى فى تمثل إفريقيا فى المركز، ما يكفل بعض الضمان ضد إجراء الاستقلال المحلى الذى اضطررنا لنجه . وذلك لأننا

نأمل ان نقنع هؤلاء القادة بانتهاج سبل معقولة ، وهم يعملون مع زملائهم الأوروبيين المعقولين بعيداً عن الضغط المحلى للوطنية الإفريقية. إلا أننا نعتزم أن نقاوم فقط انتخاب قادة نقابيين تدل المعلومات تحت أيدينا على اتصالاتهم السرية بالأمريكيين.

نحن على علم بأن ثمة تعقيدات قد تنشأ حول مركز ألمانيا فقد زج «بأديناور» ليعد بتأييد وفد اتحاد نقابات ألمانيا الاتحادية للأمريكيين ولكن وزارة الخارجية الأمريكية لم تقتنع تماما بهذا الوعد الذي يشتمل على ما يؤهل ألمانيا للقيام بدور يتفق مع حاضرها ومصالحها الإفريقية المرتقبة.

بعض النتائج الأولية لمؤتمر بروكسل:

إن التحليل السابق للسياسة البريطانية والأمريكية ليكفى وحده لتوضيح أن الصدام بينهما لامفر منه فى المؤتمر، وطالما أن الوفود تمثل وجهات نظر حكوماتها ، فلا ينتظر أن تسوى هذه الخلافات السياسية العميقة في اجتماعات ودية ، أو بالأحرى فى مؤتمر علنى.

ولقد تم بالفعل تداول سجل مفصل للمؤتمر . وظهر على أيه حال في الصحف، ولسنا فى حاجة إلى تكراره هنا . وقد تمسك الوفدان البريطاني والأمريكى كل بمبادئه . ويمكن تلخيص النتائج العامة فيما يلى:

١ ـ اتخذ المؤتمر قراراً خاصاً بالكفاح ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية . وقد وجه عناية خاصة فى هذا القرار إلى (حالة الطوارئ) وإصدار تشريعات طوارئ فى نياسالاند وأوغندة وروديسيا الجنوبية ومالطا ، وإلى وجود اتحاد فيدرالي بين روديسيا ونياسالاند (داعيا إلي تعديل دستور نياسالاند وإلي التفكير بمنح الاستقلال لتنجانيقا ودول أخري غير مستقلة)

وقد ختم القرار بتوكيد تصميم الاتحاد الحر على أن يبذل قصارى جهده فى الكفاح لإزالة جميع العوائق التى لاتزال قائمة في طريق الاستقلال الذاتى وحق تقرير المصير لجميع شعوب العالم.

٣- ولقد ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد مما كان متوقعًا في حملاتها على الاستعمار ، بغية زيادة نفوذها في الاتحاد ولكسب تزعمها للنقابات الإفريقية عن طريق تأييد الزعماء السياسيين الإفريقيين ومطالبهم الخاصة بالاستقلال.

ولقد هاجم الأمريكيون علانية القادة النقابيين والبريطانيين، لأنهم يعملون كمجرد عملاء لوزارة المستعمرات في نواحي نشاطهم ، ولأنهم يعنون بالإبقاء على الاستعمار في إفريقيا، وليس بالحركة النقابية ذاتها.

وربَّ كلمات قليلة من تقرير المستر ميني تكفي لتصوير مدى استعداد حلفائنا الأمريكيين لمواصلة الهجوم علينا. لقد قال ميني: (الاستعمار الغربي خطيئة من الناحية الأخلاقية وتخريب سياسي) ثم ذهب إلى حد المطالبة (بالاستئصال الكامل والمبكر) لما لا يمكن إلا أن يكون نحن أنفسنا وفرنسا وبلجيكا وأسبانيا والبرتغال من إفريقيا. وأخطر من هذا أن ميني لم يكن مستعدا للتقدم بتقرير ميني ، بما في ذلك العبارات المقتبسة ، وهو مستقى في الواقع من التقرير السري للمستر نيكسون لعام ١٩٥٧م الذي سبق الإشارة إليه في هذا الملحق.

وعلى أيه حال فإن عنف هذا الهجوم الذي قام به ميني قد انقلب عمومًا ضده، فمع أن تقريره قد ظفر بأغلبية ضئيلة، إلا أن الألمان الذين أيدوا الأمريكيين من قبل (بناء على وعد أديناور عادوا فانحازوا إلى جانبنا) لأن لهم خططهم الإفريقية الخاصة في ذهنهم).

ولكن هذا يمكن اعتباره بمثابة موقف مؤقت أملته الظروف ولا يزال الخطر الأساسي كامنا. ومما يدعو إلى القلق أن المندوبين الكنديين قد صوتوا إلى جانب الأمريكيين.

٤- فيما يختص بأولدنبروك علينا أن نقبل حلا وسطا. وهذا ماتم عليه الاتفاق في اجتماع ودي في نوفمبر قبل المؤتمر . فقد تألفت لجنة خاصة للتقدم بتوصياتها بشأن تنظيم الإدارة المركزية للاتحاد خلال ستة شهور . وعلينا أن نوافق مبدئيا على وجوب إعتزال أولدنبروك ولسوف يحل محله بيكو (إذا وافق) وعلى أية حال فإن دور السكرتير العام سيتقلص في الهمية نتيجة

لتعيين أربعة سكرتيرين مساعدين دائمين. لقد اتخذ القرار بشأن (أولدنبروك) في اجتماع ودى بين ممثلى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الاتحادية والسويد. وفى الواقع إن الصراع حول الإشراف قد انتقل مؤقتًا من المؤتمر إلى تلك اللجنة. ولا يزال الأمريكيون يعلقون آمالهم على (بيكو) وهم لايعلمون باتفاقنا معه. ومن بين السكرتيرين العامين المحتملين (فيكتور فيذر) السكرتير العام المساعد لمؤتمر نقابات العمال (البريطاني) وإرفنج بروان الممثل الأوروبى للاتحاد الأمريكى، والمستر (هميلارد) وهو كندى يشغل الآن وظيفة مدير الاتحاد الحر.

٥ ـ ولئن كان الاسكندنافيون غير مبالين بالجملة على الاستعمار إلا أنهم انزعجوا للمحاولة المكشوفة لتحويل الاتحاد الحر إلى إدارة للنفوذ المالى والسياسى الأمريكى، وقد جعلتهم تجربتهم فى التنظيم النقابى يفضلون سياستنا القائمة على أبناء نقابات عمال أصيلة من القاعدة إلى القمة، وكما قالوا فى مستوى ودى (بالنسبة للظروف القائمة فى إفريقيا هذا هو أفضل ضمان إن لم يكن الضمان الوحيد للاحتفاظ بمركزكم).

٦- لعل أكثر الأخطار جدية فى المستقبل من وجهة نظرنا هو الوضع فى نقابات العمال الإفريقية، إذ هو يسير فى الخطوط التى نتوقعها ونخشاها فلقد أعطى الأمريكيون تأييدا غير مشروط للمستر (توم مبويا) ولبرنامج لاجوس بكامله. ويبدو واضحا أنهم قد وصلوا فى الواقع إلى ترتيبات خاصة مع توم مبويا ليست سياسية فحسب، ولكن يحتمل أن تكون شخصية ومالية. فمن جهة طالب الأمريكيون ببرنامج لاجوس بالكامل وهددوا ليس بتقديم تأييد مالى مستقل للاتحادات الإفريقية فحسب، بل أيضا بسحب معاونتهم المالية للاتحاد الحر عموما. ولقد أيدوا المطالب الإفريقية المتطرفة فيما يختص بالإستقلال الإقليمى، وأمكن الوصول إلى حل وسط يكفل الاستقلال الذاتى للاتحادات الإفريقية ولئن كانت التفاصيل الدقيقة لدرجة هذا الاستقلال لم تحدد بعد بصفة نهائية، إلا أنه يتحمل أن تكون أوسع مما نرغب.

ولقد وافقنا أيضا على زيادة التمثيل الإفريقي في الهيئات المركزية للاتحاد الحر ووعدنا نائب رئيس الاتحاد الحر وممثل الاتحاد العام لعمال تونس بتأييدنا كل التأييد في مقاومة خلق حركة نقابية مستقلة في إفريقيا، وفي ضمان حصر الاستقلال الذاتي في أضيق الحدود داخل الاتحاد الحر. ولكن لايجب استبعاد إمكان محاولة الأمريكيين التسرب في مصالح العمل بالدول المستقلة حديثا ووضع خبرائهم النقابيين بها.

٧- (زعم توم مبويا) في خطاب عام أنه أحرز نصرا كاملا بالنسبة لسياسة لاجوس الاستقلالية ، وهذا ليس بالصحيح تماما ، فلقد صيغ الخطاب بهذه اللهجة بغية تثبيط حملات غانا وغينيا ومؤيدى تكوين اتحاد عام إفريقي مستقل، ونحن بالطبع نقر ذلك.

حيث اتذونا وتشاور معنا بصفة ودية (توم مبويا) بشأن خطابه هذا ، ولدينا من الأدلة الأخرى ماينم عن رغبته في التعاون الودى معنا (بشرط الإبقاء على التعاون في المستوى الودى فقط) ولعله يفكر فيما يبدو في أنه قد حصل على كل ما يستطيع الحصول عليه من الأمريكيين، ولقد ادخل بناء على طلبنا فقرة في خطابه شجب بها استخدام صندوق التضامن الدولي في أغراض سياسية.

٨- يحتمل أن تكون النقابات الأمريكية قد تمادت اكثر مما يجب مع توم مبويا حتى لقد زعم في خطابه المشار إليه أن الاستقلال الذاتي والذي حصلت عليه النقابات الإفريقة أكثر من ذلك الذى تتمتع به النقابات الآسيويه والأمريكية اللاتينية بل والنقابات الأوروبية أيضا، ومثل هذه المزاعم عن آسيا وأمريكا الجنوبية لن تسر وزارة الخارجية الأمريكية أو المخابرات الأمريكية. ومن المحتمل أن تدعو وزارة الخارجية كلا من ميني رويثر لتقديم حسابهما عن ذلك . وإلا فنحن نوجه انتباههم إلي المتاعب التي ستتمخض عنها موقفهم في آسيا وأمريكا اللاتينية .

الخلاصة والتوصيات:

نحن نقترح أن الخلاصة الأساسية التى تخرج بها من النزاع بين السياستين الإنجليزية والأمريكية كما يبدو في السجلات وفي التطبيق العملي في المؤتمر، هي

أنه من الواضح الآن أن المسائل السياسية المثارة من الجسامة بحيث لايمكن معالجتها فى المستوى النقابى.

فمنذ شهور مضت وقبل انعقاد المؤتمر بمدة طويلة وصل مؤتمر النقابات (البريطانى) نفسه إلى هذه النتيجة ورغب فى الاتصال بالرئيس أيزنهاور كمحاولة للتوفيق فى الخلافات الإنجليزية الأمريكية، التى ستتفاقم فى نظرهم داخل المؤتمر، وتجعل من غير المستطاع تحقيق أى تقدم. بل ستهدد فى المدى الطويل الموقف العام فى إفريقيا.

ولقد وافقنا على هذه النصيحة ولكننا لم نتفق على التوقيت. وقد كان فى رأينا أنه من الأفضل ترك المسائل تمتص فى المؤتمر، مع إرجاء المباحثات الدولية إلى أن تتضح المسائل تماما، وكان غرضنا من اتخاذ هذا القرار أن نقوى الروابط بيننا وبين الدول الأوروبية الأخرى داخل الاتحاد الحر.

وأنه ليبدو ضروريا أن نعمل على الحصول على أقصى تأييد دولى ممكن قبل أى اتصال بالحكومة الأمريكية. لأنه لا يمكننا أن نضغط بقوة على سعينا لتغيير سياسة، ليست بمجرد سياسة مؤقتة حمقاء تقدمها نقابات العمال الأمريكية، ولكنها سياسة رسمية عميقة الجذور رسمتها من وراء ستار وزارة الخارجية والمخابرات الأمريكية.

وفى اعتقادنا أن الوقت قد حان للاتصال رسميًا بالحكومة الأمريكية، ولمحاولة جعلها تصدر تعليماتها للقادة النقابيين الأمريكيين بأن لا يقللوا من شأن مصالحنا فى إفريقيا، وبأن يتعاونوا معنا ومع الأعضاء الآخرين فى حلف شمال الأطلنطى داخل الاتحاد الحر. وهذا يتطلب بالطبع تغييرا جوهريا فى سياسة أمريكا الإفريقية.

كما نقترح أيضا أن نسعى للحصول على أقصى تأييد من الدول الأوروبية الأخرى وحركاتها النقابية فيما يختص بالنقط الآتية:

١ ـ على نقابات العمال الأمريكية أن توقف حملاتها على الاستعمار. فمثلا هذه الحملات أبعد ما تكون عن إقامة سلاح ضد الشيوعية، بل هى فى الواقع تفتح

الباب لها. وأية حملة ضد الاستعمار يجب أن تصدر عن الدول الاستعمارية السابقة وبفضل سياساتها الحاضرة.

٢ ـ أن يمنع الاتحاد العمالى الأمريكى AFL- CIO من مباشرة الدعاية عن طريق مراكزه وعملائه فى إفريقيا، وأن يعمل فقط خلال الاتحاد الحر وعليه كعضو في الاتحاد الحر أن يمتنع عن القيام بأى اتصال مباشر أو تقديم أية معاونة مالية إلى نقابات العمال الإفريقية أو إلى المنظمات السياسية الإفريقية ، أو أخطر من هذا إلى جميع الزعماء الوطنيين الإفريقيين كأفراد. ويجب أن تمر مثل هذه الاتصالات مستقبلا عبر الاتحاد الحر . ولهذا فمن الضرورى أن يكون للاتحاد الإشراف الكامل على كيفية إنفاق الأموال التى يتبرع بها الأمريكيون لنقابات العمال الإفريقية.

٣ ـ فضلا عن الخطوات السياسية العامة المتخذة الآن، بواسطة الدول الاستعمارية السابقة فى إفريقيا، وبوجه خاص بواسطتنا نحن وبلجيكا ، فإن أفضل دفاع محلى ضد الشيوعية فى إفريقيا إنما يوجد فى بناء الحركة النقابية هناك. ومع التسليم بأن مهمة نقابات العمال هى المفاوضة الصناعية والاقتصادية وليست الإثارة السياسية.

وفى استبعاد المبدأ الأمريكى ، أى مبدأ (الرئيس) من الحركة النقابية الإفريقية ما يمنع تحولها بسهولة فى الظروف القائمة فى إفريقيا الى ديما جوجية وطنية.

٤ ـ يجب ان نحدد بوضوح إنه ليس فى صالح الغرب السماح بإنشاء اتحاد عام مستقل لنقابات العمال الإفريقية، وعلينا أن نحتاط ضد إتمام تكوين هذا الاتحاد فى مؤتمر الدار البيضاء لجميع نقابات العمال الإفريقية.

وإذا فشلنا فى ذلك وجب علينا أن نتخذ التدابير الكفيلة بمنع النقابات الإفريقية المنظمة للاتحاد الحر من الانضمام إلى أية حركة نقابية لجميع إفريقيا.

٥ ـ يجب اتخاذ تدابير خاصة بمسائل معينة متعلقة بقادة عمالنا. فلدينا ما ينم عن وجود صلات وثيقة بين البعض من قادتنا النقابيين موضع الثقة وبين المخابرات الأمريكية وأنهم يمدونها بالبيانات السرية عبر القارة الأمريكية فى لندن.



فصل ختامي

لعل هذه الدراسة قد نجحت فى عرضها التحليلى لنشأة وتطور الحركة النقابية الإفريقية عبر مراحل زمنية كان لكل منها ملابساتها وتداعياتها.

ولعل العرض التحليلي المقدم يجعل في الإمكان الخلوص بعدد من النتائج والملاحظات الأساسية كما يلي:

أولاً: من الأهمية بمكان الا تتحدد الرؤية المستقبلية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية ومقرها أكرا (غانا) وأنشئت عام ١٩٧٣م بمعزل عن منظمة الوحدة الإفريقية وأنشئت عام ١٩٦٣م ومقرها أديس أبابا (أثيوبيا) وعن الاتحاد الإفريقى لأصحاب الأعمال (١)، وأنشئ عام ١٩٨٦ ومقره (القاهرة)، والأطراف الثلاثة (الحكومة - العمال - أصحاب الأعمال) يشكلون الشركاء الاجتماعيين الثلاثة باعتبارهم قوى الإنتاج سواء على المستوى القطرى (٢). أو القارئ وبقدر ما تنجح أساليب الاتصال أو المفاوضات فيما بين الأطراف الثلاثة يتحقق للمجتمع القطرى أو للمجتمع الإفريقى سبل الأخذ بأساليب التنمية الشاملة. وجاء تصريح النقابى حسن سنمونو الأمين العام لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية ليكشف جانباً من جوانب الضعف لدى منظمة الوحدة النقابية الإفريقية. كطرف من الأطراف الثلاثة قائلاً إن (الحركة النقابية الإفريقية تمثل أضعف طرف بين الشركاء الاجتماعيين

الثلاثة ومن ثم فهي معرضة لمخاطر التهميش إذا فشلت في تحقيق الوحدة فيما بينها [٣].

ورغم أن لجنة العمل الإفريقية [٤]. تجمع الأطراف الثلاثة في اجتماع سنوى يسبق عادة اجتماعات مؤتمر العمل الدولى بجنيف لمحاولة التنسيق بين الأطراف الإفريقية الثلاثة لصالح القضايا الإفريقية داخل منظمة العمل الدولية بصفة عامة. فإن لجنة العمل الإفريقية لم يعد في وسعها كمنتدى سنوى ملاحقة المتغيرات التي تحدث في شئون العمل والعمال والإنتاج والتنمية الإفريقية وأن الأوان أكثر من أى وقت مضى لتحقيق التي طرحها مؤتمر وزراء العمل الأفارقة منذ عام ١٩٧٧م (خلال اجتماعه في أبيدجان) بتكوين منظمة العمل الإفريقية حيث تستطيع منظمة الوحدة النقابية الإفريقية من خلالها ممارسة دورها بفاعلية أكثر نتيجة تبنى مثل تلك المنظمة مجموعة اتفاقيات للحريات والحقوق النقابية مثلها مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية.

ولا شك أن تطوير لجنة العمل الإفريقية إلى منظمة عمل سوف يلقى بدوره بمسئوليات متجددة على منظمة الوحدة النقابية الإفريقية كعضو فاعل في المنظمة الجديدة إذا قدر لها الإنشاء والتكوين. ومن الأهمية أن ترقى منظمة الوحدة النقابية الإفريقية في هذه الحالة إلى مستوى الطرفين الآخرين من حيث اكتساب المهارات والمعرفة والخبرة والمعلوماتية التي تؤهلها للمناقشة والتفاوض. ولعل تطلع المنظمة إلى الارتفاع إلى مستوى الند للند مع الطرفين الآخرين يشكل رهان نجاح المنظمة في السنوات القادمة. ولن يتحقق هذا إلا بتأهيل المنظمة لتكون بيت خبرة له آلياته وله كوادره.

ثانياً: إن إفريقيا لم تكن في منأى عن رياح التغيير التي عصفت بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أوروبا الشرقية فقد تقبلت كثير من الدول الإفريقية حتمية التعددية السياسية وتبنتها بفعل عوامل عديدة من أبرزها تعاظم الوعى الديمقراطى في عدد من الدول والضغوط الأدبية التي تعرض لها العديد من نظم الحكم الإفريقية من قبل الديمقراطيات الغربية المانحة للمساعدات الإنمائية للالتزام بالتعددية السياسية وليس أدل على هذا من وجود قرار للمجموعة الأوروبية

والولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وألمانيا بعدم تقديم معونة إلا إلى الدول التى تحترم قوانين حقوق الإنسان الأساسية لشعوبها والتى تبدأ فى السير على طريق الإصلاح السياسى المؤدى إلى الديمقراطية التعددية.

وقد شهدت إفريقيا منذ بداية التسعينيات موجات متتالية من التحول إلى النظام السياسى متعدد الأحزاب وإجراء انتخابات عامة (مبكرة عادة) تقوم على أساس التنافس بين المرشحين والقوى السياسية بدلا من انتخابات الاتجاه الواحد والحزب الواحد وحتى الشخص الواحد.

ولم تكن الحركات النقابية فى الدول الإفريقية بعيدة عن المشاركة فى عملية التحول هذه بل كانت فى طليعة القوى الاجتماعية التى أسهمت بفاعلية فى تسيير عملية الإصلاح السياسى التى قادت إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية ومن ثم إرتاح هذا للحركة النقابية داخل كل دولة إفريقية مزيدا من الاستقلالية عن النظام السياسى الحاكم أو الحزب الحاكم. ولا عجب أن تبادر كثير من الاتحادات النقابية للانفصال رسميا عن الحزب الحاكم والمشاركة باستقلالية فى صياغة النظام السياسى الجديد. ولم يكن هذا طريقًا مفروشًا بالورود فلقد تعرضت الاتحادات النقابية وفى عدد من الدول الإفريقية لضغوط ومضايقات متزايدة أو لمخطط تفتيت الاتحادات النقابية بالدعوة إلى التعددية النقابية على نسق التعددية السياسية.

يبدو واضحًا من العرض التحليلى لهذه المسألة فى متن الدراسة أن نظم الحكم الإفريقية على اختلاف هويتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد قبلت مبدأ التعددية السياسية وواكب ظهور الأحزاب الجديدة أما انفصال الحركة النقابية عن الحزب الواحد الحاكم أو ظهور اتحادات نقابية جديدة بما يعنى مواكبة التعددية النقابية للتعددية الحزبية. ويبدو أن وجهة نظر معظم السياسيين فى الدول الإفريقية تذهب إلى أن استمرارية وحدة الصف النقابى فى الدولة تشكل تهديدًا للسلطة السياسية. وينسب إلى روبرت موجابى رئيس زيمبابوى قوله فى عيد أول مايو ١٩٩١م فى هرارى أن أعضاء الاتحادات النقابية الذين ينادون بالتعددية الحزبية لا ينبغى عليهم أن يتوقعوا أن يكون لهم اتحاد نقابى وحيد بعد إدخال التعددية الحزبية فى زيمبابوى.

ورغم هذا فإن الحركة النقابية الإفريقية أعلنت تمسكها بالوحدة النقابية سواء على المستوى القارئ الوطني بدعوى أن العامل أو النقابي كمواطن فرد له الحق للانتماء السياسي إلى أي حزب سياسي بمحض اختياره. وأن العمال أو النقابيين كجماعة ومن خلال اتحاداتهم النقابية يمكن أن يساندوا الحزب السياسي الذي تتفق أهدافه وبرامجه مع أهداف وبرامج أعضائهم واتحاداتهم ويبرر أصحاب هذا التوجه آداءهم بتجارب الدول الأوروبية نفسها ويقولون إنه في بريطانيا ينتمي العمال البريطانيون فرادى للأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة (وأغلبهم لحزب العمال) بينما تساند الاتحادات النقابية البريطانية حزب العمال البريطاني، وبالمثل ففي الولايات المتحدة الأمريكية فإن الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية ساند الحزب الديمقراطي. وكذا فإن اتحاد النقابات الألمانية يساند الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني ومع ذلك ففي فرنسا وإيطاليا توجد اتحادات نقابية متعددة وليس ضروريا أن تقلدها الاتحادات الإفريقية حيث لا يستطيع أحد الاتحادات النقابية في هاتين الدولتين بمفرده أن يدعو ٤٠٪ من العمال إلى الإضراب في هذه البلاد، ولذلك فإن العمال الأفارقة في تصور دعاة التنظيم النقابي الواحد لا ينبغي عليهم أن يسمحوا لصفوفهم بالانقسام تحت أي شكل وأي ظروف.

من هذا المنطلق رفضت اتحادات نقابية في عدد قليل من الدول الإفريقية (يتقدمها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر) مبدأ التعددية النقابية برمته دون محاولة دراسة المسألة دراسة شاملة والتحسب لمتغيرات جديدة قد تفرض نفسها على تطورات الأحداث، أو اتخاذ موقف مرن تجاه تحدي التعددية النقابية باستحداث الإصلاح النقابي داخل الاتحادات النقابية مع إنشاء ما يمكن تسميته "منابر نقابية" داخل الاتحاد النقابي استفادة من فكرة تطور التنظيم السياسي المصري الواحد إلى تعددية سياسية ابتداء من منتصف السبعينيات. أيا كان الأمر فقد جاء تحذير الرئيس روبرت موجابي (المشار إليه في سياق مناقشة تلك القضية في متن الباب الثالث) ليؤكد أن رياح التغيير سوف تطول دعاة التنظيم النقابي الواحد قائلاً: "إن أعضاء الاتحادات العمالية الذين ينادون بالتعددية الحزبية لا

ينبغى عليهم أن يتوقعوا أن يكون لهم مركز وطنى وحيد بعد إدخال التعددية الحزبية فى زيمبابوى" (٥).

ثالثًا: أوضحت الدراسة فى الباب الأول نشأة وتطور الحركة النقابية الدولية الحديثة والمعاصرة والتى تركت مؤثراتها على نشأة وتطور الحركة النقابية والإفريقية. ولقد تبلورت الحركة النقابية الدولية المعاصرة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وبرز على الساحة اتحاد نقابى رئيسى هو الاتحاد العالمى للنقابات حيث أعلن تكوينه فى الثالث من أكتوبر ١٩٤٥م بحضور الاتحادات العمالية الكبرى بالعلم باستثناء اتحاد العمال الأمريكى حيث لم يتقدم لعضوية الاتحاد العالمى سوى مؤتمر المنظمات الصناعية الأمريكى. وكان قيام هذا الاتحاد يمثل الهدنة السياسية المؤقتة التى شهدها العالم فى أعقاب الحرب بين دول الحلفاء الذين خاضوا الحرب معا رغم الخلاف العقائدى بينهم. وكان من أبرز دوافع إنشاء هذا الاتحاد أيضا الآلام والمآسى التى يعانى منها العمال بسبب ويلات الحرب وتشكل الاتحاد بهدف توحيد الحركة النقابية الدولية بعد مرحلة الانقسامات التى سادت منذ انشاء الدولية العمالية الأولى عام ١٨٦٤م.

ولم يمض وقت طويل حتى بدأت الخلافات تدب بين حلفاء الأمس، وكان مشروع مارشال للإنعاش الأوروبى نقطة الخلاف الأولى، فقد أدانته نقابات المعسكر الاشتراكى، وحاول كل من مؤتمر المنظمات الصناعية الأمريكية (من داخل الاتحاد العالمى للنقابات) واتحاد العمال الأمريكى من خارجه تصعيد دواعى الانقسام، ونجح المخطط الأمريكى عندما أعلن فى ٩ ديسمبر ١٩٤٩م إنشاء الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة بعد المؤتمر التأسيسى المعقود فى لندن. وهكذا لم تستمر وحدة الحركة النقابية الدولية إلا أربع سنوات، وبعدها بدأت الحرب الباردة بين الاتحاد العالمى للنقابات والاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة، وحاول كا اتحاد استقطاب نقابات عمال العالم الثالث وبرزت توجهات وسياسات كل اتحاد من خلال المواقف المعلنة تجاه حركة التحرر الوطنى التى سادت منذ بداية الخمسينيات. وجاء انضمام الهستدورت الإسرائيلى للاتحاد الحر عام ١٩٥٣م ليمارس تأثيره فى مواقف هذا الاتحاد تجاه قضايا الثورة والتحرر فى العالم العربى وإفريقيا.

ومع محاولات كل من الاتحادين استقطاب نقابات القارة الإفريقية منذ بداية الخمسينيات فقد انعكست مؤثرات هذا على الحركة النقابية الرفريقية طوال مسيرتها فى سنوات الحرب الباردة، حيث تعرضت للانقسام حتى عام ١٩٧٣م. وظلت أيضا فى تعديل دستور منظمة الوحدة النقابية الإفريقية مرتين. حيث انتصر رأى أغلبية الاتحادات النقابية الإفريقية الرافضة لمبدأ الانتماء لاتحادات الحركة النقابية الدولية الثلاثة (الاتحاد العالمى للنقابات، الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة،. الاتحاد العالمى للعمال)، وبينما كانت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية فى خطابها العام تقيم صداقة وتنسيقا مع الاتحاد العالمى للنقابات لمؤازرته القضايا الإفريقية فى المحافل الدولية، فإن الاتحاد الحر كان له أنصاره ومريدوه ونفوذه داخل المنظمة وهو الأمر الذى أدى إلى انقسام المنظمة عامى ٨٥م/١٩٨٦م.

وبعد بروز الأحداث والمتغيرات التى وقعت فى أوروبا الشرقية والوسطى عشية وأوائل التسعينيات لم تجد منظمة الوحدة النقابية الإفريقية بدا من إعلان موقف متوازن تجاه الاتحادات الثلاثة ومخاطبتها على قدم المساواة بألا ينبغى عليها أن تستغل بشكل غير عادى الضعف الحالى للاتحادات العمالية الإفريقية وتمزق صفوفها بما يسئ من أحوالها الاجتماعية والاقتصادية السيئة سلفا بل يتعين عليها تشجيع الوحدة بين العمال الأفارقة والاتحادات العمالية وتقدم لهم التضامن العملى فى مجالى تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة البشرية. ويجب عليها أن تعرب عن استحسانها لا أن تقوض جهود منظمة الوحدة النقابية الإفريقية وأعضائها والمنظمات الإقليمية الفرعية والهيئات المتخصصة فى نضالها من أجل المشاركة الشعبية وسلطة الشعب والمسئولية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحقوق النقابية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية فى إفريقيا (٦) .

ويبدو واضحا أن منظمة الوحدة النقابية الإفريقى قد أرادات بهذا الخطاب أن تؤمن عملية الانتقال السلمى (إن صح هذا التعبير) لإقامة مزيد من العلاقات مع الاتحاد العالمى للنقابات الحرة الذى بدأ يستقبل أعضاء جدد من مختلف قارات العالم على حساب الاتحاد العالمى للنقابات الذى أوضحنا أبعاد الهزة التى أصابته مع بروز تلك التحولات.

رابعًا: بينما انساقت معظم الدول الإفريقية إلى التفسير الضيق لحقوق الإنسان فإن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية أعلنت عندما يتحدث الناس عن حقوق الإنسان. ينسى معظمهم أن الحريات النقابية هى أيضا جزء من حقوق الإنسان. ومن هنا أدانت المنظمة ورفضت تجرؤ بعض الحكومات وأصحاب الأعمال على انتهاك الحقوق النقابية تحت الادعاء بمسايرة ما تفرضه العولمة. وأعلنت المنظمة أنها ستستمر ومنظماتهاالأعضاء فى دفاعها الشديد عن الحقوق النقابية والتشجيع على التصديق على معايير العمل الدولية واحترامها وتطبيقها لا فى إفريقيا فحسب، بل فى كافة أنحاء العالم. وطالبت المنظمة الحكومات وأصحاب الأعمال فى إفريقيا باحترام حقوق العمال والتنظيمات النقابية بوصفها أعضاء فى منظمة العمل الدولية، وإعرابا عن التزاماتهم وتمسكهم بحقوق الإنسان والديمقراطية. وأكثر من هذا أشارت المنظمة إلى محاولة إضعاف منظمة العمل الدولية ـ وهى المنظمة الوحيدة فى منظومة الأمم المتحدة التى تعمل بنظام التمثيل الثلاثى وهى أكثرها ديمقراطية لكى تختطف مهامها مؤسسات أخرى أقل ديمقراطية وأقل شفافية. وطالبت المنظمة الأفارقة أعضاء منظمة العمل الدولية العمل بوجوب تقويتها حتى تتمكن من مواصلة القيام بدورها الكبير فى تقديم المعونة الفنية اللازمة لتحسين القدرات المؤسسية لأعضاء المنظمة فى إفريقيا وفى بقية أنحاء العالم.

هكذا استطاعت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية أن تجعل من قضايا الحريات النقابية فى إفريقيا ضمن أولويات نشاطها خاصة وأن قضايا الحقوق والحريات النقابية فى إفريقيا قد وردت أساسا ضمن أهداف منظمة الوحدة النقابية الإفريقية (المادة الخامسة من الميثاق) وفى مقدمتها: اكتساب وتقوية الدفاع عن الحريات الديمقراطية للنقابات والعمل على تجانس التشريعات العمالية والاتفاقيات الجماعية فى القارة الإفريقية وحماية وتأكيد استقلال وشخصية الحركة العمالية الإفريقية علي كل المسنويات والتمثيل والدفاع عن مصالح المنظمات النقابية والعمال فى كل المنظمات الإقليمية والدولية.

وفى المؤتمر الخامس العادى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية والمعقود فى

طرابلس (منتصف ديسمبر ١٩٩٠م) أدانت المنظمة فى قراراتها الختامية كافة أشكال العنف ضد حقوق النقابات العمالية، ودعا المؤتمر إلى الاحتراس من مثل هذه الممارسات بغض النظر عن الوضع السياسى أو الاقتصادى. كما تعززت دعوة المنظمة لمزيد من الحريات والحقوق النقابية فى رؤيتها المستقبلية التى صاغها فريق العمل عام ١٩٩١م.

وفى هذا المجال تابعت الدراسة عملية رصد تصديقات حكومات الدول الإفريقية على الاتفاقيات السبع باعتبار أن التصديق أو عدم التصديق موقف مبدئى يبرهن على توجه حكومة ما إلى تطبيق مثل هذه الاتفاقيات وأن هذا التوجه لو تحقق فعلا على أرض الواقع ومن خلال الممارسة لأصبح موقفا حضاريا لهذه الحكومة فى إطار الدعوة الدولية المعاصرة لتأكيد حقوق الإنسان والأخذ بأسباب الديمقراطية والتعددية السياسية.

ومن هنا تكتسب عملية رصد تصديقات الدول الإفريقية على مثل هذه الاتفاقيات ومتابعة تنفيذ بنودها أهمية فى إطار الحركة النشطة فى إفريقيا الآن لتعديل وتنقيح معظم الدساتير والمواثيق السياسية والقوانين والتشريعات المختلفة لإقرار المزيد من الحريات المدنية والمشاركة السياسية إلخ.

على الرغم من أن تصديق الدول الإفريقية على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بحرية العمل والحريات النقابية وعدم التمييز يبدو أمرا مقبولا إذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية الانضمام معظم الدول الإفريقية إلى منظمة العمل الدولية منذ بداية الستينيات فصاعدا، إلا أن التصديق لا يعنى بالضرورة السماح لهذه الاتفاقيات بالتنفيذ على أرض الواقع وهذا ما يحدث بالفعل فثمة عشرات الشكاوى التى قدمتها المنظمات النقابية الإفريقية للجنة الشكاوي في مكتب العمل الدولي بصدد ممارسات السلطات الإفريقية خلافا لما تعهدت به من خلال تصديقها على اتفاقيات العمل الدولية.

ولعل الاقتراح الخاص بإنشاء منظمة عمل إفريقية يكون أجدى فالمنظمة تستطيع المتابعة والتحقيق فى هذا المجال بدلا من اللجوء إلى المنظمة الدولية.

خامساً: يبدو واضحا من خلال العرض التحليلي لمواقف منظمة الوحدة النقابية الإفريقية تجاه القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية أنها اتسمت بالراديكالية مقارنة بمواقف منظمة الوحدة الإفريقية واتضح هذا فيما يلي:

أولاً: بينما طالبت منظمة الوحدة الإفريقية بجدولة ديون القارة فإن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية قد أطلقت منذ عام ١٩٨٧م دعوتها بإلغاء الديون. وعبرت المنظمة عن ارتباطها بترديد تلك الدعوة على نطاق دولى أوسع وحددت المنظمة بذلك مطلع عام ٢٠٠٠م كإطار زمنى لإلغاء ديون جميع دول العالم الثالث.

وبرت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية هذا التوجه بتعرض دول إفريقيا للابتزاز على أيدى المؤسسات المالية الدولية التى توصى بخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة والاستيلاء على حصيلة بيعها لتسديد الديون، ومن هنا أصبحت الموارد المتاحة لدى معظم الحكومات الإفريقية محدودة ولا تكفى لتوفير احتياجات شعوبها الأساسية.

ومع الدولة إلى إلغاء الديون طالبت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية دول القارة بعدم التخلى عن مسئولياتها فى مراعاة الأمانة والشفافية والإدارة الحكيمة لموارد إفريقيا البشرية والطبيعية والمحاسبة الحكومات الإفريقية والمؤسسات (بما فيها نقابات العمال) والقطاعين العام والخاص كما طالبت بالشيء نفسه من المنظمات والمؤسسات الدولية لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الشعوب وجميع الدول.

سادساً: بينما تراوحت مواقف الدول الإفريقية تجاه إتفاقيات الجات منذ بدء المفاوضات بشأنها بين الموافقة والتحفظ والرفض الكامل فإن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية اخذت موقفا أكثر شدة وصلابة وصل إلى حد مناشدة وزراء التجارة والخبراء الأفارقة توخى اليقظة فى اجتماعات الجات استنادا إلى أهمية التجارة الدولية والحاجة إلى العدل فى العلاقات الاقتصادية الدولية ولأن الظلم الذى تنطوى عليه اتفاقيات الجات يعد من ضروب الانتحار وطالبت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية من الوفود الإفريقية المشاركة فى إجتماع منظمة التجارة العالمية(جنيف ـ مايو ١٩٩٨م) فى جنيف بالاعتراض على تقديم الآليات الجديدة فى

منظمة التجارة العالمية والخاصة بالاتفاقية متعددة الأطراف حول الاستثمار وسياسة الشراء وسياسة المنافسة إلى أن يتم حسم المشاكل التى فرضها تنفيذ الاتفاقية الحالية لمنظمة التجارة العالمية. وأبرزت منظمة الوحدة النقابية مسألة خطيرة بشأن النقص الشديد فى عدد الخبراء ممثلى إفريقيا التجاريين والقانونيين فى اجتماع منظمة التجارة العالمية فى جنيف بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة هناك.

سابعًا: بينما عبرت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية عن موافقتها على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الإفريقية (أبوجا - ١٩٩١م) فإنها حثت منظمة الوحدة الإفريقية على الإسراع بتكامل الاقتصاديات الإفريقية وتقوية المشاركة الشعبية والديمقراطية بإتاحة الفرصة لجمعيات ومنظمات المجتمع المدنى المعنية بالشئون الاجتماعية والاقتصادية الإفريقية لتحقيق هدف الإسراع بالتكامل الاقتصادى. وأكدت المنظمات أن التكامل الاقتصادى الذى حددته اتفاقية أبوجا يعنى التكامل التام بين شعوب وحكومات واقتصاديات الدول الإفريقية ولا يجوز تجاهل الشعوب الإفريقية وهى المستفيدة من التكامل الاقتصادى فى عمليات التكامل الاقتصادى الإفريقى وحتى يمكن تحقيق المشاركة الشعبية على أرض الواقع.

ثـــامـــنًا: أثارت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية مسألة الأخذ بأسباب الديمقراطية استجابة لروح العصر مؤكدة أن استمرار عملية الديمقراطية فى إفريقيا يفتح الباب للتفاؤل ولم تتخوف فى إبداء رأيها فى المسار الديمقراطى لنظم الحكم الإفريقية عندما أشارت تقارير المنظمة إلى أن الأقاليم الفرعية فى وسط وغرب إفريقيا ما تزال نمثل نقاط ضعف بالنسبة للديمقراطية فى إفريقيا وعلى هذا رأت المنظمة أنه يجب على الدول الإفريقية أن تتصدى وتحسم أوضاع الظلم الاقتصادى والسياسى التى تفتح المجال أمام القلاقل السياسية والاجتماعية التى تشهدها عدة دول إفريقية كما سجلت التقارير نفسها أن المنظمة الأم ومنظماتها الأعضاء ترفض الديكتاتورية فى كافة أشكالها سواء الديكتاتورية العسكرية أو ديكتاتورية الحزب الواحد ولم ترد مثل تلك الآراء فى صياغات أية قرارات لمنظمة الوحدة الإفريقية التى اكتفت بالقول بأن يظل الميثاق الإفريقى للمشاركة الشعبية الذى تبنته منظمة الوحدة الإفريقية فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٩٠م حجر الزاوية

بالنسبة للديمقراطية الإفريقية لأنه يتمسك بما يلى: مشاركة الشعوب وتمكينها - محاسبة القادة - العدالة الاجتماعية والاقتصادية - حقوق الإنسان والحقوق النقابية وسيادة القانون.

تاسعًا: إن المتغيرات الدولية قد لا تشكل بالضرورة تحديا للحركة النقابية الإفريقية فقد تحمل تلك المتغيرات مكتسبات جديدة للحركة النقابية الإفريقية ولغيرها من حركات دول العالم الثالث إذا ما أحسنت التعامل والتكيف مع تلك المتغيرات وليس أدل على هذا من بروز ما يسمى بحقوق العمال خلال مباحثات التوقيع على الوثيقة الختامية لجولة أورجواى فى إطار الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة المدونة باسم (الجات) فقد أثارت الولايات المتحدة الأمريكية قضية حقوق العمال وفتحت آنذاك بابا آخر للخلافات هددت التوقيع على الوثيقة الختامية فقد رأت الولايات المتحدة وضع شروط معينة للعمالة يجب أن تلتزم بها جميع الدول التى تريد أن تتمتع بمزايا التجارة الحرة فى العالم وتنص هذه الشروط على منع تشغيل الأطفال ولا تسمح بالعمل الجبرى مثل (تشغيل المسجونين) مع وضع حدود دنيا للأجور وكذلك حماية حرية تشكيل النقابات أما الدول التى لا تلتزم بتلك الشروط فيجب إخضاعها لعقوبات ما.

وترى الدول الصناعية الكبرى أنها بتلك الشروط تضمن للجميع التنافس فى ظل ظروف متشابهة إلى حد ما، أما الدول النامية فترى أن حقوق العمالة هذه ما هى إلا حيلة لسلب تلك الدول من الميزة الوحيدة التى تتمتع بها وهى انخفاض أجور العمالة.

وتحت ضغط الدول النامية تم استبعاد قضية حقوق العمالة من اتفاقيات الجات على أن يتم بحثها من خلال اللجان التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية إلا أن الدول الصناعية الكبرى صعدت القضية إلى منظمة العمل الدولية تحت بند الإعلان العالمى المبادئ ولحقوق الإنسان للعمال وتم إقراره بالفعل فى مؤتمر العمل الدولى لجنيف فى ١٨ يونيو ١٩٩٨م رغم معارضة الدول النامية وفى مقدمتها مصر الإعلان ومحاولتها تعديله على الأقل خاصة وأن عددا من الاقتصاديين الغربيين كان يرى أن هذه الشروط التى يتضمنها الإعلان لن تغير شيئا يذكر فالتأمينات المختلفة يتحملها العامل نفسه أيا كان أجره ومن ناحية أخرى فقد تؤدى هذه الاشتراكات إلى تحسين

مناخ العمل وبالتالى ستدفع الكثيرين إلى دخول هذه السوق مما سيعنى فى النهاية انخفاضا لأسعار العمالة:وبالإضافة إلى حقوق العمال تسعى الدول الصناعية أيضا إلى وضع قواعد معينة خاصة بحماية البيئة قد تؤدى هى الأخرى إلى تقليل فرص التصدير أمام الدول النامية.

ولعل هذا يتطلب من الحركة النقابية الإفريقية وحدة العنف والهدف للتعامل مع متغيرات العصر.

■■■

الهوامش

(١) وأهدافه الرئيسية: النهوض بالبعد الاجتماعى والوعى لدى أصحاب العمل الإفريقيين بالنسبة لدورهم فى تحسين مستوى المجتمع ـ الاجتماع فى هيئة منتدى لإجراء مشاورات بين أصحاب العمل الإفريقيين ـ التأكيد على احترام المبادئ التى يرتكز عليها النظام الاقتصادى والاجتماعى لكل من الدول الإفريقية وحصل الاتحاد عام ١٩٩٠م على صفة مراقب لدى منظمة الوحدة الإفريقية. ويدافع الاتحاد عن مبدأ الثلاثية الذى تنتهجه لجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية راجع بتوسع

جدول أعمال لجنة العمل الإفريقية ـ الدورة الـ١٦ ـ القاهرة ـ ص٥٥.

(٢) تاريخ منظمات أصحاب العمل فى إفريقيا أحدث عهداً من تاريخ النقابات فيها وباستثناء دول قليلة مثل مصر توجد فيها رابطة للصناعات (اتحاد الصناعات المصرية) منذ عام ١٩٩٢م والسنغال منذ بداية الخمسينيات فإن أغلب منظمات أصحاب العمل فى إفريقيا أنشئت فى بداية الستينيات راجع

ـ تقرير المدير العام حول الجوانب الاجتماعية للتنمية فى إفريقيا، م. س ذ، ص٤١.

(٣) وقائع اجتماع اللجنة التنفيذية الموسعة لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية (النسخة العربية) ـ أبوجا ـ ١٢، ١٣ مارس ١٩٩٢م.

(٤) كانت وزراء العمل الأفارقة يجتمعون سنويا منذ عام ١٩٦٣م ويناقشون قضايا العمل والعمال والإنتاج والثقافة العمالية واستمرت المؤتمرات ختى عام ١٩٧٧م حيث تقرر إنشاء لجنة العمل الإفريقية، وفى مايو ١٩٩٢م اعتمدت الدورة العادية الـ١٥ للجنة تعديلا على اللائحة الداخلية بعد تبنى مبدأ ثلاثية الأطراف فى عضوية اللجنة (الحكومات ـ العمال ـ أصحاب الأعمال)

(5) _ FURTHER P.86

(6) - REPORT AND RECOMMENDATIONS OF THE OATUU TASK FORCE, OP CIT., p. 12.

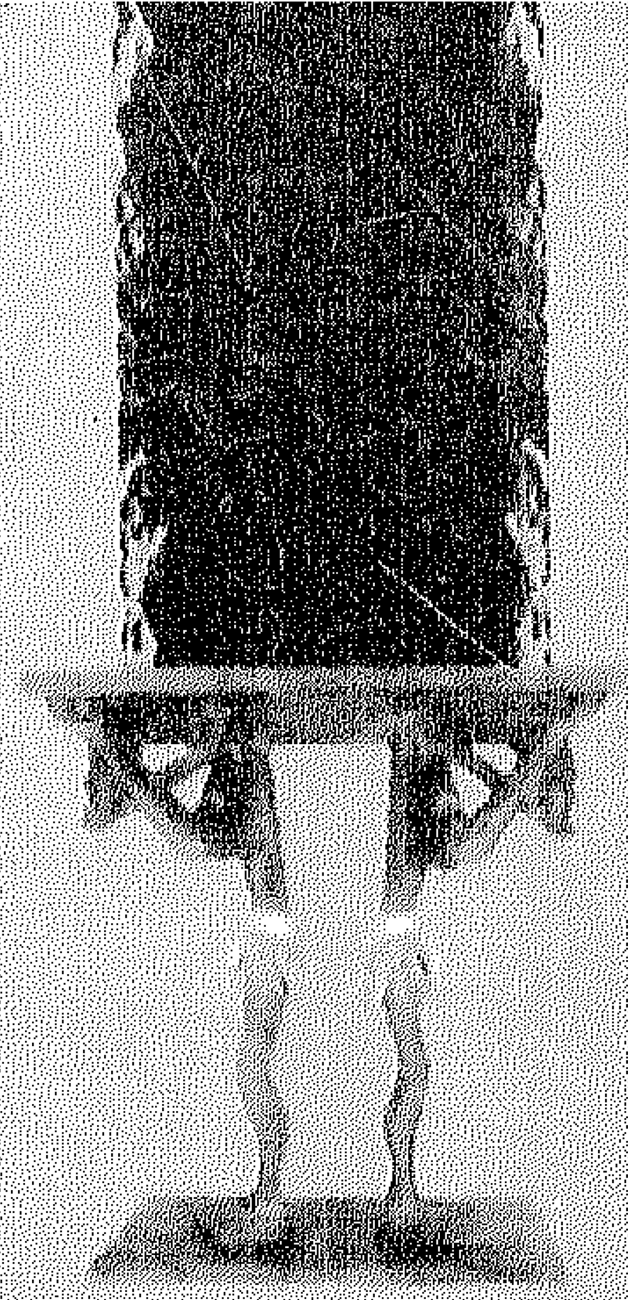
محتويات الكتاب

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب . ٢٣٥ الرقم البريدى . ١١٧٩٤ رمسيس

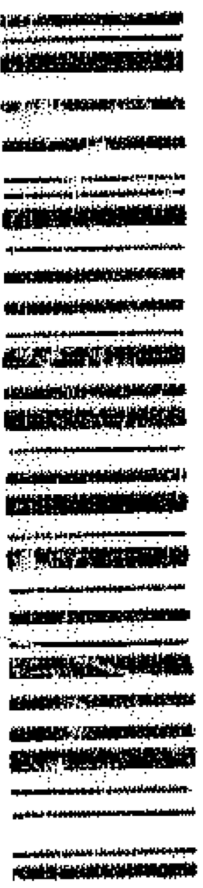
WWW egyptianbook org

E - mail info @egyptianbook.org





يتناول الكتاب نشأة وتطور الحركة النقابية الإفريقية، وهو موضوع لم يحظ بعد بكتابات أكاديمية عربية رغم تزايد أهمية وضرورة قيام الحركة النقابية الإفريقية بدورها تجاه المتغيرات العديدة التى طرأت على النظم السياسية الإفريقية بصفة خاصة وعلى النظام القارى الإفريقى بصفة عامة فى عالم تسوده المستجدات بين حين وآخر، بعد أن أصبحت أدبيات جماعات المصالح كالنقابات والاتحادات المهنية والهيئات الشعبية تشغل اهتماما متزايدا فى الأدبيات السياسية المعاصرة، ولا غرو فى ذلك فهذه الجماعات تعتبر فى مفهوم النظم السياسية مؤسسات سياسية غير حكومية تؤدى وظائف مهمة تتصل بالتعبير عن مصالح الجماهير، وإثراء الديمقراطية وممارسة نوع من الرقابة على الممارسات الحكومية.




ISBN# 977419604X



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٨ جنيهات